أحكام الزكاة

إشتمل على أكثر من ٥٠٠ مسألة في أحكام الزكاة

تأليف
أبي عبد الله زايد بن حسن بن صالح الوصابي العمري



دار الآثار
للنشر والتوزيع

أحكام الزكاة

إشتمل على أكثر من ٥٠٠ مسألة في أحكام الزكاة

تأليف
أبي عبد الله زايد بن حسن بن صالح الوصابي العمري

دار الآثار
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ-٢٠١٤م

رقم الإيداع ٢٠١٣/٤٤٣

دار الآثار للنشر والتوزيع

www.dar-alathar.com

اليمن: صنعاء- شارع تعز- حي شميلة- مقابل جامع الخير- ص.ب ١٧١٩٠ فاكس ٦٠٣٢٥٦

(١ ٩٦٧+) هاتف: الإدارة ٦١٣٣٦٥ المكتبة ٦٣٣٧١٧ بريد إلكتروني info@dar-alathar.com

فرع عدن: كريتر- بجوار مسجد أبان- هاتف ٢٦٦٩٨٦

فرع المكلا: الشرج - أسفل المسجد الجامع من جهة القبلة - هاتف٣٠٧١١٢

فرع دماج: دار الحديث - مقابل مسجد أهل السنة - هاتف ٥١٩٣٢١

فرع معبر: دار الحديث - بجوار مسجد النور- هاتف ٤٣٠٥٠٦

مقدمة في الزكاة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد:

فإن الزكاة ركن من أركان الإسلام، فهي الركن الثالث من أركان الإسلام، وقد قرنها الله تعالى في مواضع كثيرة في كتابه العزيز بالصلاة ، قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا الزَّكَوٰةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [البقرة: ٤٣] ، وقال تعالى : ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا الزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِي الدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ الْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١١﴾﴾ [التوبة: ١١] ، وقال تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا الزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [النور: ٥٦] ، وقال تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا الزَّكَوٰةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٠﴾﴾ [البقرة: ١١٠] ، وغير ذلك من الآيات التي قرنت الزكاة فيها مع الصلاة.

وكذلك ما ورد في السنة؛ فعَنِ **ابْنِ عَبَّاسٍ** رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا رضي الله عنه عَلَى اليَمَنِ، قَالَ: **«إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللهَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي**

يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا، فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ» .

أخرجه البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩).

و عَنِ **ابْنِ عُمَرَ** رضي الله عنهما ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلاَمِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ**».

أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢).

وحديث **أبي سفيان** صخر بن حرب رضي الله عنه في حديثه الطويل في قصة هرقل، وفيه: قال هرقل : بِمَ يَأْمُرُكُمْ – يعني: النبي ﷺ – قال **أبو سفيان** رضي الله عنه : « **يَأْمُرُنَا بِالصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّلَةِ وَالعَفَافِ** » . أخرجه البخاري (٤٥٥٣)، ومسلم (١٧٧٣).

وغيرها من الأحاديث.

وقد توعد الله تبارك وتعالى مانع الزكاة، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [التوبة: ٣٤-٣٥].

وهكذا أحاديث جاء فيها الوعيد الشديد لمانع الزكاة سيأتي ذكرها – إن شاء الله – في مسائل الكتاب.

هذا وقد تهاون كثير من المسلمين بهذا الركن العظيم، وهو الزكاة، فتجد بعض المسلمين إذا وجبت عليه الزكاة إما في الإبل، أو البقر، أو الغنم، أو الذهب،

أو الفضة، أو الأوراق النقدية فلا يؤديها، وإن ألزم حاول التخلص من أدائها بقدر ما يستطيع، وإن دفع الزكاة دفعها وهو كاره غير راض بذلك.

وبعضهم إن أدىٰ الزكاة أدىٰ بعضها فمثلًا لو كان عليه عشرون ألفًا، أخرج خمسة آلاف أو نحو ذلك وقال : قد أديت الزكاة. وهذا في الحقيقة ما أداها، إنما أدىٰ بعضها، فيجب علىٰ المسلم أن يؤدي الزكاة كاملة موفرة، طيبة بها نفسه.

فالزكاة عبادة عظيمة! فكما أن المسلم يعبد الله سبحانه وتعالىٰ بداية من توحيد الله عز وجل، وهكذا الصلاة، والصيام، والحج وسائر أعمال البر، فهكذا الزكاة، فهي عبادة مالية عظيمة يجب علىٰ المسلم عند إخراجها أن يحتسب الأجر والمثوبة عند الله سبحانه وتعالىٰ.

ولقد يسر الله لي - ولله الحمد علىٰ ذلك - أن قمت بجمع مسائل الزكاة وسميته "**أحكام الزكاة**" ، وحاولت أن أستوعب جميع ما يتعلق بالزكاة وأيضًا حاولت أن أختصر المسائل - إلا ما لا بد منه - بحيث لا يطول حجم الكتاب، ثم أجعل عقب كل مسألة مراجعها لمن أراد أن يرجع إلىٰ مصادرها للاستفادة.

أسأل الله تعالىٰ أن يجعل في هذا البحث المتواضع البركة، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا لعباده المسلمين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه:

أبو عبد الله زايد بن حسن بن صالح الوصابي العُمَري

في شهر جمادىٰ الأولىٰ ١٤٣٣هـ

(١) تعريف الزكاة

الزكاة لغة: النماء والزيادة. قال ابن قتيبة رحمه الله: سميت بذلك؛ لأنها تثمر المال وتنميه. اهـ. وتأتي بمعنى الصلاح، قال الله تعالى: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً﴾[الكهف:٨١]، وقال تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً﴾[مريم:١٣] قال الفراء: صلاحًا. وتأتي بمعنى التطهير، قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[التوبة:١٠٣].

وشرعًا: هي التعبد لله بإعطاء جزء من النصاب الحولي إلى فقير ونحوه، غير هاشمي، ولا مطَّلبي.

تعريف آخر أيضًا، وهي: اسم لأخذ شيء مخصوص، من مالٍ مخصوص، على أوصافٍ مخصوصة، لطائفة مخصوصة.

انظر: "المجموع" (٥/٢٩٥)، و"الفتح" (٣/٢٦٢)، و"لسان العرب"، و"فتح ذي الجلال والإكرام"( ).

(٢) الزكاة ركن من أركان الإسلام وفرض من فروضه

دل على ذلك: الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[التوبة:٥]. وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[البقرة:٤٣].

وأما السنة: فحديث ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «**بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ...**» الحديث. أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).

وأما الإجماع: فقال ابن حزم رحمه الله: الزكاة فرض كالصلاة، هذا إجماع متيقن.

وقال النووي رحمه الله: فالزكاة فرض وركن بإجماع المسلمين، وتظاهرت دلائل الكتاب والسنة وإجماع الأمة على ذلك، والله أعلم.

وقال ابن قدامة رحمه الله: والزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة، وهي واجبة بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وإجماع أمته.

انظر: "المحلى" (٣/٤)، و"التمهيد" (٢٨٢/٢١)، و"الاستذكار" (٢٢٦/٩)، و"المغني" (٥٧٢/٢)، و"المجموع" (٢٩/٥)، و(٣٠٨/٥).

(٣) هل الصدقة، والعشر، والزكاة بمعنى واحد؟

قال العمراني رحمه الله في "البيان" (٣/ ٤٠٣): قال الصيمري: كان الشافعي في القديم يذهب إلى: أن ما يؤخذ من المواشي يسمى صدقة لا غير، وما يؤخذ من الثمار والزرع يسمى: عشرا، وما يؤخذ من الذهب والورق يسمى: زكاة. قال: فراعى ما عليه الناس في التسمية في الغالب، ثم رجع عنه، وقال: «الصدقة زكاة، والزكاة صدقة، والعشر زكاة وصدقة» . اهـ.

(٤) لماذا سميت الصدقة صدقة؟

قال القرطبي رحمه الله: تسمى صدقة، مأخوذة من الصدق؛ إذ هي دليل على صحة إيمانه، وصدق باطنه مع ظاهره.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: وسمي بذل المال صدقة؛ لأنه دليل على صدق إيمان باذله؛ لأن المال محبوب إلى النفوس، والنفوس لا يمكن أن يهون عليها بذلك المحبوب إلا برجاء محبوب أعظم، وكون الدافع يدفع ذلك برجاء محبوب أعظم، يدل على تصديقه بثواب هذه الصدقة؛ فلهذا سمي بذل المال صدقة.

انظر: "المفهم" (٣/ ٥)، و"فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/ ١٦).

(٥) الزكاة كانت مفروضة على الأمم السابقة:

قال الله تعالى عن إبراهيم، وابنه إسحاق، وحفيده يعقوب، عليهم الصلاة والسلام: ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴿٧٣﴾ ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

وقال الله تعالى حاكيًا عن إسماعيل عليه الصلاة والسلام: ﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ﴿٥٥﴾ ﴾ [مريم: ٥٥].

وقال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٨٣].

وقال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ ﴾ [المائدة: ١٢].

وقال تعالى حاكيًا عن عيسى بن مريم: ﴿ وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١].

وقال الله تعالى: ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴿٤﴾ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ [البينة: ٤-٥].

(٦) متى أول وقت فرضت الزكاة؟

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: اختلف في أول وقت فرض الزكاة، فذهب الأكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة، فقيل: كان في السنة الثانية قبل فرض رمضان. أشار إليه

النووي في باب السير من الروضة، وجزم ابن الأثير في التأريخ بأن ذلك كان في التاسعة، وفيه نظر.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: **اختلف العلماء ـ رحمهم الله ـ متى فرضت الزكاة؟**

فقال بعض العلماء: إنها فرضت في مكة، واستدلوا بآيات الزكاة التي نزلت في مكة مثل: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٦ - ٧]، ومثل: ﴿وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۝٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ۝٢٥﴾ [المعارج: ٢٤ - ٢٥]، ومثل: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ ۝٣٩﴾ [الروم: ٣٩] ، وكقوله: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾[الأنعام: ١٤١] .

وقال بعضهم ـ وهو أصح الأقوال ـ: إن فرضها في مكة، وأما تقدير أنصبائها، وتقدير الأموال الزكوية، وتبيان أهلها فهذا في المدينة. وعليه: فيكون ابتداء فرضها في مكة من باب تهيئة النفوس، وإعدادها لتتقبل هذا الأمر؛ حيث إن الإنسان يخرج من ماله الذي يحبه حبًّا جمًّا، يخرج منه في أمور لا تعود عليه ظاهرًا بالنفع في الدنيا، فلما تهيأت النفوس لقبول ما يفرض عليها من ذلك، فرضه الله ـ تعالى ـ فرضًا مبينًا مفصلًا، وذلك في المدينة.

وقال رحمه الله: **للزكاة ثلاث مراحل:** المرحلة الأولى: مرحلة الوجوب، لكن على سبيل الإطلاق بدون إيجاب شيء معين، وهذا كان في مكة.

المرحلة الثانية: الوجوب بهذا التقدير، والتعيين الموجود الآن، لكن بدون بعث سعاة لقبضها من أصحابها، وهذا في السنة الثانية من الهجرة.

المرحلة الثالثة: أن الرسول ﷺ صار يرسل السعاة لقبضها من أهلها، وهذا كان في السنة التاسعة من الهجرة.

انظر: "الفتح" (٣/ ٢٦٦)، و"مجموع فتاوى العثيمين" (١٨/ ١٣)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٢)، و "فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/ ١٢).

(٧) لا يجزئ إخراج الزكاة إلا بنية:

قال صاحب البيان رحمه الله: لا يصح أداء الزكاة إلا بالنية، وبه قال عامة الفقهاء.

وقال الأوزاعي رحمه الله: لا يفتقر أداؤها إلى النية كالدين، دليلنا قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾[البينة:٥]. فأخبر أن العبادة لا تصح إلا بالإخلاص، والإخلاص إنما هو النية، والزكاة من العبادات؛ ولقوله ﷺ: **«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»**؛ ولأنها عبادة تتنوع فرضًا ونفلًا، فكان من شرطها النية، كالصلاة، والصوم، والحج.

وقال ابن قدامة رحمه الله - بعد أن ذكر نحو ما تقدم -: إذا ثبت هذا، فإن النية أن يعتقد أنها زكاته، أو زكاة من يخرج عنه، كالصبي والمجنون، ومحلها القلب؛ لأن محل الاعتقادات كلها القلب.

انظر: "البيان" (٣/ ٣٩٩)، و "المغني" (٢/ ٦٣٨)، و "الشرح الممتع" (٦/ ٢٠٣).

(٨) هل يشترط تعيين النية إذا أخرج الزكاة عن أموال متعددة؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في **"الشرح الممتع"** (٦/ ٢٠٥): هل يشترط التعيين، أي: عن المال الفلاني؟ مثال ذلك: عندي ألف درهم، ومائة دينار، وعروض تجارة فأخرجت عشرة دراهم بنية الزكاة، ولم أعين. ومثال آخر عندي خمس من الإبل،

وأربعون شاةً فأخرجت شاة بنية الزكاة، ولم أنوها للإبل أو الغنم، فالفقهاء قالوا بالإجزاء، مع أنهم يقولون: تجب في عين المال، لكن لها تعلق بالذمة. اهـ.

(٩) يجب على ولي اليتيم، والمجنون النية عنهما عند إخراج الزكاة:

قال العمراني رحمه الله في "البيان" (٣/ ٤٠٣): وإن أخرج وليُّ اليتيم الزكاة عن اليتيم من ماله لغير نية، لم يجزه، ووجب على الوليِّ ضمانها؛ لأنه فرط في ذلك.

(١٠) تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة

عن **أبي هريرة** رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: « **مَنْ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ، مُثِّلَ لَهُ مَالُهُ شُجَاعًا أَقْرَعَ، لَهُ زَبِيبَتَانِ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، يَأْخُذُ بِلِهْزِمَتَيْهِ - يَعْنِي: بِشِدْقَيْهِ - يَقُولُ: أَنَا مَالُكَ! أَنَا كَنْزُكَ!**». ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الآيَةَ: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، إِلَى آخِرِ الآيَةِ. أخرجه البخاري (٤٥٦٥).

وعَنْ **جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله الْأَنْصَارِيِّ** رضي الله عنهما، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: « **مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ، لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ قَطُّ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعٍ قَرْقَرٍ تَسْتَنُّ عَلَيْهِ بِقَوَائِمِهَا، وَأَخْفَافِهَا، وَلَا صَاحِبِ بَقَرٍ، لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعٍ قَرْقَرٍ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطَؤُهُ بِقَوَائِمِهَا، وَلَا صَاحِبِ غَنَمٍ، لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعٍ قَرْقَرٍ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطَؤُهُ بِأَظْلَافِهَا، لَيْسَ فِيهَا جَمَّاءُ وَلَا مُنْكَسِرٌ قَرْنُهَا، وَلَا صَاحِبِ كَنْزٍ لَا يَفْعَلُ فِيهِ حَقَّهُ، إِلَّا جَاءَ كَنْزُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ، يَتْبَعُهُ فَاتِحًا فَاهُ، فَإِذَا أَتَاهُ فَرَّ مِنْهُ، فَيُنَادِيهِ: خُذْ كَنْزَكَ الَّذِي خَبَأْتَهُ، فَأَنَا عَنْهُ غَنِيٌّ، فَإِذَا رَأَى أَنْ لَا بُدَّ مِنْهُ، سَلَكَ يَدَهُ فِي فِيهِ، فَيَقْضَمُهَا قَضْمَ الْفَحْلِ** ». أخرجه مسلم (٩٨٨).

وعَنْ **أَبِي ذَرٍّ** رضي الله عنه ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَلَمَّا رَآنِي قَالَ: «**هُمُ الْأَخْسَرُونَ، وَرَبِّ الْكَعْبَةِ!**» قَالَ: فَجِئْتُ حَتَّى جَلَسْتُ، فَلَمْ أَتَقَارَّ أَنْ قُمْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «**هُمُ الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا - مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ - وَقَلِيلٌ مَا هُمْ، مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ، وَلَا بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ، وَأَسْمَنَهُ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطَؤُهُ بِأَظْلَافِهَا، كُلَّمَا نَفِدَتْ أُخْرَاهَا، عَادَتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ**».

أخرجه البخاري (٦٦٣٨)، ومسلم (٩٩٠)، وهذا لفظه.

(١١) الترغيب في الصدقة وتبشير المنفق بالخلف

عَنْ **أَبِي ذَرٍّ** رضي الله عنه، قَالَ: خَرَجْتُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي، فَإِذَا رَسُولُ الله ﷺ يَمْشِي وَحْدَهُ، وَلَيْسَ مَعَهُ إِنْسَانٌ، قَالَ: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَهُ أَحَدٌ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَمْشِي فِي ظِلِّ القَمَرِ، فَالْتَفَتَ فَرَآنِي، فَقَالَ: «**مَنْ هَذَا؟!**» قُلْتُ: أَبُو ذَرٍّ، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ! قَالَ: «**يَا أَبَا ذَرٍّ، تَعَالَهْ**». قَالَ: فَمَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً، فَقَالَ: «**إِنَّ الْمُكْثِرِينَ هُمُ الْمُقِلُّونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللهُ خَيْرًا، فَنَفَحَ فِيهِ يَمِينَهُ وَشِمَالَهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَوَرَاءَهُ، وَعَمِلَ فِيهِ خَيْرًا**».

قَالَ: فَمَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً، فَقَالَ لِي: «**اجْلِسْ هَا هُنَا**» قَالَ: فَأَجْلَسَنِي فِي قَاعٍ حَوْلَهُ حِجَارَةٌ، فَقَالَ لِي: «**اجْلِسْ هَا هُنَا حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ**» قَالَ: فَانْطَلَقَ فِي الحَرَّةِ حَتَّى لاَ أَرَاهُ، فَلَبِثَ عَنِّي فَأَطَالَ اللُّبْثَ، ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُقْبِلٌ، وَهُوَ يَقُولُ: «**وَإِنْ سَرَقَ، وَإِنْ زَنَى**» قَالَ: فَلَمَّا جَاءَ لَمْ أَصْبِرْ حَتَّى قُلْتُ: يَا نَبِيَّ الله، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ، مَنْ تُكَلِّمُ فِي جَانِبِ الحَرَّةِ؟! مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَرْجِعُ إِلَيْكَ شَيْئًا! قَالَ: «**ذَلِكَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ**

السَّلاَمُ، عَرَضَ لِي فِي جَانِبِ الحَرَّةِ، قَالَ: بَشِّرْ أُمَّتَكَ أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لاَ يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ. قُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، وَإِنْ سَرَقَ، وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: نَعَمْ » قَالَ: قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ، وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ شَرِبَ الخَمْرَ».

أخرجه البخاري (٦٤٤٣)، ومسلم (٩٤)، في كتاب الزكاة رواية (٣٣).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ العِبَادُ فِيهِ، إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلاَنِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا، وَيَقُولُ الآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا ». أخرجه البخاري (١٤٤٢)، ومسلم (١٠١٠).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا رَجُلٌ بِفَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ، فَسَمِعَ صَوْتًا فِي سَحَابَةٍ: اسْقِ حَدِيقَةَ فُلَانٍ. فَتَنَحَّى ذَلِكَ السَّحَابُ، فَأَفْرَغَ مَاءَهُ فِي حَرَّةٍ، فَإِذَا شَرْجَةٌ مِنْ تِلْكَ الشِّرَاجِ قَدِ اسْتَوْعَبَتْ ذَلِكَ الْمَاءَ كُلَّهُ، فَتَتَبَّعَ الْمَاءَ، فَإِذَا رَجُلٌ قَائِمٌ فِي حَدِيقَتِهِ يُحَوِّلُ الْمَاءَ بِمِسْحَاتِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا عَبْدَ اللهِ، مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: فُلَانٌ - لِلاسْمِ الَّذِي سَمِعَ فِي السَّحَابَةِ - فَقَالَ لَهُ: يَا عَبْدَ اللهِ، لِمَ تَسْأَلُنِي عَنِ اسْمِي؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ صَوْتًا فِي السَّحَابِ الَّذِي هَذَا مَاؤُهُ يَقُولُ: اسْقِ حَدِيقَةَ فُلَانٍ، لِاسْمِكَ، فَمَا تَصْنَعُ فِيهَا؟ قَالَ: أَمَّا إِذْ قُلْتَ هَذَا، فَإِنِّي أَنْظُرُ إِلَى مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، فَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِهِ، وَآكُلُ أَنَا وَعِيَالِي ثُلُثًا، وَأَرُدُّ فِيهَا ثُلُثَهُ ». أخرجه مسلم (٢٩٨٤).

(١٢) مانع الزكاة لا يكفر إلا إذا جحدها

إذا كان جاحدًا لوجوب الزكاة، وكان ممن لا يخفى عليه وجوبها لكونه نشأ مع المسلمين فإنه يكفر؛ لأن الأدلة على وجوبها كثيرة من القرآن، والسنة، ونقل الإجماع على ذلك .

قال صاحب "البيان" : من لا يقر بوجوب الزكاة، فإن كان قريب عهد بالإسلام، أو ناشئًا في بادية لا يعلم وجوب الزكاة، فإنه يعرف وجوب الزكاة.

وإن كان ممن نشأ مع المسلمين، فإنه يحكم بكفره؛ لأن وجوب الزكاة معلوم من دين الله تعالىٰ، من طريق توجب العلم الضروري؛ لكونها معلومة من نص الكتاب والسنة المتواترة وإجماع الخاصة والعامة، فمن جحد وجوبها بعد ذلك. حكم بكفره.

وقال النووي رحمه الله: إن كان ممن يخفىٰ عليه ذلك؛ لكونه قريب عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة أو نحو ذلك لم يحكم بكفره، بل يُعَرَّف وجوبها، وتؤخذ منه، فإن جحدها بعد ذلك حكم بكفره.

وسئلت اللجنة الدائمة بسؤال ونصه: ما حكم من شهد أن لا إله إلا الله وأقام الصلاة ولم يؤت الزكاة، ولم يرض بذلك أبدا؟ ما حكمه في الإسلام إن مات، أيصلىٰ عليه أم لا؟

فأجابت: الزكاة ركن من أركان الإسلام، فمن تركها جحدا لوجوبها يبين له حكمها، فإن أصر كفر، ولا يصلىٰ عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، أما إن كان تركها بخلا وهو يؤمن بوجوبها فهو عاص معصية كبيرة وفاسق بذلك، ولكن لا يكفر، يغسل ويصلىٰ عليه إذا مات علىٰ هذه الحال، وأمره إلى الله يوم القيامة.

قلت: ودليل أنه لا يكفر من لم يؤدِ الزكاة، وهو غير جاحدٍ لها:

حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ، لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُكْوَىٰ بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ، فِي**

يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّىٰ يُقْضَىٰ بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَىٰ سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».

قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، فَالْإِبِلُ؟ قَالَ: «وَلَا صَاحِبُ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، وَمِنْ حَقِّهَا حَلْبُهَا يَوْمَ وِرْدِهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرْقَرٍ، أَوْفَرَ مَا كَانَتْ، لَا يَفْقِدُ مِنْهَا فَصِيلًا وَاحِدًا، تَطَؤُهُ بِأَخْفَافِهَا وَتَعَضُّهُ بِأَفْوَاهِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُولَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّىٰ يُقْضَىٰ بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَىٰ سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».

قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، فَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ؟ قَالَ: «وَلَا صَاحِبُ بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ، لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرْقَرٍ، لَا يَفْقِدُ مِنْهَا شَيْئًا، لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءُ، وَلَا جَلْحَاءُ، وَلَا عَضْبَاءُ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطَؤُهُ بِأَظْلَافِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُولَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّىٰ يُقْضَىٰ بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَىٰ سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».

قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، فَالْخَيْلُ؟ قَالَ: « الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: هِيَ لِرَجُلٍ وِزْرٌ، وَهِيَ لِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَهِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، فَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ وِزْرٌ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا رِيَاءً وَفَخْرًا وَنِوَاءً عَلَىٰ أَهْلِ الْإِسْلَامِ؛ فَهِيَ لَهُ وِزْرٌ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ سِتْرٌ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ الله، ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ الله فِي ظُهُورِهَا وَلَا رِقَابِهَا؛ فَهِيَ لَهُ سِتْرٌ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ الله لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فِي مَرْجٍ وَرَوْضَةٍ، فَمَا أَكَلَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمَرْجِ، أَوِ الرَّوْضَةِ مِنْ شَيْءٍ، إِلَّا كُتِبَ لَهُ، عَدَدَ مَا أَكَلَتْ حَسَنَاتٌ، وَكُتِبَ لَهُ، عَدَدَ أَرْوَاثِهَا وَأَبْوَالِهَا، حَسَنَاتٌ، وَلَا تَقْطَعُ طِوَلَهَا فَاسْتَنَّتْ شَرَفًا، أَوْ شَرَفَيْنِ، إِلَّا كَتَبَ اللهُ لَهُ عَدَدَ

آثَارِهَا وَأَرْوَاثِهَا حَسَنَاتٍ، وَلَا مَرَّ بِهَا صَاحِبُهَا عَلَىٰ نَهْرٍ، فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهَا، إِلَّا كَتَبَ اللهُ لَهُ، عَدَدَ مَا شَرِبَتْ، حَسَنَاتٍ».

قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، فَالْحُمُرُ؟ قَالَ: «مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِي الْحُمُرِ شَيْءٌ، إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَاذَّةُ الْجَامِعَةُ» : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨ ﴾ [الزلزلة: ٧-٨].

أخرجه مسلم (٩٨٧)، وأخرج البخاري (٢٨٦٠) بعضه.

الشاهد من الحديث قوله: « فَيَرَىٰ سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ ».

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: ومعلوم أن من يمكن أن يكون له سبيل إلى الجنة؛ فإنه لا يكون كافرًا؛ لأن الكافر لا يمكن أن يكون له سبيل إلى الجنة.

انظر: "البيان" (٣/ ١٣٨)، و"المغني" (٢/ ٥٧٣)، و"المجموع" (٥/ ٣٠٧)، و"فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/ ١٤)، و"فتاوى اللجنة" (٩/ ١٨٤).

(١٣) إذا لم يستطع الإمام أخذ الزكاة إلا بالقتال؟

إذا منع الزكاة واحد أو جمع، وكانوا خارجين عن قبضة الإمام، ولا يستطيع إخراجها منهم إلا بقتال، فللإمام قتالهم، كما فعل أبوبكر رضي الله عنه قال: لو منعوني عناقًا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه! والحديث في "الصحيحين"، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ولحديث **ابن عمر** رضي الله عنهما في "الصحيحين" قال: قال رسول الله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّىٰ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ. فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ».

قال ابن قدامة رحمه الله: اتفق الصحابة رضي الله عنهم على قتال مانعيها.

وقال النووي رحمه الله: إذا منع واحدٌ أو جمعٌ الزكاة، وامتنعوا بالقتال وجب على الإمام قتالهم.

انظر: "المغني" (٢/ ٥٧٢)، و"المجموع" (٥/ ٣٠٨)، و"الفتح" تحت حديث (٦٩٢٤).

(١٤) إذا منع الزكاة بخلاً بها مع اعترافه بوجوبها:

القول الأول: إن قدر الإمام على أخذها منه قهرًا أخذها وعزره، ولا يأخذ زيادة عليها، ولا يكفر. وهو قول عامة أهل العلم، منهم: الأئمة الأربعة: مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وأصحابهم.

حجتهم: أن منع الزكاة كان في زمن أبي بكر رضي الله عنه بعد موت رسول الله ﷺ مع توفر الصحابة رضي الله عنهم؛ فلم ينقل أحد زيادة، ولا قولًا بذلك.

القول الثاني: يأخذها وشطر ماله: وهو قول إسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن عبدالعزيز، واختاره ابن عثيمين؛ لحديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده رضي الله عنهم قال: قال رسول الله ﷺ: «**فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ، لَا تُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا مِنْهُ وَشَطْرَ إِبِلِهِ عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا، لَا يَحِلُّ لِآلِ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ**». رواه أحمد (٥/ ٢)، وأبوداود (١٥٧٥) وغيرهما، وسنده حسن، وحسنه الشيخ الألباني رحمه الله في "**الإرواء**" (٧٩١).

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: ولكن هل هو شطر ماله عمومًا أو شطر ماله الذي منع منه زكاته؟

الجواب: في هذا قولان للعلماء:

الأول: أننا نأخذ الزكاة ونصف ماله الذي منع زكاته.

الثاني: أننا نأخذ الزكاة ونصف ماله كله.

مثال ذلك: إذا كان عند رجل مائة من الإبل ومائة من الغنم، ومنع زكاة الغنم.

فعلىٰ **القول الأول:** نأخذ منه خمسين من الغنم، وزكاة الغنم.

وعلىٰ **القول الثاني:** نأخذ منه خمسين من الغنم، وخمسين من الإبل وزكاة الغنم؛ لأن المراد المال كله، والنص محتمل.

فإذا كان محتملًا، فالظاهر أننا نأخذ بأيسر الاحتمالين؛ لأن ما زاد علىٰ الأيسر فمشكوك فيه، والأصل احترام مال المسلم.

ولكن إذا انهمك الناس وتمردوا في ذلك ومنعوا الزكاة، ورأىٰ ولي الأمر أن يأخذ بالاحتمال الآخر فيأخذ الزكاة ونصف المال كله، فله ذلك.

ودليل ذلك تضعيف **عمر** رضي الله عنه عقوبة شارب الخمر؛ حيث زاد فيها إلىٰ أخف الحدود، وهو ثمانون جلدة. اهـ.

الراجح: هو القول الأول، وحديث بهز بن حكيم قد أجيب عنه بعدة أجوبة، منها: أنه ضعيف، ضعفه النووي، ونقل ذلك عن الشافعي، وأبي حاتم، وقال الجمهور: هو منسوخ. ولم يرتضِ النووي رحمه الله القول بالنسخ.

انظر: "المغني" (٢/٥٧٣)، و"المجموع" (٥/٣٠٧)، و"الشرح الممتع" (٦/٢٠٠)، و"فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/١٤).

(١٥) إذا أخذت الزكاة من البخيل فهل تبرأ بها ذمته؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "**الشرح الممتع**" (٦/ ١٩٩) في كلامه على هذه المسألة: الجواب: أما ظاهرًا فإنها تبرأ بها ذمته، فلا نطالبه بها مرة ثانية، وأما باطنًا فإنها لا تبرأ ذمته، ولا تجزئه؛ لأنه لم ينو بها التقرب إلى الله، وإبراء ذمته من حق الله؛ ولذلك فإنه يعاقب على ذلك معاقبة من لم تؤخذ منه؛ لأنها أخرجت بغير اختيار منه، فإذا تاب من ذلك فإن من توبته أن يخرجها مرة ثانية.

(١٦) تجب الزكاة على كل مسلم حر بالغ عاقل

قال النووي رحمه الله: أما وجوب الزكاة على الحر المسلم، فظاهر؛ لعموم الكتاب، والسنة، والإجماع فيما سوى الصبي والمجنون.

وقال ابن رشد رحمه الله: فإنهم اتفقوا أنها على كل مسلم حر بالغ عاقل مالك للنصاب ملكًا تامًّا.

انظر: "المجموع" (٥/٢٩٧)، و"البداية" (٢/٥٥).

(١٧) هل تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون؟

القول الأول: لا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون، وهو قول سعيد بن جبير، والحسن البصري، والنخعي، وأبي وائل، **وقال أبو حنيفة** رحمه الله: لا زكاة عليهما في الذهب والفضة والماشية، وعليهما الزكاة في ثمارهما وزروعهما، وهذا تفريق لا دليل عليه، **وقال سعيد بن المسيب:** لا يزكي حتى يصلي ويصوم رمضان.

استدل من قال: إن الزكاة لا تجب في مال الصبي والمجنون بقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[التوبة:١٠٣]. والصبي، والمجنون لا ذنوب عليهما حتى يحتاجا إلى التطهير والتزكية، وبحديث **علي بن أبي طالب** رضي الله عنه: «**رُفِعَ**

القَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّىٰ يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّىٰ يَحْتَلِمَ، وَعَنِ المَجْنُونِ حَتَّىٰ يَعْقِلَ». أخرجه أبوداود (٤٤٠٣) وسنده صحيح، وهو في "الصحيح المسند لشيخنا " (٩٥٠)، وأيضًا قالوا: الزكاة عبادة محضة، كالصلاة، والعبادات نيط الأمر بها بالمكلفين، أما غير المكلفين، فلا تجب عليهم التكاليف الشرعية.

القول الثاني: تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون، وهو قول جمهور أهل العلم منهم جمع من الصحابة: عمر بن الخطاب، وعلي، وابن عمر، وجابر، والحسن بن علي، وعائشة ﭫ، واستدلوا بعموم الأدلة من الكتاب والسنة في وجوب الزكاة من مال الأغنياء، وأن الأدلة مطلقة لم تستثن صبيًا ولا مجنونًا، وبحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ، فَلْيَتَّجِرْ فِيهِ وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّىٰ تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ**». الحديث أخرجه الترمذي (٦٤١)، وهو ضعيف؛ لأنه من طريق المثنى بن الصباح، وفيه: أيضًا اختلاف على عمرو بن شعيب، وله شواهد ضعيفة، منها: شاهد مرسل فيه عنعنة ابن جريج، وجاء عن أنس ﭬ، عند الطبراني من طريق الفرات بن محمد القيرواني، وهو واه جدًّا. فالحاصل: أن الحديث لا يثبت.

الراجح: هو قول جمهور أهل العلم، وأن الزكاة تجب في مالهما؛ لعموم الأدلة من الكتاب والسنة. **قال الشيخ ابن عثيمين** ﭪ: بعد أن رجح هذا القول: ودليل ذلك ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾[التوبة:١٠٣]. فالمدار على المال لا على المتموِّل...

٢- قول النبي ﷺ حين بعث معاذًا ﭬ إلى اليمن: «**أَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ**»، فجعل محل الزكاة المال.

٣ - ولأن الزكاة حق الآدمي، فاستوىٰ في وجوب أدائه المكلف وغير المكلف، كما لو أتلف الصغير مال إنسان، فإننا نلزمه بضمانه مع أنه غير مكلف. اهـ.

وأما الجواب عن أدلة من لم يوجبها في مال الصبي والمجنون: فقال الشيخ البسام رحمه الله: الجواب عن أدلة الذين لم يوجبوها:

١- التطهير في الآية ليس خاصًّا بالذنوب لينحصر في المكلفين، وإنما هو عام في تربية الخلق، وتزكية النفوس، وتعويدها علىٰ الفضائل.

٢- أما حديث: «**رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ...**»، فالمراد به رفع الإثم، والوجوب عليهما والزكاة لا تجب عليهما، وإنما تجب في مالهما، ولذا فإن رفع القلم لا يشمل ما يجب عليهما من الحقوق المالية للعباد.

٣- وأما أن الزكاة عبادة محضة كالصلاة، فالجواب: أنها عبادة مالية لها طابعها الخاص، وتجري فيها النيابة. اهـ.

انظر: "التلخيص" (١/١٥٧)، و "الإرواء" (٤/٢٥٨)، و "الشرح الممتع" (٦/٢٢)، و "نيل المآرب" (٢/٣٥٤).

(١٨) المال المنسوب إلى الجنين بالإرث أو غيره إذا انفصل حيًّا؟

القول الأول: إذا انفصل حيًّا لا تجب فيه الزكاة، وإنما يبتدئ حولًا من حين ينفصل، وهو قول جمهور الشافعية وبعض الحنابلة. قالوا: لأن الجنين لا يتيقن حياته، ولا يوثق بها؛ فلا يحصل تمام الملك واستقراره. فعلىٰ هذا: يبتدئ حولًا من حين ينفصل.

القول الثاني: تجب كالصبي، وهو قول بعض الشافعية، والحنابلة، **وهو الصواب**، والله أعلم.

انظر: "المجموع" (٥/٣٠٢)، و "الإنصاف" (٣/٦).

(١٩) لا زكاة على أهل الكتاب ولا المجوس

قال ابن عبدالبر رحمه الله: أجمع العلماء على أنه لا زكاة على أهل الكتاب، ولا المجوس في شيء من مواشيهم، ولا زرعهم، ولا ثمارهم إلا أن من العلماء من رأى تضعيف الصدقة على بني تغلب دون جزية.

وقال ابن المنذر رحمه الله: وأجمعوا على ألَّا صدقة على أهل الذمة في شيء من أموالهم ما داموا مقيمين، قلت: وهكذا نقل الإجماع ابن حزم، والنووي، والقرطبي، وغيرهم.

انظر: "مراتب الإجماع" (٣٧)، و"التمهيد" (٢/ ١٣١)، و"الإجماع" (٤٦)، و"المجموع" (٥/ ٢٩٩)، و"تفسير القرطبي" (٨/ ١٦٣).

(٢٠) هل على الكافر زكاة؟

لا خلاف بين أهل العلم أنه لا زكاة على الكافر، نقل عدم الخلاف ابن حزم، وابن قدامة.

وليس معنى هذا أن الكفار ليسوا مخاطبين بفروع الشريعة من صيام، وحج، وزكاة، وغير ذلك، بل الصحيح وهو قول الجمهور أنهم مخاطبون بفروع الشريعة إلا أنها لا تجزئ هذه الأعمال إلا أن يسلم، فإذا أسلم فقد تفضل الله عزوجل بإسقاط ما سلف عنه من كل ذلك، وقلنا أنهم مخاطبون بفروع الشريعة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿إِلَّآ أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ ﴿٣٩﴾ فِى جَنَّٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٤٠﴾ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٤١﴾ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ﴾ [المدثر: ٣٩-٤٧]، وقول الله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٧﴾﴾ [فصلت: ٦-٧]، وقول الله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

انظر: "المحلى" (٦٣٩)، و"البيان" (٣/ ١٣٤)، و"المغني" (٢/ ٦٢١)، و"المجموع" (٥/ ٢٩٩).

(٢١) هل في مال المرتد زكاة ؟

الكلام في مال المرتد ينقسم إلى قسمين:

●**القسم الأول**: أن يرتد بعد وجوب الزكاة عليه وفيه خلاف :

القول الأول: الزكاة تسقط بردته، وهو قول الحنفية والمالكية.

حجتهم أن من شروط أداء العبادة: النية، والمرتد في حال ردته لا تصح منه النية، فتسقط عنه الزكاة.

القول الثاني: الزكاة لا تسقط بالردة، فما وجب عليه قبل أن يرتد فإن الإمام يأخذه منه كما يأخذه من المسلم الممتنع، وهو مذهب الشافعية والحنابلة.

حجتهم: أن الزكاة حق مالي فلا تسقط بالردة كالدين ، وأيضًا القياس على غرامة المتلفات؛ فكما لا يسقط عن المرتد غرامة ما أتلفه قبل ردته؛ فكذلك لا يسقط عنه ما وجب من الزكاة على المرتد قبل ردته.

الصواب: هو القول الثاني، والله أعلم.

●**القسم الثاني**: هو ما وجب على المرتد من الزكاة في أثناء ردته، وفيه خلاف أيضًا :

القول الأول: تجب الزكاة على المرتد فيما وجب عليه في أثناء ردته، وهو قول للشافعية ورواية عند الحنابلة.

حجتهم: أن المرتد لا يخلو حاله من أن يموت على ردته فيكون ماله للمسلمين، وما كان لهم ففيه الزكاة، أو يرجع إلى الإسلام فيكون له فلا تسقط الردة عنه شيئًا وجب عليه .

القول الثاني: أن الزكاة توقف حتى يتبين حال المرتد إذا عاد إلى الإسلام وجبت عليه الزكاة؛ لأنه لم يكن سقط عنه الفرض، وإن لم يعد ومات على ردته لم تجب الزكاة؛ لأنه مال مشرك مغنوم.

القول الثالث: لا تجب الزكاة على المرتد فيما حال الحول عليه من الأموال الزكوية في أثناء الردة، وهو مذهب الحنفية، والمالكية، والحنابلة، وقول للشافعية.

حجتهم: أن الزكاة عبادة، والكافر ليس من أهل العبادة لعدم شرط الأهلية، وهو الإسلام فلا يكون من أهل وجوبها كالكافر الأصلي.

الصواب: هو القول الثالث، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ١٣٤)، و "المجموع" (٥/ ٢٩٩)، و "أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (١٩٢).

(٢٢) هل على العبد في ماله زكاة؟

القول الأول: زكاة مال العبد على سيده.

وهو قول الثوري، وإسحاق، وأصحاب الرأي، والشافعي في الجديد.

القول الثاني: ليس على العبد زكاة ولا على سيده، وهو مروي عن ابن عمر، وجابر رضي الله عنه، وهو قول الزهري، وقتادة، ومالك، وأحمد، وأبي عبيد، والشافعي في القديم.

وهذه المسألة مبنية على ملك العبد، هل يملك إذا ملكه سيده؟

فقال بعضهم: لا يملك.

وقال بعضهم: يملك؛ لأنه آدمي يملك النكاح، فيملك المال كالحر.

وهذا أقرب وأنه يملك إذا ملكه سيده، والله أعلم، وعلىٰ هذا فتجب الزكاة علىٰ العبد في ماله، قال ابن المنذر رحمه الله : وأوجبت طائفة علىٰ العبد الزكاة، روينا هذا القول عن عطاء، وبه قال أبو ثور، وروي ذلك عن ابن عمر.ا.هـ

انظر: "الإشراف" (٣/ ٥٩)، و"البيان" (١٣٤/٣)، و"المغني" (٢/ ٦٢١-٦٢٣).

(٢٣) هل على المكاتب في ماله الزكاة؟

وصورة ذلك إذا كسب المكاتب مالًا زمن كتابته، وبلغ هذا المال نصابًا وحال عليه الحول إذا كان مما يشترط لوجوب الزكاة فيه الحول، سواء كان هذا المال زائدًا علىٰ مال عقد الكتابة أو لم يكن كذلك، فهل تجب في هذا المال الزكاة علىٰ المكاتب، أم لا؟

القول الأول: تجب الزكاة علىٰ المكاتب فيما في يده من المال، وهو قول أبي ثور، والظاهرية، وهو مروي عن ابن عمر، وعطاء وطاوس، وعكرمة.

حجتهم: عموم الأدلة من الكتاب والسنة علىٰ وجوب الزكاة. وأيضًا القياس علىٰ مال الصبي، والمجنون، وتقدم الخلاف، وأن الصحيح أن الزكاة تجب في مالهما.

القول الثاني: تجب الزكاة علىٰ المكاتب في المعشر من زرع أو ثمر، ولا تجب عليه في غيره، وهو مذهب الحنفية.

حجتهم: حديث ابن عمر رضي الله عنهما في البخاري (١٤٨٣) : أن رسول الله ﷺ قَالَ: «**فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا العُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ**»، وجه الاستدلال أن هذا عموم يدخل فيه المكاتب، وغيره.

وأيضًا: قالوا العشر مؤنة الأرض، فلا يشترط له ملك الأرض.

القول الثالث: لا تجب الزكاة علىٰ المكاتب.

وهو قول جمهور أهل العلم منهم الأئمة الثلاثة: مالك، والشافعي، وأحمد، وأصحابهم وهو قول الحنفية في غير الخارج من الأرض.

حجتهم:

١ – حديث **جابر** رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : ليس في مال المكاتب زكاة حتىٰ يعتق. أخرجه الدارقطني (٢/ ١٠٧)، وسنده ضعيف؛ لأنه من طريق عبدالله بن بزيع، قال ابن عدي: أحاديثه ليست بمحفوظة، ومناكير.ا.هـ وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٧١)، موقوفًا وسنده صحيح.

٢- أنه قول عامة الصحابة رضي الله عنهم.

٣- أن من شروط وجوب الزكاة تمام الملك، والمكاتب ناقص الملك علىٰ ما في يده من المال.

الصواب : هو القول الأول، وهو اختيار ابن حزم، قال رحمه الله فليت شعري في أي الأصول وجدوا مالًا محكومًا به لإنسان، ممنوعًا منه كل أحد سواه، مطلقة عليه يده في بيع وابتياع ونفقة وكسوة وسكنىٰ وهو ليس له، أم في أي سنة، وجدوا هذا؟ أم في أي القرآن؟ أم في غير قياس؟

انظر: "الإشراف" (٣/ ٦٠)، و"المحلى" (٦٣٨)، و"البيان" (٣/ ١٣٣)، و"المغني" (٢/ ٦٢٤)، و"احكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (١٠٥).

(٢٤) ما هي الأشياء التي تجب فيها الزكاة؟

هذه المسألة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما هو مجمع علىٰ الزكاة فيه، وهي:

١) بهيمة الأنعام: الإبل، والبقر، والغنم.

٢) **النقود**: الذهب، والفضة.

٣) **الخارج من الأرض**: الحنطة، والشعير، والزبيب، والتمر.

قال ابن رشد رحمه الله: أما ما اتفقوا عليه، فصنفان من المعدن: الذهب، والفضة اللتين ليستا بحلي، وثلاثة أصناف من الحيوان: الإبل، والبقر، والغنم، وصنفان من الحبوب: الحنطة، والشعير، وصنفان من الثمر: التمر والزبيب، وفي الزيت خلاف شاذ.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: وقال ابن المنذر الإمام أبوبكر النيسابوري: أجمع أهل العلم على أن الزكاة تجب في تسعة أشياء: في الإبل، والبقر، والغنم، والذهب، والفضة، والبر، والشعير، والتمر، والزبيب، إذا بلغ من كل صنف منها ما تجب فيه الزكاة.

قلت: وهكذا نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم، وسيأتي تفاصيل هذه الأصناف، والكلام عليها، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ.

القسم الثاني: ما هو مختلف فيه، وهو زكاة العسل، والزكاة في عروض التجارة، وكذا الخارج من الأرض غير الأصناف الأربعة المتقدم ذكرها – الحنطة، والشعير، والزبيب، والتمر–، وسيأتي تفصيل ذلك، والكلام عليه، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ.

انظر: "البداية" (٢/ ٦٧)، و "الفتاوى" (٢٥/ ٣٠).

  

باب الزكاة في بهيمة الأنعام

(٢٥) لماذا سميت (بهيمة)؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٦/ ٤٩): قوله: «بهيمة الأنعام» هي: الإبل، والبقر، والغنم، قال الله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [المائدة: ١].

وسميت بهيمة؛ لأنها لا تتكلم، وهي مأخوذة من الإبهام، وهو الإخفاء وعدم الإيضاح، ولكنها تتكلم فيما بينها كلامًا معروفًا، ولهذا تحن الإبل إلى أولادها فتأتي الأولاد، وتنهرها فتنتهر، وكذلك بقية الحيوان، قال موسى عليه السلام ـ لما سأله فرعون: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾﴾ [طه: ٤٩]، ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾﴾ [طه: ٥٠]، أي: أعطاه خلقه اللائق به، ثم هداه لمصالحه، ولهذا يهتدي كل ما خلقه الله ـ عزّ وجل ـ لمصالحه فيأكل ما يليق به ويشرب ما يليق به، فكل شيء بحسبه.

وبهيمة الأنعام ثلاثة أصناف: الإبل، والبقر، والغنم. اهـ.

(٢٦) بهيمة الأنعام تتخذ على أربعة أقسام:

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٦/ ٥٠): واعلم أن بهيمة الأنعام تتخذ على أقسام:

القسم الأول: أن تكون عروض تجارة، فهذه تزكى زكاة العروض.

فقد تجب الزكاة في شاة واحدة، أو في بعير واحد، أو في بقرة واحدة؛ لأن المعتبر في عروض التجارة القيمة، فإذا كان هذا هو المعتبر فما بلغ نصابًا بالقيمة ففيه الزكاة، سواء كانت سائمة أو معلوفة، مؤجرة كانت، أو مركوبة للانتفاع.

القسم الثاني: السائمة، المعدة للدر والنسل، وهي التي ترعى، كما قال الله تعالى: ﴿ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [النحل: ١٠] . اتخذها صاحبها لدرها، أي: لحليبها، وسَمْنِها، والنسل، ولا يمنع كونها معدة لذلك أن يبيع ما زاد على حاجته من أولادها؛ لأن هؤلاء الأولاد كثمر النخل.

القسم الثالث: المعلوفة المتخذة للدر والنسل، وهي التي يشتري لها صاحبها العلف، أو يحصده، أو يحشه لها، فهذه ليس فيها زكاة إطلاقًا، ولو بلغت ما بلغت؛ لأنها ليست من عروض التجارة، ولا من السوائم.

القسم الرابع: العوامل، وهي: الإبل التي عند شخص يؤجرها للحمل فهذه ليس فيها زكاة، وهذا القسم كان موجودًا قبل أن تنتشر السيارات، فتجد الرجل عنده مائة بعير أو مائتان يؤجرها فينقل بها البضائع من بلد إلى بلد، وإنما الزكاة فيما يحصل من أجرتها إذا تم عليها الحول.

فصارت الأقسام أربعة، وكل قسم منها بينه الشارع بيانًا واضحًا شافيًا.

وأعم هذه الأقسام: عروض التجارة؛ لأنها تجب فيها الزكاة على كل حال. اهـ.

(٢٧) يبدأ بالإبل قبل غيرها من بهيمة الأنعام :

قال ابن قدامة رحمه الله: بدأ الخرقي رحمه الله بذكر صدقة الإبل؛ لأنها أهم فإنها أعظم النعم قيمة، وأجسامًا، وأكثر أموال العرب؛ فالاهتمام بها أولى. ووجوب زكاتها مما أجمع عليه علماء الإسلام وصحت فيه السنة عن النبي ﷺ . اهـ.

ثم ذكر رحمه الله حديث أنس رضي الله عنه الآتي ذكره إن شاء الله، الذي فيه مقادير وتفاصيل زكاة الإبل.

انظر: "البيان" (٣/ ١٦٥)، و "المغني" (٢/ ٥٧٥).

(٢٨) حكم زكاة الإبل وتفاصيلها

أولاً: الإبل - بكسر الباء - اسم جنس لا واحد له من لفظه، وهي مؤنثة جمعه آبال، **والبعير** - بفتح الباء وكسر العين -: جمعه أبعر، وأباعر سمي بذلك؛ لأنه يبعر، يشمل الذكر والأنثى، كالإنسان يشمل الرجل والمرأة، وأما الجمل فهو خاص بالذكر من الإبل، والناقة: خاصة بالأنثى منها.

ثانيًا: الأدلة على وجوب الزكاة في الإبل:

عَنْ **أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ**».

أخرجه البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩).

وجاء تفصيل زكاة الإبل في حديث **أنس** رضي الله عنه، ففي البخاري (١٤٥٤): أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: بسم الله الرحمن الرحيم. هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فمن سُئلها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط: «**فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الإِبِلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الغَنَمِ مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلاَثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلاَثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ يَعْنِي سِتًّا**

وَسَبْعِينَ إِلَىٰ تِسْعِينَ فَفِيهَا بِنْتَا لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَىٰ وَتِسْعِينَ إِلَىٰ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَىٰ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الإِبِلِ، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ».

وفي رواية (١٤٥٣): «مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الإِبِلِ صَدَقَةُ الجَذَعَةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الحِقَّةُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنِ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الحِقَّةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الحِقَّةُ، وَعِنْدَهُ الجَذَعَةُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الجَذَعَةُ، وَيُعْطِيهِ المُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الحِقَّةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَيُعْطِي شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتَ لَبُونٍ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الحِقَّةُ وَيُعْطِيهِ المُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتَ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَيُعْطِي مَعَهَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ».

هذا، وقد نقل الإجماع جمع من أهل العلم: على أن الزكاة تجب في تسعة أشياء، ومنها: بهيمة الأنعام: الإبل، والبقر، والغنم، كما تقدم.

وأما تفاصيل زكاة الإبل على ما في حديث أنس ت، فهي كما يلي:

أولاً: إذا كان معه أربع من الإبل، فليس فيها زكاة؛ لما تقدم من حديث أنس رضي الله عنه، وحديث أبي سعيد رضي الله عنه الذي تقدم أيضًا، وفيه: «وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ».

قال النووي رحمه الله: أول نصاب الإبل خمس بإجماع الأمة. نقل الإجماع فيه خلائق، فلا يجب فيما دون خمس شيء بالإجماع، وأجمعوا أيضًا: على أن الواجب في أربع وعشرين فما دونها الغنم، كما ثبت في الحديث.

انظر: "التمهيد" (١٣٧/٢)، و"الإجماع" (٤٢)، و"جامع الأحكام الفقهية" للقرطبي (٣٠١/١)، و"المجموع" (٣٥٥/٥).

ثانيًا: مراحل زكاة الإبل:

- من: **خمس (٥)**، إلى: **تسع (٩)**، فيها: **شاة**.
- من: **عشر (١٠)**، إلى: **أربع عشرة (١٤)**، فيها: **شاتان**.
- من: **خمس عشرة (١٥)** إلى: **تسع عشرة (١٩)**، فيها: **ثلاث شياه**.
- من: **عشرين (٢٠)**، إلى: **أربع وعشرين (٢٤)**، فيها: **أربع شياه**.
- من: **خمس وعشرين (٢٥)**، إلى: **خمس وثلاثين (٣٥)**، فيها: **بنت مخاض أنثى**، وهي: التي أتمت السنة الأولى ودخلت في الثانية، وسميت بذلك؛ لأن أمها غالبًا تكون حاملًا ودنت من ولادتها، والمخاض الحامل- جاءت زيادة عند أبي داود (١٥٦٧) وغيره بسند صحيح، فإن لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر، وسيأتي معنى ابن لبون في الرقم الذي بعد هذا، هذا وليس كون أمها ماخضًا شرطًا فيها، وإنما ذكر تعريفًا لها بغالب حالها، وكذلك يقال في بنت لبون.
- من: **ست وثلاثين (٣٦)**، إلى: **خمس وأربعين (٤٥)**، فيها: **بنت لبون أنثى**، وهي: ما أتمت سنتين سميت بذلك؛ لأن أمها غالبًا ذات لبن بعد وضع حملها.
- من **ست وأربعين (٤٦)**، إلى: **ستين (٦٠)**، فيها: **حقة**، وهي: ما استكملت الثالثة ودخلت في الرابعة سميت بذلك؛ لأنها استحقت أن يطرقها الفحل.

• من: **إحدى وستين(٦١)**، إلى: **خمس وسبعين(٧٥)** فيها: **جذعة** وهي: التي أتمت السنة الرابعة ودخلت في الخامسة سميت بذلك؛ لإسقاطها سنها، فتجذع عنده.

• من: **ست وسبعين(٧٦)**، إلى: **تسعين(٩٠)**، فيها: **بنتا لبون**.

• من: **إحدى وتسعين(٩١)**، إلى: **مائة وعشرين(١٢٠)**، فيها: **حقتان** وكل ما تقدم مجمع عليه.

• إذا زادت على **مائة وعشرين (١٢٠)**، ففي كل أربعين: **ابنة لبون** وفي كل خمسين: **حقة** كما في حديث أنس رضي الله عنه المتقدم.

• وعلى هذا إذا بلغت: **مائة وإحدى وعشرين(١٢١)**، إلى: **مائة وتسع وعشرين**(١٢٩)، ففيها: **ثلاث بنات لبون**، وهو قول الجمهور، وهو الصحيح، وسيأتي الخلاف في ذلك، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

• ثم بعدها تستقر الفريضة، كلما زادت عشرًا تغيرت الفريضة، فمثلًا:

إذا بلغت: **مائة وثلاثين(١٣٠)**، ففيها: **بنتا لبون وحقة**.

فإذا بلغت: **مائة وأربعين(١٤٠)**، ففيها: **حقتان وبنت لبون**.

فإذا بلغت: **مائة وخمسين(١٥٠)**، ففيها: **ثلاث حقاق**.

فإذا بلغت: **مائة وستين(١٦٠)** ففيها: **أربع بنات لبون**.

فإذا بلغت: **مائة وسبعين (١٧٠)**، ففيها: **ثلاث بنات لبون وحقه**.

فإذا بلغت: **مائة وثمانين(١٨٠)**، ففيها: **حقتان وبنتا لبون**.

فإذا بلغت: **مائة وتسعين(١٩٠)**، ففيها: **ثلاث حقاق وبنت لبون**.

فإذا بلغت: **مائتين(٢٠٠)**، ففيها: **أربع حقاق، أو خمس بنات لبون**.

وعلىٰ هذا فقس، كلما زادت عشرًا يتغير الفرض.

انظر: كتب اللغة كـ"اللسان"، وغيره و"الإشراف" (٥/٣)، و"المغني" (٥٧٩/٢)، و"المجموع" (٣٥٦/٥) و"الفتح" (٣١١/٣) و"نيل المآرب" (٣٥٨/٣) و"الشرح الممتع" (٥٦/٦).

(٢٩) إذا زادت الإبل على العشرين والمائة واحدة فكم فيها؟

القول الأول: إذا بلغت مائة وإحدىٰ وعشرين إلىٰ مائة وتسع وعشرين، ففيها ثلاث بنات لبون، فإذا بلغت ثلاثين ومائة، ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة كما سبق إيضاحه، وهو قول الأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، وأبي ثور، والظاهرية، ورواية عن مالك، وأحمد.

حجتهم: ظاهر حديث أنس ﷺ الذي تقدم، وفيه: «**فَإِذَا زَادَتْ عَلَىٰ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ**»، والواحدة زيادة.

وقد جاء مصرَّحًا به في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله ﷺ، وكان عند آل عمر بن الخطاب ﷺ، أخرجه أبوداود (١٥٧٠) وغيره، وصححه الشيخ الألباني في "سنن أبي داود"، وفيه: «**فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَىٰ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً، فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ حَتَّىٰ تَبْلُغَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً فَفِيهَا بِنْتَا لَبُونٍ وَحِقَّةٌ**».

القول الثاني: لا شيء في الزائد علىٰ مائة وعشرين حتىٰ تبلغ مائة وثلاثين، وهو قول محمد بن إسحاق، وأبي عبيد، ورواية عن مالك وأحمد. قالوا: لأن الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة، بدليل سائر الفروض.

القول الثالث: إذا زادت علىٰ عشرين ومائة تستأنف الفريضة، فيجب في مائة وخمس وعشرين حقتان وشاة، وفي مائة وثلاثين حقتان وشاتان، وفي مائة وخمس وثلاثين حقتان وثلاث شياه، وفي مائة وأربعين حقتان وأربع شياه، وفي مائة وخمس

وأربعين حقتان وبنت مخاض، وفي مائة وخمسين ثلاث حقاق، ثم يستأنف الفريضة بعد ذلك، وعلىٰ هذا القياس أبدًا، وهو قول النخعي، والثوري، وأبي حنيفة.

حجتهم: أن النبي ﷺ كتب لعمرو بن حزم كتابًا ذكر فيه الصدقات والديات، وفيه مثل ما تقدم ذكره، وهو حديث مشهور، لكنه مرسل. انظر: "التلخيص" (٤/ ١٨)، وأيضًا.

قال ابن قدامة رحمه الله: قد اختلف في صفته، فرواه الأثرم في "سننه" مثل مذهبنا، والأخذ بذلك أولىٰ؛ لموافقته الأحاديث الصحاح.

الراجح: هو القول الأول والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٦/٣)، و "المغني" (٥٨٣/٢)، و "المجموع" (٣٦٦/٥).

(٣٠) إذا زادت الإبل على العشرين والمائة جزء من واحدة فكم فيها؟

فيه وجهان عند الشافعية:

أحدهما: أنه يجب عليه فيها ثلاث بنات لبون.

حجتهم: حديث أنس رضي الله عنه الذي تقدم، وفيه فإذا زادت علىٰ عشرين ومائة، ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة، قالوا والجزء الزائد علىٰ المائة والعشرين زيادة.

الثاني: وهو المنصوص عند الشافعي: أنه لا يجب فيها إلا حقتان.

حجتهم: ما أخرجه أبو داود رحمه الله في سننه (١٥٧٠)، من طريق ابن شهاب قال: هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه في الصدقة، وهي عند آل عمر بن الخطاب، قال ابن شهاب: اقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها علىٰ وجهها وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله بن عبد الله بن عمر، وسالم بن

عبد الله بن عمر فذكر الحديث، قال: فإذا كانت إحدىٰ وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتىٰ تبلغ تسعًا وعشرين ومائة...، وهذه وجادة كما ترىٰ وعمل بها جمهور المحدثين، وصحح الحديث الشيخ الألباني رحمه الله في "سنن أبي داود" فقوله في الحديث: إحدىٰ وعشرين، نص صريح في أن الجزء لا يحسب.

قالوا: ولأن سائر الأوقاص لا تتغير بأقل من واحد فكذلك هذا مثله.

قلت: وهذا هو الصواب، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ١٦٨)، و"المجموع" (٥/ ٣٥٥).

(٣١) أصناف الإبل تضم بعضها إلى بعض وتخرج الزكاة

الإبل أصناف: أرحبية، ومجيدية - من إبل اليمن -، وأمهرية - منسوبة إلىٰ مهرة، وهي قبيلة في اليمن أيضًا بين عمان وعدن يقال لها الشحر -، وفي إبلهم نجائب عراب تسبق الخيل، وبخاتي، وهي التي لها سنامان، وهي معروفة في القارة الآسيوية.

أما حكم المسألة:

فقال ابن حزم رحمه الله: البخت، والأعرابية، والنُّجُب، والمهاري، وغيرها من أصناف الإبل كلها إبل، يضم بعضها إلىٰ بعض في الزكاة، وهذا لا خلاف فيه.

انظر: "المحلى" (٣/١٠٧)، و"البيان" (٣/٢٠٣)، و"المجموع" (٥/٣٩٥)، و"الشرح الممتع" (٦/٤٩).

(٣٢) إذا كانت الإبل أقل من خمس وعشرين، فهل يتعين إخراج الغنم أم يجزئه إخراج بعير؟

القول الأول: يتعين إخراج الغنم، وهو قول مالك، وأحمد، وداود. **حجتهم**: ظاهر حديث أنس رضي الله عنه الذي تقدم، وفيه: في أربع وعشرين من الإبل فما دونها

من الغنم من كل خمسٍ شاة، وأيضًا قالوا: لا يجزئ أن يخرج بعيرًا عن بقرة؛ فكذا هنا.

القول الثاني: يجزئه، وهو قول الشافعية، والحنفية.

قال النووي رحمه الله: وهو قول جمهور العلماء من السلف والخلف. قالوا: لأنه يجزئ عن خمس وعشرين فما دونها أولىٰ؛ ولأن الأصل أن يجب من جنس المال، وإنما عدل عنه رفقًا بالمالك، فإذا رجع باختياره إلى الأصل أجزأه.

الأقرب: هو القول الثاني، وهو اختيار ابن عثيمين.

- **بقي إذا كانت قيمة البعير مثلاً دون قيمة أربع شياه، فهل يجزئ؟**

قال الحافظ: فيه خلاف عند الشافعية وغيرهم، والأقيس أنه لا يجزئ.

انظر: "المغني" (٥٧٨/٢)، و "المجموع" (٣٦٠/٥)، و "الفتح" (٣١٩/٣)، و "الشرح الممتع" (٥٣/٦).

(٣٣) إذا كانت إبله مهازيل، وفيها ابنة مخاض سمينة، فهل يلزمه إخراجها؟

قال العمراني رحمه الله في "البيان" (٣/ ١٨٠): إذا كانت إبله مهازيل، وفيها ابنة مخاض سمينة، لم يلزمه إخراجها؛ لقوله ﷺ: «**إياك وكرائم أموالهم**» فإن أخرجها أجزأ، وقد تطوع بأكثر مما عليه، وإن اشترىٰ ابنة مخاض بصفة ماله وأخرجها جاز.

(٣٤) إذا وجبت عليه سنٌ وليست عنده

القول الأول: يخرج أعلىٰ منها بسنة ويأخذ جبرانا، أو أسفل بسنة ويدفع جبرانا، وهو شاتان أو عشرون درهما، وهو قول النخعي، والشافعي، وأحمد وأبي ثور، والظاهرية، ورواية عن إسحاق.

حجتهم: حديث أنس ﷺ الذي تقدم في البخاري (١٤٥٣)، وقد تقدم عند مسألة رقم (٢٨)، وفيه: «**مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الإِبِلِ صَدَقَةُ الجَذَعَةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الحِقَّةُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنِ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الحِقَّةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الحِقَّةُ، وَعِنْدَهُ الجَذَعَةُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الجَذَعَةُ، وَيُعْطِيهِ المُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الحِقَّةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَيُعْطِي شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتَ لَبُونٍ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الحِقَّةُ وَيُعْطِيهِ المُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتَ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَيُعْطِي مَعَهَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ**».

القول الثاني: الجبران شاتان أو عشرة دراهم، وهو قول الثوري، وأبي عبيد، ورواية عن إسحق، وهو مروي عن علي ﷺ. قالوا: لأن الشاة في الشرع متقومة بخمسة دراهم؛ بدليل نصابها أربعون، ونصاب الدراهم مائتان.

قال النووي: واحتج لعلي ﷺ وموافقيه بحديث ضعيف.

قلت: وهناك أقوال أخرى. قال مكحول والأوزاعي: يجب قيمة السن الواجب. وعن مالك: أنه يلزم رب المال شراء ذلك السن. وعن حماد بن أبي سليمان: الساعي يأخذ السن الموجود عنده، ويجب ما بين قيمتها.

الراجح: هو القول الأول، والله وأعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٧)، و"المحلى" (٤/ ١٠٨)، و"البيان" (٣/ ١٨١)، و"المغني" (٢/ ٥٨٧)، و"المجموع" (٥/ ٣٧٥).

(٣٥) هل يجوز الصعود والنزول بدرجتين وبثلاث؟

القول الأول: إن عدمت السن الواجبة، والتي تليها انتقل إلى الذي بعدها، فإن عدمت انتقل إلى الذي بعدها، ويكون مع الدرجتين جبرانان، ومع الثلاث ثلاث.

مثال ذلك: وجبت بنت مخاض ففقدها، وفقد بنت لبون وحقة، ووجد جذعة دفعها وأخذ ثلاث جبرانات، وإن وجد حقة دفعها وأخذ جبرانين، وإن وجبت جذعة ففقدها وفقد الحقة وبنت اللبون دفع بنت مخاض مع ثلاث جبرانات، فإن وجد بنت لبون دفعها مع جبرانين، وهو مذهب الشافعية، والمعتمد في مذهب الحنابلة.

حجتهم: أنه قد جوز الانتقال إلى السن التي تلي الواجب مع الجبران، فكذلك يجوز الانتقال إلى ما بعد ذلك مع تعدد الجبرانات.

القول الثاني: ينتقل إلى سن تلي الواجب فقط، ولا ينتقل إلى ما بعدها، وهو قول بعض الحنابلة، وابن المنذر، وابن حزم.

حجتهم: ظاهر حديث أنس ﷺ الذي تقدم.

الأقرب: هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: "المحلى" (١٠٩/٤)، و"المغني" (٥٨٨/٢)، و"المجموع" (٣٧٣/٥)، و"الإنصاف" (٤٢/٣).

(٣٦) هل يجوز له أن يجمع بين الشاة، والدراهم في الجبران بأن يدفع شاة وعشرة دراهم؟

ذهبت الشافعية، وجمهور الحنابلة، إلى أنه لا يجوز لرب المال إذا توجه عليه جبران أن يبعضه، فيدفع شاة وعشرة دراهم.

وذهب القاضي من الحنابلة إلى أنه يجوز.

والصواب: قول الجمهور، والله أعلم.

قال النووي رحمه الله: وإن كان دافع الجبران هو الساعي، فإن لم يرض رب المال بالتبعيض لم يجبر عليه، وإن رضي به جاز تبعيضه، هكذا صرح به إمام الحرمين، والمتولي، والبغوي وآخرون، ولا خلاف فيه؛ لأن الحق في الامتناع من التبعيض لرب المال، فإذا رضي به جاز.

وقال العمراني رحمه الله: وإن أراد من وجبت عليه في الجبران أربع شياه، أو أربعون درهمًا؛ فأراد أن يعطي شاتين وعشرين درهمًا كان له ذلك؛ لأنهما جبرانان.

انظر: "البيان" (٣/ ١٨٣)، و"المغني" (٢/ ٥٨٨)، و"المجموع" (٥/ ٣٧٤)، و"الإنصاف" (٣/ ٤١).

(٣٧) لمن يكون الاختيار في الصعود والنزول والشياه والدراهم؟

أما الصعود والنزول، فإن لم يكن عنده الفرض المنصوص عليه، وعنده أعلىٰ منه بسنة، وأنزل منه بسنة، فإن اتفق رب المال والساعي علىٰ الصعود أو النزول مع الجبران جاز، وإن اختلفا فدعا أحدهما إلىٰ الصعود والآخر إلىٰ النزول، ففيه وجهان مشهوران في مذهب الشافعية:

أحدهما: الخيرة للمالك؛ لأنه المعطي، وهو قول الحنابلة.

الثاني: الخيرة للساعي، وهو المنصوص في الأم؛ ليأخذ للمساكين الأنفع لهم.

الأقرب: هو الأول والله أعلم.

وأما تعيين الشاتين أو الدراهم، فذهب الشافعي وجمهور أصحابه، وبعض الحنابلة، وابن حزم إلىٰ أن الخيرة فيه لدافعه، سواء كان الساعي أو رب المال.

حجتهم: ظاهر حديث أنس ﷺ الذي تقدم، وذهب أكثر الحنابلة، وهو الصحيح من المذهب، وبعض الشافعية، إلى أن الخيرة فيه لرب المال مطلقًا.

الصواب: هو القول الأول والله أعلم.

انظر: "المحلى" (٤/١٠٨)، و"البيان" (٣/١٨٢)، و"المغني" (٢/٥٨٧)، و"المجموع" (٥/٣٧١)، و"الإنصاف" (٣/٤٢).

(٣٨) إذا وجد السنَّ الواجبة، فهل له أن يعدل إلى غيرها مع الجبران؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "**المغني**" (٢/ ٥٨٨): لا يجوز العدول إلى هذا الجبران مع وجود الأصل؛ لأنه مشروط في الخبر بعدم الأصل.

(٣٩) يخرج من ماشيته من جنسها على صفتها:

قال ابن قدامة رحمه الله في "**المغني**" (٢/ ٥٨٣): ويخرج عن ماشيته من جنسها على صفتها، فيخرج عن البخاتي بختية، وعن العراب عربية، وعن الكرام كريمة، وعن السمان سمينة، وعن اللئام والهزال لئيمة هزيلة. فإن أخرج عن البخاتي عربية بقيمة البختية، أو أخرج عن السمان هزيلة بقيمة السمينة، جاز؛ لأن القيمة مع اتحاد الجنس هي المقصود. أجاز هذا أبو بكر وحكي عن القاضي وجه آخر: أنه لا يجوز؛ لأن فيه تفويت صفة مقصودة، فلم يجز، كما لو أخرج من جنس آخر.

والصحيح الأول؛ لما ذكرنا، وفارق خلاف الجنس. فإن الجنس مرعي في الزكاة، ولهذا لو أخرج البعير عن الشاة لم يجز، ومع الجنس يجوز إخراج الجيد عن الرديء، بغير خلاف. اهـ.

(٤٠) هل له أن يخرج أنزل من بنت مخاض مع الجبران؟

قال ابن قدامة رحمه الله: إلا ابنة مخاض ليس له أن يخرج أنزل منها؛ لأنها أدنى سن تجب في الزكاة. اهـ.

وقال النووي رحمه الله: «إذا لزمت بنت مخاض، وليست عنده، وليس عنده إلا فصيل أنثى له دون سنة فلا يجزئه مع الجبران بلا خلاف؛ لإنه ليس مما يجزء في الزكاة».

انظر: "المغني" (٢/ ٥٨٧)، و "المجموع" (٥/ ٣٧٣).

(٤١) هل يدخل الجبران في غير الإبل؟

قال النووي رحمه الله: قال أصحابنا: لا مدخل للجبران في زكاة البقر والغنم؛ لأنه ثبت في الإبل على خلاف القياس؛ فلا يتجاوزه. اهـ.

وذكر ابن قدامة نحو هذا، ثم **قال:** فمن عدم فريضة البقر، أو الغنم، ووجد دونها، لم يجز له إخراجها، فإن وجد أعلى منها، فأحب أن يدفعها متطوعًا بغير جبران قبلت منه، وإن لم يفعل كلف شراءها من غير ماله.

انظر: "المغني" (٢/٥٩٠)، و "المجموع" (٥/٣٧٥).

(٤٢) إذا وجبت عليه بنت مخاض وليست عنده

ذكر أهل العلم: أنه يلزمه شراؤها، وهل يلزمه شراء بنت مخاض أم له أن يشتري ابن لبون ذكر؟ ذهب الشافعي وأكثر أصحابه إلى أنه له أن يشتري أيهما شاء، ويجزئه؛ لقوله ﷺ «**فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ**»، فأجاز له إخراج ابن لبون إذا لم يكن في إبله ابنة مخاض، ولم يفرق بين أن يقدر على شرائها أو لا يقدر.

وذهب مالك، وأحمد، وبعض الشافعية إلى أنه لا يجزئه ابن لبون، بل يشتري ابنة مخاض؛ لأنهما لو استويا في الوجود لم يجز ابن لبون، فكذا إذا عدما وتمكن من شرائهما.

الأقرب: هو قول الشافعي، والكلام على الإجزاء وعدمه، ولاخلاف بين القولين في أن الأفضل شراء بنت مخاض، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/١٧٩)، و"المغني" (٢/٥٨٠)، و"المجموع" (٥/٣٦٧).

(٤٣) إذا بلغت الإبل حدًّا يخرج فرضه بحسابين:

مثال ذلك : له مائتان من الإبل، فالفرض فيها إما خمس بنات لبون، أو أربع حقاق، بقي ما هو الأفضل؟ أن يخرج بنات لبون، أم الحقاق؟

قال النووي رحمه الله : قال أصحابنا رحمهم الله تعالى: إذا بلغت الماشية حدا يخرج فرضه بحسابين؛ كالمائتين من الإبل فهل الواجب خمس بنات لبون أم أربع حقاق؟ فيه نصان (قال في القديم): الحقاق. (وقال في الجديد): أحدهما. وللأصحاب طريقان. اهـ.

قلت : والصواب أنه يخرج من أيهما شاء ، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ١٨٣)، و"المجموع" (٥/ ٣٧٧).

(٤٤) إذا تطوع المزكي فأخرج سنا أعلى من السن الواجب عليه جاز.

قال ابن قدامة رحمه الله: إن أخرج عن الواجب سنًّا أعلى من جنسه، مثل أن يخرج بنت لبون عن بنت مخاض، وحقة عن بنت لبون أو بنت مخاض، أو أخرج عن الجذعة ابنتي لبون أو حقتين جاز، لا نعلم فيه خلافًا...وهكذا الحكم إذا أخرج أعلا من الواجب في الصفة، مثل: أن يخرج السمينة مكان الهزيلة، والصحيحة

مكان المريضة، والكريمة مكان اللئيمة، والحامل عن الحوائل؛ فإنها تقبل منه وتجزيه، وله أجر الزيادة.

انظر: "البيان" (٣/١٩٠)، و "المغني" (٢/٥٨٢)، و "المجموع" (٥/٣٦٨).

(٤٥) إذا كان له خمس من الإبل حال عليها حولان ولم يؤد زكاتها:

القول الأول: عليه شاتان لكل سنة شاة. وهو قول مالك، وأبي عبيد، وأحمد، وقول للشافعي.

قالوا: لأن الزكاة تجب من غير الإبل، فلم ينقص النصاب.

القول الثاني: عليه شاة واحدة. وهو قول للشافعي.

حجته: أن زكاتها تنقص كسائر الأموال.

الصواب: هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٢١)، و "البيان" (٣/ ١٧٥)، و "المغني" (٢/ ٦٨١).

(٤٦) إذا كان له عشر من الإبل حال عليها حولان ولم يؤد زكاتها:

القول الأول: عليه أربع شياة، لكل سنة شاتان. وهو قول مالك، وأبي ثور، وحكي ذلك عن الشافعي.

حجتهم: أن الزكاة تجب من غير الإبل، فيبقى النصاب على حاله لم ينقص.

القول الثاني: عليه في السنة الأولى شاتان، وفي السنة الثانية شاة، وهو قول أبي حنيفة .

الصواب: هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٢١)، و "البيان" (٣/ ١٧٦).

(٤٧) إذا كان له خمس وعشرون من الإبل حال عليها أحوال ولم يؤد زكاتها:

قال الإمام ابن المنذر رحمه الله: قال الشافعي، وأبو ثور في خمس وعشرين من الإبل حال عليها حولان يؤدي بنت مخاض في السنة الأولى، وفي السنة الثانية أربع من الغنم، وحكي ذلك عن الكوفي.

قلت: وهذا صواب؛ لأن الإبل إذا كانت خمسة وعشرين ففيها بنت مخاض فإذا أداها عن السنة الأولى، نقصت الإبل، فأصبحت الإبل أربعة وعشرين. وهذا العدد زكاته أربع شياة كما تقدم ، وتقدم حديث أنس بطوله، وفيه: « **فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الإِبِلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الغَنَمِ مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ** ».

انظر: "الإشراف" (٣/ ٢٢)، و "البيان" (٣/ ١٧٧)، و "المغني" (٢/ ١٨١).

(٤٨) إذا كان له أربعون شاة مضت عليها أعوامًا لم يؤد زكاتها

قال الإمام ابن المنذر رحمه الله في "الإشراف" (٣/ ٢٢): قال الشافعي وأصحاب الرأي في رجل له أربعون شاة لم يصدقها أعوامًا لم تزد شيئًا، قال: فيها شاة واحدة.

قلت: وهذا صواب؛ لأن نصاب الغنم أربعون شاة، فإذا أدى شاة واحدة عن السنة الأولى، نقص النصاب؛ فأصبحت الغنم تسعة وثلاثين، والله أعلم.

(٤٩) تجب الزكاة في البقر

دل على ذلك: حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: انتهيت إلى النبي ﷺ، وهو جالس في ظل الكعبة -فذكر الحديث، وفيه-: «**مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ، وَلَا بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ القِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ وَأَسْمَنَهُ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطَؤُهُ بِأَظْلَافِهَا، كُلَّمَا نَفِدَتْ أُخْرَاهَا، عَادَتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ**». أخرجه البخاري (١٤٦٠) ومسلم (٩٩٠).

وجاء أيضًا، عن أبي هريرة ﷺ متفق عليه، وعن جابر ﷺ في "مسلم".

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٢/ ٥٩١): أما الإجماع فلا أعلم اختلافًا في وجوب الزكاة في البقر.

قلت: وكذا نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم، كما تقدم.

(٥٠) نصاب البقر وما ورد فيها من الأدلة

أولاً: البقر اسم جنس، واحدته: باقورة، وبقرة، وتقع البقرة على الذكر والأنثى، هذا هو المشهور. وهو مشتق من بقرت الشيء إذا شققته؛ لأنها تشق الأرض بالحراثة.

ثانيًا: الأدلة جاء من حديث **معاذ بن جبل** ﷺ أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن، فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعًا أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة، ومن كل حالم دينارًا أو عدله معافر. أخرجه أحمد (٥/٢٣٠)، وأبوداود (١٥٧٦)، وأحسن طرقه إلى معاذ: طريق مسروق عنه. وقيل: لم يسمع منه.

وقال ابن القطان رحمه الله: هو على الاحتمال، وينبغي أن يحكم لحديثه بالاتصال على رأي الجمهور.

وقال ابن عبدالبر رحمه الله: إسناده متصل صحيح ثابت، وذكر الشيخ الألباني رحمه الله له شاهدًا من حديث ابن مسعود ﷺ، ثم **قال** رحمه الله في نهاية البحث: فالحديث بطريقه، وهذا الشاهد، صحيح بلاريب.

قوله في الحديث: «**تبيع**» التبيع: هو الذي له سنة، ودخل في الثانية. قيل له ذلك؛ لأنه يتبع أمه.

قوله: «**مسنة**» هي التي لها سنتان، وهي الثنية.

- **ثالثًا: أقوال أهل العلم:**

القول الأول: في كل ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة، وفي كل أربعين مسنة، على ما ورد في حديث معاذ رضي الله عنه، وهو قول جمهور أهل العلم، بل نقل عدم الخلاف.

قال ابن عبدالبر رحمه الله: ولا اختلاف بين العلماء، أن السُّنَّة في زكاة البقر ما في حديث معاذ هذا، وأنه النصاب المجمع عليه فيها.

القول الثاني: في كل خمس من البقر شاة إلى ثلاثين ففيها تبيع، وقيل: إذا بلغت خمسًا وعشرين ففيها بقرة إلى خمس وسبعين، ففيها بقرتان، وهو قول سعيد بن المسيب، والزهري، وأبي قلابة. استدلوا بأدلة ذكرها ابن حزم، لكنها ضعيفة. قالوا: ولأنها عدلت بالإبل في الهدي والأضحية، فكذلك في الزكاة.

الراجح: هو القول الأول؛ لحديث معاذ الذي تقدم، والله أعلم.

انظر: "الاستذكار" (١٥٧/٩)، و "المحلى" (٨٩/٤)، و "البداية" (٩٢/٢)، و "المغني" (٥٩١/٢)، و "المجموع" (٣٨٤/٥)، و "التلخيص" (١٢٥/٢)، و "الفتح" (٣٢٤/٣)، و "الإرواء" (٧٩٥).

(٥١) إذا زادت البقر على أربعين ماذا فيها؟

القول الأول: إذا بلغت أربعين إلى تسع وخمسين ففيها مسنة، فإذا بلغت ستين ففيها تبيعان، فإذا بلغت سبعين ففيها تبيع ومسنة، وهكذا كلما زادت عشرًا ففي كل ثلاثين تبيع أو تبيعة، وفي كل أربعين مسنة، وهو قول جمهور أهل العلم.

القول الثاني: إذا بلغت أربعين ففيها مسنة، فإذا زادت على الأربعين فبحسابها، وهو قول أبي حنيفة في بعض الروايات عنه.

الراجح: هو القول الأول؛ لظاهر حديث معاذ ﷺ، وفيه: «**وَفِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ**»، وسيأتي الكلام على الأوقاص، إِنْ شَاءَ اللهُ.

انظر: "المغني" (٢/٥٩٢)، و"البداية" (٢/٩٢)، و"المجموع" (٥/٣٨٤)، و"النيل" (٤/١٣٣).

(٥٢) حكم الجواميس حكم غيرها من البقر

الجواميس: واحدها جاموس، لفظ معرب من اللغة الفارسية من أنواع البقر، وهي أعظمها أجسامًا وأكثرها ألبانًا.

وأما حكمها: فقال ابن المنذر رحمه الله: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الجواميس بمنزلة البقر. ونقل إجماع ابن المنذر هذا ابن قدامة، وابن تيمية.

انظر: "الإشراف" (٣/١٢)، و"البيان" (٣/٢٠٢)، و"المغني" (٢/٥٩٤)، و"المجموع" (٥/٣٩٦)، و"مجموع الفتاوى" (٢٥/٣٧).

(٥٣) إذا بلغت البقر حدًّا يخرج فرضه بحسابين:

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٥/ ٣٨١): إذا بلغت البقر مائة وعشرين ففيها أربعة أتبعة، أو ثلاث مسنات وحكمها بلوغ الإبل مائتين في جميع ما ذكرناه من الخلاف والتفريع وفاقا وخلافًا.

قلت: تقدم كلام النووي على الإبل عند مسألة رقم (٤٣)، والصواب أنه يخرج بأي حساب شاء، والله أعلم.

(٥٤) هل في بقر الوحش زكاة؟

القول الأول: لا زكاة فيها، وهو قول جمهور أهل العلم، وهو رواية عن أحمد حجتهم أن اسم البقر عند الإطلاق لا ينصرف إليها؛ ولأنها حيوان لا يجزئ نوعه

في الأضحية والهدي فلا تجب فيه الزكاة كالظباء؛ ولأنها ليست من بهيمة الأنعام فلا تجب فيها الزكاة كسائر الوحوش.

القول الثاني: فيها الزكاة، وهي الرواية الثانية عن أحمد؛ لأن اسم البقر يشملها فيدخل في مطلق الأحاديث الدالة على وجوب الزكاة في البقر.

الصواب: هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ١٤٢)، و"المغني" (٢/ ٥٩٤).

(٥٥) هل في الإبل والبقر العوامل صدقة؟

العوامل هي: المتخذة للركوب، أو للنضح، أو للحمل عليها، أو لعصر السمسم كالإبل، أو المتخذة للحرث أو دياسة الحب، وهو في سنبله، أو للسقاية، وهي: التي تخرج الماء من البئر، أو غير ذلك كالبقر.

قال العلماء: يجوز الانتفاع بالحيوان في غير ما خلق له، كبقر لحمل، وغنم لحرث، أو دياس إذا كانت تطيق ذلك.

- **أما حكم المسألة:**

فالقول الأول: لا زكاة في العوامل من الإبل والبقر، وهو قول علي ومعاذ، وجابر بن عبدالله رضي الله عنهم وسعيد بن جبير، والنخعي ومجاهد، والحسن وعطاء، والثوري والليث بن سعد، والحسن بن صالح والشافعي، وأحمد وإسحاق، وأبي ثور وأبي عبيد، وابن المنذر، وأصحاب الرأي، وهو اختيار ابن القيم، وابن عثيمين.

حجتهم: ما جاء عن علي ﷺ قال: ليس في البقر العوامل صدقة. أخرجه أبوداود (١٥٧٢)، وسنده صحيح، جاء موقوفًا ومرفوعًا، ورجح الأئمة وقفه.

وجاء عن جابر ﷺ قال: لا يؤخذ من البقر التي يحرث عليها من الزكاة شيء. أخرجه الدارقطني (٢/ ١٠٣)، وعبدالرزاق في "مصنفه" (٤/ ١٩) من طريق أبي الزبير، عن جابر، وأبوالزبير مدلس، وقد عنعن.

وجاء عن ابن عباس ﷺ، عند "الدارقطني" (٢/ ١٠٢) وغيره، من طريق سوار بن مصعب، وهو متروك. قالوا: ولأن ما كان من المال معدًّا لنفع صاحبه به، كثياب بذلته، وعبيد خدمته، وداره التي يسكنها، ودابته التي يركبها، وكتبه التي ينتفع بها وينفع غيره، فليس فيها زكاة.

القول الثاني: فيها الزكاة، وهو قول مكحول وقتادة، ومالك، **وقال حماد بن أبي سليمان:** في أثمانها إذا بيعت صدقة، **وقال الأوزاعي:** لا زكاة في البقر العوامل، وتجب في الإبل العوامل.

الراجح: هو القول الأول الذي هو قول الجمهور، والظاهر من كلامهم أن العوامل تكون معلوفة لاسائمة، وهذا هو المعروف المشاهد، فإذا قدر أنها عوامل، وهي سائمة، فالذي يظهر أن فيها الزكاة؛ لحديث بهز بن حكيم الذي تقدم ذكره، وهو حديث حسن، وفيه: «**فِي كُلِّ سَائِمَةِ إِبِلٍ فِي أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ**»، وسيأتي الكلام على السوم، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى. على أن الشيخ ابن عثيمين وهو وجه في مذهب الشافعية أنه لا زكاة في الإبل والبقر العوامل ولو كانت سائمة .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : لا زكاة في الإبل والبقر العوامل، وهي المعدة للإيجار والحرث والسقي، ولو كانت سائمة؛ قياسًا على الفرس؛ لأنها عوامل مع أن الغالب أن العوامل مشتغلة بالعمل فلا تسوم. اهـ.

انظر: "الإشراف" (٣/١١)، و"المحلى" (٤/١٤٥)، و"البيان" (٣/١٥٠)، و"المغني" (٢/٥٧٦)، و"المجموع" (٥/٣٢٥)، و"جامع الفقه" (٣/٢٩)، و"السبل" (٢/٢٧١)، و"الشرح الممتع" (٦/٥١)، و"فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/٧٨، ١١١).

(٥٦) إذا ملك خرفانا أو عجولا أو فصلانا سنة كاملة

قال ابن حزم رحمه الله في "المحلى" (٤/ ٨٧): من ملك خرفانًا أو عجولًا، أو فصلانًا سنة كاملة، فالزكاة فيها واجبة عند تمام العام؛ لأن كل ذلك يسمى غنمًا وبقرًا وإبلًا.

(٥٧) إذا وجب عليه تبيع فأعطى ما هو أعلى منه جاز:

قال صاحب البيان رحمه الله : فإن وجب عليه تبيع فأعطى مسنة جاز؛ لأنها أعلى مما وجب عليه، وإن وجب عليه مسنة فأعطى تبيعين جاز؛ لأنهما يجزئان عن الستين، فلأن يجزيان عما دونها أولى.

ولا مدخل للجبران في صدقة البقر؛ لأن الزكاة لا يعدل فيها عن المنصوص عليه إلى غيره بالقياس. ا.هـ

انظر: "البيان" (٣/ ١٩٠)، و"المغني" (٢/ ٥٩٣).

(٥٨) تجب الزكاة في الغنم إذا بلغت النصاب

أولاً: الغنم: هو اسم جنس مؤنث لا واحد له من لفظه، يطلق على الذكور والإناث، وعليهما جميعًا، سميت غنمًا؛ لأنه ليس لها آلة تدفع بها عن نفسها، فكانت غنيمة لكل طالب، والغنم يطلق على الضأن والمعز، وقد تجمع على أغنام.

ثانيًا: الدليل على المسألة هو: حديث أنس ﷺ الذي أخرجه البخاري (١٤٥٤) وفيه: «**وَفِي صَدَقَةِ الغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ، فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ، فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا**»، وقد تقدم نقل الإجماع وأنه تجب الزكاة في بهيمة الأنعام: الإبل، والبقر، والغنم.

ثالثًا: تفصيل زكاة الغنم على مضمون الحديث:

إذا كانت الغنم أقل من **أربعين شاة**(٤٠)، فلا زكاة فيها. فإذا زادت على الأربعين فكما يلي:

من: **أربعين(٤٠)**، إلى: **مائة وعشرين**(١٢٠)، فيها: **شاة**.

من: **مائة وإحدى وعشرين(١٢١)**، إلى: **مائتين(٢٠٠)**، فيها: **شاتان**.

من: **مائتين وواحدة(٢٠١)**، إلى: **ثلاثمائة وتسع وتسعين(٣٩٩)**، فيها: **ثلاث شياه**.

ثم ما زاد على ذلك، ففي كل مائة شاة. وكل هذا مجمع عليه لا خلاف فيه إلا قوله: «من: **مائتين وواحدة(٢٠١)**، إلى: **ثلاثمائة وتسع وتسعين(٣٩٩)**، ففيها: **ثلاث شياه**» فيه خلاف، وهذا هو الصواب. وهو قول الجمهور؛ لما تقدم من حديث أنس ﷺ، وأصرح منه كتاب رسول الله ﷺ في الصدقة عند آل عمر بن الخطاب ﷺ، أخرجه أبوداود (١٥٦٨)، والترمذي (٦٢١) وغيرهما، وصححه الشيخ الألباني رحمه الله، وفيه: «**فَإِذَا زَادَتْ فَشَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ فَثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةِ شَاةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ شَاةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ شَاةٌ، ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعَمِائَةٍ**».

وخالف في ذلك النخعي، والحسن بن صالح، وهي رواية عن أحمد. قالوا: إذا زادت على ثلاثمائة واحدة، وجب فيها أربع شياه، وهذا يرده قوله في الحديث: «**فَإِذَا زَادَتْ عَلَىٰ ثَلَاثِمِائَةِ شَاةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ شَاةٌ**» مقتضاه: أنه لا تجب الشاة الرابعة حتى توفي أربعمائة، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٥٩٧/٢)، و"المجموع" (٣٨٥/٥)، و"الفتح" (٣٢٠/٣)، و"نيل المآرب" (٣٥٨/٢)، و"الموسوعة الفقهية" (٢٩٨/٣١).

(٥٩) المعز والضأن يجمعان فإذا بلغا النصاب وجبت الزكاة

نقل جمع من أهل العلم الإجماع على أن الضأن والمعز يجمعان في الصدقة، منهم: ابن المنذر، وابن عبدالبر، وابن حزم، وابن رشد، والقرطبي، وابن قدامة، **واختلفوا في الصدقة من أي الصنفين تؤخذ:**

القول الأول: يخرج من أكثر العددين، فإن استويا أخرج من أيهما شاء، وهو قول عكرمة، ومالك، وإسحاق. وقال ابن حزم: يخرج من أيهما شاء

القول الثاني: يأخذ الفريضة من أحدهما على قدر قيمة المالين، مثال ذلك: إذا كان النوعان سواء، وقيمة المخرج من أحدهما اثنا عشر، وقيمة المخرج من الآخر خمسة عشر، أخرج من أحدهما ما قيمته ثلاثة عشر ونصف، وهو قول الحنابلة، وقول في مذهب الشافعية.

القول الثالث: يأخذ من كل نوع بقدر حصته، وهو قول الشافعي، واختاره ابن المنذر؛ لأنها أنواع تجب فيها الزكاة، فتجب زكاة كل نوع منه، كأنواع الثمر والحبوب.

قال ابن قدامة رحمه الله: وهذا يفضي إلى تشقيص الفرض، وقد عدل إلى غير الجنس فيما دون خمس وعشرين من أجله، فالعدول إلى النوع أولى.

الراجح: هو القول الأول، وقول ابن حزم أيضًا قول قريب، وهو: أنه يأخذ من أيهما شاء، والله أعلم.

وهكذا يقال في أنواع الإبل، كالبخاتي، والعراب، وهكذا أيضًا البقر، والجواميس.

انظر: "الإشراف" (١٢/٣)، و"التمهيد" (١٥٠/٢٠)، و"المحلى" (٧٦/٤)، و"البداية" (٩٥/٢)، و"المغني" (٦٠٥/٢)، و"المجموع" (٣٩٦/٥).

(٦٠) إذا كان للرجل ماشية في بلدان شتى

إذا كان للرجل سائمة في بلدان شتى، وبينهما مسافة لا تقصر فيها الصلاة، فإنها تضم بعضها إلى بعض، وتزكى كزكاة المختلطة، وهذا لاخلاف فيه، وإن كان بين البلدين مسافة القصر، ففيه خلاف:

القول الأول: يجمع على صاحب المال أمواله، ولو كانت في بلدان شتى، ويخرج منها الزكاة، وهو قول عامة أهل العلم.

حجتهم: قوله ﷺ: «**فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ**»؛ ولأنه ملك لواحد أشبه ما لو كان في بلدان متقاربة.

القول الثاني: لا يضم بعضها إلى بعض، وهي رواية عن أحمد، وهو اختيار ابن عثيمين.

قال ابن المنذر رحمه الله: لا يحفظ هذا القول عن غير أحمد. **قلت**: حجته: ظاهر قوله ﷺ «**لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ؛ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ**»، وهذا متفرق،

فلا يجمع. وأجيب عن هذا: وأن الحديث يحمل على خلطة الأوصاف، وخلطة الأوصاف سيأتي الكلام عليها، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

الراجح: هو قول الجمهور والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/١٦)، و "المغني" (٤/٦١٧)، و "الفتح" (٣/٣١٤)، و "الشرح الممتع" (٦/٦٦)، و "فتح ذي الجلا والإكرام" (٦/٤٣).

(٦١) الإبل والبقر والغنم لا يضم بعضها إلى بعض في تكميل النصاب

قال ابن المنذر رحمه الله: وأجمعوا على أن الإبل لا تضم إلى الغنم ولا البقر، وعلى أن البقر لا تضم إلى الإبل والغنم، وعلى إسقاط الزكاة عن كل صنف منها حتى تبلغ المقدار الذي يجب أخذ الصدقة منها.

وقال ابن عبدالبر رحمه الله: وأجمعوا أنه لا يضاف التمر إلى الزبيب، ولا إلى البر، ولا البر إلى الزبيب، ولا الإبل إلى البقر، ولا البقر إلى الغنم.

قلت: وكذلك نقل الإجماع جمع من أهل العلم. ومستند الإجماع هو: أن كلًّا منها جنس مستقل، فلا يضم إلى غيره إلا بدليل، ولا دليل، والله أعلم.

انظر: "الإجماع" (١٢)، و "التمهيد" (٢٠/١٥٠)، و "إجماعات ابن عبدالبر في العبادات" (٢/٧١٨).

(٦٢) ما هي السن التي تجزئ إخراجها في الزكاة من الغنم؟

القول الأول: يجزئ في صدقة الغنم، وكذا الشاة الواجبة في الإبل الجذع من الضأن، والثنية من المعز، وهو قول الشافعية، والحنابلة، ثم اختلفوا في السن:

فذهبت الحنابلة، وهو وجه في مذهب الشافعية إلى أن الجذع من الضأن: هو ما له ستة أشهر، والثنية من المعز: هو ما له سنة. وذهب الشافعية في وجه، وهو

الصحيح عند جمهورهم إلى أن الجذعة: ما استكملت سنةً ودخلت في الثانية، والثنية: ما استكملت سنتين ودخلت في السنة الثالثة.

حجة هذا القول: حديث سِعْرِ بن سوادة، أو ابن دَيْسَم ﷺ قال: جاء رجلان على بعير، فقالا لي: إنا رسولا رسول الله ﷺ إليك؛ لتؤدي صدقت غنمك - ذكر الحديث، وفيه -: قالا: قد نهانا رسول الله ﷺ أن نأخذ شافعًا.

قلت: فأي شيء تأخذان؟ قالا: عناقًا جذعة، أو ثنية... الحديث. أخرجه أبوداود (١٥٨١)، وهو حديث ضعيف ضعفه الشيخ الألباني رحمه الله في "الإرواء" (٣/ ٢٧٢).

القول الثاني: قال مالك رحمه الله: تجزئ الجذعة منهما، واختلف أصحابه في سن الجذع، فقال بعضهم: أدناه سنة، وقيل عشرة أشهر، وقيل ثمانية، وقيل ستة.

القول الثالث: لا يجزئ إلا الثنية منهما جميعا؛ لأنهما نوعا جنس، فكان الفرض منهما واحدًا، كأنواع الإبل والبقر، وهي رواية عن أبي حنيفة.

وقال ابن حزم رحمه الله: إذا تمت سنة فاسم الشاة يقع عليها، فهي معدودة، ومأخوذة.

الأقرب: هو القول الأول؛ لأثر عمر ﷺ أنه بعث سفيان بن عبدالله ﷺ على الصدقة، وفيه قال له: وتأخذ الجذعة والثنية، وذلك عدل بين غذاء الغنم وخياره، والأثر صحيح، وسيأتي - إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى - عند مسألة: (هل على السخال المستفادة في أثناء الحول زكاة؟ رقم (٧٨) .

• بقي ما هو الصواب في سن الجذع من الضأن والثنية من المعز؟

الصواب في الأول: هو ما له ستة أشهر فما فوق. والثاني: هو ما له سنة، ودخل في الثانية، وهو المجزئ أيضًا في الأضحية، والله أعلم.

انظر: "المحلى" (٤/٨٨)، و"المغني" (٢/٦٠٥)، و"المجموع" (٥/٣٦٢)، و"الإنصاف" (٣/٤٨).

(٦٣) هل تجزئ السخال أو الجدي في الزكاة؟

سيأتي بيان متى يقال: سخلة، ومتى يقال: جدي، ومتى يقال: عناق، عند مسألة السخال المستفادة أثناء الحول رقم (٧٨). **أما حكم المسألة:**

فقال ابن حزم رحمه الله: أجمعوا على أن لا يؤخذ خروف ولاجدي في الواجب، في الزكاة عن الشا.، **وقال ابن قدامة** رحمه الله: السخلة لا تؤخذ في الزكاة... لا نعلم فيه خلافًا.

انظر: "المحلى" (٤/٨٧)، و "المغني" (٢/٦٠٣).

(٦٤) الشاة المخرجة في الإبل تكون كحال الإبل في الجودة والرداءة

قال ابن قدامة رحمه الله في المغني (٢/ ٥٧٩): وتكون الشاة المخرجة كحال الإبل في الجودة والرداءة، فيخرج عن الإبل السمان سمينة، وعن الهزال هزيلة، وعن الكرائم كريمة، وعن اللئام لئيمة، فإن كانت مراضا أخرج شاة صحيحة على قدر المال، فيقال له: لو كانت الإبل صحاحا كم كانت قيمتها وقيمة الشاة؟ فيقال: قيمة الإبل مائة وقيمة الشاة خمسة، فينقص من قيمتها قدر ما نقصت الإبل، فإذا نقصت الإبل خمس قيمتها وجب شاة قيمتها أربعة. وقيل: تجزئه شاة تجزئ في الأضحية، من غير نظر إلى القيمة.

وعلى القولين لا تجزئه مريضة؛ لأن المخرج من غير جنسها، وليس كله مراضا، فينزل منزلة اجتماع الصحاح، والمراض لا تجزئ فيه إلا الصحيحة. ا.هـ

(٦٥) الشاة المخرجة في الإبل يشترط أن تكون صحيحة ولو كانت الإبل مراضًا

قال النووي رحمه الله : قال أصحابنا الشاة الواجبة في الإبل يشترط كونها صحيحة بلا خلاف سواء كانت الإبل صحاحا، أو مراضا؛ لأنها واجبة في الذمة، وما وجب في

الذمة كان صحيحا سليما، لكن إذا كانت الإبل صحاحا، وجب شاة صحيحة كاملة بلا خلاف. وإن كانت الإبل مراضا، فله أن يخرج منها بعيرا مريضا، وله إخراج شاة، فإن أخرج شاة، فوجهان مشهوران حكاهما المصنف والأصحاب:

أصحهما: عند المصنف وغيره يجب شاة كاملة كما تجب في الصحاح؛ لأنه لا يعتبر فيه صفة ماله، فلم يختلف بصحة المال ومرضه كالأضحية.

والثاني :وهو قول أبي علي بن خيران، تجب شاة بالقسط، فيقال: خمس من الإبل قيمتها مراضا خمسمائة، وصحاحا ألف، وشاة الصحاح تساوي عشرة، فتجب شاة صحيحة تساوي خمسة، فإن لم يوجد بهذه القيمة شاة صحيحة، قال صاحب الشامل: فرق الدراهم على الأصناف للضرورة . اهـ.

انظر: "المغني" (٢/ ٥٧٩)، و"المجموع" (٥/ ٣٦٤).

(٦٦) هل يجزئ إخراج الذكر في الزكاة؟

أما الإبل: إذا تمحضت إناثًا أو انقسمت ذكورًا وإناثًا، لم يجزئ عنها الذكر إلا في خمسة وعشرين، فإنه يجزئ فيها ابن لبون عند فقد بنت مخاض، وهو قول الشافعية، والحنابلة؛ لظاهر حديث أنس ﷺ الذي تقدم.

أما إن تمحضت الإبل ذكورًا، فالأصح عند الشافعية، والمعتمد عند الحنابلة: أنه يجزئ إخراج الذكر منها، والوجه الثاني للشافعية والحنابلة: أنه لا يجزئ، وهو اختيار ابن عثيمين.

وهذا هو الصواب؛ لظاهر حديث أنس ﷺ، وعلى هذا قالوا: تؤخذ أنثى بالقسط بأن تقوَّم هذه الإبل لو كانت إناثًا كلها، ويقوَّم فرضها، وتقوَّم هذه الذكور فما نقصت قيمتها من قيمة الإناث نقص من قيمة الفرض قدر ذلك واشترى به أنثى.

وأما البقر: فإن كان له ثلاثون من البقر، ففرضها تبيع ذكر أو تبيعة أنثىٰ، سواء كانت البقر كلها إناثًا أو ذكورًا، أو ذكورًا وإناثًا في قول عامة أهل العلم؛ لورود النص فيه، وإن كان له أربعون من البقر، ففرضها أنثىٰ، وهي مسنة، فإن كانت كلها إناثًا أو إناثا وذكورًا، ففرضها أنثىٰ، وهي مسنة، وهو قول الشافعية والحنابلة، وإن كانت كلها ذكورًا ففيه الخلاف الذي تقدم ذكره في الإبل، وتقدم الراجح.

والتبيع: عند الجمهور ما تم له سنة وطعن في الثانية، والمسنة ما تم لها سنتان وطعنت في الثالثة، وعند المالكية التبيع ما تم له سنتان ودخل في الثالثة، والمسنة ما تم لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة، والصواب قول الجمهور.

وأما الغنم: فإن تمحضت إناثًا أو انقسمت ذكورًا وإناثًا، فذهبت الشافعية والحنابلة إلىٰ أنه يتعين عليه إخراج أنثىٰ، وأما إن تمحضت ذكورًا، فذهبت الحنابلة، وجمهور الشافعية إلىٰ أنه يجزئ الذكر، وذهب الحنفية والمالكية، وابن حزم إلىٰ أنه يجوز إخراج الذكر في زكاة الغنم، سواء كانت متمحضة إناثًا أو ذكورًا، أو مختلطة ذكورًا وإناثًا.

وهذا هو الصواب؛ لأن النبي ﷺ نص علىٰ الشاة، ولفظ الشاة يقع علىٰ الذكر والأنثىٰ، والله أعلم.

انظر: "المحلى" (٧٦/٤)، و "البيان" (١٩٨/٣)، و "المغني" (٥٧٨/٢)، (٥٩٨)، و "المجموع" (٣٩١/٥)، و "الإنصاف" (٤٤/٣)، و "الشرح الممتع" (٦٠/٦)، و "الموسوعة الفقهية" (٢٥٨/٢٣).

(١٧) لا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا أن يشاء المتصدق

الدليل علىٰ ذلك: حديث أنس رضي الله عنه في "البخاري" (١٤٥٥)، وفيه: «**وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ، إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ**»، وحديث ابن

عباس ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى اليَمَنِ: «**إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ، فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ وَاتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ**».

أخرجه البخاري (٤٣٤٧)، ومسلم (١٩).

قوله: «**هرمة**» - بفتح الهاء وكسر الراء -: الكبيرة التي سقط أسنانها.

قوله: «**ذات عوار**» - بفتح العين المهملة وبضمها - أي: معيبة. وقيل: بالفتح العيب وبالضم العور.

قوله: «**تيس**» التيس: هو فحل الغنم.

وقوله: «**المصدق**» اختلف في ضبطه، فالأكثر على أنه بالتشديد، والمراد المالك، ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد، وهو الساعي، وقد أطال الحافظ الكلام في "الفتح" على هذا. **أما حكم المسألة:**

فقال ابن رشد رحمه الله: وكذلك اتفق فقهاء وجماعة الأمصار، على أنه لا يؤخذ في الصدقة تيس ولا هرمة، ولا ذات عور؛ لثبوت ذلك في كتاب الصدقة، إلا أن يرى المصدِّق أن ذلك خير للمسكين.

وقال ابن عبدالبر رحمه الله: وأجمعوا على أن العوراء لا تؤخذ في الصدقة إذا كان بينا.

قلت: حاصل هذه المسألة: أن يخرج في الصدقة من أوسط ما عنده، فلا يخرج في الصدقة الشاة المعيبة، سواء كان العيب مرضًا أو هزالًا أو كبرًا، أو غير ذلك،

واستدل الشيرازي في "المهذب" بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وبحديث أنس رضي الله عنه المتقدم.

وكذا لا يؤخذ في الصدقة كرائم الأموال، وهي حسانها وجيادها، إلا إذا طابت نفس المالك بذلك فلا بأس، أو كانت كلها كرائم، فيأخذ منها.

قال الشيرازي رحمه الله: ولا يؤخذ في الفرض الربي، وهي التي ولدت ومعها ولدها، ولا الماخض وهي الحامل، ولا ما طرقها الفحل؛ لأن البهيمة لا يكاد يطرقها الفحل إلا وهي تحبل، ولا الأكولة وهي السمينة التي أعدت للأكل، ولا فحل الغنم الذي أعد للضراب، ولا حزرات المال وهي خيارها التي تحرزها العين؛ لحسنها، لما روى **ابن عباس** رضي الله عنهما أن النبي ﷺ بعث معاذًا إلى اليمن، فقال له: **«وَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ!»**.

وقال ابن قدامة رحمه الله: وإذا ثبت هذا، وأنه منع من أخذ الرديء من أجل الفقراء، ومن أخذ كرائم الأموال من أجل أربابه، ثبت أن الحق في الوسط من المال. قال الزهري إذا جاء المصدق قسم الشياه أثلاثا: ثلث خيار، وثلث أوساط وثلث شرار، وأخذ المصدق من الوسط. وروي نحو هذا عن عمر ا، وقاله إمامنا، وذهب إليه. والأحاديث تدل على هذا. ا.هـ

انظر: "الموطأ" (٢٦٥/١)، و"الاستذكار" (١٥٠/٩)، و"المهذب مع المجموع" (٣٩٨/٥)، و"المغني" (٦٠١/٢)، و"البداية" (٩٥/٢)، و"الفتح" (٣٢١/٣).

(٦٨) ما هو ضابط العيب الذي يمنع الإجزاء في الزكاة؟

قال الحافظ رحمه الله في "الفتح" (٣/ ٣٢١): واختلف في ضبطها، فالأكثر على أنه ما يثبت به الرد في البيع، وقيل ما يمنع الإجزاء في الأضحية، ويدخل في المعيب المريض، والذكورة بالنسبة إلى الأنوثة، والصغير سنًّا بالنسبة إلى سن أكبر منه.

(٦٩) متى أخذ الساعي الفرض من مال أحدهما، رجع المأخوذ عليه على صاحبه بقدر قيمة حصته:

قال ابن قدامة رحمه الله : ومتى أخذ الساعي الفرض من مال أحدهما، رجع على خليطه بقدر قيمة حصته من الفرض، فإذا كان لأحدهما ثلث المال، وللآخر ثلثاه، فأخذ الفرض من مال صاحب الثلث، رجع بثلثي قيمة المخرج على صاحبه. وإن أخذه من الآخر، رجع على صاحب الثلث بثلث قيمة المخرج، والقول قول المرجوع عليه مع يمينه إذا اختلفا، وعدمت البينة؛ لأنه غارم، فكان القول قوله، كالغاصب إذا اختلفا في قيمة المغصوب بعد تلفه. اهـ.

انظر: "المغني" (٢/ ٦١٥)، و "المجموع" (٥/ ٤٢٦).

(٧٠) إذا لزمه شاة أو شياه وليس عنده، فهل يلزمه أن يشتري؟

قال ابن قدامة رحمه الله في المغني (٢/ ٥٧٨) : فإن لم يكن له غنم لزمه شراء شاة. وقال أبو بكر: يخرج عشرة دراهم، قياسا على شاة الجبران.

ولنا، أن النبي ﷺ نص على الشاة، فيجب العمل بنصه؛ ولأن هذا إخراج قيمة فلم يجز، كما لو كانت الشاة واجبة في نصابها، وشاة الجبران مختصة بالبدل بعشرة دراهم، بدليل أنها لا تجوز بدلا عن الشاة الواجبة في سائمة الغنم. اهـ.

(٧١) يستحب وسم ماشية الصدقة:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، قَالَ: «**رَأَيْتُ فِي يَدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ الْمِيسَمَ، وَهُوَ يَسِمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ**». أخرجه البخاري(١٥٠٢)، ومسلم (٢١١٩).

وأخرج البخاري (٥٥٤٢)، ومسلم (٢١١٩) رواية (١١٠)، من طريق شعبة، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، يُحَدِّثُ أَنَّ أُمَّهُ، حِينَ وَلَدَتِ انْطَلَقُوا بِالصَّبِيِّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُحَنِّكُهُ، قَالَ: فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ فِي مِرْبَدٍ «يَسِمُ غَنَمًا» قَالَ شُعْبَةُ: «وَأَكْثَرُ عِلْمِي أَنَّهُ قَالَ فِي آذَانِهَا».

قال العمراني رحمه الله : إذا قبض الساعي الماشية في الزكاة ولم يؤذن له في تفريقها، فالمستحب له أن يسمها. وقال أبو حنيفة: يكره وسمها.

وقال النووي رحمه الله: في شرحه لحديث **أنس** ﷺ : وهذا الذي قدمناه من استحباب وسم نعم الزكاة والجزية، هو مذهبنا ومذهب الصحابة كلهم رضي الله عنهم وجماهير العلماء بعدهم، ونقل بن الصباغ وغيره إجماع الصحابة عليه. وقال أبو حنيفة هو مكروه؛ لأنه تعذيب ومثلة وقد نهي عن المثلة. وحجة الجمهور: هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة التي ذكرها مسلم، وآثار كثيرة عن عمر وغيره من الصحابة ﷺ؛ ولأنها ربما شردت فيعرفها واجدها بعلامتها فيردها، والجواب عن النهي عن المثلة والتعذيب، أنه عام وحديث الوسم خاص فوجب تقديمه، والله أعلم. اهـ.

انظر: "البيان" (٣/ ٣٩٧)، و"شرح مسلم" (٢١١٩)، و"الفتح" (٣/ ٣٦٧).

(٧٢) في أي موضع توسم ماشية الصدقة؟

قال العمراني رحمه الله: موضع وسم الإبل، والبقر في أفخاذها، وموضع وسم الغنم في آذانها؛ لأنها موضع يقل فيه الشعر، ويخف فيه الألم.

وقال النووي رحمه الله : إذا وسم فيستحب أن يسم الغنم في آذانها، والإبل والبقر في أصول أفخاذها؛ لأنه موضع صلب فيقل الألم فيه ويخف شعره، ويظهر الوسم.

انظر: "البيان" (٣/ ٣٩٧)، و "شرح مسلم" (٢١١٩).

(٧٣) ماذا يكتب على ميسم ماشية الصدقة؟

قال العمراني رحمه الله : يكتب في ماشية الزكاة زكاة، أو صدقة، وفي ماشية الجزية جزية أو صغار؛ لأن ذلك أسهل ما يمكن. اهـ قال صاحب الحاشية: **والصغار:** الذل والضيم.

وقال الحافظ رحمه الله: لم أقف على تصريح بما كان مكتوبًا على ميسم النبي ﷺ، إلا أن ابن الصباغ من الشافعية، نقل إجماع الصحابة على أنه يكتب في ميسم الزكاة زكاة أو صدقة.

انظر: "البيان" (٣/ ٣٩٧)، و "شرح مسلم" (٢١١٩)، و "الفتح" (٣/ ٣٦٧).

(٧٤) الحكمة من وسم ماشية الصدقة :

قال النووي رحمه الله : وفائدة الوسم تمييز الحيوان بعضه من بعض.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: والحكمة فيه تمييزها، وليردها من أخذها، ومن التقطها، وليعرفها صاحبها، فلا يشتريها إذا تصدق بها مثلًا؛ لئلا يعود في صدقته.

انظر: "شرح مسلم" (٢١١٩)، و "الفتح" (٣/ ٣٦٧).

(٧٥) هل يجوز إخراج القيمة في شيء من الزكوات؟

القول الأول: لا يجوز. وهو قول مالك والشافعي، وأحمد وداود، واختاره ابن تيمية وابن عثيمين.

حجتهم: أن الشرع نص على بنت مخاض، وبنت لبون، وحقة، وجذعة، وتبيع، ومسنة، وشياه، وغير ذلك من الواجبات؛ فلا يجوز العدول إلى القيمة، وحديث

ابن عمر رضي الله عنهما المتفق عليه: فرض النبي ﷺ زكاة الفطر صاعًا من طعام، أو صاعًا من تمر، أو صاعا من شعير... الحديث، ولهم أدلة أخرىٰ.

القول الثاني: يجوز إخراج القيمة. وهو قول أبي حنيفة، وروي معنىٰ هذا القول عن الحسن، وعمر بن عبدالعزيز، وهي رواية عن أحمد فيما عدا زكاة الفطر، وقال سفيان الثوري رحمه الله: يجزئ إخراج العروض عن الزكاة إذا كانت بقيمتها. وهو ظاهر مذهب البخاري، وهو وجه عند الشافعية.

وحجة هذا القول: أن معاذًا قال لأهل اليمن: ائتوني بعرض ثياب قميص، أو لبيس، في الصدقة مكان الشعير، والذرة، أهون عليكم، وخير لأصحاب رسول الله ﷺ. أخرجه البخاري تعليقًا، وهو منقطع، رواه طاوس عن معاذ، ولم يسمع منه. قاله الحافظ في "الفتح"، ولهم أدلة أخرىٰ.

الراجح: هو القول الأول، وأنه لا يجزئ إخراج القيمة في شيء من الزكوات؛ لأدلة كثيرة تقدم بعضها؛ لأن العدول إلىٰ القيمة خروج عن ظاهر الأدلة، إلا ما جاء في حديث أنس رضي الله عنه: أن من كان عليه جذعة وليست عنده جذعة، وعنده حقة أنها تقبل منه ويعطي معها شاتين إن استيسرتا، أو عشرين درهما... الحديث، وقد تقدم.

انظر: "المجموع" (٤٠٣/٥)، و "المغني" (٦٥/٣). و "مجموع الفتاوى" (٨٢/٢٥)، و "الفتح" (٣١٢/٣)، و "فتح ذي الجلال والإكرام" (٦٩/٦).

(٧٦) هل يجوز إخراج القيمة للضرورة أو المصلحة؟

القول الأول: لا يجوز مطلقًا لا لضرورة ولا لمصلحة. وهو مذهب أحمد عليه أكثر أصحابه، وهو قول ابن المنذر.

القول الثاني: يجوز للضرورة. وهو مذهب الشافعية، وإسحاق، وأبي ثور، ورواية عن أحمد، واختاره ابن تيمية، وابن عثيمين، ورواية أخرىٰ عن أحمد: أنه أيضًا يجوز للمصلحة، وهو أيضًا اختيار ابن تيمية، وابن عثيمين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وأما إخراج القيمة للحاجة، أو المصلحة، أو العدل، فلا بأس به، مثل: أن يبيع ثمر بستانه أو زرعه بدراهم، فهنا إخراج عشر الدراهم يجزئه، ولا يكلف أن يشتري ثمرًا أو حنطة إذ كان قد ساوىٰ الفقراء بنفسه، وقد نص أحمد علىٰ جواز ذلك، ومثل: أن يجب عليه شاة في خمس من الإبل، وليس عنده من يبيعه شاة، فإخراج القيمة هنا كاف، ولا يكلف السفر إلىٰ مدينة أخرىٰ ليشتري شاة، ومثل: أن يكون المستحقون للزكاة طلبوا منه إعطاء القيمة؛ لكونها أنفع، فيعطيهم إياها، أو يرىٰ الساعي أن أخذها أنفع للفقراء. اهـ.

الراجح: أنه يجوز للضرورة، أما ما عداها، سواء كانت لمصلحة، أو لعدل، فلا، والله أعلم.

قال إمام الحرمين رحمه الله: المعتمد في الدليل لأصحابنا أن الزكاة قربة لله تعالىٰ، وكل ما كان كذلك فسبيله أن يتبع فيه أمر الله تعالىٰ، ولو قال إنسان لوكيله: اشتر ثوبًا، وعلم الوكيل أن غرضه التجارة، ولو وجد سلعة هي أنفع لموكله، لم يكن له مخالفته، وإن رآه أنفع، فما يجب لله تعالىٰ بأمره أولىٰ بالاتباع.

انظر: "الإشراف" (٨٠/٣)، و"المجموع" (٤٠٣/٥)، و"مجموع الفتاوى" (٨٢/٢٥)، و "الإنصاف" (٤٩/٣)، و "فتح ذي الجلال والإكرام" (٦٩/٦).

(٧٧) هل يجوز للساعي بيع الصدقة؟

قال العمراني رحمه الله في "البيان" (٣/ ٣٩٨): وإن أذن الإمام للساعي في تفرقتها فرَّقها على أهلها، ولا يجوز له بيعها؛ لأن أهل الزكاة أهل رشد، إذ لا ولاية عليهم، فلم يجز بيع مالهم بغير إذنهم.

فإن قبض نصف شاة، ولم يمكن نقلها باع ذلك.

وهكذا: إن وقف عليه شيء من الماشية، أو خاف أن تؤخذ منه قبل أن يوصلها إلى أهلها، أو إلى الإمام جاز له بيعها، ويوصل الثمن؛ لأن ذلك موضع ضرورة. ا.هـ

(٧٨) هل على السخال المستفادة في أثناء الحول زكاة؟

السخال: جمع سخلة - بفتح السين وإسكان الخاء - وهي من ولد الضأن والمعز، تطلق على الذكر والأنثى من حين تولد إلى أن تستكمل أربعة أشهر، فإذا بلغتها وفصلت عن أمها، فأول المعز جِفار، والواحدة جفرة، والذكر جفر، فإذا رعى وقوي فهو عتود، وجمعه عِتدان، وهو في ذلك جدي، والأنثى عناق - بفتح العين - ما لم تأت عليه الحول، فإذا أتى عليه الحول فالذكر تيس، والأنثى عنز. ذكره الأزهري وغيره. كما في "حاشية الروض" (٣/ ١٧١). أما حكم المسألة:

فالقول الأول: لا زكاة في السخال حتى يحول عليها الحول، وهو قول الحسن والنخعي، هكذا نسب ابن قدامة هذا القول إليهما، على أن أبا عبيد ذكره بسنده إليهما كقول الجمهور، واختار هذا القول ابن حزم، وأطال الكلام على ترجيح هذا القول، والرد على من خالف. حجتهم:

١- حديث أنس ﷺ الذي تقدم، وفيه: «**وَفِي صَدَقَةِ الغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ...**» الحديث، وفي آخره: «**فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ**».

قال ابن حزم رحمه الله: إذا أتمت سنة فاسم شاة يقع عليها، فهي معدودة ومأخوذة. وقال: إلا أن يتم سنة، فإذا أتمها عد وأخذ الزكاة منه، وقال أيضًا: ووجدنا الخرفان، والجديان لا يقع عليها اسم شاة.

٢- ما جاء عن علي ﷺ أنه قال: وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول. أخرجه أبوداود (١٥٧٣) وغيره، وسنده صحيح، جاء مرفوعًا، وجاء موقوفًا، ورجح الأئمة وقفه.

٣- ما جاء عن ابن عمر ﷺ أنه قال: من استفاد مالًا، فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول عند ربه. أخرجه الترمذي (٦٣١) وغيره، وسنده صحيح، وجاء موقوفًا، وجاء مرفوعًا، ورجح الأئمة وقفه.

٤- ذكر ابن حزم بسنده إلى أبي بكر ﷺ: أنه كان لا يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول.

٥- وأيضًا ذكر بسنده إلى عائشة ﷺ أنها قالت: لا يزكى حتى يحول عليه الحول. تعني: المال المستفاد. - وهذا الأثر والذي قبله ينظر هل ثبتا -.

٦- وأيضًا قال ابن حزم رحمه الله: فإن الذين حكى عنهم سفيان بن عبدالله أنهم أنكروا أن يعد عليهم أولاد الماشية مع أمهاتها، قد كان فيهم بلا شك جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ... فقد صح الخلاف في هذا من الصحابة ﷺ بلا شك، وإذا كان ذلك فليس قول بعضهم أولى من قول بعض.

قلت: يريد بهذا: أن يرد على الذين أخذوا بأثر عمر ﷺ، كما سيأتي، وأنه ليس له مخالف من الصحابة؛ فهو إجماع.

القول الثاني: متى كان عنده نصاب كامل، فنتجت منه سخال في أثناء الحول، وجبت الزكاة في الجميع عند تمام حول الأمهات، فإن لم يكمل النصاب إلا بالسخال احتسب الحول من حين كمل النصاب، وهو قول الحنفية، والشافعية، والصحيح من مذهب الحنابلة، وهو قول إسحاق، وأبي ثور، واختاره الألباني وابن عثيمين.

حجتهم: ما جاء عن سفيان بن عبدالله ﷺ أن عمر بن الخطاب ﷺ بعثه مصدقًا، فكان يعد على الناس بالسخل، فقالوا: أتعد علينا بالسخل، ولا تأخذ منه شيئًا؟! فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له ذلك، فقال **عمر** ﷺ: نعم، تعد عليهم بالسخلة يحملها الراعي، ولا تأخذها، ولا تأخذ الأكولة، ولا الربَّى، ولا الماخض، ولا فحل الغنم، وتأخذ الجذعة، والثنية، وذلك عدل بين غذاء الغنم وخياره. أخرجه مالك في "**الموطإ**" (١/ ٢٦٥)، وأبوعبيد في "**الأموال**" (١٠٠٦) وغيرهما، وسنده صحيح.

قال ابن قدامة ﷺ - بعد أن ذكر بعض ألفاظ هذا الأثر -: وهو مذهب علي، ولا نعرف لهما في عصرهما مخالفًا؛ فكان إجماعًا. اهـ. قالوا: ولأن النبي ﷺ كان يبعث السعاة إلى أهل المواشي، فيأخذون الزكاة مما يجدون، مع أن المواشي فيها الصغار والكبار، ولا يستفصل: متى ولدت؟ بل يحسبونها ويخرجونها حسب رؤوسها. قالوا: ولأنه نماء نصاب، فيجب أن يضم إليه في الحول كأموال التجارة.

القول الثالث: إذا كان عنده عشرون من الغنم، فولدت في أثناء الحول، وبلغت نصابًا، زكى الجميع من حين ملك الأمهات، وإن استفاد السخال من غير الأمهات لم يضم، وهو قول مالك، ورواية عن أحمد، واختاره ابن تيمية، **وقال:** إنه الأحوط.

- **بقي: ما هو الراجح من الأقوال؟**

أما من حيث الأدلة فالأول أقوى، والثاني له وجه من النظر، وهو أحوط.

قال الشيخ الألباني رحمه الله - بعد أن ذكر القول الأول، وأنه قول ابن حزم -: وهذا المذهب أقرب إلى ظاهر قوله ﷺ: «**لَيْسَ فِي المَالِ زَكَاةٌ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ**». لولا أن فيه حرجًا في بعض الأحوال، فالأقرب في مثل هذه الحالة أن يلحق بالأصل ويزكى.

تنبيه: الحكم في فصلان الإبل وعجول البقر، كالحكم في السخال.

قال في "لسان العرب": **الفصيل:** ولد الناقة إذا فصل عن أمه.

وقال: العجل: ولد البقرة. **قال أبو خيرة:** هو عجل حين تضعه أمه إلى شهر.

انظر: "الإشراف" (٣/١٥- ٢٢)، و"الأموال لأبي عبيد" (٢/٣٩)، و"المحلى" (٤/٨٢)، و"المغني" (٢/٦٠٢)، و"المجموع" (٥/٣٣٥)، و(٣٤١)، و"مجموع الفتاوى" (٢٥/٤٩)، و"تمام المنة" (٣٧٨)، و"الشرح الممتع" (٦/١٩).

(٧٩) حكم زكاة الأوقاص في بهيمة الأنعام

قال الحافظ رحمه الله: **الأوقاص:** جمع وقص - بفتح الواو والقاف ويجوز إسكانها وبالسين المهملة بدل الصاد -: وهو ما بين الفريضتين عند الجمهور، واستعمله الشافعي فيما دون النصاب الأول أيضًا، والله أعلم.

- **أما أقوال أهل العلم:**

فالقول الأول: لا شيء في الأوقاص، وأن الفرض يتعلق بالنصب وما بينهما من الأوقاص عفو، وهو قول جمهور أهل العلم.

القول الثاني: تجب الزكاة في وقصها، وهو قول للشافعي وبعض الحنابلة، وروي عن إبراهيم وحماد ومكحول: أنه من زادت عنده البقر على الفريضة فبحسابه. **وقال أبوحنيفة** رحمه الله: إذا زادت على أربعين بقرة واحدة، ففيها جزء من أربعين جزءًا من مسنة.

الراجح: في هذه المسألة هو قول الجمهور، وأنه لا شيء في الأوقاص؛ لحديث أنس رضي الله عنه المتقدم، ولحديث معاذ رضي الله عنه الذي تقدم عند مسألة رقم (٥٠). أما من قال بالزكاة في الأوقاص، فلا أعلم لهم حجة صحيحة في ذلك، والله أعلم.

انظر: "المحلى" (٥٩/٤)، و"المغني" (٥٩٠/٢)، و"المجموع" (٣٥٩/٥)، "الفتح" (٣١٩/٣)، و "الإنصاف" (١٢/٣)، و "النيل" (١٣٣/٤).

(٨٠) كم أكثر ما يتصور من الأوقاص في الإبل، والبقر، والغنم؟

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٥/ ٣٥٩): أكثر ما يتصور من الأوقاص في الابل تسعة وعشرون ،وفي البقر تسع عشرة، وفي الغنم مائة وثمان وتسعون.

ففي الإبل ما بين إحدى وتسعين، ومائة وإحدى وعشرين.

وفي البقر ما بين أربعين، وستين.

وفي الغنم ما بين مائتين وواحدة، واربعمائة. اهـ.

(٨١) هل يشترط في بهيمة الأنعام أن تكون سائمة؟

السائمة: هي: التي ترعىٰ وليست معلوفة، والسوم: هو الرعي، يقال: سامت الماشية تسوم سوما وأسمتها، أي: أخرجتها إلىٰ المرعىٰ. وأما أقوال أهل العلم:

فالقول الأول: لا زكاة في الإبل والبقر والغنم، إلا أن تكون سائمة في معظم الحول لا معلوفة، وهو قول جمهور أهل العلم، وهو اختيار ابن تيمية وابن القيم، وابن عثيمين. فعلىٰ هذا القول: إذا كان لرجل خمس وثلاثون شاة سائمة، وخمس معلوفة فلا زكاة عليه، واستدلوا بحديث أنس ﷺ المتقدم، وفيه: «**وَفِي الغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ...**»، وحديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده ﷺ مرفوعًا: «**فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ**». أخرجه أحمد وغيره، وحسنه الشيخ الألباني في "الإرواء" (٣/ ٢٦٣).

القول الثاني: أنها تزكىٰ السوائم والمعلوفة من الإبل والبقر والغنم، وهو قول مالك والليث، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وبعض الظاهرية، واستدلوا بالعموم من ذلك حديث أنس ﷺ، وفيه: «**فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الإِبِلِ فَمَا دُونَهَا الغَنَمُ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ**»، وغيره من أدلة الزكاة التي لم تذكر السوم. وبقيت أقوال أخرىٰ انظرها في "المحلىٰ" (٤/ ١٤٤).

الراجح في هذه المسألة: أن الإبل والغنم لا زكاة فيها، إلا أن تكون سائمة؛ لما تقدم من الأدلة في ذلك. بقي البقر لم يأت دليل على اشتراط السوم فيها، والجمهور يلحقونها قياسًا علىٰ الإبل والغنم، والله أعلم.

انظر: "الاستذكار" (٩/ ١٤٦)، و"البيان" (٣/ ١٤٩)، و"المغني" (٢/ ٥٧٦)، و"المجموع" (٥/ ٣٢٣)، و"مجموع الفتاوى" (٢٥/ ٣٥)، و(٤٨)، و"السبل" (٢/ ٢٥٨-٢٧١)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٥١).

(٨٢) إذا كان للرجل مزرعة يرعى مواشيه فيها فهل تكون سائمة؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٦/ ٥١): قوله: سائمة: أي: التي ترعى المباح، والمباح هنا ليس ضد المحرم، وإنما الذي نبت بفعل الله عز وجل ليس بفعلنا، أما ما نزرعه نحن ونرعاه، فهذا لا يجعلها سائمة، كما لو كان عند الإنسان أمكنة واسعة يزرعها، ثم جعل سائمته ترعى هذه الأمكنة الواسعة، فهذه لا تعد سائمة.

(٨٣) هل تجب الزكاة فيما تولد بين سائمة ومعلوفة؟

قال المرداوي رحمه الله في "الإنصاف" (٣/ ٣٧): تجب الزكاة فيما تولد بين سائمة ومعلوفة، قاله الأصحاب، وقطعوا به، وقال في "الرعاية": وتجب على الأظهر فيما ولد بين سائمة ومعلوفة.

(٨٤) هل الخلطة في المواشي لها تأثير؟ وهل لها مقدار معين؟

القول الأول: الخلطة لها تأثير، فلو خلط جماعة مواشيهم، وكانت سائمة، وحال عليها الحول وجبت فيها الصدقة، سواء كان لكل واحد نصاب أو أقل، إذا بلغ مجموعها النصاب. مثال ذلك: أن يكون لرجل شاة ولآخر تسعة وثلاثون شاة، أو يكون لأربعين رجلا أربعون شاة، لكل واحد منهم شاة وجبت عليهم الصدقة، وهو قول جمهور أهل العلم، واستدلوا بحديث **أنس** رضي الله عنه في البخاري (١٤٥٠) (١٤٥١) أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له التي فرض رسول الله ﷺ: «**لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ**».

القول الثاني: إذا كان مال كل واحد منهما نصابًا فما فوق أثرت الخلطة، وإلا فلا. مثال ذلك: أن يشترك ثلاثة لكل واحد منهم تسعة وثلاثون شاة مختلطة، فليس عليهم زكاة حتى يبلغ لكل واحد منهم نصاب كامل، وهذا قول مالك، والثوري والأوزاعي، وأبي ثور وابن المنذر.

القول الثالث: الخلطة ليس لها تأثير، وهو قول أبي حنيفة، وشريك بن عبدالله، والحسن بن صالح وابن حزم، واستدلوا بحديث أبي سعيد ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ». أخرجه البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩). وكذا من لم يكن له إلا أربع من الإبل فلا صدقة عليه، وكذا ليس فيما دون أربعين شاة شيء.

الراجح: هو القول الأول؛ لحديث أنس ﷺ المتقدم، على أن الحديث ليس فيه إلا ذكر الإبل والغنم، وليس فيه ذكر البقر، إلا أن الجمهور يدخلون البقر أيضًا، وأما ما استدل به ابن حزم من قوله ﷺ: «**وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ**»، فهذا عام يخصصه حديث أنس ﷺ المتقدم، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٦٠٧/٢)، و "المحلى" (١٥٦/٤)، و "المجموع" (٤٠٧/٥)، و "البداية" (٩٦/٢).

(٨٥) ما هي الخلطة التي يكون فيها مال الجماعة كمال الرجل الواحد؟

الخلطة على قسمين:

الأول: خلطة أعيان: وهي أن يكون المال مشتركًا بين اثنين في الملك، يكون إما بالإرث أو بالشراء أو بالهدية، فتكون عين هذه الغنم أو البقر أو الإبل لرجلين، مثلا لهذا نصف وللآخر نصف، وهذا القسم لا إشكال فيه.

الثاني: خلطة أوصاف: وهي أن يتميز مال كل واحد عن الآخر، لكنها تشترك في أمور ذكرها أهل العلم:

١- **اتحاد المرعى**، أي: يكون المرعى في مكان واحد.

٢- **المسرح**، وهو الموضع الذي تجتمع فيه، ثم تساق إلى المرعى.

٣- **المحلب**، وهو الموضع التي تحلب فيه الماشية.

٤- **المبيت**، وهو المراح الذي تروح إليه الماشية. **قال الله تعالى:** ﴿حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾[النحل:٦].

٥- **الفحل** أن يكون لهذه الغنم فحل واحد مشترك، والفحل بالنسبة للمعز يسمى تيسًا، وفي الضأن خروفًا، وفي الإبل جملًا، وفي البقر ثورًا.

وكل ما تقدم هو قول الشافعية والحنابلة، زاد الشافعية اتحاد المشرب بأن تسقى غنمهما من ماء واحد، واتحاد الراعي بأن لا يختص أحدهما براع، وهو أيضًا قول بعض الحنابلة.

حجتهم: حديث **سعد بن أبي وقاص** رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**الخَلِيطَانِ مَا اجْتَمَعَ عَلَى الحَوْضِ وَالرَّاعِي وَالفَحْلِ**». أخرجه الدارقطني (٢/١٠٣)، والبيهقي (٤/١٠٦) من طريق ابن ليهعة، وهو ضعيف. قالوا: نص النبي ﷺ على هذه الثلاثة، ونبه على ما سواها، ولأنه إذا تميز كل واحد بشيء مما ذكر لم يصر كمال الرجل الواحد.

وقال بعض أصحاب مالك: لا يعتبر في الخلطة إلا شرطان: الراعِي والمرعَى، واستدلوا بقوله ﷺ: «**وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ**». قالوا: والاجتماع يحصل بذلك، ويسمى خلطة؛ فاكتفى به.

والخلاصة: أن الشروط التي تقدم ذكرها لا أعلم عليها دليلًا يثبت. فعلىٰ هذا: فالرجوع إلى العرف أولىٰ، فإن كان ما ذكره بعض المالكية يسمىٰ خلطة في العرف، فيؤخذ به، والله أعلم.

انظر: "البداية" (٢/٩٨)، و "المغني" (٢/٦٠٨)، و "المجموع" (٥/٤٠٦)، و "الإنصاف" (٣/٥٠)، و "الشرح الممتع" (٦/٦٣).

(٨٦) هل تشترط النية في الخلطة؟

إن كانت خلطة أعيان لم تشترط لها النية إجماعًا، وإن كانت خلطة أوصاف ففيها خلاف:

القول الأول: لا تشترط وهو الصحيح من مذهب الشافعية والحنابلة، قالوا لأن الخلطة إنما أثرت لخفة المؤنة وذلك موجود من غير نية.

القول الثاني: تشترط وهو الوجه الثاني للحنابلة والشافعية، قالوا لأن الخلطة تؤثر في الفرض فافتقرت إلى النية.

الصواب: هو القول الأول، وهو اختيار ابن قدامة، قال رحمه الله: لأن النية لا تؤثر في الخلطة فلا تؤثر في حكمها؛ ولأن المقصود بالخلطة من الارتفاق يحصل بدونها، فلم يتغير وجودها معه، كما لا تتغير نية السوم في الإسامة، ولا نية السقي في الزرع والثمار، ولا نية مضي الحول فيما يشترط الحول فيه.

انظر: "البيان" (٣/ ٢١٢)، و "المغني" (٢/ ٦٠٩)، و "المجموع" (٥/ ٤١٢)، و "الإنصاف" (٣/ ٥٣).

(٨٧) هل يشترط في الخلطة أن تكون في جميع الحول؟

القول الأول: يشترط، فإن انعقد الحول على الانفراد، ثم طرأت الخلطة زكوا زكاة المنفردين، وهو قول الحنابلة والشافعي في الجديد.

حجتهم: أن هذا مال ثبت له حكم الانفراد، فكانت زكاته زكاة المنفردين، كما لو انفرد في آخر الحول، والحديث محمول على المجتمع في جميع الحول.

القول الثاني: لا يعتبر اختلاطهم في أول الحول، وهو قول مالك والشافعي في القديم؛ لقوله ﷺ: «**لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ**»؛ ولأنه لما كان الاعتبار في قدر الزكاة آخر الحول، وجب أن يعتبر الخلطة في آخره أيضًا.

الأقرب: هو القول الثاني، وهو اختيار ابن عثيمين؛ حيث قال: ويشترط في الخلطة أن تكون كل الحول، أو أكثره كالسوم.

انظر: "البيان" (٣/٢١٣)، و "المغني" (٢/٦١٠)، و "المجموع" (٥/٤١٥)، و "الإنصاف" (٣/٥٤)، و "الشرح الممتع" (٦/٦٤).

(٨٨) إذا كان بعض مال الرجل مختلطًا وبعضه منفردًا

قال ابن قدامة رحمه الله: فإن كان بعض مال الرجل مختلطا، وبعضه منفردا، أو مختلطا مع مال لرجل آخر، فقال أصحابنا: يصير ماله كله كالمختلط، بشرط أن يكون مال الخلطة نصابا، فإن كان دون النصاب لم يثبت حكمها، فلو كان لرجل ستون شاة، منها عشرون مختلطة مع عشرين لرجل آخر، وجب عليهما شاة واحدة، ربعها على صاحب العشرين، وباقيها على صاحب الستين؛ لأننا لما ضممنا ملك صاحب الستين صار صاحب العشرين كالمخالط لستين، فيكون الجميع ثمانين، عليها شاة بالحصص.

ولو كان لصاحب الستين ثلاثة خلطاء، كل واحد منهم بعشرين، وجب على الجميع شاة، نصفها على صاحب الستين، ونصفها على الخلطاء، على كل واحد منهم سدس شاة. ولو كان رجلان لكل واحد منهما ستون، فخالط كل واحد منهما صاحبه بعشرين فقط، وجب عليهما شاة واحدة بينهما نصفين. فإن اختلطا في أقل من ذلك، لم يثبت لهما حكم الخلطة، ووجب على كل واحد منهما شاة كاملة. وإن اختلطا في أربعين، لواحد منهما عشرة، وللآخر ثلاثون، ثبت لهما حكم الخلطة لوجودها في نصاب كامل. ا.هـ

وقال صاحب البيان رحمه الله : الشريطة الخامسة أن يكون المال المختلط نصابًا. فإن كان لكل واحد منهما أربعون شاة، فخالط كل واحد صاحبه بخمس عشرة فصار مال الخلطة ثلاثين، لم تصح الخلطة، بل يزكيان زكاة المنفردين، على كل واحد شاة.

انظر: "البيان" (٣/ ٢١١)، و"المغني" (٢/ ٦٠٩).

(٨٩) إذا اختلط اثنان في ماشية، وأحدهما يريد بنصيبه التجارة، والآخر يريد الدر والنسل؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٦/ ٦٦): لو اختلط اثنان في ماشية، وأحدهما يريد بنصيبه التجارة، والآخر يريد الدر والنسل، فهذه خلطة غير مؤثرة لاختلاف زكاة كل منهما، فأحدهما زكاته بالقيمة، والآخر زكاته من عين المال.

(٩٠) إذا استأجر أجيرًا يرعى له بشاة معينة من النصاب

قال ابن قدامة ﷺ في المغني (٢/ ٦١٤): إذا استأجر أجيرًا يرعى له بشاة معينة من النصاب فحال الحول ولم يفردها، فهما خليطان تجب عليهما زكاة الخلطة، وإن أفردها قبل الحول فلا شيء عليهما؛ لنقصان النصاب.

(٩١) هل يشترط أن يكون الخليطان من أهل الزكاة؟

القول الأول: يشترط أن يكون الخليطان من أهل الزكاة، فإن كان أحدهما ذميًّا أو مكاتبًا لم يعتد بخلطته، ووجب على الحر المسلم زكاة المنفرد. وهو قول جمهور أهل العلم.

القول الثاني: تصح الخلطة مع المكاتب. وهو قول أبي ثور؛ لأن المكاتب عنده من أهل الزكاة. وأجيب عن هذا بأن المكاتب ناقص بالرق؛ فلم تجب عليه الزكاة كالقِن.

القول الثالث: لا تجب على الحر المسلم زكاة المنفرد، كما لا تجب على شريكه. وهو قول أبي حنيفة، وأجيب عن هذا بأن الزكاة تجب عليه إذا كان منفردًا، فلا تسقط عنه الزكاة بخلطة من لا تجب عليه الزكاة، كما لو خلط الأثمان بالصفر، والنحاس.

الصواب: هو القول الأول، وقول أبي ثور أيضًا قول قريب، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ٢١٣)، و "المغني" (٢/ ٦٠٩)، و "الشرح الممتع" (٦/ ٦٦).

(٩٢) هل تؤثر الخلطة في غير المواشي؟

القول الأول: لا تؤثر الخلطة في غير الماشية، كالذهب والفضة، وعروض التجارة والزروع والثمار، وأن حكمهم حكم المنفردين. وهو قول جمهور أهل العلم.

حجتهم: حديث أبي سعيد ﷺ الذي تقدم عند مسألة رقم (٨٤)، وفيه: «**لَيْسَ فِيمَا**

دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ»، وهكذا: «**وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ**»، وهذا عام، سواء كان لواحد، أو لاثنين. **قالوا:** ولأن الخلطة في الماشية تؤثر في النفع تارة، وفي الضرر أخرىٰ، ولو اعتبرناها في غير الماشية أثرت ضررًا محضًا برب المال؛ فلا يجوز اعتبارها.

وكذا استدلوا بحديث سعد بن أبي وقاص ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**الْخَلِيطَانِ مَا اجْتَمَعَ عَلَى الْحَوْضِ وَالرَّاعِي وَالْفَحْلِ**». وهذا الحديث قد تقدم، وأنه ضعيف؛ لأنه من طريق ابن لهيعة.

القول الثاني: الخلطة تؤثر في غير الماشية. وهذا القول رواية عن أحمد، والشافعي في الجديد، ووافقهما الأوزاعي وإسحاق في الحب والثمر، وخالفاهما في الذهب والفضة.

حجتهم: ظاهر قوله ﷺ: «**وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ**». قالوا: وهذا عام في الماشية وغيرها، وأجيب عن هذا الحديث: بأنه خاص بالماشية؛ لأن الزكاة تقل بجمعها تارة، وتكثر أخرىٰ، وسائر الأموال تجب فيها فيما زاد علىٰ النصاب بحسابه؛ فلا أثر لجمعها.

ومما استدلوا به أيضًا: أن المؤن تخف إذا كان الملقح واحدًا، والصاعد والناطور والجرين، وكذلك أموال التجارة: الدكان، والمخزن، والميزان، والبائع واحد. قالوا فأشبه الماشية.

الراجح: هو القول الأول، وهو اختيار ابن عثيمين.

انظر: «الإشراف» (١٩/٣)، و«البيان» (٢٢٦/٣)، و«المغني» (٦١٩/٢)، و«المجموع» (٤٢٩/٥)، و«الشرح الممتع» (٦٥/٦).

(٩٣) هل يشترط في الذهب والفضة والماشية وجود النصاب في جميع الحول؟

القول الأول: يشترط في المال الذي تجب الزكاة في عينه، ويعتبر فيه الحول كالذهب والفضة والماشية، وجود النصاب في جميع الحول، فإن نقص النصاب في لحظة من الحول انقطع الحول، فإن كمل بعد ذلك استؤنف الحول من حين يكمل النصاب. وهو قول جمهور أهل العلم، منهم: أبوبكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ، وقال أبوحنيفة: والمعتبر وجود النصاب في أول الحول وآخره، ولا يضر نقصه بينهما. استدل الجمهور: بحديث علي ﷺ، وفيه: «**لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّىٰ يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ**»، وقد تقدم وأن الراجح وقفه، وبحديث ابن عمر ﷺ: «**مَنِ اسْتَفَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّىٰ يَحُولَ الحَوْلُ**».

والراجح: وقفه، رجحه الترمذي، والبيهقي، وابن الجوزي وغيرهم.

انظر: "التلخيص" (٢/ ١٥٦)، وله شواهد. انظرها في "التلخيص"، و"الإرواء" (٣/ ١٥٤).

قال الحافظ رحمه الله في "التلخيص": وروى البيهقي عن أبي بكر وعلي، وعائشة موقوفًا عليهم مثل ما روي عن ابن عمر **قال:** والاعتماد في هذا، وفي الذي قبله على الآثار، عن أبي بكر وغيره.

قلت – أي: الحافظ –: حديث علي ﷺ لا بأس بإسناده، والآثار تعضده؛ فيصلح للحجة، والله أعلم.اهـ.

القول الثاني: الزكاة تجب فيه حين استفاده. روي هذا عن ابن مسعود، وابن عباس ومعاوية ﷺ، وهو قول عمر بن عبدالعزيز، والحسن والزهري، وداود الظاهري. هذا وذكر أبوعبيد أثر ابن عباس ﷺ بسنده، وظاهره الصحة، **وقال:** ولكني أراه أراد زكاة ما تخرج الأرض.

قلت: وهذا خلاف ظاهر اللفظ، والله أعلم.

الراجح: هو القول الأول، قول جمهور أهل العلم وانظر ما سيأتي بعد مسألة.

انظر: "الأموال لأبي عبيد" (٥٠٣)، و "الاستذكار" (٢٩/٩)، و "المحلى" (٦٨٥)، و "المغني" (٦٢٦/٢)، و "المجموع" (٥٠٥/٥)، و "السبل" (٢٦٩/٢).

(٩٤) الأنواع التي تجب فيها الزكاة، وما يشترط له الحول، وما لا يشترط:

قال ابن المنذر ﷺ : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم، على أن المال إذا حال عليه الحول أن الزكاة تجب فيه.

الأموال الزكاتية خمسة: السائمة من بهيمة الأنعام، والأثمان وهي الذهب والفضة، وقيم عروض التجارة، وهذه الثلاثة الحول شرط في وجوب زكاتها لا نعلم فيه خلافًا بين العلماء سواء ما سنذكره في المستفاد، والرابع: ما يكال ويدخر من الزروع والثمار، والخامس: المعدن، وهذان لا يعتبر لهما الحول.

وقد اعتبر لها الحول؛ لأنها مرصد للنما، فالماشية مرصد للدر، والنسل، وعروض التجارة مرصد للربح، وكذا الأثمان؛ فاعتبر له الحول. اهـ.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٥٣)، و "المحلى" (٦٧٠)، و "المغني" (٢/ ٦٢٥).

(٩٥) لا يجوز تقديم الزكاة قبل ملك النصاب

قال ابن قدامة رحمه الله: ولا يجوز تعجيل الزكاة قبل ملك النصاب بغير خلاف علمناه.

وقال النووي رحمه الله: فلا يجوز تعجيل الزكاة فيه قبل ملك النصاب بلا خلاف.

انظر: "المغني" (٦٣١/٢)، و"المجموع" (١١٤/٦).

(٩٦) هل يجوز تقديم الزكاة قبل الحول؟

أولاً: المال الزكوي قسمان: قسم متعلق بالحول، وهو الماشية والنقود، وعروض التجارة عند من يقول بالزكاة في عروض التجارة.

وقسم غير متعلق بالحول، وهو الخارج من الأرض: الحنطة والشعير، والزبيب والتمر، والمقصود في هذه المسألة هو المال المتعلق بالحول.

ثانيًا: أجمع أهل العلم على أن الزكاة تجب في المال بعد دخول الحول، فمن أدى ذلك بعد وجوبه عليه أجزأ عنه.

ثالثًا: اختلفوا في تقديم الزكاة إذا وجد النصاب الكامل قبل أن يحول عليه الحول:

القول الأول: يجوز، وهو قول الحسن، وسعيد بن جبير، والزهري والأوزاعي، وأبي حنيفة والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد. **حجتهم:**

١- حديث **علي** رضي الله عنه أن العباس رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخص له. الحديث، أخرجه أحمد (١٠٤/١)، والترمذي (٦٧٨)،

وأبوداود (١٦٢٤)، ورجح أبوداود والدارقطني والبيهقي: أنه من مراسيل الحسن بن مسلم بن يَنَّاقٍ، عن النبي ﷺ، وللحديث طرق أخرىٰ. قال الحافظ رحمه الله: وليس ثبوت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس ببعيد، في النظر بمجموع هذه الطرق.

قال الشيخ الألباني رحمه الله - بعد أن ذكر كلام الحافظ هذا - **قلت**: هو الذي نجزم به؛ لصحة سندها مرسلًا، وهذه شواهد لم يشتد ضعفها، فهو يتقوىٰ بها، ويرتقي إلىٰ درجة الحسن علىٰ أقل الأحوال.

٢- حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعث عمر رضي الله عنه علىٰ الصدقة، وفيه: أن العباس رضي الله عنه منع الصدقة، فقال النبي ﷺ: «**أَمَّا العَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا**». أخرجه البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣). قالوا: ومعناه: أن النبي ﷺ أخذ منه صدقة هذا العام في الذي قبله، كما جاء مصرحًا به في بعض الروايات، ذكرها ابن حزم، والألباني، لكنها لم تثبت. أما لفظ الصحيحين، فقد أجيب عنه: وأن ظاهر اللفظ أن النبي ﷺ تحمَّل الصدقة عن عمه، وضاعفها، فلو كان العباس رضي الله عنه عجل الصدقة لقال: قد أخرجتها، أو قدمتها. ولما قال عمر رضي الله عنه: منع العباس.

٣- تعجيل الزكاة من مصلحة أهل الزكاة، وتأخيرها إلىٰ أن يتم الوجوب من باب الرفق بالمالك، وإلا وجب عليه أن يخرج زكاته من حين ملك النصاب، كما وجب عليه إخراج زكاة الزرع من حين حصاده، فإذا كان هذا من باب الرفق بالمالك ورضي لنفسه بالأشد فلا مانع.

٤- قالوا: ولأنه تعجيل لما وجد سبب وجوبه قبل وجوبه، فجاز كتعجيل قضاء الدين قبل حلول أجله، وأداء كفارة اليمين بعد الحلف، وقبل الحنث.

القول الثاني: لا يجوز ولا يجزئ تعجيل الزكاة قبل تمام الحول، وهو قول ربيعة، ومالك والليث، وداود وابن حزم، وروي عن الحسن. **حجتهم:**

١- الأحاديث التي فيها تعليق الوجوب بالحول، وقد تقدمت.

٢- الزكاة لها وقت معلوم، فلم يجز تقديمها عليه، كالصلاة.

٣- قال ابن حزم رحمه الله: في رده على القول الأول، ثم نسألهم: أوجبت الزكاة قبل الحول أم لم تجب؟ فإن قالوا: لم تجب. قلنا: فكيف تجيزون أداء ما لم يجب، وما لم يجب فعله تطوع، ومن تطوع فلم يؤدِّ الواجب.

وقال رحمه الله: ونسألهم كيف الحال إن مات الذي عجل الصدقة قبل الحول، أو تلف المال قبل الحول، أو مات الذين أعطوها قبل الحول، أو خرجوا عن الصفات التي بها تستحق الزكوات؟، فصح أن تعجيلها باطل، وإعطاء لمن لا يستحقها، ومنع لمن يستحقها، وإبطال الزكاة الواجبة، وكل هذا لا يجوز.

الخلاصة: مما تقدم حديث علي رضي الله عنه الذي تقدم ذكره عند القول الأول مال الحافظ إلى ثبوته مرسلًا، وجزم بذلك **الشيخ الألباني** رحمه الله، والذي يظهر: أنه معضل؛ لأن الحسن بن مسلم يرويه عن النبي ﷺ ، والحسن بن مسلم ذكره الحافظ في التقريب من الطبقة الخامسة الذين عامة أحاديثهم عن التابعين ولم يذكر له في التهذيب رواية عن الصحابة فهو معضل، فلا يصلح في الشواهد، والله أعلم.

وعلى هذا: فلا يخرج زكاة ماله إلا بعد الحول، كما هو القول الثاني، فإن قدم زكاته قبل الحول لحاجة أو مصلحة، فلا بأس، والله أعلم.

فائدة: قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: لو عجل الزكاة لعام معين، ثم نقص النصاب بعد التعجيل وقبل تمام الحول، فإن ذلك يكون تطوعًا، ولا يجزئه عن غيره من الأعوام؛ لأنه نواه لذلك العام، ولو عجل الزكاة ثم زاد النصاب، فإنه تجب الزكاة في الزيادة أيضًا. اهـ.

انظر: "الإشراف" (٣/٥٥)، و"المحلى" (٦٩٣)، و"البيان" (٣/٣٧٨)، و"المغني" (٢/٦٣٠)، و"المجموع" (٦/١١٤)، و"الفتح" (٣/٣٤٤)، و"النيل" (٥/٣١٢)، و"الإرواء" (٨٥٧)، و"الشرح الممتع" (٦/٢١٤).

(٩٧) إذا عجل الرجل زكاة ماله ثم مات، فهل للوارث أن يحتسبها من زكاة حوله؟

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٢/ ٦٣٥): وإن عجل زكاة ماله، ثم مات، فأراد الوارث الاحتساب بها عن زكاة حوله، لم يجز. وذكر القاضي وجها في جوازه، بناء على ما لو عجل زكاة عامين.

ولا يصح؛ لأنه تعجيل للزكاة قبل وجود سببها، أشبه ما لو عجل زكاة نصاب لغيره، ثم اشتراه، وذلك لأن سبب الزكاة ملك النصاب، وملك الوارث حادث، ولا يبني الوارث على حول الموروث، ولأنه لم يخرج الزكاة، وإنما أخرجها غيره عن نفسه، وإخراج الغير عنه من غير ولاية ولا نيابة لا يجزئ ولو نوى، فكيف إذا لم ينو. اهـ.

(٩٨) إذا ملك نصابًا من الصغار، فمتى ينعقد عليه حول الزكاة؟

القول الأول: ينعقد عليه حول الزكاة من حين ملكه، وهو رواية عن أحمد.

القول الثاني: لا ينعقد عليه الحول حتى يبلغ سنًّا يجزئ مثله في الزكاة، وهو قول أبي حنيفة، ورواية عن أحمد.

الصواب: هو القول الأول؛ لأن السخال تعد مع غيرها، فتعد منفردة كالأمهات، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٢/ ٦٠٤).

(٩٩) إذا أبدل شيئًا من الحوليات بجنسه في أثناء الحول فهل ينقطع الحول؟

مثال ذلك: أن يبيع إبلًا بإبل، أو بقرًا ببقر، أو غنمًا بغنم، أو فضة بفضة، أو ذهبًا بذهب في أثناء الحول:

القول الأول: أنه يستأنف به الحول من حين البدل، وهو قول الشافعي وداود، وهو قول ابن حزم. **قال** رحمه الله: من خرج المال عن ملكه في داخل الحول قبل تمامه بأي وجه خرج عن ملكه، ثم رجع إليه بأي وجه رجع إليه، ولو إثر خروجه بطرفة عين أو أكثر: فإنه يستأنف به الحول من حين رجوعه، لا من حين الحول الأول؛ لأن ذلك الحول قد بطل ببطلان الملك، ومن الباطل أن يعد عليه وقت كان فيه المال لغيره، وكذلك من باع إبلًا بإبل، أو بقرًا ببقر، أو غنمًا بغنم، أو فضة بفضة، أو ذهبًا بذهب: فإن حول الذي خرج عن ملكه، من ذلك قد بطل، ويستأنف الحول الذي صار في ملكه من ذلك؛ لما ذكرنا.

القول الثاني: لا يستأنف الحول، وعليه الزكاة عند انقضاء الحول، وهو قول مالك، وأحمد، واختاره ابن عثيمين. قالوا: لأن الجنس واحد والحكم واحد. هذا، وأما أبوحنيفة فوافق القول الأول في الماشية، ووافق القول الثاني في الأثمان.

الراجح: هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: "المحلى" (٤/ ٢٠٦)، و "البيان" (٣/ ٢٦٥)، و "المغني" (٢/ ٦٧٥)، و "المجموع" (٥/ ٣٢٨)، و "الشرح الممتع" (٦/ ٤١).

(١٠٠) إذا أبدل شيئا بغير جنسه، فهل ينقطع الحول؟

مثال ذلك: أن يبدل إبلًا ببقر أو ذهبًا بفضة، أو نحو ذلك:

القول الأول: ينقطع الحول، ويستأنف حولًا جديدًا، وهو قول الشافعي، وأبي حنيفة، وداود، وابن حزم.

القول الثاني: لا ينقطع الحول، وهو قول مالك.

الراجح: أنه ينقطع. قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: والمذهب: أن إبدال الذهب بالفضة لا يقطع الحول؛ لأنها في حكم الجنس الواحد، بدليل: أن أحدهما يكمل بالآخر في النصاب. والصحيح: أن أحدهما لا يكمل بالآخر في النصاب، وأن الحول ينقطع؛ لأنها من جنسين.

انظر: "المحلى" (٤/٢٠٦)، و "المجموع" (٥/٣٣١)، و "الشرح الممتع" (٦/٤٠).

(١٠١) إذا باع ماشية بماشية قبل الحول فرارًا من الزكاة:

القول الأول: تسقط عنه الزكاة، وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي ثور، والظاهرية؛ لأنه نقص قبل تمام حوله، فلم تجب فيه الزكاة، كما لو أتلف لحاجته.

القول الثاني: إن فعل ذلك فرارًا من الزكاة لم تسقط عنه، سواء كان المبدل ماشية أو غيرها من النصب، وكذا لو أتلف جزءًا من النصاب قصدًا للتنقيص لتسقط عنه الزكاة لم تسقط، وتؤخذ الزكاة منه في آخر الحول، إذا كان إبداله وإتلافه عند قرب الوجوب، ولو فعل ذلك في أول الحول لم تجب الزكاة؛ لأن ذلك ليس بِمَظِنَّةٍ للفرار، وهو قول مالك، والأوزاعي، وابن الماجشون، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد.

الراجح: هو القول الأول. قال النووي رحمه الله: ولكن يكره الفرار كراهة تنزيه، وقيل حرام، وليس بشيء، وقال ابن حزم رحمه الله: هو عاص بنيته السوء في فراره من الزكاة.

انظر: "الإشراف" (٣/٢١)، و "المحلى" (٦٨٩)، و "المغني" (٢/٦٧٦)، و "المجموع" (٥/٣٣١).

(١٠٢) زكاة الذهب والفضة والماشية تتكرر في كل سنة

قال ابن حزم رحمه الله: والزكاة تتكرر في كل سنة، في الإبل، والبقر، والغنم، والذهب والفضة، بخلاف البر والشعير والتمر؛ فإن هذه الأصناف إذا زكيت فلا زكاة فيها بعد ذلك أبدًا، وإنما تزكى عند تصفيتها، وكيلها، ويبس التمر، وكيله، وهذا لا خلاف فيه من أحد، إلا في الحلي والعوامل.

انظر: "المحلى" (٦٧٦)، و "مراتب الإجماع" (٦٨).

(١٠٣) هل في غير بهيمة الأنعام من الماشية كالبغال والحمير زكاة؟

ذهب عامة أهل العلم: إلى أنه لا زكاة في غير بهيمة الأنعام من الماشية، كالبغال والحمير، والمتولد بين الغنم والظباء، وكذا الخيل، ما لم تكن معدة للتجارة.

حجتهم: حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ**». أخرجه البخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٩٨٢)، وكذا حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه أيضًا في "البخاري" (٢٣٧١)، و "مسلم" (٩٨٧) أن رسول الله ﷺ قال: «**الْخَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وِزْرٌ**» - الحديث، وفيه - أن رسول الله ﷺ سئل عن الحُمُرِ، فقال: «**مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَاذَّةُ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]**».

وقال أبو حنيفة: إن كانت الخيل ذكورًا وإناثًا وجبت فيها الزكاة، وإن كانت ذكورًا أو إناثًا، ففيها روايتان. وزكاتها عنده: إن شاء مالكها أعطى عن كل فرس دينارًا، وإن شاء قومها، وأعطى ربع عشر قيمتها.

والصواب: قول الجمهور، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/١٤١)، "المغني" (٢/٦٢٠)، و"المجموع" (٥/٣١٠)، و"النيل" (٥/٢٨١).

(١٠٤) هل في الخيل والرقيق زكاة؟

القول الأول: إذا كانت الخيل والرقيق لم تعد للتجارة فلا زكاة فيها، وهو قول جمهور أهل العلم، واستدلوا بحديث أبي هريرة ﷺ الذي تقدم ذكره في المسألة قبل هذه.

القول الثاني: قال حماد بن أبي سليمان رحمه الله: تجب في الخيل الزكاة.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: يفرق، فتجب الزكاة فيها إن كانت ذكورًا وإناثًا يبتغي نسلها، فإن تمحضت ذكورًا أو إناثًا ففيه روايتان، ويعتبر فيها الحول دون النصاب.

قال رحمه الله: ومالكها بالخيار إن شاء أعطى من كل فرس دينارًا، وإن شاء قومها وأخرج ربع عشر قيمتها.

واستدلوا بأدلة، منها: حديث جابر رضي الله عنه مرفوعًا: «**فِي الخَيْلِ السَّائِمَةِ فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ تُؤَدِّيهِ**». أخرجه الدارقطني (٢/١٢٥)، والبيهقي (٢/١١٩)، والحديث تفرد به غورك، وهو ضعيف جدًّا، قال الدارقطني: تفرد به غورك عن جعفر، وهو ضعيف جدًّا، ومن دونه ضعفاء.اهـ. ولهم أدلة أخرى.

الراجح: هو القول الأول، وأن الخيل والرقيق لازكاة فيها؛ لحديث **أبي هريرة** رضي الله عنه الذي تقدم، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٢٥)، و"المحلى" (٤/ ٣١)، و"المغني" (٢/ ٦٢٠)، و"المفهم" (٣/ ١٤)، و"شرح مسلم" (٩٨٢)، و"المجموع" (٥/ ٣١١).

(١٠٥) هل في الوحشي من بهيمة الأنعام زكاة؟

الوحشية: مأخوذ من التوحش، وهو عدم الأنس والألفة للناس.

أما حكم المسألة:

فالقول الأول: لا زكاة في الوحشي من الإبل، والبقر، والغنم، وهو قول جمهور أهل العلم.

حجتهم: أن اسم الإبل والبقر والغنم لايتناولها، ولأنها لا تجزئ في الهدي والأضحية.

القول الثاني: فيها زكاة، وهو رواية عن أحمد؛ لأن الاسم يشملها؛ فتدخل في الأخبار الواردة.

الصواب: هو القول الأول والله أعلم.

انظر: "المغني" (٢/٥٩٤)، و "مجموع الفتاوى" (٢٥/٣٧)، و "نيل المآرب" (٢/٣٥٨)، و(٣٦١).

(١٠٦) هل تجب الزكاة في المتولد بين الوحشي والأهلي؟

أولاً: الوحشي: مأخوذ من التوحش، وهو شامل لكل دواب البر مما لا يستأنس، ويستوحش عن الناس، فهو وحشي يقال: هذا حمار وحشٍ، وحمار وحشي.

ثانيًا: الأهلي هو كل شيء من الدواب التي تألف البيوت والقرئ، والناس، وهي الإنسية ضد البرية، والوحشية يقال لما استوحش بري وحشي.

- **أما أقوال أهل العلم:**

فالقول الأول: تجب الزكاة، سواء كانت الوحشية الفحول أو الأمهات، وهو قول الحنابلة؛ لأنها متولدة بين ما تجب فيه الزكاة وما لا تجب فيه، فوجبت فيها

الزكاة، كالمتولدة بين سائمة ومعلوفة، وعلى هذا القول تضم إلى جنسها من الأهلي، وتكمل بها نصابه.

القول الثاني: إن كانت الأمهات أهلية وجبت الزكاة فيها، وإلا فلا، وهو قول مالك، وأبي حنيفة؛ لأن ولد البهيمة يتبع أمه.

القول الثالث: لا زكاة فيها، وهو قول الشافعي؛ لأنه ليس في أخذ الزكاة منها نص ولا إجماع ولا قياس صحيح، والأصل: انتفاء الوجوب، وهذا هو الصواب، وهو اختيار ابن قدامة، وله كلام طيب، راجعه إن شئت.

انظر: "المغني" (٢/ ٥٩٥)، و"مجموع الفتاوى" (٢٥/ ٣٧)، و"النهاية لابن الأثير" و"معجم تهذيب اللغة".



باب زكاة الزروع والثمار

(١٠٧) حكم زكاة الزروع والثمار

تجب الزكاة في الزروع والثمار، دليل ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾[البقرة: ٢٦٧].

و(من) هنا للتبعيض باعتبار الجنس وباعتبار الفرد: أي لا كل المخرج، ولا كل ما يخرج، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٤١﴾ ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وقوله ﷺ «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ**». أخرجه البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩)، من حديث **أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه، وهناك أحاديث أخرىٰ سيأتي ذكرها - إن شاء الله - في أثناء الكتاب.

قال ابن المنذر رحمه الله : **أجمع عوام أهل العلم علىٰ أن الصدقة واجبة في الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب.**

وقال ابن عبد البر رحمه الله : **أجمع العلماء كلهم من السلف والخلف علىٰ أن الزكاة** واجبة في الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٢٨)، و"التمهيد" (٢٠/ ١٤٨)، و"البيان" (٣/ ٢٢٨)، و"المغني" (٢/ ٦٩٠)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٦٧).

(١٠٨) تجب الزكاة في البر والشعير والتمر والزبيب

والدليل على ذلك: حديث **أبي موسى، ومعاذ بن جبل** رضي الله عنهما حين بعثهما رسول الله ﷺ إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم: «**لَا تَأْخُذُوا الصَّدَقَةَ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرِ، وَالحِنْطَةِ، وَالزَّبِيبِ، وَالتَّمْرِ**». الحديث أخرجه الدارقطني (٢/ ٩٧)، والحاكم (١/ ٤٠١)، والبيهقي (٤/ ١٢٥) من طريق أبي حذيفة: ثنا سفيان، عن طلحة بن يحيى، عن أبي بردة، عن أبي موسى ومعاذ بن جبل... فذكره، وأبوحذيفة - واسمه: موسى بن مسعود - ضعيف، وأبوبردة عن معاذ مرسل.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "**المصنف**" (٢/ ٣٧١) فقال: حدثنا وكيع، عن عمرو بن عثمان، عن موسى بن طلحة أن معاذًا لما قدم إلى اليمن لم يأخذ الزكاة إلا من الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، وموسى بن طلحة لم يدرك معاذًا رضي الله عنه، وأيضًا ليس صريحًا في الرفع.

وأخرجه أحمد في "**مسنده**" (٥/ ٢٢٨) قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي، حدثنا سفيان، عن عمرو بن عثمان، يعني: ابن موهب، عن موسى بن طلحة. قال: عندنا كتاب معاذ، عن النبي ﷺ: أنه إنما أخذ الصدقة من الحنطة، والشعير، والزبيب، والتمر، وأخرجه الدارقطني (٢/ ٩٥)، والحاكم (١/ ٤٠١)، والبيهقي (٤/ ١٢٨) من طريق عبدالرحمن بن مهدي به، وعمرو بن عثمان ثقة، وموسى بن طلحة. قال في "التقريب": ثقة جليل، لكنه بَيَّنَ هنا كما ترى أنه كتاب معاذ؛ فهي وجادة.

قال الشيخ الألباني رحمه الله: وهي حجة على الراجح من أقوال علماء أصول الحديث، ولا قائل باشتراط اللقاء مع صاحب الكتاب، وإنما يشترط الثقة بالكتاب، وأنه

غير مدخول، فإذا كان موسىٰ ثقة ويقول: عندنا كتاب معاذ بذلك، فهي وجادة من أقوىٰ الوجادات؛ لقرب العهد بصاحب الكتاب، والله أعلم.اهـ.

فالخلاصة: أن حديث معاذ ﷺ صحيح، وأما حديث أبي موسىٰ الأشعري ﷺ، فأخرجه أيضًا ابن أبي شيبة، فقال: حدثنا وكيع، عن طلحة بن يحيىٰ، عن أبي بردة، عن أبي موسىٰ الأشعري ﷺ أنه لم يأخذها إلا من الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب. وهذا إسناد حسن؛ من أجل طلحة بن يحيىٰ، لكنه ليس صريحًا في الرفع، كما ترىٰ.

وجاء من حديث عمر ﷺ، أخرجه الدارقطني (٢/ ٩٥)، ومن حديث عبدالله بن عمرو ﷺ، أخرجه ابن ماجه (١٨١٥)، وزاد: الذرة. وكلا الحديثين من طريق العرزمي، وهو متروك، وهذه الزيادة جاءت من طرق أخرىٰ، لكن لم يثبت في ذلك شيء، ولا تتقوىٰ بمجموعها.

وهناك آثار موقوفة جاء عن ابن عمر ﷺ موقوفًا عليه. قال أبوعبيد رحمه الله في "الأموال" (١٢٧٦): وحدثنا حجاج، عن ابن جريج. قال: أخبرني موسىٰ بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ في صدقة الثمار والزروع. قال: ما كان من نخل، أو عنب، أو حنطة، أو شعير. وهذا إسناد صحيح.

وجاء عن ابن عباس ﷺ قال أبوعبيد رحمه الله في "الأموال" (١٢٨٢): فإن عبدالرحمن بن مهدي حدثنا، عن عمران أبي العوام، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس. قال: الصدقة في الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والسلت، والزيتون. فزاد كما ترىٰ الزيتون، أما السلت فقيل: هو نوع من أنواع الشعير. وهذا

إسناد ضعيف؛ من أجل ليث، هو: ابن أبي سليم، وينظر هل له طريق أخرىٰ أخرجها غير أبي عبيد، فيتقوىٰ بها؟

قوله: (الشعير): الشعير: نبات عشبي حبي من الفصيلة النجيلية، وهو دون البر في الغذاء، فيقال: فلان كالشعير يؤكل ويذم.

قوله: (الحنطة): قال في "لسان العرب" **الحنطة**: البر وجمعها حِنَطٌ، **وقال**: **القمح**: البر حين يجري الدقيق في السنبل، وقيل: من لدن الإنضاج إلىٰ الاكتناز. وقد أقمح السنبل.

• **أقوال أهل العلم في المسألة:**

قال ابن المنذر رحمه الله: أجمع عوام أهل العلم علىٰ أن الصدقة واجبة في الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب. اهـ. وهكذا نقل الإجماع علىٰ هذا غير واحد من أهل العلم، وأنه تجب الزكاة في هذه الأصناف الأربعة، واختلفوا فيما عدا هذه الأربعة، هل تجب فيها؟ انظر الخلاف، وبيان الراجح فيه في المسألة التي بعد هذه.

انظر: "الأموال" (٥٦٧)، و"الإشراف" (٢٨/٣)، و"التمهيد" (١٤٨/٢)، و"المغني" (٦٩٠/٢)، و"نصب الراية" (٣٨٩/٢)، و"التلخيص" (١٦٦/٢)، و"الإرواء" (٢٧٦/٣).

(١٠٩) هل تجب الزكاة في غير الأصناف الأربعة المتقدمة في المسألة التي قبل هذه؟

القول الأول: لا تجب الزكاة إلا في الأصناف الأربعة، وهي: الحنطة، والشعير، والتمر، الزبيب. وهو قول الحسن، وابن سيرين، والشعبي، وموسىٰ بن طلحة، وابن أبي ليلىٰ، والثوري، والحسن بن صالح، وابن المبارك، ويحيىٰ بن آدم، وأبي

عبيد، ورواية عن أحمد، وثبت عن أبي موسىٰ ومعاذ وابن عمر ﷺ، وروي هذا القول عن ابن عباس ﷺ، إلا أنه زاد الزيتون، والنخعي، وزاد الذرة.

حجتهم: حديث معاذ، وأبي موسىٰ ﷺ اللذان تقدما في المسألة قبل هذه، والآثار المذكورة عن الصحابة.

القول الثاني: لا زكاة في غير النخل، والعنب من الأشجار، ولا في شيء من الحبوب إلا فيما يقتات ويدَّخر، ولا زكاة في الخضروات. وهو قول مالك، والشافعي، وأبي يوسف، ومحمد. فعلىٰ هذا: فالزكاة تكون من الحنطة، والشعير، والدخن، والذرة، والجاورس، وهو حب أصغر من الذرة، والأرز، والقطنية، وهي اللوبياء، والهرطمان، والعدس، والدجر، والكشد، والعتر، والباقلاء. وعلىٰ هذا: فمعنىٰ قولهم فيما يقتات، أي: يكون مقتاتًا في حالة الاختيار لا في الضرورة، فلا زكاة في الجوز، واللوز، والبندق، والفستق، وما شابه ذلك؛ لأن هذا، وإن كان مما يقتات، ويدخر إلا أنه ليس مما يقتات الناس به، وإنما يؤكل تنعمًا، أو تداويًا. وقولهم: (ويدخر) خرج به التفاح، والرمان، والمانجو، والكمثرىٰ، والخوخ، والبرقوق، ونحو ذلك؛ لأن هذا مما لايدخر. **حجتهم:**

١- حديث ابن عمر ﷺ في "البخاري" (١٤٨٣) أن النبي ﷺ قال: «**فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا العُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ**».

٢- القياس علىٰ الأربعة المتقدمة ذكرها عند القول الأول، وأدلتها.

القول الثالث: يجب العشر في كل ما يكال ويدخر، ويبس من الزروع والثمار، مما ينبته الآدميون إذا نبت في أرضه.

قال ابن قدامة: سواء كان قوتًا كالحنطة والشعير، والسلت والأرز، والذرة والدخن، أو من القطنيات كالباقلاء - الفول -، والعدس، والمَاشِ والحمص، أو من الأبازير، كالكسفرة، والكمون، والكراويا، أو البزور كبزر الكتان، والقثاء والخيار، أو حب البقول، كالرشاد وحب الفجل، والقرطم والترمس والسمسم، وسائر الحبوب، وتجب أيضًا فيما جمع هذه الأوصاف من الثمار، كالتمر والزبيب، والمشمش واللوز، والفستق والبندق، ولا زكاة في سائر الفواكه، كالخوخ والإجاص، والكمثرىٰ والتفاح، والمشمش والتين، والجوز، ولا في الخضر، كالقثاء والخيار، والباذنجان واللفت، والجزر. اهـ.

وهذا قول عطاء، ورواية عن أحمد عليها المذهب. **حجة هذا القول:**

١- عموم قوله ﷺ: «**فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ العُشْرُ**»، والحديث تقدم ذكره عند القول الثاني.

٢- قوله ﷺ لمعاذ رضي الله عنه: «**خُذِ الحَبَّ مِنَ الحَبِّ**»، وهذا يقتضي وجوب الزكاة في جميع ما تناوله، خرج منه ما لا يكال، وما ليس بحب. والحديث أخرجه أبوداود (١٥٩٩)، وهو منقطع؛ لأنه من طريق عطاء بن يسار، عن معاذ، ولم يدركه.

٣- استدلوا أيضًا بمفهوم قوله ﷺ: «**لَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا تَمْرٍ صَدَقَةٌ حَتَّىٰ يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ**». أخرجه مسلم (٩٧٩). فدل هذا الحديث علىٰ انتفاء الزكاة مما لا توسيق فيه، وهو مكيال، ففيما هو مكيل يبقىٰ علىٰ العموم. ويجاب عن هذا: أن هذا العموم جاء ما يخصصه، وهو ما تقدم من حديث معاذ وأبي موسىٰ رضي الله عنهما.

القول الرابع: يجب العشر في كل ما أخرجته الأرض إلا الحطب، والقصب الفارسي، والحشيش الذي ينبت بنفسه. وهو قول أبي حنيفة، وزفر.

حجتهم: عموم قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾[البقرة:٢٦٧]، وقوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾[الأنعام:١٤١].

وقوله ﷺ: «**فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا العُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ**». فليس في الحديث التفصيل بين ما يدخر، وما لا يدخر، وما يقتات، وما لا يقتات، وهكذا، وبقيت أقوال أخرى. انظرها في المراجع إن شئت.

الراجح: هو القول الأول، وما عداه من الأقوال، وما استدلوا به من العمومات فهي مخصصة بما تقدم ذكره عند القول الأول، والمسألة التي قبل هذه.

وهذا القول هو اختيار الصنعاني، والشوكاني، والألباني، والوادعي.

قال الشيخ الألباني رحمه الله: قال أبوعبيد، وابن زنجويه في "كتابيهما": والذي نختاره في ذلك الاتباع لسنة رسول الله ﷺ، والتمسك بها: أنه لا صدقة في شيء من الحبوب إلا في البر والشعير، ولا صدقة في شيء من الثمار إلا في النخل والكرم؛ لأن رسول الله ﷺ لم يسم إلا إياها مع قول من قال به من الصحابة والتابعين، ثم اختيار ابن أبي ليلى، وسفيان إياه؛ لأن رسول الله ﷺ حين خص هذه الأصناف الأربعة للصدقة، وأعرض عما سواهما قد كان يعلم أن للناس أموالًا، وأقواتًا مما تخرج الأرض سواها، فكان تركه ذلك، وإعراضه عنه عفوًا منه كعفوه عن صدقة الخيل والرقيق.

انظر: "الأموال" (٥٦٧)، و"الإشراف" (٢٨/٣)، و"المحلى" (٦٤١)، و"البيان" (٢٥٥/٣)، و"المغني" (٦٩٠/٢)، و"المجموع" (٤٣٦/٥)، و"النيل" (٢٩٦/٥)، و"تمام المنة" (٣٧٢)، و"الشرح الممتع" (٦٨/٦).

(١١٠) يستحب لمن زرع شيئًا وأراد حصاده أن يتصدق يوم الحصاد

تقدم في المسألة التي قبل هذه الخلاف في حكم زكاة الخارج من الأرض، **والصحيح**: أنها لا تجب إلا في الأصناف الأربعة، وهي: الحنطة، والشعير، والزبيب، والتمر. لكن يستحب لمن زرع شيئًا وأراد حصاده أن يتصدق يوم الحصاد بما تطيب به نفسه من غير تحديد زمن ولا كمية معينة، وإنما بما تجود وتطيب به نفسه؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٤١]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ [البقرة:٢٥٤]؛ ولحديث **أبي هريرة** رضي الله عنه في البخاري (١٤٤٢)، ومسلم (١٠١٠) قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ العِبَادُ فِيهِ، إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا، وَيَقُولُ الآخَرُ: اللهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا**».

وكذا حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه أيضًا في "مسلم" (٢٩٨٤)، عن النبي ﷺ قال: «**بَيْنَا رَجُلٌ بِفَلَاةٍ مِنَ الأَرْضِ، فَسَمِعَ صَوْتًا فِي سَحَابَةٍ: اسْقِ حَدِيقَةَ فُلَانٍ. فَتَنَحَّى ذَلِكَ السَّحَابُ، فَأَفْرَغَ مَاءَهُ فِي حَرَّةٍ، فَإِذَا شَرْجَةٌ مِنْ تِلْكَ الشِّرَاجِ قَدِ اسْتَوْعَبَتْ ذَلِكَ المَاءَ كُلَّهُ، فَتَتَبَّعَ المَاءَ، فَإِذَا رَجُلٌ قَائِمٌ فِي حَدِيقَتِهِ يُحَوِّلُ المَاءَ بِمِسْحَاتِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا عَبْدَالله، مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: فُلَانٌ. لِلاسْمِ الَّذِي سَمِعَ فِي السَّحَابَةِ. فَقَالَ لَهُ: يَا عَبْدَالله، لِمَ تَسْأَلُنِي عَنِ اسْمِي؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ صَوْتًا فِي السَّحَابِ الَّذِي هَذَا مَاؤُهُ يَقُولُ: اسْقِ حَدِيقَةَ فُلَانٍ. لِاسْمِكَ، فَمَا تَصْنَعُ فِيهَا؟! قَالَ: أَمَّا إِذْ قُلْتَ هَذَا، فَإِنِّي أَنْظُرُ إِلَى مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، فَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِهِ، وَآكُلُ أَنَا وَعِيَالِي ثُلُثًا، وَأَرُدُّ فِيهَا ثُلُثَهُ**».

(١١١) حكم الجذاذ والحصاد ليلاً

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴿١٧﴾ وَلَا يَسْتَثْنُونَ ﴿١٨﴾ فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿١٩﴾ فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ ﴿٢٠﴾ فَتَنَادَوْا۟ مُصْبِحِينَ ﴿٢١﴾ أَنِ ٱغْدُوا۟ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ ﴿٢٢﴾ فَٱنطَلَقُوا۟ وَهُمْ يَتَخَٰفَتُونَ ﴿٢٣﴾ أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ ﴿٢٤﴾ وَغَدَوْا۟ عَلَىٰ حَرْدٍ قَٰدِرِينَ ﴿٢٥﴾ فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوٓا۟ إِنَّا لَضَآلُّونَ ﴿٢٦﴾ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ﴿٢٧﴾ قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ ﴿٢٨﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَلَٰوَمُونَ ﴿٣٠﴾ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَآ إِنَّا كُنَّا طَٰغِينَ ﴿٣١﴾ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا رَٰغِبُونَ ﴿٣٢﴾ كَذَٰلِكَ ٱلْعَذَابُ ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [القلم: ١٧-٣٣].

وأخرج البيهقي رحمه الله في "**الكبرى**" (٤/ ١٣٣) من طريق جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنِ الْجِدَادِ بِاللَّيْلِ وَالْحَصَادِ بِاللَّيْلِ. قَالَ جَعْفَرٌ: أُرَاهُ مِنْ أَجْلِ الْمَسَاكِينِ.

وهذا حديث مرسل؛ فجدُّ جعفر هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم من الثالثة، وأيضًا بعض رجال السند عند البيهقي يحتاجون إلى نظر.

قال ابن المنذر رحمه الله في "**الإشراف**" (٣/ ٣٩): استحب فريق من العلماء أن يكون الجذاذ وهو حرام النخل نهارًا؛ ليسأله الناس من ثمرها؛ فيستحب ذلك فيما وجبت زكاته، وفيما لا زكاة فيه أيضًا.

قلت: يكره الجذاذ بالليل؛ لا لأنه ثبت الحديث، ولكن للآيات التي تقدم ذكرها، وهي قصة أصحاب الجنة - أي: البستان - ، ﴿ إِذْ أَقْسَمُوا۟ ﴾: أي: حلفوا،

﴿لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ﴾، قال ابن كثير: حلفوا فيما بينهم ليجذن ثمرها ليلًا؛ لئلا يعلم بهم فقير ولا سائل ليتوفر ثمرها عليهم، ولا يتصدقون منه بشيء. اهـ.

وعلى هذا: فيستحب الجذاذ نهارًا؛ حتى لا يحصل التشبه بأصحاب الجنة وحتى لا يحرم المساكين من الصدقة، فإذا جاء المسكين يسأل أعطاه صاحب البستان مما يتيسر، والله سبحانه وتعالى يخلف عليه، ويبارك له فيما بقي، والله أعلم.

(١١٢) لا يشترط حولان الحول في زكاة الزروع والثمار وإنما يجب عند الحصاد

لا يشترط الحول في زكاة الزروع والثمار بالإجماع؛ لقوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١]؛ ولأن الخارج من الأرض نماء في ذاته؛ فوجب فيه الزكاة فورًا كالمعدن بخلاف سائر الأموال الزكوية؛ فإنه يشترط فيها الحول ليمكن فيه الاستثمار.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: أجمع العلماء على اشتراط الحول في الماشية والنقد دون المعشرات.

انظر: "المغني" (٢/ ٦٩٠)، و"الفتح" (٣/ ٣١١)، و"الموسوعة الفقهية" (٢٣/ ٢٨١).

(١١٣) كم نصاب الزروع والثمار؟

القول الأول: النصاب خمسة أوسق. وهو قول جمهور أهل العلم، واستدلوا بحديث أبي سعيد رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ**». أخرجه البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩).

القول الثاني: تجب الزكاة في القليل والكثير. وهو قول مجاهد، وأبي حنيفة، وزفر، واستدلوا بعموم حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: «**فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا العُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ**». أخرجه البخاري، وقد تقدم.

قالوا: ولأنه لا يعتبر له حول، فلا يعتبر له نصاب.

الراجح: هو قول الجمهور، وأما ما استدل به أبوحنيفة، ومن معه، فهو عام يخصصه حديث أبي سعيد رضي الله عنه وغيره.

وأما كونه لا يعتبر له الحول؛ فلأنه يكمل نماؤه باستحصاده لا ببقائه، واعتبر الحول في غيره؛ لأنه مَظِنَّةٌ لكمال النماء.

انظر: "الإشراف" (٢٧/٣)، و "البيان" (٢٣٢/٣)، و "المغني" (٦٩٥/٢)، و "المجموع" (٤٣٩/٥)، و "البداية" (٩٩/٢)، و "المحلى" (٥٨/٤).

(١١٤) الوسق ستون صاعًا

استدل لهذه المسألة بأحاديث مرفوعة، وردت بلفظ: «**الوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا**». وهي ضعيفة، انظرها في "**التلخيص**" (٢/ ١٦٩)، **وقال النووي** رحمه الله: بعد أن ذكر الحديث وبين ضعفه: لكن الحكم الذي فيه مجمع عليه. نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أن الوسق ستون صاعًا. اهـ.

ونقل الإجماع أيضًا ابن قدامة، وابن رشد.

فعلى هذا: خمسة أوسق في ستين صاعًا تضرب هكذا: (٥×٦٠=٣٠٠) صاع.

والصاع أربعة أمداد، فيضرب هكذا: (٣٠٠×٤=١٢٠٠) مُدٍّ بمد النبي ﷺ.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: والصاع مكيال يبلغ وزنه بالبر الجيد أربعمائة وثمانين مثقالًا، أي: كيلوين وأربعين جرامًا تقريبًا.

قلت: وسيأتي الكلام على مقدار الصاع، والمد في باب زكاة الفطر عند مسألة رقم (٣١٣)، إن شاء الله تعالى.

انظر: "المغني" (٢/٧٠٠)، و"البداية" (٢/٩٦)، و"المجموع" (٥/٤٣٨)، و"تنبيه الأفهام" (١/٥٥٢).

(١١٥) ما زاد على خمسة أوسق فبحسابه لا وقص فيها

قال النووي رحمه الله: وتجب فيما زاد على النصاب بحسابه بإجماع المسلمين، نقل الإجماع فيه صاحب الحاوي، وآخرون، ودليله من السنة قوله ﷺ: «**فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ...**» الحديث، والله تعالى أعلم.

وقال الحافظ رحمه الله: وقد أجمعوا في الأوساق على أنه لا وقص فيها.

انظر: "المغني" (٢/٧٠٢)، و"المجموع" (٥/٤٤٨)، و"الفتح" (٣/٣١١).

(١١٦) متى تعتبر الخمسة الأوسق؟

قال ابن قدامة رحمه الله: وتعتبر خمسة الأوسق بعد التصفية في الحبوب والجفاف في الثمار، فلو كان له عشرة أوسق عنبًا لا يجيء منه خمسة أوسق زبيبًا لم يجب عليه شيء؛ لأنه حال وجوب الإخراج منه، فاعتبر النصاب بحاله.

قلت: وهو مذهب الشافعية أيضًا.

انظر: "البيان" (٣/٢٦١)، و"المغني" (٢/٦٩٦)، و"المجموع" (٥/٤٧٧).

(١١٧) هل المعتبر في النصاب الكيل أم الوزن؟

ذهبت الحنابلة، وهو الصحيح في مذهب الشافعية، إلى أن المعتبر في النصاب هو الكيل؛ لحديث أبي سعيد ﷺ الذي تقدم ذكره قبل ثلاث مسائل، وفيه: «**وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ**»، والأوساق مكيلة.

انظر: "المغني" (٢/٧٠١)، و "المجموع" (٥/٤٤٠).

(١١٨) أيُّ بلد يعتبر الكيل كيلها وكذا الوزن؟

عن ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ، وَالمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ المَدِينَةِ**». أخرجه أبوداود (٣٣٤٠)، وسنده صحيح، وصححه الإمامان: الألباني في "سنن أبي داود"، والوادعي في "الصحيح المسند" (٧٦٧).

قال الشنقيطي رحمه الله في "الأضواء" (٢/ ٣٩٦): يجب اعتبار الوزن في نصاب الفضة والذهب، بالوزن الذي كان معروفًا عند أهل مكة، كما يجب اعتبار الكيل في خمسة الأوسق التي هي نصاب الحبوب والثمار، بالكيل الذي كان معروفًا عند أهل المدينة، ثم ذكر رحمه الله الحديث الذي تقدم.

(١١٩) الفرق بين الكيل والوزن

قال الشيخ البسام رحمه الله في "نيل المآرب" (٢/ ٣٦٤): قال الله تعالى: ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾[الشعراء:١٨١-١٨٢].

فالآية الكريمة تدل على أن الكيل غير الوزن؛ ذلك أن الكيل للحجم، وأما الوزن فهو للثقل، ومن المعلوم أن الحجم قد يتفاوت، فحجم كيلو القطن أكبر كثيرًا من حجم كيلو الحديد مع أن الوزن واحد أما الوزن، فهو واحد لا تفاوت

فيه؛ لذا لا يصح أن يكون الكيل لضبط الوزن، كما لا يصح أن يكون الوزن معيارًا لضبط الكيل.

(١٢٠) أصناف البر، وأصناف الشعير، وأصناف التمر، وأصناف الزبيب، يضم بعضها إلى بعض

قال ابن حزم رحمه الله: مسألة: وأما أصناف القمح فيضم بعضها إلى بعض، وكذلك تضم أصناف الشعير بعضها إلى بعض، وكذلك أصناف التمر بعضها إلى بعض العجوة، والبرني، والصيحاني، وسائر أصنافه، وهذا لا خلاف فيه من أحد؛ لأن اسم بر يجمع أصناف البر، واسم تمر يجمع أصناف التمر، واسم شعير يجمع أصناف الشعير، وبالله تعالى التوفيق.

وقال ابن قدامة رحمه الله: ولا خلاف بينهم في أن أنواع الأجناس يضم بعضها إلى بعض في إكمال النصاب.

انظر: "المحلى" (٤٦٠)، و "المغني" (٢/٧٣٠).

(١٢١) لا يضم التمر إلى الزبيب ولا البر والشعير إليهما في تكميل النصاب

قال ابن عبد البر رحمه الله: وأجمعوا على أنه لا يضاف التمر إلى الزبيب، ولا إلى البر، ولا البر إلى الزبيب.

وقال ابن حزم رحمه الله: ولا خلاف بين كل من يرى الزكاة في الخمسة الأوسق فصاعدا لا في أقل في أنه لا يجمع التمر إلى البر ولا إلى الشعير.

قلت: وهكذا نقل الإجماع جمع من أهل العلم، منهم: ابن المنذر والخطابي والقرطبي وابن قدامة وابن مفلح، وغيرهم.

انظر: "المحلى" (٦٠/٤)، و "التمهيد" (١٥٠/٢٠)، و "إجماعات ابن عبدالبر في العبادات" (٧٣٦/٢).

(١٢٢) هل يضم البر إلى الشعير وكذا سائر الحبوب في تكميل النصاب؟

القول الأول: لا يضم جنس منها إلى غيره، فلا يضم قمح إلى شعير، وكذا سائر الحبوب لا يضم بعضها إلى بعض، ويعتبر النصاب في كل جنس منها منفردًا. وهو قول عطاء، ومكحول، وابن أبي ليلى، والأوزاعي، والثوري، والحسن بن صالح، وشريك والشافعي، وأبي عبيد، وأبي ثور، وأصحاب الرأي، والظاهرية، ورواية عن أحمد عليها أكثر أصحابه. قالوا: لأنها أجناس، فاعتبر النصاب في كل جنس منها منفردًا، كالثمار والمواشي.

القول الثاني: القمح والشعير، والسلت صنف واحد يضم بعضها إلى بعض، وقيل: السلت نوع من الشعير. وتضم القطنيات بعضها إلى بعض، والقطنيات حبوب كثيرة، منها: الحمص والعدس، والماش والجلبان، واللوبيا والدخن والأرز والباقلا ونحوها مما يطلق عليه هذا الاسم. وهو قول مالك، ورواية عن أحمد، واختاره ابن تيمية.

وقال الحسن والزهري: تضم الحنطة إلى الشعير؛ لأنها تتفق في الاقتيات، والمنبت والحصاد والمنافع.

القول الثالث: يضم كل ما أخرجت الأرض من الحبوب، والقمح والشعير، وكذا جميع القطاني بعض ذلك إلى بعض، فإذا اجتمع من كل ذلك خمسة أوسق ففيه الزكاة، وإلا فلا. وهو قول عكرمة وطاوس، والليث وأبي يوسف، ورواية عن أحمد.

قال أبو عبيد رحمه الله: لا نعلم أحدًا من الماضين جمع بينهما إلا عكرمة.

وقال ابن المنذر رحمه الله: ولا نعلم أحدًا قال بجملة هذا القول، يعني: غير عكرمة وطاوس.

الراجح: هو القول الأول، وهو اختيار ابن قدامة.

انظر: "الإشراف" (٣٢/٣)، و "المحلى" (٦٤٥)، و "البيان" (٢٥٧/٣)، و "المغني" (٧٣٠/٢)، و "المجموع" (٤٧٤/٥)، و "مجموع الفتاوى" (٢٣/٢٥)، و "الإنصاف" (٧٢/٣).

(١٢٣) هل في الزيتون زكاة؟

إن كان مما لا زيت له فإنه يخرج منه عشره حبًّا إذا بلغ نصابًا. وهو قول جمهور أهل العلم؛ لأنه حال كماله وادخاره، فإنه يخرج منه كما يخرص الرطب في حال رطوبته.

وإن كان له زيت، فذهب الزهري، والأوزاعي، ومالك، والليث وأحمد إلى أنه يخرج منه زيتًا إذا بلغ الحب خمسة أوسق، قالوا يخرص الزيتون، ويؤخذ زيتًا صافيًا، قال مالك: إذا بلغ خمسة أوسق أخذ العشر من زيته بعد أن يعصر.

وذهب الثوري، وأبو حنيفة إلى أنه يخرج من حبه كسائر الثمار؛ ولأنه الحالة التي تعتبر فيها الأوساق؛ فكان إخراجها فيها كسائر الثمار.

وذهب ابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، وأبو عبيدة والشافعي في الجديد إلى أنه لا زكاة في الزيتون؛ لأنها ثمرة لا تقتات في حال الاختيار فأشبهت التين، وهذا هو الصواب، وقد تقدم أن الزكاة لا تجب إلا في الأصناف الأربعة فقط، وهي: الحنطة، والشعير، والزبيب، والتمر.

بقي: ينبغي أن يخرج يوم الحصاد بما تجود به نفسه؛ لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٤١﴾﴾ [الأنعام: ١٤١].

انظر: "الإشراف" (٣/ ٣٠)، و "البيان" (٣/ ٢٢٩)، و "المغني" (٢/ ٧١٣).

(١٢٤) هل تجب الزكاة في الورس؟

الورس: نبت يشبه السمسم قريب من الزعفران، أصفر يزرع في اليمن، والهند، والحبشة من الفصيلة القرنية، ثمرته مغطاة بغدد حمر، يستعمل للصبغ به، وفي بعض الأطعمة وله منافع. أما حكم المسألة:

فذهب الشافعي في القديم إلى أنه تجب الزكاة. حجته: أن أبا بكر كتب إلى بني حفاش بذلك.

والأثر أخرجه البيهقي في "الكبرى" (٤/ ١٢٦)، قال البيهقي عقبه: لم يثبت في هذا إسناد تقوم بمثله حجة، والأصل أن لا وجوب؛ فلا يؤخذ من غير ما ورد به خبر صحيح، أو كان في غير معنى ما ورد به خبر صحيح، والله أعلم. اهـ.

وحفاش: جبل في اليمن، من بلاد خولان.

وذهب الشافعي في الجديد إلى أنه لا تجب فيه الزكاة؛ لأنه لا يقتات.

قلت: وهذا القول هو الصواب، والله أعلم، وانظر المسألة التي قبل هذه.

انظر: "سنن البيهقي" (٤/ ١٢٦)، و "البيان" (٣/ ٢٣٠)، و "المجموع" (٥/ ٤٣٥).

(١٢٥) هل تضم غلة العام الواحد بعضها إلى بعض؟

أولاً: لا يضم زرع عام إلى زرع عام آخر في إكمال النصاب. وهو قول عامة أهل العلم: المالكية، والشافعية، والحنابلة، وابن حزم، ولا أعلم أحدًا خالف في هذا.

ثانيًا: إذا كان اختلاف أوقات الزراعة لضرورة التدريج، كمن يبتدئ الزراعة ويستمر فيها شهرًا أو شهرين، فهذا زرع واحد، ويضم بعضه إلى بعض. وهو قول من تقدم ذكرهم، وأيضًا: لا أعلم أحدًا خالف في هذا.

ثالثًا: إذا كان يزرع في السنة مرارًا، كأن يزرع القمح في الخريف والربيع والصيف، فهذا فيه خلاف، فمذهب الحنابلة، والصحيح في مذهب الشافعية: أنه يضم ثمرة العام الواحد بعضه إلى بعض ويزكى.

وذهب بعض الشافعية وبعض الحنابلة إلى: أنه لا يضم، **وهذا هو الصحيح**، وهو قول ابن حزم؛ لقوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾[الأنعام:١٤١].

رابعًا: إذا كان له نخل يحمل في السنة حملين، فهذا فيه خلاف أيضًا، فالصحيح من مذهب الحنابلة: أنه يضم، وذهب القاضي من الحنابلة: إلى أنه لا يضم.

قال ابن قدامة: وهو قول الشافعي؛ لأنه حمل ينفصل عن الأول، فكان حكمه حكم حمل عام آخر.

قلت: وهذا هو الصحيح، وهو قول ابن حزم.

انظر: "المحلى" (٦٦١)، و"البيان" (٢٥٨/٣)، و"المغني" (٧٣٣/٢)، و"المجموع" (٤٧٥/٥)، و"الإنصاف" (٧٠/٣)، و"الموسوعة الفقهية" (٢٨٢/٢٣).

(١٢٦) إن كان عند إنسان بساتين في أماكن متعددة، فهل يضم بعضها إلى بعض؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٦/ ٧٣): إذا كان عند الإنسان بساتين في مواضع متعددة بعيدة بعضها عن بعض، فإنه يضم بعضها إلى بعض، فلو كان عنده في مكة مزرعة تبلغ نصف نصاب، وفي المدينة مزرعة تبلغ نصف نصاب وجبت عليه الزكاة.

(١٢٧) إذا كان ما يجب فيه الزكاة نوعًا واحدًا أو أنواعًا متعددة، فكيف يخرج؟

قال ابن قدامة رحمه الله : فأما كيفية الإخراج، فإن كان المال الذي فيه الزكاة نوعا واحدا، أخذ منه جيدا كان أو رديئا؛ لأن حق الفقراء يجب على طريق المواساة، فهم بمنزلة الشركاء، لا نعلم في هذا خلافا. وإن كان أنواعا، أخذ من كل نوع ما يخصه. هذا قول أكثر أهل العلم. وقال مالك، والشافعي: يؤخذ من الوسط. وكذلك قال أبو الخطاب، إذا شق عليه إخراج زكاة كل نوع منه، وبه **قال ابن المنذر**. اهـ.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٥٠)، و "المغني" (٢/ ٧١٢).

(١٢٨) هل يجب في الزرع شيء غير الزكاة؟

قال ابن المنذر رحمه الله: لا يجب في الزرع حق غير الزكاة، وهي المراد **بقوله تعالى:** ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾[الأنعام: ١٤١]، وبه قال جملة أهل العلم. وقال الشعبي والنخعي في رواية عنه يجب فيه حق سوى الزكاة، وهو: أن يخرج شيئا إلى المساكين يوم حصاده، ثم يزكيه يوم التصفية. وقال **مجاهد**: إذا حصد الزرع ألقي لهم من السنابل وإذا جذ النخل ألقى لهم من الشماريخ، ثم يزكيهما إذا كالهما.

قال أبو بكر - أي: ابن المنذر- : بالقول الأول أقول؛ لقول النبي ﷺ «**لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ**». حينما سأل الأعرابي فقال: هل عليّ غيرها؟. اهـ.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٤٠)، و"المجموع" (٥/ ٤٨٧).

(١٢٩) كم زكاة الزروع والثمار فيما إذا سقي بمؤنة أو بغيرها أو بهما؟

- **هذه المسألة على خمسة أقسام:**

القسم الأول: يجب العشر فيما سقي بغير مؤنة، كالذي يشرب من ماء السماء، أو الأنهار، وما يشرب بعروقه، وهو الذي يغرس في أرض ماؤها قريب من وجهها تصل إليه عروق الشجر، فيستغني عن سقي، وكذلك ما كانت عروقه تصل إلى نهر أو ساقية، فهذا يجب فيه العشر بالإجماع.

القسم الثاني: فيما سقي بكلفة ومؤنة، كالنواضح التي تخرج الماء من البئر بالدلو العظيمة كالبقر، أو الخيل أو البغال، وكل آلة يحتاج إليها في إخراج الماء من باطن الأرض إلى ظاهرها، كالمضخات الحديثة ونحوها، فهذا فيه نصف العشر بالإجماع.

دليل هذا القسم والذي قبله: حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «**فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا العُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ**». أخرجه البخاري (١٤٨٣)، ولأبي داود (١٥٩٦): «**فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالأَنْهَارُ وَالعُيُونُ، أَوْ كَانَ بَعْلًا العُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّوَانِي، أَوِ النَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ**». وسنده صحيح، وحديث جابر رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ قال: «**فِيمَا سَقَتِ الأَنْهَارُ، وَالغَيْمُ العُشُورُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّانِيَةِ نِصْفُ العُشْرِ**». أخرجه مسلم (٩٨١).

قوله: «**السماء**» أي: المطر؛ لأنه ينزل من السماء.

قوله: «**العيون**» جمع عين، وهي: الينابيع التي تنبع من الأرض، أو من سفوح الجبال.

قوله: «**عثريا**» هو: الذي يشرب بعروقه من غير سقي.

قوله: «**النضح**» المراد به: الإبل والبقر التي يسقى عليها، وكذا المضخات الحديثة وغيرها نحوها في الحكم.

قوله: «**بعلا**» هو الشجر أو الزرع الذي ينبت بماء السماء من غير سقي، وهو مقارب لمعنى العثري، أو مرادف له.

قوله: «**السواني**» جمع سانية، **والسانية:** هي: الدابة من الإبل والبقر والحمر الأهلية ذاهبة وآيبة، تخرج الماء من البئر بالدلو العظيمة.

القسم الثالث: ما سقي بالطريقتين المتقدمتين إذا كان متساويًا، كأن يسقي نصف سنة بكلفة ونصفها بغير كلفة، فهذا فيه ثلاثة أرباع العشر.

قال ابن قدامة: لا نعلم فيه مخالفًا؛ لأن كل واحد منهما لو وجد في جميع السنة لأوجب مقتضاه، فإذا وجد في نصفها أوجب نصفه.

القسم الرابع: أن يحصل السقي بأحدهما أكثر من الآخر، فهذا ذهب عطاء والثوري، وأبوحنيفة وأحمد وأحد قولي الشافعي إلى أن المعتبر أكثرهما، فيجب مقتضاه، وكان حكم الأقل تبعًا للأكثر.

حجتهم: أن اعتبار مقدار السقي وعدد مراته وقدر ما يشرب في كل سقية يشق ويتعذر، فكان الحكم للأغلب منهما، كالسوم في الماشية، وذهب ابن حامد من

الحنابلة، وهو القول الثاني للشافعي: إلى أنه يؤخذ بالقسط؛ لأنهما لو كانا نصفين أخذ بالحصة، فكذلك إذا كان أحدهما أكثر كما لو كانت الثمرة نوعين، وعن ابن القاسم صاحب مالك العبرة بما تم به الزرع، وانتهى ولو كان أقل.

الصواب: هو قول الجمهور؛ لأن القول الثاني فيه مشقة، والله أعلم.

القسم الخامس: أن يجهل المقدار. **قال ابن قدامة** رحمه الله: إن جهل المقدار غلبنا إيجاب العشر احتياطًا. نص عليه أحمد في رواية عبدالله؛ لأن الأصل وجوب العشر، وإنما يسقط بوجود الكلفة، فما لم يتحقق المسقط يبقى على الأصل؛ ولأن الأصل عدم الكلفة في الأكثر؛ فلا يثبت وجودها مع الشك فيه، وإن اختلف الساعي ورب المال في أيهما سقى به أكثر، فالقول قول رب المال بغير يمين، فإن الناس لا يستحلفون على صدقاتهم. اهـ.

قلت: وهو اختيار ابن عثيمين.

انظر: "المغني" (٢/٦٩٨)، و"المجموع" (٥/٤٤٤)، و"شرح مسلم" (٩٨١)، و"الفتح" (٣/٣٤٩)، و"توضيح الأحكام" (٣/٣٣٨)، و"الشرح الممتع" (٦/٧٨).

(١٣٠) إذا كان لرجل حائطان سقى أحدهما بمؤنة، والآخر بغير مؤنة:

قال ابن قدامة رحمه الله: وإذا كان لرجل حائطان، سقى أحدهما بمؤنة، والآخر بغير مؤنة، ضم غلة أحدهما إلى الآخر في تكميل النصاب أو أخرج من الذي سقي بغير مؤنة عشره، ومن الآخر نصف عشره، كما يضم أحد النوعين إلى الآخر، ويخرج من كل واحد منهما ما وجب فيه.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٣٧)، و"المغني" (٢/ ٧٠٠).

(١٣١) ماهو الضابط لإسقاط نصف الزكاة؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٢/ ٦٩٩): وإن كان الماء يجري من النهر في ساقية إلى الأرض، ويستقر في مكان قريب من وجهها، لا يصعد إلا بغرف أو دولاب، فهو من الكلفة المسقطة لنصف الزكاة، على ما مر؛ لأن مقدار الكلفة وقرب الماء وبعده لا يعتبر، والضابط لذلك هو: أن يحتاج في ترقية الماء إلى الأرض بآلة من غرف أو نضح أو دالية ونحو ذلك؛ وقد وجد. اهـ.

(١٣٢) كيفية إخراج الزكاة ومقدارها؟

قال صاحب " **البيان**" رحمه الله: قال الشافعي رحمه الله: وأخذ العشر أن يكال لرب المال تسعة ويأخذ المصدق العاشر، وإن وجب نصف العشر كيل لرب المال تسعة عشر مكيالًا وللمصدق مكيال واحد، وإن وجب ثلاثة أرباع العشر كيل لرب المال سبعة وثلاثون مكيالًا وللمصدق ثلاثة مكاييل. وإنما بدأ برب المال؛ لأن نصيبه أكثر، أو لأنه إذا لم يقدم نصيبه لم يعلم ما للمساكين.

انظر: "الأم" (٢/٤١)، و "البيان" (٣/٢٦١).

(١٣٣) المكيال الذي يكال به لرب المال، والمساكين يكون كيلاً واحدًا

قال العمراني رحمه الله في "**البيان**" (٣/ ٢٦١): قال الشافعي: ويكال لرب المال والمساكين كيل واحد ولا يزلزل المكيال، ولا يلتف منه شيء على المكيال، ولا يمسحه وإنما يطرح على رأسه فما قام عليه أفرغه؛ لأن الزلزلة والمسح تختلف.

(١٣٤) على من تكون مؤنة تجفيف التمر وحصاد الحب وتصفيته؟

ذهب عامة أهل العلم: إلى أن مؤنة تجفيف التمر وجذاذه، وحصاد الحب، وحمله ودياسه وتصفيته، وغير ذلك من مؤنة تكون كلها من خالص مال المالك، لا يحسب منها شيء من مال الزكاة، ولا تخرج من نفس مال الزكاة، فإن أخرجت منه لزم المالك زكاة ما أخرجه من خالص ماله.

حجتهم: قوله ﷺ: «**فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا العُشْرُ**». أخرجه البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقد تقدم. وهذا يقتضي أن يدفع عشر المال كاملًا، قالوا: ولأن الثمرة كالماشية، ومؤنة الماشية وحفظها ورعيها والقيام عليها إلى حين الإخراج على ربها. كذا هنا.

وذهب عطاء إلى أن المؤنة تكون من وسط المال، لا يختص بتحملها المالك دون الفقراء؛ لأن المال للجميع؛ فوزعت المؤنة عليه.

الصواب: قول الجمهور، وهو اختيار ابن حزم.

انظر: "الإشراف" (٣/٤٠)، و "المحلى" (٦٥٧)، و "البيان" (٣/٢٦١)، و "المغني" (٢/٧١١)، و "المجموع" (٥/٤٥٠).

(١٣٥) إذا باع الإنسان ثمر نخله، أو زرعه، فهل يخرج الزكاة من قيمتها؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: إذا كان هناك حاجة أو مصلحة واختار المصدق أن يأخذ القيمة فله ذلك، وقد نص على هذا الإمام أحمد وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله، فقال الإمام أحمد: إذا باع بستانه بدراهم فإنه يخرج العشر من الدراهم، ولا يلزم بإخراج الحب أو التمر مثلا.

وسئل رحمه الله، بسؤال ونصه: إذا باع المزارع ثمر نخل له ونسي أن يُخرج الزكاة، فهل يشتري تمرًا ويخرجه أو يخرجها نقودًا؟ وما هو نصاب الزكاة؟

فأجاب رحمه الله **بقوله**: إذا باع الإنسان ثمرة نخله أو زرعه فإنه يُخرج الزكاة من قيمتها؛ لأن هذا أقرب إلى العدل، وهذا أنفع للفقراء في وقتنا، فمثلًا إذا بعته بعشرة آلاف ريال تخرج نصف العشر، يعني: خمسمائة ريال.

قلت: قوله نصف العشر هذا يكون فيما إذا سقي بمؤنة، أما إذا كان بغير مؤنة ففيه العشر، كما تقدم.

انظر: "فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/ ٦٩)، و "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٨/ ٨٥).

(١٣٦) إذا ادخر الزروع والثمار حولًا أو حولين فهل يزكيها مرة ثانية؟

قال ابن حزم رحمه الله: والزكاة تتكرر في كل سنة، في الإبل، والبقر، والغنم، والذهب والفضة، بخلاف البر والشعير والتمر، فإن هذه الأصناف إذا زكيت فلا زكاة فيها بعد ذلك أبدا، وإنما تزكى عند تصفيتها، وكيلها، ويبس التمر، وكيله، وهذا لا خلاف فيه من أحد، إلا في الحلي والعوامل.

وقال الإمام النووي رحمه الله: قال أصحابنا: إذا وجب العشر في الزروع والثمار لم يجب فيها بعد ذلك شيء، وإن بقيت في يد مالكها سنين، هذا مذهبنا، قال الماوردي: وبه قال جميع الفقهاء إلا الحسن البصري، فقال: على مالكها العشر في كل سنة كالماشية والدراهم والدنانير. قال الماوردى: وهذا خلاف الإجماع؛ ولأن الله تعالى علق وجوب الزكاة بحصاده، والحصاد لا يتكرر، فلم يتكرر العشر، ولأن الزكاة

إنما تتكرر في الأموال النامية وما ادخر من زرع وثمر، فهو منقطع النماء متعرض للنفاد؛ فلم تجب فيه زكاة.

انظر: "الإشراف" (٣/٣٨)، "والمحلى" (٦٧٦)، و "البيان" (٣/٢٦١)، و "المغني" (٢/٧٠٢)، و "المجموع" (٥/٤٨١).

(١٣٧) هل على ما يكتسبه اللقاط، وكذا الحصاد بحصاده زكاة؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٦/ ٧٤):

اللقاط هو: الذي يتتبع المزارع، ويلقط منها التمر المتساقط من النخل، أو يلتقط منها السنبل المتساقط من الزرع، فإذا كسب هذا اللقاط نصابًا من التمر أو نصابًا من الزرع، فلا زكاة عليه فيه؛ لأنه حين وجوب الزكاة لم يكن في ملكه.

وكذلك لو مات المالك بعد بدوِّ الصلاح، فلا زكاة على الوارث؛ لأنه ملكه بعد وجوب الزكاة، لكن الزكاة في هذه الحالة على المالك الأول (الميت) فتخرج من تركته.

وكذلك أيضًا لا زكاة فيما يأخذه بحصاده، أي: إذا قيل لرجل: احصد هذا الزرع بثلثه، فحصده بثلثه، فلا زكاة عليه في الثلث؛ لأنه لم يملكه حين وجوب الزكاة، وإنما ملكه بعد ذلك.

- **فصار عندنا شرطان:**

الأول: بلوغ النصاب.

الثاني: أن يكون النصاب مملوكًا له وقت الزكاة. اهـ.

(١٣٨) متى يبدأ وقت وجوب الزكاة في الحب والثمر؟

القول الأول: وقت وجوب زكاة النخل والعنب بدو الصلاح، وبدوّ الصلاح في بعضه كبدوه في الجميع كما في البيع، ووقت الوجوب في الحبوب اشتدادها، ومعنى اشتدَّ، أي: قوي وصار شديدًا لا ينضغط بضغطه، ووقت الوجوب في الثمار بدو الصلاح، ففي النخل إذا احمر ما يحمر من ثمرتها، أو يصفر ما يصفر منها، وأما العنب فإن كان أسود فحتى يسود، وإن كان أبيض فقال الشافعي رحمه الله: حتى يتموه، ومعنى يتموه: يدور فيه ماء الحلاوة.

والمراد بالوجوب هنا: انعقاد سبب الوجوب، ولا يكون الإخراج إلا بعد اليبس والجفاف. وهو قول جمهور أهل العلم.

القول الثاني: الوجوب يتعلق باليبس واستحقاق الحصاد. وهو قول أبي يوسف من الحنفية، وابن أبي موسى من الحنابلة، وابن عرفة من المالكية؛ لقوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾[الأنعام: ١٤١].

وقال ابن حزم رحمه الله: الزكاة واجبة على من ملك البر والشعير قبل دراسهما، وإمكان تصفيتهما من التبن وكيلهما. اهـ. بتصرف.

الخلاصة مما تقدم: أن الثمار يبدأ وجوب الزكاة فيها عند بدو الصلاح، وهذا لا أعلم فيه خلافًا، وأما الحبوب فكما تقدم الخلاف.

والصواب: هو قول الجمهور، وهو اختيار ابن عثيمين، وهيئة كبار العلماء. ويستفاد من هذا الخلاف **أمران:**

الأمر الأول: انتقال الملك قبل وجوب الزكاة. **قال الشيخ ابن عثيمين** رحمه الله: لا تجب عليه بل تجب على من انتقلت إليه، كما لو مات المالك قبل وجوب الزكاة، أي: قبل اشتداد الحب، أو بدو صلاح الثمر، فإن الزكاة لا تجب عليه، بل تجب على الوارث، وكذلك لو باع النخيل، وعليها ثمار لم يبد صلاحها، أو باع الأرض، وفيها زرع لم يشتد حبه، فإن الزكاة على المشتري؛ لأنه أخرجها من ملكه قبل وجوب الزكاة.

الأمر الثاني: إذا تلفت الثمار والزروع، فلها ثلاث أحوال. **قال الشيخ ابن عثيمين** رحمه الله:

الحال الأولى: أن يتلفا قبل وجوب الزكاة، أي: قبل اشتداد الحب وقبل صلاح الثمر، فهذا لا شيء على المالك مطلقًا، سواء تلف بِتَعَدٍّ أو تفريط، أو غير ذلك، والعلة عدم الوجوب.

الحال الثانية: أن يتلفا بعد وجوب الزكاة، وقبل جعله في البيدر، ففي ذلك تفصيل: إن كان بتعد منه أو تفريط ضمن الزكاة، وإن كان بلا تعد ولا تفريط لم يضمن.

الحال الثالثة: أن يتلفا بعد جعله في البيدر، أي: بعد جذه ووضعه في البيدر، أو بعد حصاده ووضعه في البيدر: ذكر رحمه الله أن مذهب الحنابلة تجب الزكاة عليه مطلقًا؛ لأنها استقرت في ذمته، **ثم قال** بعد ذلك: والصحيح في الحالة الثالثة أنها لا تجب الزكاة عليه ما لم يتعدَّ أو يفرط... إذًا: القول الراجح أن الحالة الثالثة تلحق بالحالة الثانية. اهـ.

قوله: (البيدر) هو: المحل الذي تجمع فيه الثمار والزروع، ويسمى الجرين والبيدر.

قوله: (من غير تعد ولا تفريط): التعدي: فعل ما لا يجوز، والتفريط: ترك ما يجب.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: فمثلًا لو أن الرجل بعد أن بدا الصلاح في ثمر النخل، وقبل أن يجعله في البيدر، أهمله حتى جاءت السيول، فأمطرت وأفسدت التمر فيقال: هذا مفرط، ولو أنه أشعل النار تحت الثمار فهذا متعدٍّ؛ لأنه فعل ما لا يجوز.

ولو أن الله أتى بعواصف أو قواصف بعد بدو الصلاح، وبعد اشتداد الحب من غير أن يفرط، ويهمل فأتلفت الثمر أو الزرع، فلا شيء عليه؛ لأنه لم يتعد، ولم يفرط.

ولو سرقت الثمار أو الزروع بعد أن بدا الصلاح، واشتد الحب فإن كان بإهمال منه أو تفريط ضمن، وإلا فلا. اهـ.

انظر: "المحلى" (٦٤٩)، و"البيان" (٢٣٨/٣، ٢٦٠)، و"المغني" (٧٠٢/٢)، و"المجموع" (٤٤٨/٥)، و"الشرح الممتع" (٨١/٦)، و"توضيح الأحكام" (٣٥١/٣)، و"الموسوعة الفقهية" (٢٨٣/٢٣).

(١٣٩) متى ينعقد وجوب إخراج الزكاة؟

قال النووي رحمه الله: وقت الوجوب هو بدو الصلاح واشتداد الحب. قال الشافعي والأصحاب: لا يجب الإخراج في ذلك الوقت بلا خلاف، لكن ينعقد سببًا لوجوب الإخراج إذا صار تمرًا أو زبيبًا أو حبًّا مصفى، ويصير للفقراء في الحال حق يجب دفعه إليهم بعد مصيره تمرًا أو حبًّا، فلو أخرج الرطب والعنب في الحال لم يجزئه، بلا خلاف.

انظر: "المغني" (٧٠٤/٢)، و"المجموع" (٤٥٠/٥).

(١٤٠) إذا تلف النصاب قبل التمكن من الأداء

القول الأول: إذا تلف النصاب قبل التمكن من الأداء سقطت الزكاة عنه، وإن تلف بعده لم تسقط. وهو قول الشافعي والحسن بن صالح، وإسحاق وأبي ثور،

وابن المنذر ورواية عن أحمد، وبه قال مالك إلا في الماشية؛ فإنه قال: لا شيء فيها حتىٰ يجيء المصدق، فإن هلكت قبل مجيئه فلا شيء عليه. **حجتهم**: أن هذه عبادة يتعلق وجوبها بالمال، فسقط فرضها بتلَفه قبل إمكان أدائها كالحج.

القول الثاني: لا تسقط فرط، أو لم يفرط. وهو المشهور عن أحمد.

القول الثالث: تسقط الزكاة بتلف النصاب علىٰ كل حال، إلا أن يكون الإمام قد طالبه بها فمنعها. وهو قول أبي حنيفة؛ لأنه تلف قبل محل الاستحقاق، فسقطت الزكاة كما لو تلفت الثمرة قبل الجذاذ.

الأقرب: هو القول الأول، إلا إن تعدىٰ أو فرط، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/٥٧)، و "المغني" (٢/٦٨٢)، و "المجموع" (٥/٢٤٤).

(١٤١) إذا باع الثمرة أو وهبها بعد بدو الصلاح، فعلى من الزكاة؟

ذهب الحسن، ومالك، والثوري، والأوزاعي، وأحمد إلىٰ أن الزكاة علىٰ البائع أو الواهب، وبه قال الليث، إلا أن يشترطها علىٰ المبتاع.

حجتهم: أن الزكاة واجبة عليه قبل البيع فبقي علىٰ ما كان عليه، وعليه إخراج الزكاة من جنس المبيع والموهوب، وهو قول ابن حزم أيضًا إلا الزروع كالبر والشعير، فيرىٰ أنها علىٰ المشتري؛ بناء منه علىٰ أن الزكاة لا تجب فيه إلا بعد دراسها وإمكان تصفيتها وكيلها. وانظر ما تقدم عند مسألة: متىٰ يبدأ وقت وجوب الزكاة في الحب والثمر؟

انظر: "المحلى" (٦٤٩)، و "المغني" (٢/٧٠٤).

(١٤٢) إذا باع الثمرة مع الأصل بعد وجوب الزكاة، ولم يشترطها المشتري:

صورة ذلك: رجل له حائط فيه شجر مثمر، أو نخل بدا صلاحه، أو زرع استوىٰ فباع الحائط بما فيه، فعلىٰ من تكون زكاة الثمر، أو الزرع، علىٰ البائع أم علىٰ المشتري؟

اتفقت المذاهب الأربعة علىٰ أن الزكاة تجب علىٰ البائع؛ لأن الزكاة وجبت والثمر أو الزرع في ملكه.

وهذا الاتفاق مبني علىٰ اتفاقهم علىٰ أن ملك الثمرة في هذه الحالة يكون للبائع، دليل ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**مَنِ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ، فَثَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنِ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ**». أخرجه البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣).

انظر: "المجموع" (١١/ ٣٩)، و"أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (١٥٤).

(١٤٣) إذا باع الثمرة مع الأصل قبل وجوب الزكاة، فعلى من تكون الزكاة؟

صورة ذلك: باع أحدهم علىٰ آخر حائطًا فيه شجر لم يثمر بعد أو زرعًا لم يكتمل ثم أثمر الشجر، أو استوىٰ الزرع بعد البيع، فعلىٰ من تجب زكاة الزرع أو الثمر؟ اتفقت المذاهب الأربعة أيضًا في حكم هذه المسألة علىٰ أن الزكاة تجب علىٰ المشتري؛ لأن الزكاة وجبت في الثمر أو الزرع والحائط في ملكه؛ فتعلق به الوجوب.

انظر: "المغني" (٢/ ٧٠٥)، و"أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (١٥٤).

(١٤٤) إذا باع الثمرة مع الأصل، واشترطها المشتري:

صورة ذلك: إذا باع الحائط وفيه شجر قد أثمر أو لم يثمر أو زرع، سواء استوى، أو لم يستو، واشترط المشتري الثمر أو الزرع في البيع، فعلى من تكون زكاته؟

اتفقت المذاهب الأربعة على أن الزكاة في هذه الحالة تجب على المشتري؛ لأن الثمرة والزرع دخل في ملكه باشتراطه؛ فوجبت عليه زكاته.

دليل ذلك: حديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي تقدم ذكره قبل مسألة.

انظر: "أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" للدكتور صالح بن محمد وفقه الله (١٥٥).

(١٤٥) إذا باع المسلم للذمي ثمرة قبل بدو الصلاح، فهل فيها زكاة؟

قال العمراني رحمه الله في "البيان" (٣/ ٢٤١): ذكر ابنُ الحداد: إذا باع المسلم نخلًا مثمرًا لم يبد صلاحه من ذميٍّ، فبدا صلاحه، فلا زكاة على واحدٍ منهما. فإن وجد الذمي به عيبًا ـ بعد بدو الصلاح ـ فرده بالعيب، لم تجب الزكاة على البائع؛ لأن وقت الوجوب هو في ملك الذمي، وليس هو من أهل الزكاة.

وإن باعه الذمي من مسلم، فبدا الصلاح فيه في ملك المسلم، فالزكاة على المسلم، فلو رده بعيبٍ لم تسقط عنه الزكاة. اهـ.

(١٤٦) إذا قطع رب المال الثمرة قبل بدو الصلاح، فهل تجب عليه الزكاة؟

قال العمراني رحمه الله : إذا قطع رب المال الثمرة قبل بدو صلاحها، لم تجب عليه الزكاة؛ لأن ذلك قبل الوجوب.

وهل يكره؟ ينظر فيه:

فإن كان ذلك لعذرٍ، مثل: أن قطعها ليأكلها، أو ليبيعها، أو ليخفف عن نخله، لم يكره، وإن قطعها للفرار من وجوب الزكاة، وكانت تبلغ نصابًا لو بقيت، كره له ذلك، ولم يحرم. وقد مضىٰ خلاف مالكٍ، وأحمد فيها. اهـ.

قلت : مالك وأحمد رحمهما الله يقولان: فيها الزكاة. وانظر ما سيأتي بعد مسألتين.

والصواب: قول الشافعي، وأنه لا زكاة فيها، ويكون آثمًا علىٰ نيته وقصده السيئ، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٤١)، و"المجموع" (٥/ ٤٦٢).

(١٤٧) إذا استأجر أرضًا فزرعها، فهل الزكاة على المستأجر أم على مالك الأرض؟

القول الأول: العشر علىٰ المستأجر. وهو قول مالك، والثوري، وشريك، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وابن المنذر؛ لأنه واجب في الزرع فكان علىٰ مالكه.

القول الثاني: هو علىٰ مالك الأرض. وهو قول أبي حنيفة؛ قال: لأنه من مؤنتها أشبه الخراج.

وأجيب عن هذا بأنه لو كان من مؤنة الأرض لوجب فيها، وإن لم تزرع كالخراج.

الصواب: هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٣٦)، "البيان" (٣/ ٢٦٢)، و"المغني" (٢/ ٧٢٨)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٨٣)، و"أحكام الزكاة، ومسائلها المعاصرة" (٨٦).

(١٤٨) على من تجب الزكاة في المساقاة والمزارعة، على المالك، أم على العامل، أم عليهما؟

القول الأول: تجب الزكاة على من له البذر، أو الشجر، سواء المالك، أو العامل. وهو مذهب أبي حنيفة والشافعية في المزارعة، وقول لهم في المساقاة.

القول الثاني: تجب الزكاة على المالك، والعامل في جملة الزرع أو الثمر، أي: تخرج الزكاة من الزرع، أو الثمر ثم يقتسمان الباقي.

وهو مذهب المالكية، وقول للشافعية، ورواية عند الحنابلة.

وأصحاب هذا القول يرون أن الخلطة لها تأثير في غير الماشية.

القول الثالث: تجب الزكاة على المالك، والعامل، كل في نصيبه، فإذا بلغ نصيب كل واحد منهما نصابًا زكَّاه، وإلا لم تجب عليه الزكاة.

وهو مذهب الحنابلة والظاهرية، وهو المعمول به في مذهب الحنفية، وهو قول الشافعية في المساقاة.

حجتهم: أن الزرع إنما تجب زكاته بعد الحصاد، والثمر بعد القطف، فإذا حصد الزرع وقطف الثمر دخل الجزء المتفق عليه في ملك العامل كالربع، أو الثلث مثلًا فلم يعد جميع الزرع والثمر ملكًا لرب الأرض أو الشجر. وعلى هذا فيجب على كل واحد منهما زكاة نصيبه إذا بلغ نصابًا.

الصواب: هو القول الثالث، وهو اختيار ابن عثيمين، قال رحمه الله :

- **مسألة:** على من تجب الزكاة في المزارعة والمساقاة والمغارسة؟

تجب الزكاة في هذه الأحوال على العامل، وعلى مالك الأصل بقدر حصتيهما إن بلغت حصة كل واحد منهما نصابًا، فإن لم تبلغ انبنى على تأثير الخلطة في غير بهيمة الأنعام، وقد تقدم بيان الخلاف في ذلك. اهـ.

قلت: أما تأثير الخلطة في غير بهيمة الأنعام، فسيأتي الكلام على ذلك عند مسألة رقم (٢٦١)، وأنه لا تأثير للخلطة في غير بهيمة الأنعام، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٧/ ٢٧٩)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٨٥)، و"أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (١٢٧).

(١٤٩) إذا احتال لإسقاط الزكاة، فهل تسقط؟

القول الأول: المالك إن فعل ما تسقط به الزكاة عنه، ولو بنية الفرار منها سقطت. وهو قول الحنفية والشافعية.

القول الثاني: يحرم التحايل لإسقاط الزكاة ولو فعل لم تسقط. وهو قول المالكية والحنابلة، والأوزاعي، وإسحاق، وأبي عبيد.

الأقرب: هو القول الأول، ويكون آثمًا على قصده السيئ، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٣٨)، و"المغني" (٢/ ٧٠٣)، و"الموسوعة الفقهية" (٢٣/ ٢٨٧).

(١٥٠) إذا أصابت الثمار آفة سماوية:

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٥/ ٤٦٢): إذا أصابت الثمار آفة سماوية أو سرقت من الشجرة أو من الجرين قبل الجفاف، نظر: إن تلفت كلها فلا شيء على المالك باتفاق الأصحاب؛ لفوات الإمكان كما لو تلفت الماشية قبل التمكن من الأداء. والمراد إذا لم يقصر المالك، فأما إذا أمكن الدفع وأخر ووضعها في غير حرز فإنه يضمن قطعا؛ لتفريطه. اهـ.

(١٥١) إذا ادعى صاحب المال سرقة الثمار:

قال الشافعي رحمه الله : فإن قال: سرق بعدما صيرته إلى الجرين، فإن كان بعدما يبس، وأمكنه أن يؤدي الزكاة إلى الوالي أو إلى أهل السهمان فقد ضمن ما أمكنه، ففرط، وإن لم يمكنه فلا ضمان عليه؛ لأنه لم يفرط. اهـ.

الجرين هو الموضع الذي تجفف فيه الثمار، وكذا البيدر هو الموضع الذي يجمع فيه الحب ليداس فيه الحب، يجمع على جرن.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٥٠)، و"المجموع" (٥/ ٤٦٢).

(١٥٢) إذا ادعى صاحب المال تلف الثمرة أو الحب بغير تفريط، قُبل قوله وكذا في قدرها من غير يمين:

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٢/ ٧٠٣): ومتى ادعى رب المال تلفها بغير تفريطه، قُبل قوله من غير يمين، سواء كان ذلك قبل الخرص أو بعده، ويقبل قوله أيضًا في قدرها بغير يمين، وكذلك في سائر الدعاوي، قال أحمد: لا يستحلف الناس على صدقاتهم؛ وذلك لأنه حق الله تعالى؛ فلا يستحلف فيه كالصلاة والحد.

وقال رحمه الله : وأما إن أتلفها أو تلفت بتفريطه أو عدوانه بعد الوجوب، لم تسقط عنه الزكاة، ،وإن كان قبل الوجوب سقطت، إلا أن يقصد بذلك الفرار من الزكاة فيضمنها، ولا تسقط عنه .

قلت: الصحيح أنه لا يضمن، وتسقط الزكاة عنه، ويكون آثمًا في قصده السوء، وهو الفرار من الزكاة، والله أعلم.

(١٥٣) إذا فتحت أرض عنوة ووقفت على المسلمين، فهل يجتمع في هذه الأرض الخراج والزكاة؟

القول الأول: ما فتح عنوة ووقف على المسلمين وضرب عليه خراج معلوم، فإنه يؤدي الخراج من غلته، وينظر في باقيها، فإن كان نصابًا ففيه الزكاة إذا كان لمسلم، وإن لم يبلغ نصابًا أو بلغ نصابًا ولم يكن لمسلم فلا زكاة فيه؛ فإن الزكاة لا تجب على غير المسلمين، وكذلك الحكم في كل أرض خراجية .

وهو قول عمر بن عبد العزيز، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، والزهري، ويحيى الأنصاري، ومالك، والأوزاعي، والثوري، ومغيرة، والحسن بن صالح، وابن أبي ليلى، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وداود الظاهري.

حجتهم: حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا العُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ**». أخرجه البخاري (١٤٨٣)، وهو عام يتناول ما في أرض الخراج وغيره.

قالوا: ولأن الخراج يجب للأرض والعشر يجب للزرع فلا يمنع أحدهما الآخر؛ ولأن العشر وجب بالنص، فلا يمنعه الخراج الواجب بالاجتهاد.

القول الثاني: لا يجب العشر مع الخراج. وهو قول أبي حنيفة.

واحتج: بحديث يروى عن **ابن مسعود** رضي الله عنه مرفوعًا : «**لَا يَجْتَمِعُ الْعُشْرُ وَالْخَرَاجُ فِي أَرْضٍ مُسْلِمٍ**».

وهذا الحديث **قال النووي** رحمه الله : باطل مجمع على ضعفه، وقال البيهقي رحمه الله : هذا الحديث إنما يرويه أبو حنيفة، عن حماد عن إبراهيم من قوله، فرواه يحيى بن عنبسة

هكذا مرفوعًا، ويحيىٰ بن عنبسة مكشوف الأمر في الضعف، لروايته عن الثقات الموضوعات.

الصواب: هو القول الأول، والله أعلم، قال ابن المبارك رحمه الله: يقول الله عزوجل: ﴿وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾[البقرة: ٢٦٧].

ثم قال: نترك القرآن لقول أبي حنيفة؟!

انظر: "الإشراف" (٣/٣٤)، و"البيان" (٣/٢٦٣)، و"المغني" (٢/٧٢٦)، و"المجموع" (٥/٤٧٩).

(١٥٤) إذا أجر أرضًا خراجية فالزكاة فيها على المستأجر، والخراج على المالك:

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٦/ ٨٥): لو كانت الأرض خراجية، فالزكاة فيها علىٰ المستأجر، والخراج علىٰ المالك؛ ووجه ذلك أن الخراج علىٰ عين الأرض فيكون علىٰ مالكها، والزكاة علىٰ الثمار فتكون علىٰ مالك الثمار وهو المستأجر، ولو كان المالك هو الذي يزرع الأرض، فعليه الخراج باعتباره مالكًا للأرض، والزكاة باعتباره مالكًا للزرع، أو الثمر. اهـ.

(١٥٥) إخراج زكاة الثمار له حالتان

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله بسؤال ونصه: **كيف نخرج زكاة الثمار؟**

فأجاب رحمه الله: يجوز إخراج زكاة الثمار المخروصة من الثمر بعد جذه، ويجوز إخراجها مشاعة علىٰ رؤوس النخل بحيث يخرص الثمرة علىٰ رؤوس النخل، ثم يعين شجرات للزكاة، والباقي لرب المال، فههنا صفتان لتعيين الزكاة:

الأولى: أن ينتظر فيها إلى الجذاذ، وبعد الجذاذ تقسم فيخرج منهم الزكاة، والباقي لرب المال.

الثانية: أن تخرص الثمرة علىٰ رؤوس الشجر، ويعين سهم الزكاة في شجر مفرد، ينفرد بها أهل الزكاة، والباقي من الشجر يختص رب المال بثمره، كما نص علىٰ ذلك في الفروع والإقناع وغيرهما، قال في "**الفروع**" (٢/ ٦٢٤ ط آل ثاني) : وله أن يخرج الواجب منه مشاعًا، أو مقسومًا بعد الجذاذ، أو قبله بالخرص وفاقًا لمالك والشافعي؛ لأنها مواساة فيتخير الساعي بين مقاسمة رب المال الثمرة قبل الجذاذ بالخرص، ويأخذ نصيبه شجرات مفردة، وبين مقاسمته الثمرة بعد جذها بالكيل.اهـ.

وهذا الذي قاله تفريع علىٰ قول القاضي وجماعة، وهو الصواب.

ويكون الخرص حين يبدو صلاحه فيحمر أو يصفر. اهـ.

(١٥٦) ما حكم الخرص؟

القول الأول: مستحب. وهو قول جمهور أهل العلم. **حجتهم:**

١. حديث **أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ** رضي الله عنه، قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ، فَلَمَّا جَاءَ وَادِيَ القُرَىٰ إِذَا امْرَأَةٌ فِي حَدِيقَةٍ لَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «**اخْرُصُوا**» ، وَخَرَصَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَشَرَةَ أَوْسُقٍ، فَقَالَ لَهَا: «**أَحْصِي مَا يَخْرُجُ مِنْهَا**». أخرجه البخاري (١٤٨١).

٢. حديث **جَابِرٍ** رضي الله عنه قَالَ: «أَفَاءَ اللهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ خَيْبَرَ فَأَقَرَّهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَمَا كَانُوا وَجَعَلَهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، فَبَعَثَ عَبْدَ اللهِ بْنَ رَوَاحَةَ، فَخَرَصَهَا عَلَيْهِمْ».

وفي رواية: خَرَصَهَا ابْنُ رَوَاحَةَ، أَرْبَعِينَ أَلْفَ وَسْقٍ وَزَعَمَ أَنَّ الْيَهُودَ لَمَّا خَيَّرَهُمْ ابْنُ رَوَاحَةَ أَخَذُوا التَّمَرَ وَعَلَيْهِمْ عِشْرُونَ أَلْفَ وَسْقٍ. أخرجه أبو داود

(٣٤١٤)، (٣٤١٥)، والحديث صححه الإمام الألباني رحمه الله في "**سنن أبي داود**"، وحسنه شيخنا مقبل رحمه الله في "**الصحيح المسند**" برقم (٢٠٧).

٣- حديث **عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ** رضي الله عنه، قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يُخْرَصَ الْعِنَبُ، كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، وَتُؤْخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيبًا، كَمَا تُؤْخَذُ زَكَاةُ النَّخْلِ تَمْرًا». أخرجه أبو داود (١٦٠٣)، **وضعفه الشيخ الألباني** رحمه الله في "**الإرواء**" (٨٠٧).

القول الثاني: حكي عن الشعبي أنه قال: الخرص بدعة، وقال أهل الرأي: الخرص ظن وتخمين لا يلزم به حكم، وإنما كان الخرص تخويفًا للأكرة؛ لئلا يخونوا، فأما أن يلزم به حكم فلا. وقال الخطابي: أنكر أصحاب الرأي الخرص، وقال بعضهم: إنما كان يفعل تخويفا للمزارعين؛ لئلا يخونوا، لا ليلزم به الحكم؛ لأنه تخمين وغرور، أو كان يجوز قبل تحريم الربا والقمار. وتعقبه الخطابي بأن تحريم الربا والميسر متقدم والخرص عمل به في حياة النبي ﷺ حتى مات ثم أبو بكر وعمر فمن بعدهم، ولم ينقل عن أحد منهم ولا من التابعين تركه إلا عن الشعبي، قال: وأما قولهم: «إنه تخمين وغرور» فليس كذلك، بل هو اجتهاد في معرفة مقدار التمر وإدراكه بالخرص الذي هو نوع من المقادير.

الصواب: هو القول الأول، والله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: واختلف القائلون به: هل هو واجب أو مستحب؟ فحكى الصيمري من الشافعية وجهًا بوجوبه، وقال الجمهور هو مستحب إلا إن تعلق به حق لمحجور، مثلًا أو كان شركاؤه غير مؤتمنين فيجب لحفظ مال الغير.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٤٣)، و"المغني" (٢/ ٧٠٦)، و"الفتح" (٣/ ٣٤٤، ٣٤٦).

(١٥٧) معنى الخرص:

قال الحافظ رحمه الله : والخرص بفتح المعجمة وحكي كسرها وبسكون الراء بعدها مهملة، هو: حزر ما على النخل من الرطب تمرا حكى الترمذي عن بعض أهل العلم أن تفسيره أن الثمار إذا أدركت من الرطب والعنب مما تجب فيه الزكاة بعث السلطان خارصا ينظر فيقول يخرج من هذا كذا وكذا زبيبا وكذا وكذا تمرا. فيحصيه وينظر مبلغ العشر فيثبته عليهم ويخلي بينهم وبين الثمار فإذا جاء وقت الجذاذ أخذ منهم العشر. انتهى. وفائدة الخرص: التوسعة على أرباب الثمار في التناول منها والبيع من زهوها وإيثار الأهل والجيران والفقراء؛ لأن في منعهم منها تضييقا لا يخفى. اهـ.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : فقوله «**إذا خرصتم**» أي: قدرتم الشيء على سبيل التحري والتخمين، لا على سبيل اليقين، والذي يخرص هو الثمار فقط كالعنب والتمر؛ لأن الثمرة فيه ظاهرة بارزة، وأما الزرع فقال العلماء: إنها لا تخرص؛ لأن الحب المقصود مستتر بالسنابل فلا تمكن الإحاطة به فخرصه لا يكون على سبيل التحري؛ لأن التحري فيه متعذر أو متعسر ولهذا قالوا: لا تخرص الزرع حتى إن بعض أهل العلم حكى الإجماع على أن الزرع لا يخرص. والعمل الآن على خلاف ذلك؛ فإن الناس يخرصون الزرع، ويقولون: إن أهل الخبرة يقدرون ذلك بالتحري والتخمين كما يقدرون ذلك في الثمار، ولا شك أن التقدير في الثمار أقرب لليقين؛ لأن الثمرة معروفة مشاهدة، بخلاف الزروع.

انظر: "**النهاية**" لابن الأثير مادة (خرص)، و"**الفتح**" (٣/ ٣٤٤)، و"**فتح ذي الجلال والإكرام**" (٦/ ١٤٥).

(١٥٨) ما هو الذي يخرص؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٢/ ٧١٠): ويخرص النخل والكرم؛ لما روينا من الأثر فيهما، ولم يسمع بالخرص في غيرهما، فلا يخرص الزرع في سنبله. وبهذا قال عطاء، والزهري، ومالك؛ لأن الشرع لم يرد بالخرص فيه، ولا هو في معنى المنصوص عليه، لأن ثمرة النخل والكرم تؤكل رطبا، فيخرص على أهله للتوسعة عليهم، ليخلي بينهم وبين أكل الثمرة والتصرف فيها، ثم يؤدون الزكاة منها على ما خرص، ولأن ثمرة الكرم والنخل ظاهرة مجتمعة، فخرصها أسهل من خرص غيرها، وما عداهما فلا يخرص.

وإنما على أهله فيه الأمانة إذا صار مصفى يابسا، ولا بأس أن يأكلوا منه ما جرت العادة بأكله، ولا يحتسب عليهم. اهـ. وانظر كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في المسألة التي قبل هذه.

(١٥٩) كيفية الخرص:

قال الإمام الشافعي رحمه الله: وكيفية الخرص: أن يأتي الخارص النخلة فيطوف بها، ويرى ما فيها من الأعذاق ويحزر ما عليها من الرطب وما يجيء من ذلك من الثمر ثم يجمل جميع ذلك.

وقال ابن قدامة رحمه الله: وصفة الخرص تختلف باختلاف الثمرة، فإن كان نوعا واحدا، فإنه يطيف بكل نخلة أو شجرة، وينظر كم في الجميع رطبا أو عنبا، ثم يقدر ما يجيء منها تمرا، وإن كان أنواعا خرص كل نوع على حدته؛ لأن الأنواع تختلف، فمنها ما يكثر رطبه ويقل تمره، ومنها ما يكون بالعكس، وهكذا العنب،

ولأنه يحتاج إلى معرفة قدر كل نوع، حتى يخرج عشره، فإذا خرص على المالك، وعرفه قدر الزكاة، خيره بين أن يضمن قدر الزكاة، ويتصرف فيها بما شاء من أكل وغيره، وبين حفظها إلى وقت الجداد والجفاف، فإن اختار حفظها ثم أتلفها أو تلفت بتفريطه، فعليه ضمان نصيب الفقراء بالخرص، وإن أتلفها أجنبي، فعليه قيمة ما أتلف.

والفرق بينهما: أن رب المال وجب عليه تجفيف هذا الرطب، بخلاف الأجنبي، ولهذا قلنا في من أتلف أضحيته المتعينة: عليه أضحية مكانها. وإن أتلفها أجنبي فعليه قيمتها. وإن تلفت بجائحة من السماء، سقط عنهم الخرص. نص عليه أحمد؛ لأنها تلفت قبل استقرار زكاتها، وإن ادعى تلفها بغير تفريطه، فالقول قوله بغير يمين، كما تقدم، وإن حفظها إلى وقت الإخراج، فعليه زكاة الموجود لا غير، سواء اختار الضمان، أو حفظها على سبيل الأمانة، وسواء كانت أكثر مما خرصه الخارص أو أقل.

وبهذا قال الشافعي. وقال مالك: يلزمه ما قال الخارص، زاد أو نقص، إذا كانت الزكاة متقاربة؛ لأن الحكم انتقل إلى ما قال الساعي، بدليل وجوب ما قال عند تلف المال. ولنا: أن الزكاة أمانة، فلا تصير مضمونة بالشرط كالوديعة، ولا نسلم أن الحكم انتقل إلى ما قال الساعي، وإنما يعمل بقوله إذا تصرف في الثمرة، ولم يعلم قدرها؛ لأن الظاهر إصابته. اهـ.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٤٤)، و "المغني" (٢/ ٧٠٧)، و "المجموع" (٥/ ٤٥٩).

(١٦٠) هل يكفي خارص واحد؟

القول الأول: يكفي خارص واحد إذا كان عارفًا، ثقة. وهو مذهب الحنابلة، والصحيح من مذهب الشافعية.

حجة هذا القول: ما تقدم أن النبي ﷺ بعث عبد الله بن رواحة رضي الله عنه إلى أهل خيبر، وبعث عمر رضي الله عنه سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه.

القول الثاني: لا يجوز أقل من خارصين. وهو قول في مذهب الشافعية.

الصواب: هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٤٣)، و"المغني" (٢/ ٧٠٧)، و"المجموع" (٥/ ٤٦٠)، و"الفتح" (٣/ ٣٤٦).

(١٦١) هل يجوز أن يكون الخارص امرأة؟

وجهان في مذهب الشافعية: أحدهما: يجوز. والثاني: لا يجوز.

والصواب: هو الثاني وأنه لا يجوز؛ لأن الخرص ولاية، والنبي ﷺ يقول: «**لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً**». أخرجه البخاري (٤٤٢٥).

انظر: "البيان" (٣/ ٢٤٤)، و"المجموع" (٥/ ٤٦١).

(١٦٢) هل على الخارص أن يترك لصاحب النخل شيئًا لمأكله وحاجته؟

القول الأول: يترك لصاحب النخل قدر الثلث، أو الربع. وهو قول الليث، وأحمد، وإسحاق. حجتهم:

١. حديث **سهل بن أبي حثمة** رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ الله ﷺ قَالَ: «**إِذَا خَرَصْتُمْ، فَجُذُّوا، وَدَعُوا الثُّلُثَ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا، أَوْ تَجُذُّوا الثُّلُثَ، فَدَعُوا الرُّبْعَ**». أخرجه أبو داود (١٦٠٥)، وسنده ضعيف، ضعفه الشيخ الألباني رحمه الله في "**سنن أبي داود**".

٢. ما جاء عن **عمر بن الخطاب** ﷺ، وهو عند الحاكم في "المستدرك" (٤٠٢/١) بسند صحيح من طريق بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، ﷺ بَعَثَهُ إِلَى خَرْصِ التَّمْرِ وَقَالَ: «**إِذَا أَتَيْتَ أَرْضًا فَاخْرُصْهَا، وَدَعْ لَهُمْ قَدْرَ مَا يَأْكُلُونَ**».

القول الثاني: لا يترك لهم شيء. وهو قول مالك، وسفيان وهو المشهور عن الشافعي.

الصواب هو: القول الأول؛ لما جاء عن عمر ا، أما حديث سهل بن أبي حثمة ﷺ فهو ضعيف، كما تقدم، والله أعلم.

قال ابن قدامة ﷺ : وعلى الخارص أن يترك في الخرص الثلث أو الربع؛ توسعة على أرباب الأموال؛ لأنهم يحتاجون إلى الأكل هم وأضيافهم، ويطعمون جيرانهم وأهلهم وأصدقاءهم وسؤالهم. ويكون في الثمرة الساقطة، وينتابها الطير وتأكل منه المارة، فلو استوفى الكل منهم أضر بهم. وبهذا قال إسحاق، ونحوه قال الليث، وأبو عبيد.

والمرجع في تقدير المتروك إلى الساعي باجتهاده، فإن رأى الأكلة كثيرا ترك الثلث، وإن كانوا قليلا ترك الربع. اهـ.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٤٧)، و "المغني" (٢/ ٧٠٩)، و "الفتح" (٣/ ٣٤٧).

(١٦٣) هل يخرص العنب كما يخرص النخل؟

قال الحافظ ابن حجر ﷺ في "الفتح" (٣/ ٣٤٦): واختلف أيضًا هل يختص بالنخل، أو يلحق به العنب أو يعم كل ما ينتفع به رطبًا وجافًا، وبالأول قال شريح القاضي، وبعض أهل الظاهر، والثاني قول الجمهور، وإلى الثالث نحا البخاري ﷺ.

(١٦٤) لا يجوز للمالك أن يتصرف في الثمار قبل الخرص:

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٥/ ٤٥٥): لا يجوز للمالك أن يتصرف في الثمار قبل الخرص لا ببيع ولا أكل ولا إتلاف حتى يخرص فلو تصرف قبل الخرص وبعد وجوب الزكاة غرم ما تصرف فيه بلا خلاف، فإن كان عالما تحريمه عزر وإن كان جاهلا لم يعزر؛ لأنه معذور. اهـ.

(١٦٥) إذا ادعى تلف الثمرة بعد الخرص:

قال العمراني رحمه الله : فإذا ادعى رب المال تلف جميع الثمرة بعد الخرص، فإن ادعى تلفها بأمرٍ ظاهر، كالبرد، والجراد، أو عطش عظيم، لم يقبل قوله، حتى يقيم البينة على وجود ذلك؛ لأن ذلك مما يمكن إقامة البينة عليه.

فإن اتهمه الساعي أنها لم تتلف بذلك، ولم تشهد البينة أنها تلفت بذلك، حلف رب المال.

وإن ادعى رب المال أنها تلفت بأمرٍ خفي، مثل: أن قال: سرقت. لم يطالب بإقامة البينة على ذلك؛ لأن البينة قد تتعذر هاهنا، بل يحلف رب المال.

وهل اليمين في الموضعين واجبةٌ، أو مستحبة؟ فيه وجهان:

أحدهما: أنها واجبةٌ، فإن لم يحلف أخذت منه الزكاة، لا بالنكول، ولكن بالوجوب المتقدم.

والثاني: أنها مستحبةٌ، فإن لم يحلف فلا شيء عليه. اهـ.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٤٨)، و "المجموع" (٥/ ٤٦٣).

(١٦٦) إذا ادعى صاحب المال غلط الخارص، فهل يقبل قوله؟

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله : وإن ادعى رب المال غلط الخارص وكان ما ادعاه محتملا، قبل قوله بغير يمين، وإن لم يكن محتملا، مثل أن يدعي غلط النصف ونحوه، لم يقبل منه؛ لأنه لا يحتمل، فيعلم كذبه. وإن قال: لم يحصل في يدي غير هذا. قبل منه بغير يمين؛ لأنه قد يتلف بعضها بآفة لا نعلمها. اهـ.

وقال العمراني رحمه الله : وإن خرصت الثمرة، وأقرت في يد رب المال: إما أمانة أو ضمانًا، وادعى أنه أحصى مكيلتها، وأن الخارص أخطأ في خرصه، فإن ادعى أنه أخطأ في خرصه فيما يجوز لمثله الخطأ، بأن قال: خرص علي عشرة أوسقٍ، فنقص وسقٌ، أو وسقٌ ونصفٌ، وما أشبه ذلك فالقول قول رب المال مع يمينه؛ لأن الخرص حزرٌ وتخمينٌ، ويجوز الخطأ في مثل ذلك، فإن حلف سقطت عنه زكاة ذلك، وإن نكل فعلى الوجهين.

فإن ادعى أن الخارص أخطأ في النصف أو الثلث لم يقبل؛ لأنه لا يخطئ مثل ذلك في العادة. اهـ.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٤٩)، و "المغني" (٢/ ٧٠٨)، و "المجموع" (٥/ ٤٦٤).

(١٦٧) إذا حصل الخرص وحصلت زيادة في الثمرة على ما خرص:

قال النووي رحمه الله: إذا خرص عليه فأقر المالك بأن الثمر زاد على المخروص، قال أصحابنا: أخذت الزكاة منه للزيادة، سواء كان ضمن أم لا؛ لأن عليه زكاة جميع الثمرة.

وقال الحافظ رحمه الله : وهل يمضي قول الخارص أو يرجع إلى ما آل إليه الحال بعد الجفاف ، الأول: قول مالك وطائفة. والثاني: قول الشافعي ومن تبعه .

قلت: الصواب هو: قول الشافعي، ومن تبعه، وبهذا أفتىٰ الشيخ ابن عثيمين رحمه الله حيث سئل بسؤال ونصه: إذا كان ما يجب علىٰ صاحب الزرع أكثر مما قدرته لجنة جمع الزكاة، فهل يلزم صاحب الزرع أن يخرج زكاة الزائد؟

فأجاب رحمه الله **بقوله:** ثبت عن النبي ﷺ أنه قال في زكاة الخارج من الأرض: «**فيما سقت السماء أو كان عثريًا العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر**» . فيجب علىٰ المرء المسلم أن يخرج هذا القسط مما تجب فيه الزكاة من الخارج من الأرض، إذا بلغ نصابًا.

وإذا قدر أن الساعي علىٰ الزكاة وهم اللجنة الذين قدروا الزرع وأخذوا زكاته نقص عن الواقع فإنه يجب علىٰ المالك إخراج زكاة ما زاد، سواءٌ كان هذا الزائد يبلغ نصابًا أم لم يبلغ؛ وذلك لأن النبي ﷺ أوجب سهمًا معينًا نسبته كما سبق العشر أو نصف العشر، فلابد من إخراج هذا الواجب. اهـ.

انظر: "**المجموع**" (٥/ ٤٦٥)، و "**الفتح**" (٣/ ٣٤٦)، و "**مجموع فتاوى العثيمين**" (١٨/ ٦٤).



باب زكاة العسل

(١٦٨) هل في العسل زكاة؟

هذه المسألة وردت فيها أحاديث، فنبدأ بالكلام عليها؛ لأن حكم المسألة ينبني عليها:

الأول: حديث **أبي هريرة** ﷺ، قَالَ: كَتَبَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ: «**أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ أَهْلِ الْعَسَلِ الْعُشُورُ**» أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٦٣)، وسنده ضعيف جدًّا؛ لأنه من طريق عبدالله بن محرر. **قال البخاري** رحمه الله في "تأريخه": متروك.

الثاني: حديث أبي سَيَّارَةَ المُتَعِيِّ قال: **قلت**: يا رسول الله، إن لي نحلًا؟! قال: «**أَدِّ العُشُورَ**». أخرجه أحمد (٤/ ٢٣٦) والبيهقي (٤/ ١٢٦). **وقال:** هذا أصح ما روي في وجوب العشر فيه، وهو منقطع.

قلت: لأنه من طريق سليمان بن موسىٰ، عن أبي سيارة، وسليمان لم يدرك أحدًا من أصحاب النبي ﷺ.

الثالث: حديث سعد بن أبي ذباب: أنه قدم علىٰ قومه، فقال لهم: في العسل زكاة؛ فإنه لا خير في مال لا يُزكَّىٰ. قال: قالوا: فكم ترىٰ؟ قلت: العشر. فأخذ منهم العشر، فقدم به علىٰ عمر وأخبره بما فيه. قال: فأخذه عمر وجعله في صدقات المسلمين. أخرجه ابن أبي شيبة في "**مصنفه**" (٢/ ٣٧٣) وغيره، وفيه عبدالله والد

منير. قال البخاري رحمه الله: عبدالله والد منير، عن سعد بن أبي ذباب لم يصح حديثه، وانظر بقية الكلام على الحديث وطرقه في "نصب الراية" (٢/ ٣٩١).

وجاءت أحاديث غير ما ذكرنا، وفي بعضها ذكر نصاب العسل، لكنها ضعيفة. وانظر كل ذلك في "نصب الراية".

- **أقوال العلماء في الأحاديث التي فيها زكاة العسل:**

قال البخاري رحمه الله: لا يصح في زكاة العسل شيء. وقال الترمذي رحمه الله: لا يصح في هذا الباب شيء. وقال الشافعي رحمه الله في القديم: إن «**فِي العَسَلِ العُشْرُ**» ضعيف، وفي أن «**لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ العُشْرُ**» ضعيف إلا عن عمر بن عبدالعزيز.

وقال ابن المنذر رحمه الله: ليس في العسل خبر يثبت ولا إجماع؛ فلا زكاة فيه.

انظر أقوالهم في "الفتح" (٣/ ٣٤٨).

قلت: وقد جاء عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال: جاء هلالٌ -أحد بني متعان- إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له، وكان سأله أن يحمي له واديًا يقال له: سلبة، فحمى له رسول الله ﷺ ذلك الوادي. فلما ولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب سفيان بن وهب إلى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك، فكتب عمر رضي الله عنه: إن أدى إليك ما كان يؤدي إلى رسول الله ﷺ من عشور نحله، فاحم له سلبة، وإلا فإنما هو ذباب غيث يأكله من يشاء. أخرجه أبوداود (١٦٠٠) وسنده حسن.

قال الحافظ: إسناده صحيح إلى عمرو بن شعيب.

فحمل هذا الحديث أهل العلم على أنه في مقابل الحماية، كما سيأتي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

- **أقوال أهل العلم في المسألة:**

القول الأول: أنه لا زكاة في العسل مطلقًا، وهو قول مالك والشافعي، والثوري والحسن بن صالح، وابن أبي ليلى وابن المنذر.

القول الثاني: إن وجد في غير أرض الخراج ففيه العشر، وهو قول أبي حنيفة والأوزاعي.

القول الثالث: يجب فيه العشر، سواء كان في أرض الخراج أو غيرها، وهو قول مكحول وسليمان بن موسى، والأوزاعي وأحمد، وإسحاق.

الراجح: هو القول الأول، وهو أنه لا زكاة في العسل؛ لعدم ثبوت الأدلة، كما تقدمت أقوال أهل العلم فيها أنها لا تثبت، وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الذي تقدم، فقد حمله الحافظ على أنه في مقابل الحماية، فقال: إلا أنه محمول على أنه في مقابلة الحمى، كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب.

وسبقه إلى هذا المحمل **ابن زنجويه** في "**الأموال**"، والخطابي في "**معالم السنن**" كما نقله عنهما الشيخ الألباني في "**تمام المنة**" وارتضاه، **وقال** رحمه الله: هذا هو الظاهر، والله أعلم.

وبهذا يقول **شيخنا مقبل** رحمه الله أيضًا، **قال الشيخ الألباني** رحمه الله: إذا تبين هذا، فنستطيع أن نستنبط مما سبق أن المناحل التي تتخذ اليوم في بعض المزارع والبساتين

لا زكاة عليها، اللهم إلا الزكاة المطلقة بما تجود به نفسه على النحو الذي سبق ذكره في عروض التجارة، والله أعلم.

انظر: "المحلى" (٤/٣٦)، و"البيان" (٣/٢٣١)، و"المغني" (٢/٧١٣)، و"المجموع" (٥/٤٣٧)، و"تمام المنة" (٣٧٤)، و(٣٧٥).

(١٦٩) كم نصاب العسل عند من قال بوجوب الزكاة فيه؟

القول الأول: إن كان النحل في أرض العشر ففيه الزكاة، وهي عشر ما أصيب منه قل أو كثر، وإن كان في أرض خراج فلا زكاة فيه قل أو كثر، وهو قول أبي حنيفة.

القول الثاني: إذا بلغ عشرة أرطال ففيه رطل واحد، وهكذا ما زاد ففيه العشر، والرطل هو الفلفلي، وهو قول أبي يوسف وذكر في "المغني" عن أبي يوسف ومحمد أن نصاب العسل خمسة أوسق؛ لحديث **أبي سعيد** ﷺ عند البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩)، ذكر الحديث...، وفيه: «**وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ** صَدَقَةٌ».

القول الثالث: إذا بلغ العسل خمسة أفراق، ففيه العشر وإلا فلا، **والفرق:** ستة وثلاثون رطلًا فلفلية، وهو قول محمد بن الحسن.

القول الرابع: نصاب العسل عشرة أفراق، وهو قول الزهري.

والحاصل أن هذه الأقوال المذكورة ليس عليها دليل صحيح فيما أعلم، وقد ذكر ابن حزم ﷺ الثلاثة الأقوال الأولى ورد عليها، والرابع ذكره في "المغني". هذا، وقد ذكر الزيلعي في "**نصب الراية**" أحاديث ضعيفة في ذلك:

الأول: حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كان يؤخذ في زمانه من قِرَبِ العسل: من كل عشر قربات قربة من أوسطها. أخرجه أبوعبيد

في "**الأموال**" (١٣٦٥)، وابن زنجويه (٢٠١٤) من طريق ابن لهيعة، وهو ضعيف مختلط.

الثاني: حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما مرفوعًا، وفيه: «**فِي كُلِّ عَشَرَةٍ آزُقٍّ زِقٌّ**». أخرجه الترمذي (٦٢٩)، وفيه صدقة بن عبدالله وهو ضعيف، وضعف الحديث أحمد والنسائي، وابن معين. وانظر بقية الكلام في "**نصب الراية**".

انظر: "المحلى" (٣٦/٤)، و "المغني" (٧١٤/٢)، و "نصب الراية" (٣٩٢/٢).



باب الزكاة في المعدن والركاز

١٧٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «العَجْمَاءُ جُبَارٌ، وَالبِئْرُ جُبَارٌ، وَالمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ».

أخرجه البخاري (١٤٩٩)، ومسلم (١٧١٠).

- **ألفاظ الحديث:**

قوله: «**العجماء**» - بالمد -: هي كل حيوان سوىٰ الآدمي، وسميت البهيمة عجماء؛ لأنها لا تتكلم.

قوله: «**جبار**» الجبار - بضم الجيم وتخفيف الباء -: الهدر.

قوله: «**والبئر جبار**» **قال النووي:** معناه: أنه يحفرها في ملكه أو في موات فيقع فيها إنسان أو غيره ويتلف فلا ضمان، وكذا لو استأجره لحفرها، فوقعت عليه فمات فلا ضمان، فأما إذا حفر البئر في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير إذنه، فتلف فيها إنسان فيجب ضمانه علىٰ عاقلة حافرها، والكفارة في مال الحافر، وإن تلف بها غير الآدمي وجب ضمانه في مال الحافر.

قوله: «**المعدن**» - بفتح الدال وكسرها -، وهو **في اللغة:** اسم للمحل، ولما يخرج منه مشتق من عدن بالمكان يعدن إذا أقام به، ومنه سميت جنة عدن؛ لأنها دار إقامة وخلود، ومنه المعدن لمستقر الجواهر.

واصطلاحًا: هو كل ما خرج من الأرض مما يخرج فيها من غير جنسها مما له قيمة، ويحتاج في إخراجه إلى استنباط، كالذهب والفضة، والنحاس والحديد، والصفر والرصاص، والجص والنورة، والقير والزئبق، والماء والبترول، وغير ذلك.

قوله: «جبار» قال النووي رحمه الله: معناه: أن الرجل يحفر معدنا في ملكه، أو في موات فيمر بها مار، فيسقط فيها فيموت، أو يستأجر أجراء يعملون فيها فيقع عليهم فيموتون، فلا ضمان في ذلك.

قوله: «وفي الركاز الخمس» الركاز: - بكسر الراء - هو المال المدفون في الأرض على اختلاف أنواعه، واشتقاقه من ركز يركز مثل غرز يغرز، إذا خفي. يقال: ركز الرمح إذا غرز أسفله في الأرض، ومنه الركز، وهو: الصوت الخفي. قال الله: ﴿أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾[مريم:٩٨].

انظر: "المغني" (١٨/٣)، و "شرح مسلم" (١٧١٠)، و "الفتح" (٣٦٥/٣)، و "النهاية" لابن الأثير، و "الموسوعة الفقهية" (٩٨/٢٣).

(١٧٠) في بعض روايات مسلم: «العجماء جرحها جبار».

زاد كما ترى لفظة: «**جرحها**»، **قال النووي** رحمه الله في شرحها في "مسلم" (١٧١٠): محمول على ما إذا أتلفت شيئًا بالنهار أو بالليل بغير تفريط من مالكها، أو أتلفت شيئًا، وليس معها أحد، فهذا مضمون، وهو مراد الحديث، فأما إذا كان معها سائق أو قائد أو راكب، فأتلفت بيدها أو برجلها أو فمها ونحوه، وجب ضمانه في مال الذي هو معها، سواء كان مالكًا أو مستأجرًا أو مستعيرًا أو غاصبًا أو مودعًا أو

وكيلًا أو غيره، إلا أن تتلف آدميا، فتجب ديته على عاقلة الذي معها، والكفارة في ماله. والمراد بجرح العجماء: إتلافها، سواء كان بجرح أو غيره.

قال القاضي: أجمع العلماء على أن جناية البهائم بالنهار لاضمان فيها إذا لم يكن معها أحد، فإن كان معها راكب أو سائق، أو قائد، فجمهور العلماء على ضمان ما أتلفته، وقال داود وأهل الظاهر: لا ضمان بكل حال، إلا أن يحملها الذي هو معها على ذلك أو يقصده. اهـ.

(١٧١) أنواع المعدن

قسم الحنفية وبعض الحنابلة المعادن إلى ثلاثة أنواع، وذلك من ناحية جنسها، فقالوا: منطبع بالنار، ومائع، وما ليس بمنطبع ولا مائع:

١- **المنطبع:** كالذهب والفضة، والحديد والرصاص، والنحاس والصفر وغيرها، وهذا النوع يقبل الطرق والسحب، فتعمل منه صفائح وأسلاك ونحوها.

٢- **المائع:** كالقير والنفط - والقير والقار، والزفت - شيء يطلى بها السفن، **والنفط** - بكسر النون وقد تفتح -: هو دهن يعلو الماء.

٣- **ما ليس بمنطبع ولا مائع،** كالنورة والجص، والياقوت، والعقيق، والفيروز والكحل، والكبريت والزجاج، وغير ذلك، وهذا النوع لا يقبل الطرق والسحب؛ لأنه صلب.

انظر: "الإنصاف" (٣/٨٧)، و "رد المحتار" (٣/٢٣٣)، و "الموسوعة الفقهية" (٣٨/١٩٣).

(١٧٢) ما هو المعدن الذي يتعلق به وجوب الزكاة؟

القول الأول: يتعلق وجوب الزكاة في كل ما خرج من الأرض مما يخلق فيها من غيرها، مماله قيمة من الحديد، والياقوت، والزبرجد والبلور، والعقيق والسبج، والكحل والزاج، والزرنيخ، والمغرة، والقار، والنفط، والكبريت، ونحو ذلك، وهو قول الحنابلة.

حجتهم: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾[البقرة:٢٦٧]. قالوا: المعدن مما أخرج من الأرض، وحديث: أن النبي ﷺ أقطع بلال بن الحارث معادن القبلية. أخرجه أبوداود (٣٠٦١) وغيره، وهو لا يثبت.

ونقل صاحب البيان: الإجماع على وجوب الزكاة في المعادن، لكن الشافعية يرون أن المعادن التي تجب فيها الزكاة هي الذهب والفضة دون ما عداها، كما سيأتي، والذهب والفضة لاخلاف في وجوب الزكاة فيهما في الجملة.

القول الثاني: تتعلق الزكاة بكل ما ينطبع كالذهب والفضة، والرصاص والحديد، والنحاس، وهي رواية عن أبي حنيفة.

القول الثالث: لا تتعلق الزكاة إلا بالذهب والفضة دون غيرها من المعادن، وهو قول مالك، والشافعي.

الأقرب: هو القول الثالث؛ لورود الأدلة في الذهب والفضة دون ما عداهما، وأما قوله تعالى: ﴿وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾[البقرة:٢٦٧]. فهي عامة، ونقول بها، وأنه من وجد من المعدن غير الذهب والفضة، فليتصدق بما جادت به نفسه بدون تحديد؛ لأنه لادليل على التحديد، والله أعلم.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في شرحه لحديث بلال بن الحارث: والاحتياط أن يخرج الإنسان زكاة المعدن مطلقًا؛ لأن هذا هو ظاهر الحديث، ولأنه يشبه الحبوب والثمار، وهي تجب فيها الزكاة، وإن لم تكن ذهبًا ولا فضة ولا تجارة.

قلت: الحديث لم يثبت كما تقدم.

انظر: "البيان" (٣/٣٣٤)، و "المغني" (٣/٢٤)، و "المجموع" (٦/٤٧)، و "فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/١٨٥).

(١٧٣) كم نصاب المعادن؟

إن كان المعدن من الذهب والفضة، فنصابها معروف: الذهب عشرون دينارًا، والفضة مائتا درهم، فإن وجد دون النصاب من الذهب أو الفضة، فلا شيء عليه، وبه قال **مالك والشافعي، وأحمد وإسحاق، وداود**، وأما المعادن غير الذهب والفضة، فتقدم الخلاف في المسألة التي قبل هذه، وعلى القول بالزكاة في ذلك، فنصابه أن يبلغ قيمة أحد النقدين الذهب أو الفضة.

وأما **أبوحنيفة** فأوجب الخمس في قليله وكثيره من غير اعتبار نصاب؛ لأنه لايعتبر له حول، فلم يعتبر له نصاب كالزكاة، ورد عليه بقوله عليه الصلاة والسلام: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ**»، وقوله ﷺ: «**فِي مِائَتَيْ دِرْهَمٍ رُبْعُ العُشْرِ**»، وغير ذلك من الأدلة، ولم تفرق الأدلة بين أن يكون من المعدن أو غيره.

انظر: "البيان" (٣/٣٣٥)، و "المغني" (٣/٢٦)، و "المجموع" (٦/٤٧).

(١٧٤) هل يشترط في زكاة المعدن حَوَلان الحول؟

القول الأول: لايعتبر فيه الحول، بل إذا وجد نصابًا أخرج عنه الزكاة في الحال، وهو قول المالكية، والحنفية والحنابلة، والصحيح في مذهب الشافعية.

قال صاحب "البيان": هو قول عامة أهل العلم.

حجتهم: أنه مال مستفاد من الأرض؛ فلم يعتبر فيه الحول كالحبوب؛ ولأن الحول يراد لتكامل النماء، وهذا قد تكامل نماؤه.

القول الثاني: يشترط فيه الحول، فإذا تم الحول من حين وجده أخرج الزكاة عنه، وهو قول إسحاق، والمزني، وابن المنذر، وداود؛ لقول الرسول ﷺ: «**لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّىٰ يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ**».

انظر: "الإشراف" (٥٢/٣)، و"البيان" (٣٣٨/٣)، و"المغني" (٢٧/٣)، و"المجموع" (٤٧/٦).

(١٧٥) كم المقدار الذي يخرج في زكاة المعدن؟

القول الأول: قدر الواجب فيه ربع العشر، وهو زكاة، وهو قول عمر بن عبدالعزيز والمالكية والحنابلة، وإسحاق وأبي ثور.

القول الثاني: هو فيء، والواجب فيه الخمس، وهو قول الزهري، وأبي حنيفة، واختاره أبوعبيد. وقال الشافعي رحمه الله: هو زكاة، واختلف قوله في قدر الواجب فيه كالمذهبين، والصحيح عند أصحابه: أنه كالقول الأول.

وهو الصواب، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٤٨/٣)، و"البيان" (٣٣٧/٣)، و"المغني" (٢٤/٣)، و"المجموع" (٤٧/٦).

(١٧٦) المعدن من الذهب والفضة لا يجوز إخراج زكاته إلا بعد تصفيته

قال ابن قدامة رحمه الله: لا يجوز إخراج زكاته إلا بعد سبكه وتصفيته، كعشر الحب فإن أخرج ربع عشر ترابه قبل تصفيته، وجب رده إن كان باقيًا أو قيمته إن كان تالفًا، والقول في قدر المقبوض قول الآخذ؛ لأنه غارم، فإن صفاه الآخذ وكان قدر الزكاة أجزأ، وإن زاد رد الزيادة إلا أن يسمح له المخرج، وإن نقص فعلى المخرج.

انظر: "البيان" (٣/٣٤٠)، و "المغني" (٣/٢٧).

(١٧٧) هل يضم المعدن بعضه إلى بعض ويزكى؟

أما الذهب والفضة، فسيأتي الكلام على ضم أحدهما إلى الآخر - إن شاء الله -، عند المسألة رقم (٢٠٧)، وأما غيرهما على القول بالزكاة فيه: **فقال ابن قدامة** رحمه الله في "المغني" (٣/ ٢٦): إن كان فيه أجناس من غير الذهب والفضة ضم بعضها إلى بعض؛ لأن الواجب في قيمتها، والقيمة واحدة؛ فأشبهت عروض التجارة.

(١٧٨) إذا وجد رجلان معدنًا، فكيف يزكيان؟

قال العمراني رحمه الله في "**البيان**" (٣/ ٣٣٧): إذا وجد رجلان شيئًا من المعدن، فإن وجدا نصابين وجبت عليهما الزكاة، وإن وجدا أقل من نصابين، فإن قلنا: تثبت الخلطة في غير المواشي زكيا زكاة الخلطة، وإن قلنا: لا تثبت الخلطة في غير الماشية فلا زكاة عليهما؛ لأن كل واحدٍ منهما لم يجد نصابًا. ا.هـ

(١٧٩) إذا اشترى أرضًا فظهر فيها معدن، فلمن يكون هذا المعدن؟

قال العمراني رحمه الله: وإن اشترى أرضًا فظهر فيها معدن كان مملوكًا له فإن شاء عمله، وإن شاء تركه ولا يتعرض له في ذلك أحد.

وقال ابن قدامة رحمه الله : والمعادن الجامدة تملك بملك الأرض التي هي فيها؛ لأنها جزء من أجزاء الأرض فهي كالتراب، والأحجار الثابتة بخلاف الركاز فإنه ليس من أجزاء الأرض، وإنما هو مودع فيها.

انظر: "البيان" (٣/ ٣٣٤)، و "المغني" (٣/ ٢٨)

(١٨٠) يجوز بيع تراب المعدن والصاغة بغير جنسة:

قال ابن قدامة رحمه الله في "**المغني**" (٣/ ٢٩): ويجوز بيع تراب المعدن والصاغة بغير جنسة، ولا يجوز بجنسه إن كان مما يجري فيه الربا؛ لأنه يؤدي إلى الربا.

(١٨١) هل في البترول زكاة؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: ليس فيه زكاة؛ لأن المالك له الدولة، وهو للمصالح العامة، وما كان كذلك، فلا زكاة فيه.

وقال رحمه الله في موضع آخر: ووجوب الصدقة في النفط محل نظر عندي، ويحتاج إلى تحقيق؛ لأنه قد يقال: ما دام أثبتنا أنه معدن؛ فالواجب: أن تجب فيه الزكاة.

انظر: "الشرح الممتع" (٦/٨٨)؛ و "فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/١٨٥).

(١٨٢) هل في المستخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان والعنبر ونحوه زكاة؟

القول الأول: لا زكاة فيه، وهو قول عامة أهل العلم، منهم: الأئمة الأربعة، وهو مروي عن ابن عباس، وجابر رضي الله عنهم.

حجتهم: أنه قد كان يخرج على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه، فلم يأت فيه سنة عنه، ولا عن أحد من خلفائه من وجه يصح؛ ولأن الأصل عدم الوجوب فيه.

القول الثاني: فيه الزكاة، وهو رواية عن أحمد، ويحكى عن عمر بن عبدالعزيز أنه أخذ من العنبر الخمس، وهو قول الحسن، والزهري، وزاد الزهري في اللؤلؤ يخرج من البحر.

حجتهم: أنه خارج من معدن، فأشبه الخارج من معدن البر.

وأجاب على هذا ابن قدامة، فقال: ولا يصح قياسه على معدن البر؛ لأن العنبر إنما يلقيه البحر، فيوجد ملقى في البر على الأرض من غير تعب، فأشبه المباحات المأخوذة من البر، كالمن، والزنجبيل.

الصواب: هو القول الأول والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/٤١، ٤٦)، و "البيان" (٣/٢٨١)، و "المغني" (٣/٢٧).

(١٨٣) ما هو الركاز؟

- **تقدم تعريف الركاز عند ألفاظ الحديث وأما حكم المسألة:**

فالقول الأول: الركاز هو: ما دفنه أهل الجاهلية مما كان مالًا على اختلاف أنواعه من الذهب والفضة، والحديد والرصاص، والصفر والنحاس، والآنية والبلور، والمرجان والعقيق، والزمرد والزبرجد، وغير ذلك، ولا يدخل في ذلك المعادن، وهو قول جمهور أهل العلم: الحسن البصري، والشعبي، والحسن بن صالح، والأوزاعي، وأبي ثور، والمالكية، والشافعية، والحنابلة إلا أن الشافعي في الجديد خص إطلاقه على الذهب والفضة دون غيرهما من الأموال.

حجتهم: حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي تقدم ذكره، وفيه: «**وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ**». الشاهد من الحديث: أن النبي ﷺ فرق بين المعدن والركاز بواو العطف، فصح أنه غيره.

القول الثاني: الركاز: المال المدفون، والمعدن جميعًا، فهما لفظان مترادفان، وهو قول الثوري، وأبي حنيفة، وأبي عبيد.

الصواب: هو القول الأول؛ لحديث أبي هريرة ﷺ الذي تقدم ذكره.

انظر: "الإشراف" (٤٧/٣)، و"المغني" (١٨/٣)، و"المجموع" (٥٦/٦ -٦٠)، و"شرح مسلم" (١٧١٠)، و"الفتح" (٣٦٤/٣)، و"الموسوعة الفقهية" (٩٨/٢٣).

(١٨٤) كيف يعرف الركاز أنه من دفين الجاهلية

قال ابن قدامة رحمه الله: ويعتبر ذلك بأن ترىٰ عليه علاماتهم، كأسماء ملوكهم، وصورهم، وصُلُبِهِمْ، وصور أصنامهم، ونحو ذلك... اهـ. وبنحو هذا قال النووي رحمه الله.

انظر: "المغني" (١٩/٣)، و"المجموع" (٥٤/٦).

(١٨٥) دفين أهل الإسلام لقطة، وكيف يعرف أنه من دفين أهل الإسلام؟

لا خلاف بين أهل العلم أن دفين أهل الإسلام لقطة، وأما كيف يعرف أنه من دفين أهل الإسلام: فقال ابن قدامة رحمه الله: إن كان عليه علامة الإسلام، أو اسم النبي ﷺ، أو أحد من خلفاء المسلمين، أو والٍ لهم، أو آية من قرآن، أو نحو ذلك، فهو لقطة؛ لأنه ملك مسلم لم يعلم زواله عنه، وإن كان علىٰ بعضه علامة الإسلام، وعلىٰ بعضه علامة الكفر، فكذلك نص عليه أحمد في رواية ابن منصور؛ لأن الظاهر أنه صار إلىٰ مسلم، ولم يعلم زواله عن ملك المسلمين، فأشبه ما علىٰ جميعه علامة المسلمين.

انظر: "المغني" (١٩/٣)، و"المجموع" (٥٤/٦)، و"الموسوعة الفقهية" (١٠٢/٢٣).

(١٨٦) إذا وُجد ركازٌ لا علامة تدل عليه:

قال العمراني رحمه الله في "البيان" (٣/ ٣٤٥): وإن وجد في الموات ركازًا لا علامة عليه لمسلم أو لمشركٍ، كالأواني من الذهب أو الفضة فذكر الشيخان أبو حامدٍ، وأبو إسحاق: أن المنصوص للشافعي - رحمه الله -: (أنه لقطة) ؛ لأنه يحتمل أنه لمسلم، ويحتمل أنه لمشركٍ، والظاهر أنه لقطة.

ومن أصحابنا من قال: إنه ركازٌ، وذكر ابن الصباغ: أن هذا قولٌ للشافعي في "**الأم**" ؛ لأن الظاهر منه إذا كان من مواتٍ: أنه ركازٌ. اهـ.

(١٨٧) مواضع الركاز وهو على أقسام

القسم الأول: أن يجده في موات أو ما لا يعلم له مالك، مثل الأرض التي يوجد فيها آثار الملك، كالأبنية القديمة، والتلول، وجدران الجاهلية، وقبورهم، فهذا فيه الخمس.

قال ابن قدامة رحمه الله: بغير خلاف سوىٰ ما ذكرناه.

قلت: يعني بذلك ما روي عن الحسن أنه فرق بين ما يوجد في أرض الحرب وأرض العرب، فقال: فيما يوجد في أرض الحرب الخمس، وفيما يوجد في أرض العرب الزكاة.

قال ابن قدامة رحمه الله: ولو وجده في هذه الأرض علىٰ وجهها، أو في طريق غير مسلوك، أو قرية خراب، فهو كذلك في الحكم؛ لما روىٰ عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة، فقال: «**مَا كَانَ فِي طَرِيقٍ مَأْتِيٍّ، أَوْ فِي قَرْيَةٍ عَامِرَةٍ فَعَرِّفْهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَلَكَ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِي طَرِيقٍ مَأْتِيٍّ وَلَا فِي قَرْيَةٍ عَامِرَةٍ فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ**». رواه النسائي.

قلت: الحديث أخرجه أبوداود (١٧١٠)، والنسائي (٢٢٨٥)، وسنده حسن.

القسم الثاني: أن يجد الركاز في ملكه، بأن يكون له أرض، فيحييها، فيجد فيها ركازًا، فهو له، وعليه أن يخمسه.

القسم الثالث: أن ينتقل إليه الملك والانتقال، إما عن طريق الإرث، فيجد فيه ركازًا، فهذا يكون ميراثًا في قول عامة أهل العلم.

وإما عن طريق البيع، أو الهبة، فيجد فيه ركازًا، فهذا فيه خلاف: ذهب المالكية والشافعية، وأبوحنيفة، ومحمد، ورواية عن أحمد أنه للمالك قبله إن اعترف به، وإن لم يعترف به، فهو للذي قبله كذلك إلى أول مالك، أو لوارثه؛ لأنه كانت يده على الدار، فكانت على ما فيها، وذهب أبوحنيفة، ومحمد بن الحسن، والمالكية إلى أنه إذا لم يعرف المالك الأول، ولا ورثته، فيوضع الركاز في بيت المال.

وذهب أحمد في رواية، وأبويوسف، وبعض المالكية إلى أن الركاز الباقي بعد الخمس هو للمالك الأخير؛ لأنه مال كافر مظهور عليه في الإسلام، فكان لمن ظهر عليه كالغنائم، ولأن الركاز لا يملك بملك الأرض؛ لأنه مودع فيها، وإنما يملك بالظهور عليه، وهذا قد ظهر عليه، فوجب أن يملكه.

وهذا القول هو الصواب، وهو اختيار ابن قدامة، حيث **قال**: لأن الركاز لا يملك بملك الدار؛ لأنه ليس من أجزائها، وإنما هو مودع فيها، فينزل منزلة المباحات من الحشيش والحطب والصيد يجده في أرض غيره، فيأخذه، فيكون أحق به، لكن إن دعى المالك الذي انتقل الملك عنه أنه له، فالقول قوله؛ لأن يده كانت عليه؛ لكونها على محله، وإن لم يدعه، فهو لواجده.

القسم الرابع: أن يجد الركاز في ملك غيره، وذلك أن يستأجر الرجل عاملًا يحفر له في داره، أو يصلح في أرضه، فيجد ركازًا. ذهب أبوحنيفة، ومحمد بن الحسن، ورواية عن أحمد: إلى أنه لصاحب الدار.

وذهب الحسن بن صالح، وأبوثور، وأبويوسف، والرواية الثانية عن أحمد إلى أنه لواجده.

وهذا هو الصواب؛ لأن الكنز لا يملك بملك الدار على ما تقدم ذكره في القسم الذي قبل هذا، والله أعلم.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: إذا كان صاحب الأرض استأجر هذا العامل لإخراج هذا الركاز، فهو لصاحب البيت، وإن كان استأجره للحفر فقط، فوجده العامل، فهو للعامل؛ لقوله ﷺ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَىٰ**».

القسم الخامس: قال ابن قدامة رحمه الله: أن يجده في أرض الحرب، فإن لم يقدر عليه إلا بجماعة من المسلمين، فهو غنيمة له، وإن قدر عليه بنفسه، فهو لواجده، حكمه حكم ما لو وجده في موات في أرض المسلمين.

وقال أبوحنيفة، والشافعي: إن عرف مالك الأرض، وكان حربيًّا فهو غنيمة أيضًا؛ لأنه في حرز مالك معين، فأشبه ما لو أخذه من بيت أو خزانة، ولنا أنه ليس لموضعه مالك محترم أشبه ما لو لم يعرف مالكه.

انظر: "البيان" (٣٤٣/٣)، و"المغني" (١٩/٣)، و"المجموع" (٤٩/٦)، و"الموسوعة الفقهية" (١٠٥/٢٣)، و"فتح ذي الجلال والإكرام" (١٧٨/٦)، و"الشرح الممتع" (٩٠/٦).

(١٨٨) إذا وجد الركاز فماذا يجب فيه؟

جاء في حديث **أبي هريرة** ﷺ الذي تقدم ذكره، وفيه: «**وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ**»، وهو قول عامة أهل العلم، وأن في الركاز الخمس.

قال ابن المنذر رحمه الله: ولا نعلم أحدًا خالف في ذلك إلا الحسن البصري، فإنه فرق بين ما يوجد في أرض الحرب، وإذا وجد في أرض العرب، فأوجب الخمس فيه إذا وجد في أرض الحرب، وإذا وجد في أرض العرب، ففيه الزكاة.

قال رحمه الله: وبظاهر الحديث نقول

انظر: "الإشراف" (٤٧/٣)، و "المغني" (١٩/٣).

(١٨٩) أين يصرف خمس الركاز؟

القول الأول: خمس الركاز مصرفه مصرف خمس الفيء، وهو قول جمهور أهل العلم الحنفية، والمالكية، وقول للشافعية، ورواية عن أحمد. احتجوا بأثر ورد عن عمر ﷺ ظاهره القول بهذا، ولكنه لا يثبت. قالوا: ولأنه مال مخموس زالت عنه يد الكافر أشبه خمس الغنيمة. والمراد بخمس الفيء: ما جاء في قوله تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[الحشر:٧].

والفيء هو: ما حصل عليه المسلمون بغير قتال؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾[الحشر:٦].

وعلىٰ هذا القول: فلا يشترط في الركاز بلوغ النصاب، بل يجب في قليله وكثيره، ولا يشترط أن يتم عليه الحول، بل يجب بمجرد ما يجده، ولا يشترط أن يكون واجده من أهل الزكاة، بل يجب ولو كان الواجد كافرًا.

القول الثاني: مصرف الركاز هو مصرف الزكاة، ومصرف الزكاة هو ما ذكره الله تعالىٰ في سورة التوبة: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾[التوبة:٦٠]. الآية، وهو رواية عن أحمد، وأصح قولي الشافعي. **قال النووي** رحمه الله: هذا هو المذهب. **حجتهم:** أثر ورد في ذلك عن علي رضي الله عنه لا يثبت. قالوا: ولأنه مستفاد من الأرض أشبه المعدن والزرع، وعلىٰ هذا القول، فلا يجب الخمس إلا علىٰ من تجب عليه الزكاة، وهو المسلم الحر، ولا يجب الخمس إلا إذا بلغ النصاب.

الصواب: هو القول الأول، وهو اختيار ابن عثيمين.

انظر: "المغني" (٢٢/٣)، و"المجموع" (٥٩/٦)، و"الفتح" (٣٦٥/٣)، و"فتح ذي الجلال والإكرام" (١٧٨/٦).

(١٩٠) هل يشترط في الركاز حولان الحول؟

قال النووي رحمه الله: وأما الحول فلا يشترط فيه بلا خلاف، ونقل الماوردي فيه الإجماع.

وقال الحافظ رحمه الله: واتفقوا علىٰ أنه لا يشترط فيه الحول، بل يجب إخراج الخمس في الحال، وأغرب ابن العربي في "شرح الترمذي"، فحكىٰ عن الشافعي الاشتراط ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه، ومن كتب أصحابه.

انظر: "المجموع" (٥٧/٦)، و"الفتح" (٣٦٥/٣).

(١٩١) هل يشترط في الركاز أن يكون نصابا؟

القول الأول: لا يشترط النصاب، بل يجب في قليله وكثيره، وهو قول جمهور أهل العلم: الحنفية والمالكية، والحنابلة والشافعي في القديم، وإسحاق وأبي عبيد.

القول الثاني: يشترط، وهو قول الشافعي في الجديد.

الصواب: قول الجمهور؛ لظاهر حديث أبي هريرة ﷺ الذي تقدم ذكره، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٤٩/٣)، و "المغني" (٢١/٣)، و "المجموع" (٦٠/٦)، و "الفتح" (٣٦٤/٣).

(١٩٢) إذا وجد الركاز صبي أو امرأة أو مجنون أو ذمي ونحو ذلك؟

قال ابن قدامة رحمه الله: يجب الخمس على كل من وجده من مسلم، وذمي، وحر، وعبد، ومكاتب، وكبير، وصغير، وعاقل، ومجنون، إلا أنَّ الواجد له إذا كان عبدًا فهو لسيده؛ لأنه كسب مالًا، فأشبه الاحتشاش والاصطياد، وإن كان مكاتبًا ملكه، وعليه خمسه؛ لأنه بمنزلة كسبه، وإن كان صبيًّا، أو مجنونًا فهو لهما، ويخرج عنهما وليهما، وهذا قول أكثر أهل العلم.

قال ابن المنذر رحمه الله: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن على الذمي في الركاز يجده الخمس. قاله مالك، وأهل المدينة، والثوري، والأوزاعي، وأهل العراق، وأصحاب الرأي وغيرهم.

وقال الشافعي رحمه الله: لا يجب الخمس إلا على من تجب عليه الزكاة؛ لأنه زكاة، وحكي عنه في الصبي والمرأة أنهما لا يملكان الركاز.

وقال الثوري، والأوزاعي، وأبوعبيد: إذا كان الواجد له عبدًا يرضخ له منه، ولايعطاه كله. ولنا عموم قوله ﷺ: «**وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ**»، فإنه يدل بعمومه على وجوب الخمس في كل ركاز يوجد، وبمفهومه على أن باقيه لواجده من كان، ولأنه مال كافر مظهور عليه، فكان فيه الخمس على من وجده، وباقيه لواجده، كالغنيمة، ولأنه اكتساب مال، فكان لمكتسبه إن كان حرًّا أو لسيده إن كان عبدًا كالاحتشاش، والاصطياد.

قلت: وما اختاره ابن قدامة **هو الصواب**، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٥١)، و"البيان" (٣/ ٣٤٢)، و"المغني" (٣/ ٢٣).

(١٩٣) هل يجوز لواجد الركاز تفرقة الخمس بنفسه؟

القول الأول: يجوز، وهو قول الحنفية والحنابلة. **قال ابن المنذر** رحمه الله: ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه أمر واجد الكنز بتفرقته على المساكين. **قلت:** وهذا الأثر ينظر، فقد ذكره ابن قدامة بسنده، ولم أجد بعض رجاله، والله أعلم.

قالوا: ولأنه أدى الحق إلى مستحقه، فبرئ منه، كما لو فرق الزكاة، وأدى الدين إلى ربه.

القول الثاني: قال أبوثور رحمه الله: لا يجوز له أن يفعل ذلك، وإن فعل ضمَّنه الإمام؛ لأن الخمس في؛ فلم يملك تفرقته بنفسه، كخمس الغنيمة.

الأقرب: هو القول الأول، وهو اختيار ابن المنذر، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/٥١)، و "المغني" (٣/٢٣).

(١٩٤) الركاز يخالف الزكاة في أمور:

١- الركاز حوله حصوله، فلا ينتظر به تمام الحول كسائر الأموال الزكوية التي تحصل باليد من ميراث، أو هبة ونحو ذلك.

٢- الركاز يخرج من عينه، أو من نوعه ولو كان عرض تجارة.

٣ - الركاز يخرج منه الخمس، وهذه نسبة لا توجد في الزكاة.

٤- أنه ليس له نصاب، فيخرج في قليله وكثيره.

٥- أن مصرفه مصرف الفيء، فيكون ما يخرج منه من المصارف العامة، وباقية لواجده، بخلاف الزكاة فلا تصح إلا في الأصناف الثمانية.

٦- لا يشترط أن يكون من مال معين، بل يجب في كل متمول يجده، بخلاف الزكاة.

انظر: "نيل المآرب" (٢/ ٣٧٤)، و "الشرح الممتع" (٦/ ٨٩).



باب زكاة الذهب والفضة

(١٩٥) تجب الزكاة في الذهب والفضة إذا بلغا النصاب

الدليل على ذلك من الكتاب، والسنة، والإجماع:

أما من الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة:٣٤-٣٥].

وأما من السنة: فحديث **أبي هريرة** رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُكْوَىٰ بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّىٰ يُقْضَىٰ بَيْنَ العِبَادِ، فَيَرَىٰ سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ**». رواه مسلم (٩٨٧).

وأما الإجماع: فنقله ابن المنذر، وابن عبدالبر، وابن حزم، وابن رشد، وابن قدامة، والنووي، وغيرهم.

انظر: "الإشراف" (٣/٤٠)، و"المحلى" (٤/١٢)، و"الاستذكار" (١٤/١٩٨)، و"البداية" (٢/٦٧)، و"المغني" (٣/٣)، و"المجموع" (٥/٤٨٩).

(١٩٦) ما هو الكنز في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ﴾؟

القول الأول: من أدىٰ زكاة الذهب والفضة فليس بكنز، ومن لم يؤد زكاتهما فهو كنز، وهو مروي عن عمر، وابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وجابر ﷺ، وعكرمة، والسدي.

حجتهم: حديث **أُمِّ سَلَمَةَ** رضي الله عنها، قَالَتْ: كُنْتُ أَلْبَسُ أَوْضَاحًا مِنْ ذَهَبٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، أَكَنْزٌ هُوَ؟ فَقَالَ: «**مَا بَلَغَ أَنْ تُؤَدَّىٰ زَكَاتُهُ، فَزُكِّيَ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ**». أخرجه أبو داود (١٥٦٤)، وسنده ضعيف لكن للمرفوع منه شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ذكره البخاري تعليقًا (١٤٠٦)، حسنه به الشيخ الألباني رحمه الله. انظر "**الصحيحة**" (٥٥٩).

قال الحافظ رحمه الله: قال ابن عبد البر: والجمهور علىٰ أن الكنز المذموم ما لم تؤدَّ زكاته ويشهد له حديث **أبي هريرة** مرفوعًا: «**إِذَا أَدَّيْتَ زَكَاةَ مَالِكَ، فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ**».

القول الثاني: أن قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[التوبة:٣٤] الآية. منسوخة بقوله تعالىٰ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[التوبة:١٠٣]الآية. وذكر البخاري القول بالنسخ أيضًا عن ابن عمر رضي الله عنهما، وبه قال عمر بن عبدالعزيز، وعراك بن مالك.

الراجح: هو القول الأول، وهو الذي بوب عليه البخاري، فقال: باب: من أدىٰ زكاته فليس بكنز؛ لقول النبي ﷺ: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ**».

وقال صاحب البيان : والكنز المراد بالآية هو المال الذي لم تؤدَّ زكاته سواء كان مدفونًا، أو غير مدفون وإنما سُمي: كنزًا، لأنه منع من إخراج الزكاة منه كما منعه بدفنه من الأيدي. ا.هـ ثم ذكر رحمه الله حديث أم سلمة رضي الله عنها الذي تقدم عند القول الأول.

وقال الشنقيطي رحمه الله: أظهر الأقوال وأقربها للصواب في معنى ﴿يَكْنِزُونَ﴾ في هذه الآية الكريمة: أن المراد بكنزهم الذهب والفضة وعدم إنفاقها في سبيل الله أنهم لا يؤدون زكاتها.

ثم قال رحمه الله: من أصرح الأدلة في ذلك حديث طلحة بن عبيد الله وغيره في قصة ضمام بن ثعلبة رضي الله عنه لما أخبره النبي ﷺ بأن الله فرض عليه الزكاة قال: هل علي غيرها؟ فإن النبي ﷺ قال له: «**لَا، إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ**».

انظر: "البيان" (٢٨٠/٣)، و"تفسير القرطبي" (١٢٥/٨)، و"ابن كثير" (٣٦٤/٢)، و"الفتح" (٢٧٣/٣)، و"أضواء البيان" (٣٨٦/٢).

(١٩٧) نصاب الذهب

القول الأول: نصاب الذهب عشرون دينارًا، وهو قول جمهور أهل العلم. دليل هذا القول: الحديث الذي أخرجه أبوداود (١٥٧٣) وغيره من طريق عاصم بن ضمرة، والحارث الأعور عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ** - يَعْنِي: فِي الذَّهَبِ - **حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، فَإِذَا كَانَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ**». قال: فلا أدري أعلي يقول فبحساب ذلك أو رفعه إلى النبي ﷺ: «**وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ**».

وقد اختلف في رفع الحديث ووقفه. **والراجح:** وقفه. انظر: "**نصب الراية**" (٢/ ٣٣٨)، و "**التلخيص**" (٢/ ١٧٣).

وقال ابن حزم رحمه الله في "**المحلى**" (٤/ ١٧٨): وقد رواه عن أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي: شعبة وسفيان ومعمر، فأوقفوه على علي، وهكذا كل ثقة رواه عن عاصم.

وقد أورد الشيخ الألباني رحمه الله: في "**الإرواء**" (٣/ ٢٨٩) شواهد للحديث، **ثم قال** (ص: ٢٩٢): وجملة القول: فالحديث صحيح لا شك فيه عندي.

القول الثاني: نصاب الذهب أربعون دينارًا، وهو قول ابن حزم، ورواية عن الحسن.

القول الثالث: نصاب الذهب معتبرٌ بالفضة، فما بلغ منه قيمة مائتي درهم، وجب فيه الزكاة وإلا فلا، وهو قول عطاء، وطاوس، والزهري، وسليمان بن حرب، وأيوب السختياني. قالوا: لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ تقدير في نصابه، فثبت أنه حمله على الفضة.

الراجح: هو القول الأول، وأن نصاب الذهب عشرون دينارًا؛ لما تقدم من الأدلة في ذلك، والذي يظهر أنها تتقوى بمجموعها، كما قاله الشيخ الألباني، وهذا هو اختيار الشنقيطي، والألباني، وابن عثيمين، واللجنة الدائمة.

انظر: "المحلى" (٤/١٨٢)، و "بداية المجتهد" (٤/٧٨)، و "المغني" (٣/٦)، و "المجموع" (٥/٥٠٣)، و "النيل" (٤/١٣٧)، و "الأضواء" (٢/٣٩١)، و "فتاوى اللجنة الدائمة" (٩/٢٥٢).

(١٩٨) نصاب الفضة مائتا درهم

عن **أبي سعيد** ﷺ قَالَ: قَالَ رسولُ الله ﷺ: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ**». والحديث في الصحيحين وسيأتي ذكره بعد هذه المسألة.

والأوقية: أربعون درهما، فالخمس الأواق في أربعين بمائتي درهم، وكذا حديث أنس ﷺ في "البخاري" (١٤٥٤)، وفيه: «**وَفِي الرِّقَةِ رُبْعُ العُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا**».

قال الحافظ رحمه الله: الرقة - بكسر الراء وتخفيف القاف -: الفضة الخالصة، سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة.

قال ابن قدامة رحمه الله: نصاب الفضة مائتا درهم لا خلاف في ذلك بين علماء الإسلام.

فائدة: قال الحافظ في شرحه لحديث أنس ﷺ الذي تقدم: قوله: «**فإن لم تكن** - أي: الفضة - **إلا تسعين ومائة**» يوهم أنها إذا زادت على التسعين ومائة قبل بلوغ المائتين أن فيها صدقة، وليس كذلك، وإنما ذكر التسعين؛ لأنه آخر عقد قبل المائة، والحساب إذا جاوز الآحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمئين والألوف، فذكر التسعين؛ ليدل على أن لا صدقة فيما نقص عن المائتين، ويدل عليه قوله الماضي: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ**».

انظر: "الاستذكار" (٣٩/٩)، و"المغني" (٣/٣)، و"المجموع" (٥٠٤/٥)، و"الفتح" (٣٢١/٣).

(١٩٩) إذا نقصت الدراهم عن مائتي درهم نقصًا يسيرًا، فهل تجب الزكاة فيها؟

القول الأول: لا زكاة فيها سواء كان النقص يسيرًا أو كثيرًا، وهو مذهب الشافعي وإسحاق، وابن المنذر، والخرقي.

حجتهم: حديث أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ**». أخرجه البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩).

والأوقية: أربعون درهمًا بغير خلاف فيكون ذلك مائتي درهم.

القول الثاني: إذا انقصت نقصًا يسيرًا ففيها الزكاة، قال مالك: إذا انقصت نقصًا يسيرًا يجوز جواز الوازنة وجبت الزكاة.

وعن أحمد أن نصاب الذهب إذا نقص ثلث مثقال زكَّاه وهو قول عمر بن عبدالعزيز وسفيان وإن نقص نصفًا لا زكاة فيه.

وقال بعض الحنابلة: إن كان النقص يسيرًا كالحبة والحبتين، وجبت الزكاة؛ لأنه لا يضبط غالبًا فهو كنقص الحول ساعة أو ساعتين وإن كان نقصًا بينًا كالدانق، والدانقين، فلا زكاة فيه.

الصواب: هو القول الأول لظاهر الحديث، والله أعلم.

قال ابن قدامة رحمه الله : الأول ظاهر الخبر فينبغي أن لا يعدل عنه.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٤٣)، و"المغني" (٣/ ٤).

(٢٠٠) كانت الدراهم في صدر الإسلام صنفين، وكانت متفاوتة بالوزن فجمعا في الإسلام

قال ابن قدامة رحمه الله: كانت الدراهم في صدر الإسلام صنفين، سودا، وطبرية، وكانت السود ثمانية دوانيق، والطبرية أربعة دوانيق، فجمعا في الإسلام، وجعلا درهمين متساويين، في كل درهم ستة دوانيق، فعل ذلك بنو أمية، فاجتمعت فيها ثلاثة أوجه: أحدها، أن كل عشرة وزن سبعة. – أي سبعة مثاقيل بمثقال الذهب – **والثاني**: أنه عدل بين الصغير والكبير. والثالث، أنه موافق لسنة رسول الله ﷺ ودرهمه الذي قدر به المقادير الشرعية. ولا فرق في ذلك بين التبر والمضروب. ا.هـ

وقال العمراني رحمه الله : وأما الدراهم: فقال أبو عبيدٍ القاسم بن سلام: سمعت شيخًا من أهل المعرفة بهذا الشأن يقول: كانت الدراهم في الجاهلية نوعين: كسروية سوداء ثقالًا، في كل درهمٍ منها درهمٌ ودانقان. وطبرية خفافًا، في كل درهم منها أربعة دوانق، فلما كان الإسلام، وكانت الزكاة تجب في مائتي درهمٍ، وأراد بنو أمية ضرب الدراهم، فقالوا: إن ضربنا من الكسروية، أضررنا بالمساكين، وإن ضربنا من الطبرية، أضررنا بأرباب الأموال، فجمعوا الدرهمين الكسروي والطبري، فبلغا اثني عشر دانقًا، فضربوا من ذلك درهمين متساويين في كل درهمٍ ستة دوانيق، وفي كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل؛ لأن المثقال لم يختلف.

وقيل: إن الذي ضرب الدراهم زياد بن أبيه في أيام معاوية.

وقيل: بل هو الحجاج بن يوسف في زمان عبد الملك بن مروان. اهـ.

قلت: الدانق يعادل سدس وزن الدرهم.

انظر : "البيان" (٣/ ٢٨٤)، و"المغني" (٣/ ٣).

(٢٠١) إذا كانت بعض الدراهم جيدة وبعضها رديئة، فمن أيهما يخرج؟

قال العمراني رحمه الله: إذا كان بعض دراهمه جيدة وبعضها رديئة من جهة الجنس، مثل: أن يكون بعضها لينة، وبعضها خشنة ضم بعضها إلى بعضٍ في إكمال النصاب، وتخرج الزكاة من كل واحدٍ منها بقسطها، وكذلك: إذا كانت أنواعًا أخرج من كل نوع بقسطه.

وإن كثرت الأنواع فذكر في " **المهذب** ": أنه يخرج الوسط، كما قلنا في الثمار.ا.هـ

انظر: "البيان" (٣/ ٢٨٧)، و "المغني" (٣/ ٩).

(٢٠٢) هل الاعتبار في نصاب الذهب والفضة بالوزن أم بالعدد؟

قال النووي رحمه الله: مذهبنا ومذهب العلماء كافة أن الاعتبار في نصاب الذهب والفضة بالوزن لا بالعدد، وحكى صاحب الحاوي وغيره من أصحابنا عن المغربي وبشر المريسي المعتزلي أن الاعتبار بمائتي درهم عددًا لا وزنًا، حتى لو كان معه مائة درهم عددًا وزنها مائتان، فلا شيء فيها، وإن كانت مائتان عددًا وزنها مائة وجبت الزكاة. قال أصحابنا: وهذا غلط منهما؛ لمخالفته النصوص والإجماع؛ فهو مردود.

قلت: حجة الجمهور: حديث أبي سعيد رضي الله عنه الذي تقدم ذكره قبل ثلاث مسائل، وفيه: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ**»، فاعتبر الفضة بالوزن.

وذهب ابن تيمية رحمه الله إلى القول الثاني، وأن العبرة بالعدد لا بالوزن؛ لحديث أنس رضي الله عنه في الصدقة، وهو في "البخاري"، وقد تقدم، وفيه: «**وَفِي الرِّقَةِ رُبُعُ العُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا**». ووجه الاستدلال بالحديث: أن النبي ﷺ قدرها بالعدد، وفي عهد رسول الله ﷺ ليست الدراهم

متفقة في الوزن، بل بعض الدراهم أزيد من البعض الآخر، فدل ذلك على أن العدد هو المعتبر؛ لأن الدراهم لم تُوحَّد إلا في زمن عبدالملك بن مروان، فوحدها على هذا المقدار، وجعل كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل. وبناء على قول ابن تيمية رحمه الله: لو كانت المائتا الدرهم مائة مثقال فقط ففيها الزكاة، وعلى قول من اعتبر الوزن ليس فيها زكاة، وإذا كانت مائة وثلاثين مثقالًا، ولكنها مائتان من الدراهم عددًا، ففيها زكاة عند ابن تيمية، وليس فيها زكاة عند الجمهور.

الخلاصة: أن الذهب المعتبر فيه الوزن، وهذا لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في الفضة، **والذي يظهر:** أن المعتبر فيها الوزن، كما هو قول الجمهور، والله أعلم.

انظر: "المحلى" (٦٨٢)، و "المغني" (١٣/٣)، و "المجموع" (٥٠٤/٥)، و "الفتح" (٣١١/٣)، و "الشرح الممتع" (٩٨/٦).

(٢٠٣) نصاب الذهب والفضة بالجرامات ونسبة الدرهم من الدينار

أولًا: الدينار: هو من الذهب، وهو المثقال، ولم يتغير وزنه لا في الجاهلية ولا في الإسلام، ووزنه بالجرامات (٤.٢٥).

قال المطيعي: المثقال يساوي ما زنته في عصرنا هذا: أربعة جرامات، وأربعة أعشار الجرام.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: والمراد بالدينار الإسلامي الذي يبلغ وزنه مثقالًا، وزنة المثقال (أربعة غرامات وربع)، فيكون نصاب الذهب خمسة وثمانين غرامًا.

وقال الشيخ البسام رحمه الله في كلامه على الدينار: ومقداره بالجرامات: (٤.٢٥) أربعة جرامات وخمسة وعشرون من المائة من الجرام.

ثانيًا: الدرهم: وهو من الفضة، وورد في الحديث: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الوَرِقِ صَدَقَةٌ**»، **والأوقية:** أربعون درهمًا، فالخمس الأواقي في أربعين بمائتي درهم، ويقال: دانق، **والدانق:** سدس الدرهم.

أما نصابه ونسبته من الدينار، **فقال النووي** رحمه الله: **والدرهم:** المراد بها دراهم الإسلام، وهي التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "**مجالس شهر رمضان**": **والدرهم:** سبعة أعشار مثقال، فيبلغ مائة وأربعين مثقالًا، وهي خمسمائة وخمسة وتسعون غرامًا.

وقال أيضًا: بلوغ النصاب هو مائتا درهم، وهي بالمثاقيل مائة وأربعون مثقالًا؛ لأن الدرهم الإسلامي سبعة أعشار المثقال، والمثقال أربعة غرامات، وربع، فإذا ضربت أربعة غرامات وربع في مائة وأربعين مثقالا بلغت خمسمائة وخمسة وتسعين غرامًا، وهذا هو نصاب الفضة.

وقال أيضًا: إذًا الدرهم أقل من الدينار في الوزن، فهو سبعة أعشار الدينار، لكن في الحجم الدرهم أكبر منه مرة ونصف أو مرتين، مع أن الذهب أثقل من الفضة.

انظر: "المجموع مع حاشيته للمطيعي" (٥/٤٩٠)، و "مجالس شهر رمضان" (٩٨)، و "فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/٩٩/١٠١)، و "نيل المآرب" (٢/٣٦٦).

(٢٠٤) هل في المغشوش من الذهب والفضة زكاة؟

المغشوش من الذهب أو الفضة هو المسبوك مع غيره، وهل فيه زكاة؟

القول الأول: لا زكاة في المغشوش من ذهب ولا فضة حتى يبلغ خالصه نصابًا، وهو قول الشافعية والحنابلة.

حجتهم: حديث **أبي سعيد** رضي الله عنه الذي تقدم، وفيه: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ**»، فإذا بلغه بعد إسقاط المغشوش أخرج الواجب خالصًا، أو أخرج من المغشوش ما يعلم اشتماله على خالص بقدر الواجب مع مراعاة درجة الجودة.

القول الثاني: إن كانت الدراهم والدنانير المغشوشة رائجة كرواج غير المغشوشة، فإنها تعامل مثل الكاملة سواء، فتكون فيها الزكاة إن بلغ وزنها بما فيها من الغش نصابًا، أما إن كانت غير رائجة، فالعبرة بما فيها من الذهب أو الفضة الخالصين على تقدير التصفية، فإن بلغ نصابًا زُكِّي وإلا فلا، وهو قول المالكية.

القول الثالث: إن كان الغش مثل نصف الفضة أو الذهب، أو أكثر فلا زكاة حتى يبلغ الخالص نصابًا، وإن كان أقل وجبت الزكاة إذا بلغ بغشه نصابًا، وهو قول أبي حنيفة بناء على أصله أن الغش إذا نقص عن النصف سقط حكمه، حتى لو اقترض عشرة دراهم لا غش فيها، فرد عشرة فيها سِتَّة فضة والباقي غش لزم المقرض قبولها، ويبرأ المقترض بها، ولو ملك مائتين خالصة، فأخرج زكاتها خمسة مغشوشة. قال تجزيه.

قال الماوردي: وفساد هذا القول ظاهر، والاحتجاج عليه تكلف، ويكفي في رده قوله ﷺ: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الوَرِقِ صَدَقَةٌ**».

الراجح: هو القول الأول، إلا أنه يغتفر عن الخلط اليسير. **قال الشيخ ابن عثيمين** رحمه الله: إن كان فيه خلط يسير فهو تبع لا يضر؛ لأن الذهب لا بد أن يجعل معه شيء من المعادن؛ لأجل أن يقويه ويصلبه، وإلا لكان لينا، وهذه الإضافة يقول العلماء: إنها يسيرة تابعة؛ فهي كالملح في الطعام لا تضر.

انظر: "المغني" (٧/٣)، و"المجموع" (٥٠٥/٥)، و"الفتح" (٣١١/٣)، و"الشرح الممتع" (٩٧/٦)، و"الموسوعة الفقهية" (٢٦٤/٢٣).

(٢٠٥) هل تضم الدراهم بعضها إلى بعض إذا كانت بعضها جيدة، وبعضها رديئة؟

قال العمراني رحمه الله في **"البيان"** (٣/ ٢٨٧): إذا كان بعض دراهمه جيدة وبعضها رديئة من جهة الجنس، مثل: أن يكون بعضها لينة، وبعضها خشنة ضم بعضها إلى بعضٍ في إكمال النصاب، وتخرج الزكاة من كل واحدٍ منها بقسطها، وكذلك: إذا كانت أنواعًا أخرج من كل نوع بقسطه.

وإن كثرت الأنواع فذكر في **" المهذب "**: أنه يخرج الوسط، كما قلنا في الثمار. اهـ.

(٢٠٦) إذا كان عنده ذهب ملطخ بفضة، أو فضة ملطخة بذهب:

إذا كان عنده ذهب ملطخ بفضة أو فضة ملطخة بذهب، وكان يعلم قدر كل واحد منهما، فإنه يخرج الزكاة على كل واحد منهما على حدة، وإن لم يعلم يقينًا ولكنه يعلم بالظن؛ فإنه يخرج على غالب ظنه، ويحتاط ويخرج الزكاة.

وإن كان لا يعلم قدرهما لا باليقين ولا بالظن فإنه يجتهد في تقدير الذهب وتقدير الفضة ويحتاط ويخرج الزكاة.

وإن لم يستطع التقدير؛ فإنه يميزهما بالنار ويخرج الزكاة، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٩٠).

(٢٠٧) هل يضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب؟

القول الأول: لا يضم، وهو قول جمهور أهل العلم، واستدلوا بحديث: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الوَرِقِ صَدَقَةٌ**»، وقالوا: لأنهما مالان يختلف نصابهما، فلا يضم بعضها إلى الآخر كأجناس الماشية.

القول الثاني: يضم أحدهما إلى الآخر، وهو قول الحسن، وقتادة والأوزاعي، والثوري، ومالك وأبي حنيفة، واختلفوا في كيفية الضم:

فذهب مالك، وأبويوسف ومحمد وأحمد في رواية إلى أن الضم يكون بالأجزاء.

وذهب أبوحنيفة إلى أنه يضم بالقيمة مثال ذلك على قول مالك ومن معه، وقول أبي حنيفة: إذا كان عند الإنسان ثلث نصاب من الذهب، ونصف نصاب من الفضة، وقيمة ثلث النصاب من الذهب تساوي نصف النصاب من الفضة، فعلى قول من يقول إنه يضم بالأجزاء لا يضم؛ لأن عنده ثلث نصاب من الذهب، ونصف نصاب من الفضة، فالمجموع نصاب إلا سدسًا، فلم يبلغ النصاب. وعلى هذا: فلا زكاة عليه على قول مالك ومن معه، وأما على قول أبي حنيفة فإنه يضم ويكمل النصاب؛ لأن قيمة ثلث نصاب الذهب تساوي مائة درهم، فيكون عنده الآن مائتا درهم فيزكيها.

مثال آخر: إذا كان عنده عشرة دنانير، ومائة درهم، فإنه يضم على قول مالك ومن معه، وإذا كان عنده ثمانية دنانير تساوي مائة درهم، وعنده مائة درهم، فعلى قول مالك ومن معه لا يضم، وعلى قول أبي حنيفة يضم.

الراجح: هو القول الأول، وأنه لا يضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب، وهو قول ابن حزم، وله كلام طيب حول هذه المسألة، وهو اختيار الشنقيطي، وابن عثيمين.

انظر: "الإشراف" (٤٣/٣)، و"المحلى" (١٩٢/٤)، و"المغني" (٥/٣)، و"المجموع" (٥٠٤/٥)، و"الأضواء" (٣٩٧/٢)، و"الشرح الممتع" (١٠١/٦)، و"الموسوعة الفقهية" (٢٦٧/٢٣).

(٢٠٨) زكاة الذهب والفضة ربع العشر

قال ابن قدامة رحمه الله: ولا نعلم خلافًا بين أهل العلم في أن زكاة الذهب والفضة ربع عشرها.

وقال ابن العربي: الأمة أجمعت على وجوب الزكاة في الذهب والفضة من غير خلاف بينهم، وكذلك اتفقوا على وجوب ربع العشر فيها إذا بلغت نصابًا. اهـ وهكذا نقل الاتفاق أيضًا ابن رشد وغيره.

انظر: "التمهيد" (١٤٧/٢٠)، و"بداية المجتهد" (٧٨/٢)، و"المغني" (٧/٣)، و"عارضة الأحوذي" (١٠٢/٣)، و"النيل" (١٨٣/٤).

(٢٠٩) إذا كان الذهب أقل من عشرين دينارًا ولم تبلغ قيمته مائتي درهم فلا زكاة فيه

قال ابن المنذر رحمه الله: وأجمعوا أن الذهب إذا كان أقل من عشرين مثقالًا، ولا يبلغ قيمتها مائتي درهم أن لا زكاة فيه.

وهكذا نقل الإجماع ابن عبدالبر، وابن حزم، والنووي.

انظر: "الإجماع" (٤٤)، و"الاستذكار" (٣٥/٩)، و"المراتب" (٣٨)، و"المجموع" (٤٨٨/٥).

(٢١٠) لا زكاة في غير الذهب والفضة من الجواهر وغيرها إن كانت للقنية لا للتجارة

قال ابن عبدالبر رحمه الله: وأجمعوا أن لا زكاة في الحلي، إذا كان جواهر، أو ياقوتا لا ذهب فيه ولا فضة.

وقال ابن حزم رحمه الله: فما اتفقوا عليه أنه لا زكاة فيه كل ما اكتسب للقنية لا للتجارة، من جوهر، وياقوت، ووطاء، وغطاء، وثياب، وآنية نحاس، أو حديد، أو رصاص، أو قزدير، وسلاح، وخشب، ودروع وضياع، وبغال، وصوف، وحرير، وغير ذلك كله لا تحاش شيئًا. اهـ. وهكذا نقل الإجماع ابن قدامة.

انظر: "الاستذكار" (٧٥/١)، و"البيان" (٢٨١/٣)، و"المحلى" (١٣/٤)، و"المغني" (١٤/٣)، و"المجموع" (٤٨٩/٥).

(٢١١) الآنية المتخذة من الذهب والفضة تجب فيها الزكاة

الدليل على ذلك: عموم الآية ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[التوبة:٣٤].

قال ابن عبدالبر رحمه الله: أجمع العلماء على أن متخذ الآنية من الفضة أو الذهب عليه الزكاة فيها، إذا بلغت من وزنها ما تجب فيها الزكاة، وليس ذلك عندهم من باب الحلي المتخذ لزينة النساء، ولا من باب السيف المحلى، ولا المصحف المحلى في شيء، فقف على هذا الأصل، واعلم أن ما أجمعوا عليه فهو الحق الذي لا شك فيه، وبالله التوفيق.

وقال ابن قدامة رحمه الله: فيها الزكاة بغير خلاف بين أهل العلم، ولا زكاة فيها حتى تبلغ نصابًا بالوزن، أو يكون عنده ما يبلغ نصابًا بضمها إليه. اهـ. وهكذا نقل الإجماع النووي.

انظر: "التمهيد" (١٠٦/١)، و"المغني" (١٦/٣- ١٧)، و"المجموع" (٥١٨/٥).

(٢١٢) إذا كان في الذهب والفضة جواهر ولآلئ مرصعة؛ فلا زكاة إلا في الذهب والفضة دون ما عداهما؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٣/ ١٤): فإن كان في الحلي جوهر ولآلئ مرصعة، فالزكاة في الحلي من الذهب والفضة دون الجوهر، لأنها لا زكاة فيها عند أحد من أهل العلم.

(٢١٣) إذا موه سقف بيته بالذهب، أو الفضة حرم ذلك ووجب فيه الزكاة:

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٣/ ١٧): ولو موه سقفه بذهب أو فضة، فهو محرم، وفيه الزكاة.

وقال أصحاب الرأي: يباح؛ لأنه تابع للمباح، فيتبعه في الإباحة. ولنا، أن هذا إسراف، ويفضي فعله إلى الخيلاء، وكسر قلوب الفقراء، فحرم، كاتخاذ الآنية، وقد نهى النبي ﷺ عن التختم بخاتم الذهب للرجل، فتمويه السقف أولى.

(٢١٤) هل تجب الزكاة في حلي النساء من الذهب والفضة المعد للاستعمال؟

القول الأول: تجب، وهو قول ابن مسعود، وعبدالله بن عمرو، وعائشة، وروي عن **عمر وابن عباس** رضي الله عنهم، وهو قول سعيد بن المسيب، وعطاء، وسعيد بن جبير، ومجاهد وطاوس، والنخعي وعبدالله بن شداد، وميمون بن مهران، وابن سيرين وجابر بن زيد، والزهري والثوري وابن شبرمة، والأوزاعي والحسن بن حي، وداود الظاهري، وأصحاب الرأي، ورواية عن أحمد. استدل أصحاب هذا القول بعمومات الأدلة الواردة في وجوب الزكاة، منها:

١- **قوله تعالى:** ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[التوبة:٣٤]. وتقدم معنى الكنز.

٢- حديث **أبي هريرة** ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُكْوَىٰ بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّىٰ يُقْضَىٰ بَيْنَ العِبَادِ، فَيَرَىٰ سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ**». أخرجه مسلم (٩٨٧). قالوا: فعموم الآية والحديث شامل لجميع أنواع الذهب والفضة، ومنه حلي الاستعمال والإعارة.

٣- حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن **جده** ﷺ، أن امرأة أتت رسول الله ﷺ، ومعها ابنة لها، وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب، فقال لها: «**أَتُعْطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟**» قالت: لا. قال: «**أَيَسُرُّكِ أَنْ يُسَوِّرَكِ اللهُ بِهِمَا يَوْمَ القِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ؟!**» قال: فخلعتهما فألقتهما إلى النبي ﷺ، وقالت: هما لله ورسوله! أخرجه أبوداود (١٥٦٣)، وأبوعبيد (١٢٦٠)، وسنده حسن.

٤- جاء عن **ابن مسعود** ﷺ أن امرأته سألته، فقالت: إن لي حليًّا أفأزكيه؟. قال: إذا بلغ مائتي درهم فزكيه. أخرجه عبدالرزاق (٣/٨٣)، وأبوعبيد (١٢٦١)، والدارقطني (٢/١٠٧)، وسنده صحيح.

٥- ما جاء عن **عبدالله بن عمرو** ﷺ: أنه كان يأمر نساءه أن يزكين حليهن، أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٣٧٢)، وعبدالرزاق (٤/ ٨٤)، وأبوعبيد (١٢٦٣) وغيرهم، وسنده ضعيف.

٦- ما جاء عن **عائشة** رضي الله عنها أنها قالت: لا بأس بلبس الحلي إذا أعطي زكاته.

أخرجه أبو عبيد (١٢٦٥)، والدارقطني (٢/١٠٦)، وسنده حسن.

القول الثاني: لا زكاة في الحلي. ثبت هذا عن جابر، وابن عمر، وعائشة، وأسماء رضي الله عنهم، وهو قول الشعبي، ومحمد بن علي، والقاسم بن محمد، وعمرة، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور، وهو المشهور عن أحمد.

حجتهم:

١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ**». أخرجه البخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٩٨٢).

قال النووي رحمه الله: هذا الحديث يدل على أن أموال القنية لا زكاة فيها، وهو قول علماء السلف والخلف.

٢- حديث **جابر** رضي الله عنه مرفوعًا: «**لَيْسَ فِي الْحُلِيِّ زَكَاةٌ**». أخرجه الطبراني، وسنده ضعيف، **والصواب:** وقفه.

٣- الزكاة لا تجب إلا في الأموال النامية، أما أموال القنية فلا زكاة فيها.

القول الثالث: زكاة الحلي عاريته، روي هذا القول عن ابن عمر رضي الله عنهما، وابن المسيب، والحسن، وعبدالله بن عتبة، وقتادة.

القول الرابع: يزكى عامًا واحدًا، وهو قول أنس بن مالك رضي الله عنه.

الراجح: هو القول الأول؛ لعموم الأدلة، ولحديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما الذي تقدم عند القول الأول، وهو اختيار ابن المنذر، وابن حزم، والألباني، وابن باز، وشيخنا الوادعي، وابن عثيمين، وله رسالة في هذا.

انظر: "الأموال" (٥٣٧)، و "مصنف عبدالرزاق" (٨١/٤)، و "مصنف ابن أبي شيبة" (٣٨٢/٢)، و "سنن الدارقطني" (١٠٤/٢)، و "الإشراف" (٤٥/٣)، و "المحلى" (٦٨٤)، و "المغني" (١١/٣)، و "المجموع" (٥٢٩/٥)، و "الأضواء" (٣٩٨/٢)، و "توضيح الأحكام" (٣٥٧/٣).

(٢١٥) إذا وجب على المرأة زكاة حليها، وليس عندها دراهم تزكي:

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "**الشرح الممتع**" (٦/ ١٨٨): يمكن لها أن تزكي على الفور وذلك بأن تبيع من الحلي بمقدار الزكاة، وتخرج الزكاة مالم يتبرع لها زوجها أو أحد من أقاربها فإن تبرع فلا بأس.

(٢١٦) إذا أخرج الرجل عن زوجته زكاة ذهبها جاز

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله **بسؤال ونصه:**

هل يجزئ عن المرأة إذا أدى زوجها عنها زكاة ذهبها من ماله الخاص لاسيما وأن المرأة ليس لها دخل وطابت نفس زوجها بدفعه من ماله.

فأجاب رحمه الله : إذا وجبت الزكاة والمرأة ليس لها دخل وطابت نفس الرجل بالزكاة عنها، فهذا مجزئ وله أجر في ذلك، والله لا يضيع أجر من أحسن عملًا.

وسئلت اللجنة الدائمة بسؤال ونصه:

امرأة عندها حلي ذهب وزوجها لم يزكه، فهل هي تزكيه وهي لم يوجد لديها نقود وهل تبيع منه وتزكي أم لا؟

فأجابت: تجب الزكاة في الذهب حلي أو غير حلي علىٰ مالكته المذكورة لتخرجها منه، أو من مال لها آخر، وإن أخرج زوجها أو غيره عنها بإذنها جاز ذلك، وبالله التوفيق وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

انظر: "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٨/ ١٣٣)، و"فتاوى اللجنة" (٩/ ٢٦٨).

(٢١٧) الحلي يزكى كل سنة بسعره عند تمام الحول

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله بسؤال ونصه:

هل زكاة الحلي تكون بسعر الشراء أم بسعره كل عام وقت إخراج زكاته؟

فأجاب رحمه الله: زكاة الحلي تجب كل سنة، ولا تكون بسعر الشراء، وإنما تكون بسعره عند تمام الحول فإذا قدر أن المرأة اشترت ذهبًا بعشرة آلاف ريال، ولما دار عليه الحول صار لا يساوي إلا خمسة آلاف ريال، فإنها لا تزكي إلا خمسة آلاف ريال فقط، والعكس بالعكس، فإذا اشترت ذهبًا بخمسة آلاف ريال، وصار عند تمام الحول يساوي عشرة آلاف ريال فإنها تزكي عشرة آلاف ريال؛ لأن ذلك هو وقت الوجوب. والله الموفق.

وسئلت اللجنة الدائمة بسؤال ونصه:

كيف أخرج زكاة الحلية حيث أني قبل سنة أخذت الذهب بثلاثة آلاف لكنه اليوم القيمة مضاعفة، فهل أخرج الزكاة علىٰ ثمن الشراء أو علىٰ سعر الذهب في الوقت الحاضر؟

فأجابت: عليك إخراج زكاة ما لديك من حلي الذهب حسب سعره يوم حال عليه الحول، ووجبت فيه الزكاة لا علىٰ ثمنه يوم الشراء، وبالله التوفيق.

وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

انظر: "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٨/ ١٣٢)، و"فتاوى اللجنة" (٩/ ٢٦٦).

(٢١٨) هل يجوز للخنثى المشكل أن يلبس حلي الرجال، أو حلي النساء؟

قال العمراني رحمه الله: ذكر القاضي أبو الفتوح لا يجوز للخنثى المشكل أن يتخذ حلي الرجال، ولا حلي النساء ليستعمله، فإن اتخذ شيئًا من ذلك وجبت فيه الزكاة قولًا واحدًا، إلا أن يتخذه ليلبسه جواريه أو يعيره.

قلت: تقدم قبل مسألتين أن الذهب الذي يلبس أو يعار، فيه الزكاة، والحلي التي يلبسها الرجال هي من الفضة مثل المنطقة، وهي: ما يشد به الوسط كالزنار ونحوه، وكذا قبيعة السيف وهو ما على مقبضه من فضة أو حديد وكذا الخاتم.

والحلي التي تلبسها النساء هي من الذهب والفضة مثل الخلخال، وهو حلية كالسوار تلبسها النساء في سوق أرجلهن.

والدمالج: وهو سور يحيط بالعضد.

والمخانق: جمع مخنقة، وهي القلادة توضع في أسفل العنق، وغير ذلك مما يتحلى به النساء في أصابع أيديهن وأرجلهن وفي آذانهن.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٩٦) الحاشية، و(٣/ ٣٠٢).

(٢١٩) هل في الذهب والفضة أوقاص؟

القول الأول: ليس في الذهب والفضة أوقاص، بل كل ما زاد على النصاب فبحسابه، قل أم كثر، روي هذا عن علي، وابن عمر رضي الله عنهم، وهو قول عمر بن عبدالعزيز، والنخعي، ومالك، والثوري، وابن أبي ليلى، والشافعي، وأبي يوسف، ومحمد، وأبي عبيد، وأبي ثور، وابن المنذر. استدلوا بحديث علي رضي الله عنه المتقدم في نصاب الذهب، وفيه: «**فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ**»، وقد تقدم أن الراجح وقفه،

واستدلوا: بعموم حديث: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الوَرِقِ صَدَقَةٌ» مفهومه: أن ما زاد ففيه الصدقة، قل أو كثر.

القول الثاني: لا شيء في زيادة الدراهم حتىٰ تبلغ أربعين، ولا في زيادة الدنانير حتىٰ تبلغ أربعة دنانير، وهو قول ابن المسيب، وعطاء وطاوس، والحسن والشعبي، ومكحول والزهري، وعمرو بن دينار وأبي حنيفة، واستدلوا بأحاديث ضعيفة جدًّا.

راجع: "نصب الراية" (٢/ ٣٦٥) و "التلخيص" (٢/ ١٧٤).

الراجح: هو القول الأول، وأن ما زاد علىٰ النصاب فبحسابه، قل أو كثر، وهو اختيار الشنقيطي، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٣/٨)، و "المجموع" (٥/٥٠٣)، و "الأضواء" (٢/٣٩٦).

(٢٢٠) هل يجوز إخراج زكاة أحد النقدين الذهب والفضة عن الآخر؟

القول الأول: يجوز، وهو قول مالك، وأبي حنيفة، ورواية عن أحمد.

القول الثاني: لا يجوز، وهو قول الشافعي، وداود، والرواية الثانية عن أحمد.

الراجح: هو **القول الأول أنه يجوز.** قال ابن قدامة رحمه الله: لأن المقصود منهما جميعًا الثمنية والتوسل بها إلى المقاصد، وهما يشتركان فيه علىٰ السواء... وكون ذلك أرفق بالمعطي والآخذ وأنفع لهما، ويندفع به الضرر عنهما، فإنه لو تعين إخراج زكاة الدنانير منها شق علىٰ من يملك أقل من أربعين دينارًا إخراج جزء من دينار، ويحتاج إلى التشقيص، ومشاركة الفقير له في دينار من ماله، أو بيع أحدهما نصيبه، فيستضر المالك والفقير.

انظر: "المغني" (٣/١٠)، و "المجموع" (٥/٤٠٢).

(٢٢١) هل يجوز إخراج زكاة الذهب والفضة عملة ورقية؟

أجابت اللجنة الدائمة على هذا بقولها: لاحرج في إخراج زكاة الذهب والفضة عملة ورقية بما تساوي وقت تمام الحول؛ لاشتراكهما جميعا في الثمنية.

قلت: وبه أفتىٰ أيضًا الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

انظر: "فتاوى اللجنة الدائمة" (٩/٢٥٩)، و "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٨/١٥٤).

(٢٢٢) هل في الأوراق النقدية زكاة؟

القول الأول: أن الأوراق النقدية سند بدين علىٰ مُصدِّرها، ويمثل هذا الدين الرقم المكتوب عليها، قال بذلك أحمد الحسيني، ومحمد الأمين الشنقيطي، وغيرهم.

القول الثاني: الأوراق النقدية عرض من العروض، لها ما للعروض من أحكام، وليس لها صفة الثمنية، وإنما هي بمنزلة السلع والعروض، وهو قول للشيخ عبدالرحمن السعدي، والشيخ حسن أيوب.

القول الثالث: الأوراق النقدية كالفلوس في طروء الثمنية عليها، وقال به الشيخ أحمد الخطيب، والشيخ أحمد الزرقا، والشيخ عبدالله البسام، والدكتور محمود الخالدي، والقاضي محمد تقي العثماني، وغيرهم.

القول الرابع: الأوراق النقدية بدل عن الذهب والفضة، تقوم مقامها، وهو قول الشيخ عبدالرزاق عفيفي.

القول الخامس: إن الأوراق النقدية نقد مستقل قائم بذاته، يجري عليه ما يجري علىٰ الذهب والفضة من أحكام نقدية، ويعتبر كل نوع جنسًا مستقلًا، وهو قول

أكثر العلماء، وبه أفتت هيئة كبار العلماء في السعودية، والمجمع الفقهي بمكة، ومجمع الفقه الإسلامي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي. هذا وانظر حجة كل قول وما يترتب عليه ومناقشة ذلك في المراجع.

الراجح من هذه الأقوال: هو القول الخامس.

جاء في قرار هيئة كبار العلماء ما يلي: رأى مجلس الهيئة بالأكثرية ما يلي:

بناء على أن النقد هو كل شيء يجري اعتباره في العادة، أو الاصطلاح بحيث يلقى قبولًا عامًّا، كوسيط للتبادل، كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية حيث **قال:** وأما الدرهم والدينار، فما يعرف له حد طبعي ولا شرعي، بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح، وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به، بل الغرض أن يكون معيارًا لما يتعاملون به، والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها، بل هي وسيلة إلى التعامل بها، ولهذا كانت أثمانًا... - إلى أن قال -: والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيفما كانت. اهـ.

وذكر نحو ذلك الإمام مالك في "المدونة" من كتاب الصرف، حيث **قال:** ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين، لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نسيئة. اهـ.

وحيث إن الورق النقدي يلقى قبولًا عامًّا في التداول، ويحمل خصائص الأثمان من كونه مقياسًا للقيم ومستودعًا للثروة، وبه الإبراء العام، وحيث ظهر من المناقشة مع المتخصصين في إصدار الورق النقدي والعلوم الاقتصادية: أن صفة السندية فيها غير مقصودة، والواقع يشهد بذلك، ويؤكده كما ظهر أن الغطاء لا يلزم أن يكون

شاملًا لجميع الأوراق النقدية، بل يجوز في عرف جهات الإصدار أن يكون جزء من عملتها بدون غطاء، وأن الغطاء لا يلزم أن يكون ذهبًا، بل يجوز أن يكون من أمور عدة كالذهب والعملات الورقية القوية، وأن الفضة ليست غطاء كليًا أو جزئيًا لأي عملة في العالم، كما اتضح أن مقومات الورقة النقدية قوةً وضعفًا مستمدة مما تكون عليه حكومتها من حال اقتصادية، فتقوىٰ الورقة بقوة دولتها وتضعف بضعفها، وأن الخامات المحلية، كالبترول، والقطن، والصوف لم تعتبر حتىٰ الآن لدىٰ أي من جهات الإصدار غطاء للعملات الورقية.

وحيث إن القول باعتبار مطلق الثمنية علة في جريان الربا في النقدين هو الأظهر دليلًا، والأقرب إلىٰ مقاصد الشريعة، وهو إحدىٰ الروايات عن الأئمة: مالك وأبي حنيفة وأحمد. قال أبوبكر: روىٰ ذلك عن أحمد جماعة، كما هو اختيار بعض المحققين من أهل العلم، كشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم وغيرهما.

وحيث إن الثمنية متحققة بوضوح في الأوراق النقدية لذلك كله، فإن هيئة كبار العلماء تقرر بأكثريتها: أن الورق النقدي يعتبر نقدًا قائمًا بذاته، كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرها من الأثمان، وأنه أجناس تتعدد بتعدد جهات الإصدار، بمعنىٰ: أن الورق النقدي السعودي جنس، وأن الورق النقدي الأمريكي جنس، وهكذا كل عملة ورقية جنس مستقل بذاته، وأنه يترتب علىٰ ذلك الأحكام الشرعية الآتية:

أولًا: جريان الربا بنوعيه فيها كما يجري الربا بنوعيه في النقدين الذهب والفضة، وفي غيرهما من الأثمان كالفلوس، وهذا يقتضي ما يلي:

(أ) لا يجوز بيع بعضه ببعض، أو بغيره من الأجناس النقدية الأخرى من ذهب أو فضة أو غيرهما نسيئة مطلقًا، فلا يجوز مثلًا بيع (الدولار) الأمريكي بخمسة أريلة سعودية، أو أقل أو أكثر نسيئة.

(ب) لا يجوز بيع الجنس الواحد منه بعضه ببعض متفاضلًا، سواء كان ذلك نسيئة أو يدًا بيد، فلا يجوز مثلًا بيع عشرة أريلة سعودية ورق بأحد عشر ريالًا سعوديًا ورقًا.

(ج) يجوز بيع بعضه ببعض من غير جنسه مطلقًا، إذا كان ذلك يدًا بيد، فيجوز بيع (الليرة) السورية، أو اللبنانية بريال سعودي، ورقًا كان أو فضة، أو أقل من ذلك أو أكثر، وبيع (الدولار) الأمريكي بثلاثة أريلة سعودية أو أقل أو أكثر، إذا كان ذلك يدًا بيد. ومثل ذلك في الجواز: بيع الريال السعودي الفضة بثلاثة أريلة سعودية ورق أو أقل أو أكثر يدًا بيد؛ لأن ذلك يعتبر بيع جنس بغير جنسه، ولا أثر لمجرد الاشتراك في الاسم مع الاختلاف في الحقيقة.

ثانيًا: وجوب زكاتها إذا بلغت قيمتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة، أو كانت تكمل النصاب مع غيرها من الأثمان والعروض المعدة للتجارة، إذا كانت مملوكة لأهل وجوبها.

ثالثًا: جواز جعلها رأس مال في السلم والشركات.

انظر: "الربا والمعاملات المصرفية" للدكتور عبدالعزيز المترك (٣١٩)، و"أبحاث هيئة كبار العلماء" (١/٣٥)، و"رسالة" للشيخ السدلان (٣٧)، و"نوازل الزكاة" (١٥١).

(٢٢٣) كم نصاب الأوراق النقدية؟

القول الأول: الأوراق النقدية تقدر بالفضة، والفضة نصابها مائتا درهم، يبلغ وزنه وزن مائة وأربعين دينارًا مثقالًا، والمثقال: أربعة جرامات وربع، فيصير نصاب الفضة بالجرامات خمسمائة وخمسة وتسعين جرامًا، وعلىٰ هذا فما بلغ ثمن الخمسمائة والخمسة والتسعين هو نصاب الأوراق النقدية، والثمن يختلف من حين إلىٰ آخر. حجة هذا القول: أن التقدير بالفضة مجمع عليه؛ لثبوت نصاب الفضة بالأحاديث، وأيضًا: التقدير بالفضة أنفع للفقراء؛ لأن نصاب الفضة أقل من نصاب الذهب.

القول الثاني: الأوراق النقدية تقدر بالذهب، ونصاب الذهب خمسة وثمانون جرامًا، فما بلغ ثمن خمسة وثمانين جرامًا هو نصاب الأوراق النقدية. حجة هذا القول: أن قيمة الذهب ثابتة لا تتغير؛ لثبات وزنه، بخلاف الفضة؛ فهي تتفاوت.

القول الثالث: الأوراق النقدية تقدر بأدنىٰ النصابين من الذهب أو الفضة. وعلىٰ هذا؛ فإنا نحسب ثمن نصاب الذهب، وثمن نصاب الفضة، ثم نأخذ بالنصاب الأقل؛ ونخرج زكاته من الأوراق النقدية. حجة هذا القول: أن الأدلة الصحيحة جاءت بإثبات النصابين، الذهب والفضة؛ فيكون المعتبر منهما في تقويم النقد الورقي، هو الأحظ للفقير، وهو الأقل نصابًا.

الراجح: هو القول الثالث، وهو قول الشيخ ابن عثيمين، واللجنة الدائمة، وهيئة كبار العلماء. هذا وقولهم بأدنىٰ النصابين من أجل أن سعر الذهب والفضة يختلف باختلاف الأوقات، والبلاد، وإلا فالمعروف الآن أن ثمن نصاب الفضة أقل من ثمن نصاب الذهب. فعلىٰ هذا: فتقدر الأوراق النقدية بثمن نصاب

الفضة، إلا إن زاد ثمن نصاب الفضة على ثمن نصاب الذهب، فيقدر بالذهب، والله أعلم.

انظر: "ابحاث هيئة كبار العلماء" (٥٦/١)، و "فتاوى اللجنة الدائمة" (٢٥٧/٩)، و "فتاوى ومقالات نور على الدرب" للشيخ ابن باز (١١٦٥/٢)، و "مجموع فتاواه" (١٢٥/١٤)، و "نوازل الزكاة" (١٥٩).

(٢٢٤) الأوراق النقدية إذا لم تبلغ النصاب وكان عنده ذهب وفضة كمّل النصاب بهما

قال ابن قدامة رحمه الله: فإن عروض التجارة تضم إلى كل واحد من الذهب والفضة، ويكمل به نصابه، لا نعلم فيه اختلافًا. قال الخطابي: ولا أعلم عامتهم اختلفوا فيه؛ وذلك لأن الزكاة إنما تجب في قيمتها، فتقوَّم بكل واحد منهما، فتضم إلى كل واحد منهما، ولو كان له ذهب وفضة وعروض وجب ضمُّ الجميع بعضه إلى بعض في تكميل النصاب؛ لأن العروض مضموم إلى كل واحد منهما، فيجب ضمُّهما إليه، وجمع الثلاثة.

قلت: وفي معنى عروض التجارة الأوراق النقدية، وأنها إذا لم تبلغ النصاب، فإنها تضم إلى الذهب والفضة، ويكمل نصابها.

جاء في قرار هيئة كبار العلماء في كلامهم على الأوراق النقدية ما نصه:

وجوب زكاتها إذا بلغت قيمتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة، أو كانت تكمل النصاب مع غيرها من الأثمان، والعروض المعدة للتجارة إذا كانت مملوكة لأهل وجوبها.

وسئل الشيخ ابن باز رحمه الله بسؤال ونصه:

عندي فضة مصنوعة للبس ولم تلبس؛ لأنها ضيقة ولها ما يربو على أكثر من عشر سنوات فأكثر، فما العمل فيها إذا بيعت من ناحية زكاتها، هل تزكى لسنة واحدة؟

فأجاب رحمه الله : يزكيها صاحبها سواء بيعت أو لم تبع إذا كانت تبلغ النصاب، فعليه أن يزكيها عن السنوات الماضية إذا كانت تبلغ النصاب بنفسها أو بضمها إلى ما لديه من النقود أو عروض التجارة، والفضة نصابها مائة وأربعون مثقالا من الفضة، ومقدارها (٥٦) ريالا من الفضة السعودية المصروفة، وعليه التوبة إلى الله، والإنابة إليه عن تأخيره إخراج الزكاة في وقتها. ا.هـ

وسئل رحمه الله **عن مقدار نصاب العملة الورقية ومقدار زكاتها ؟**

فأجاب رحمه الله : الزكاة تجب فيها إذا بلغت قيمتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة، أو كانت تكمل النصاب مع غيرها من الأثمان والعروض المعدة للتجارة إذا كانت مملوكة لأهلها وقت وجوبها، ... ا.هـ

قلت: وفي معنى ما تقدم العملات الورقية المختلفة، كالريال السعودي واليمني والدولار والجنيه، والليرة وغيرها من العملات، فإنها تضم بعضها إلى بعض، فإن كمل النصاب أدى زكاتها، وإن لم يكمل النصاب وكان عنده ذهب وفضة ضم إليهما في تكميل النصاب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٤/٣)، و "ابحاث هيئة كبار العلماء" (٥٨/١)، و "مجموع فتاوى ابن باز" (١٤/ ١١٤، ١٢٥).



باب زكاة عروض التجارة

(٢٢٥) تعريف عروض التِّجارة

التِّجارة: تقليب المال بالبيع والشِّراء؛ لغرض تحصيل الربح.

وقال النَّووي رحمه الله: هو كل ما قصد الاتِّجار فيه عند تملكه، بمعاوضة محضة.

أما العُرُوضُ: فجمع عرَض أو عرْض بإسكان الراء وفتحها. قال الجوهري: العرض المتاع، وكل شيء فهو عرض سوىٰ الدراهم والدنانير؛ فإنهما عين.

وقال أبوعبيد رحمه الله: العروض الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن، ولا يكون حيوانًا ولا عقارًا، تقول: اشتريت المتاع بعرض. أي: بمتاع مثله.

وقال ابن قدامة رحمه الله: العروض: جمع عرض، وهو غير الأثمان من المال، علىٰ اختلاف أنواعه من النبات والحيوان والعقار وسائر المال.

وفي اصطلاح الفقهاء: كل ما أعدَّ للتِّجارة كائنة ما كانت، سواء من جنس تجب فيه زكاة العين كالإبل والغنم والبقر، أو لا كالثياب والحمير والبغال.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: (العروض) جمع عَرَض أو عَرْض بإسكان الراء، وهو المال المعد للتِّجارة. وسمِّي بذلك؛ لأنه لا يستقر، يعرض، ثم يزول، فإن المتَّجر لا يريد هذه السِّلعة بعينها، وإنما يريد ربحها.

انظر: "المغني" (٣/٣٠)، و "الفتح" (٦/٦)، و "لسان العرب" مادة (عرض)، و "الشرح الممتع" (٦/١٣٨).

(٢٢٦) هل في عروض التجارة زكاة؟

القول الأول: تجب الزَّكاة في عروض التِّجارة، تقوَّم عند الحول، فإذا بلغت قيمتها نصابا أخرج ربع عشرها كزكاة العين. وهو قول جمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. الصَّحابة عمر بن الخطاب وابنه عبدالله ثبت ذلك عنهما، وهو مروي عن ابن عباس وعائشة ﷺ، والفقهاء السبعة وهم سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والقاسم بن محمد وأبوبكر بن عبدالرحمن بن الحارث وخارجة بن زيد وعروة بن الزبير وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، وهو قول الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وبه قال الحسن البصري وجابر بن زيد وطاوس وميمون بن مهران والنخعي والثوري والأوزاعي وإسحاق وأبوعبيد وأبو ثور، وهو قول عامَّة أهل العلم من المعاصرين. وأدلة هذا القول كما يأتي:

الأول: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾[البقرة:٢٦٧]. قال مجاهد: من طيبات ما كسبتم من التِّجارة ومما أخرجنا لكم من الأرض، قال: من الثِّمار.

وقال البخاري رحمه الله: باب: صدقة الكسب والتِّجارة؛ لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾[البقرة:٢٦٧].

قال الحافظ رحمه الله: أورد هذه الترجمة مقتصرًا على الآية بغير حديث، وكأنه أشار إلى ما رواه شعبة عن الحكم عن مجاهد في هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾[البقرة:٢٦٧] قال: من التجارة الحلال.

وقال ابن جرير رحمه الله في تفسير الآية يعني بذلك جل ثناؤه: زكوا من طيّب ما كسبتم بتصرُّفكم إما بتجارة، وإما بصناعة من الذَّهب والفضَّة.

ويعني بـ(الطيبات): الجياد.

وقال الجصاص رحمه الله: قد روي عن جماعة من السلف في قوله تعالى: ﴿أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾[البقرة:٢٦٧] أنه من التجارات، منهم: الحسن ومجاهد.

الثاني: قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[التوبة: ١٠٣]. قال ابن العربي عام في كل مال على اختلاف أصنافه وتباين أسمائه واختلاف أغراضه، فمن أراد أن يخصه بشيء فعليه الدليل.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۝٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾ [المعارج:٢٤-٢٥].

الرابع: قوله تعالى: ﴿وَفِيٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾[الذاريات: ١٩].

قالوا: فالأموال المنصوص عليها في هؤلاء الآيات يدخل في ذلك عروض التجارة، بل هي أولى بالدخول من غيرها؛ لأنها أغلب أموال الناس قديمًا وحديثًا؛ ولأنه لم يأت نص يخرج هذا الحق من هذه الأموال، أعني: عروض التجارة.

قال الماوردي رحمه الله: والدلالة على وجوب زكاة التجارة: قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة:١٠٣]، ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ [المعارج: ٢٤]. وأموال التجارة أعم الأموال؛ فكانت أولى بالإيجاب.

الخامس: قول النبي ﷺ: «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَىٰ**»، وصاحب العروض لو سئل: ما نيتك بهذه العروض؟ لقال: نيتي الدَّراهم، وليست نيتي هذه السِّلعة فأنا لا أريدها. ولهذا تجده يشتري في أول النهار برًّا ويشتري آخر النهار شعيرًا، وهكذا بقرًا وغنمًا؛ لأنه ليس عنده إرادة لعين المال وإنما لقصد الربح الذي هو القيمة؛ فيكون قوله ﷺ: «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**» دالا على وجوب الزكاة في عروض التِّجارة؛ لأن نية المتَّجر هي الأثمان النقود؛ فوجب الزكاة عليه.

السادس: حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، أن النبي ﷺ بعث عمر رضي الله عنه على الصَّدقة. فقيل: منع ابن جميل وخالد بن الوليد، والعباس عم رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «**مَا يَنْقِمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا؛ قَدِ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ، وَمِثْلُهَا مَعَهَا**». ثم قال: «**يَا عُمَرُ، أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ؟**». أخرجه البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣) وهذا لفظه.

قال القاضي عياض رحمه الله في شرحه للحديث: وقيل: إنما طولب خالد بأثمان الأدراع والأعبد إذا كانت للتجارة، فأعلمهم عليه السلام، وأنه لا زكاة فيها؛ إذ قد حبسها. ففيه على هذا: إثبات زكاة التجارة. وهو قول عامة العلماء، خلافًا لبعض المتأخرين، وقد حكى ابن المنذر فيه الإجماع.

وقال النووي رحمه الله في شرحه للحديث: قال أهل اللغة: الأعتاد آلات الحرب من السلاح والدواب وغيرها، والواحد عتاد بفتح العين، ويجمع أعتادًا وأَعْتِدَةً، ومعنى الحديث: أنهم طلبوا من خالد زكاة أعتاده؛ ظنًّا منهم أنَّها للتِّجارة، وأن الزكاة فيها واجبة، فقال لهم: لا زكاة لكم علي. فقالوا للنبي ﷺ: إن خالدًا منع الزكاة! فقال لهم: إنكم تظلمونه؛ لأنه حبسها ووقفها في سبيل الله قبل الحول عليها، فلا زكاة فيها. ويحتمل أن يكون المراد: لو وجبت عليه زكاة لأعطاها ولم يشح بها؛ لأنه قد وقف أمواله لله تعالى متبرعًا، فكيف يشح بواجب عليه؟! واستنبط بعضهم من هذا وجوب زكاة التجارة، وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف، خلافًا لداود.

وقال الحافظ رحمه الله في كلامه على قصَّة خالد: **ثانيها**: أنهم ظنوا أنها للتِّجارة فطالبوه بزكاة قيمتها، فأعلمهم عليه الصَّلاة و السلام بأنه لا زكاة عليه فيما حبس. وهذا يحتاج لنقل خاص فيكون فيه حجة لمن أسقط الزكاة عن الأموال المحبسة، ولمن أوجبها في عروض التجارة.

السابع: حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه قال: لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ الله ﷺ وَاسْتُخْلِفَ أَبُوبَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ العَرَبِ، قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّىٰ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَىٰ الله**». فَقَالَ: وَالله لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ المَالِ، وَالله لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَىٰ رَسُولِ الله ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَىٰ مَنْعِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: فَوَالله مَا هُوَ إِلَّا أَنْ

رَأَيْتُ الله قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ؛ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الحَقُّ! قَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ وَعَبْدُالله، عَنِ اللَّيْثِ: عَنَاقًا، وَهُوَ أَصَحُّ.

أخرجه البخاري (٧٢٨٤، ٧٢٨٥)، ومسلم (٢٠).

الشاهد من الحديث قوله: عقالًا، والمراد بالعقال ما يعقل به البعير، وهو قول الأكثرين، **وهو الصواب**. وقال بعضهم: المراد بالعقال زكاة عام، **قال النووي** رحمه الله: وهو معروف باللغة بذلك.

قال الحافظ رحمه الله: وقال عياض احتجَّ به بعضهم على جواز أخذ الزكاة في عروض التجارة، وفيه بُعد. والراجح أن العقال لا يؤخذ في الزكاة لوجوبه بعينه، وإنما يؤخذ تبعًا للفريضة التي تعقل به.

قلت: والحديث جاء بلفظ «عناقًا»؛ وعلى هذا اللفظ فليس في الحديث شاهد على زكاة عروض التجارة. والعناق هي: الأنثى من أولاد المعز ما لم يتم له سنة. كما في النهاية. بقي: أيهما الراجح من اللفظين؟ تقدم قول البخاري أن لفظة «عناقًا» أصح.

قال الحافظ رحمه الله: رواية قتيبة عن الليث عند مسلم: «عقالًا». وأخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، عن قتيبة فكنى بهذه اللفظة فقال: لو منعوني كذا. واختلف في هذه اللفظة، فقال قوم: هي وهم. وإلى ذلك أشار البخاري بقوله في الاعتصام عقب إيراده قال لي بن بكير يعني شيخه فيه هنا. وعبدالله يعني: ابن صالح عن الليث: «عناقا» وهو أصح. اهـ.

وهل يقال: إن الحديث ورد باللفظين، قال النووي رحمه الله: محمول على أنه كرر الكلام مرتين، فقال في مرة: «عقالًا»، وفي الأخرى: «عناقًا»؛ فروي عنه اللفظان.

قال الحافظ رحمه الله معقبًا على كلام النَّووي: وهو بعيد مع اتحاد المخرج والقصة.

الثامن: حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذًا إلى اليمن... ذكر الحديث، وفيه: «**فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ**». أخرجه البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩) قالوا: ولا شكَّ أن عروض التِّجارة مال.

التاسع: حديث **سمرة بن جندب** رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الصَّدقة من الذي نعدُّه للبيع. أخرجه أبوداود (١٥٦٢) والدارقطني (١٢٦/٢) وسنده ضعيف؛ لأنه من طريق جعفر بن سعد بن سمرة، يرويه عن خبيب بن سليمان عن أبيه عن سمرة. وجعفر ضعيف، وخبيب وأبوه مجهولان. قال الذهبي: وبكل حال: هذا إسناد مظلم، لا ينهض بحكم.

العاشر: حديث **أبي ذر** رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**فِي الإِبِلِ صَدَقَتُهَا، وَفِي الغَنَمِ صَدَقَتُهَا، وَفِي البَقَرِ صَدَقَتُهَا، وَفِي البَزِّ صَدَقَتُهُ**».

أخرجه أحمد (١٧٩/٥)، والدارقطني (١٠١/٢) وسنده ضعيف؛ لأنه من طريق ابن جريج يرويه عن عمران بن أبي أنس، ولم يسمع منه. وأخرجه الدارقطني (١٠٠/٢) من طريق موسى بن عبيدة الربذي عن عمران بن أبي أنس به، والرَّبذي متروك.

هذا وأورد الحافظ رحمه الله في التلخيص إسنادا آخر لهذا الحديث، وقال: وهذا إسناد لا بأس به. قال الشيخ الألباني رحمه الله: وحسن الحافظ بعض طرق الثاني وظاهره

كذلك، وجربت عليه مدة من الزمن ثم ظهر لي أن فيه موسىٰ بن عبيدة الضَّعيف، كما بينته رواية الدارقطني.

قلت: وهناك اختلاف في متن الحديث؛ فقد جاء في بعض النُّسخ البز بفتح الموحدة والزاي المعجمة، وفي بعضها البر بالباء المضمومة والراء المهملة.

قال الشيخ الألباني رحمه الله: ولم يتبين لنا ولا لكثيرين قبلنا أيهما الأرجح، وهذا كما قال صدِّيق خان في الروضة مما يوجب الاحتمال؛ فلا يتم الاستدلال.

الحادي عشر: أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، **قال الإمام أبوعبيد** رحمه الله في "**الأموال**" (١٤٧٦): حدثنا حفص بن غياث، عن الشيباني، عن الشعبي، عن زياد بن حدير قال: أمرني عمر أن آخذ من تجار أهل الذمة مثل ما آخذ من تجار المسلمين. وهذا إسناد صحيح.

وقال أيضًا (١٤٧٥): حدثنا أبومعاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم بن مهاجر، عن زياد بن حدير قال: استعملني عمر علىٰ العشر؛ فأمرني أن آخذ من تجار أهل الحرب العشر، ومن تجار أهل الذمة نصف العشر، ومن تجار المسلمين ربع العشر. وهذا إسناد ضعيف؛ من أجل إبراهيم بن مهاجر، لكن يتقوىٰ بما تقدم.

وعن **عبدالرحمن بن عبدٍ القاري** قال: كنت علىٰ بيت المال زمن عمر بن الخطاب، فكان إذا خرج العطاء جمع عمر أموال التُّجار ثم حسبها شاهدها وغائبها، ثم أخذ الزكاة من شاهد المال علىٰ الشَّاهد والغائب. هذا الأثر أخرجه أبوعبيد في "**الأموال**" (١١٧٨) من طريق محمد بن إسحاق فقال: عن ابن شهاب، عن حميد بن عبدالرحمن، عن عبدالرحمن بن عبدٍ القاري... فذكره، وحميد بن

عبدالرحمن هو ابن عوف، وعبدالرحمن بن عبدٍ القاري، **قال يحيى بن معين** رحمه الله: **ثقة**. كما في "**الجرح والتعديل**". وقال الذهبي في "**الكاشف**" (١/ ٦٣٥): رأىٰ النبي ﷺ، وسمع عمر وأبا طلحة.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢/٤٠٧) فقال: حدثنا عبدالأعلىٰ عن أبي إسحاق، عن الزهري... فذكره. والزهري هو ابن شهاب. فأنت ترىٰ أن أبا عبيد ذكر الراوي عن الزهري محمد بن إسحاق والذي عند ابن أبي شيبة أبوإسحاق، **والصواب**: أنه محمد بن إسحاق؛ لأنه روىٰ عن الزهري ويكون ما عند ابن أبي شيبة تصحيفًا؛ لأن أبا إسحاق لم تذكر له رواية عن الزهري. وعلىٰ هذا: فالأثر سنده ضعيف؛ لأن محمد بن إسحاق مدلس ولم يصرح، لكنه يتقوىٰ بما تقدم وبما سيأتي، علىٰ أن ابن حزم ذكر هذا الأثر وصحَّحه وتأوله علىٰ خلاف ظاهره، وأن المقصود بالتِّجارة: أموال تجب فيها الزكاة من فضَّة وذهب وغير ذلك.

وأخرج عبدالرزاق في "**مصنفه**" (٤/ ٩٦)، وابن أبي شيبة في "**مصنفه**" (٢/ ٤٠٦)، والدارقطني في "**سننه**" (٢/ ١٢٤)، والشافعي في "**المسند**" (٤٤٣)، ومن طريقه البيهقي في "**الكبرى**" (٤/ ١٤٧) من طرق عن عبدالله بن أبي سلمة عن أبي عمرو بن حماس أن أباه قال: مررت بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلىٰ عنقي أدمة أحملها، فقال **عمر** رضي الله عنه: ألا تؤدِّي زكاتك يا حماس؟! فقلت: يا أمير المؤمنين، ما لي غير هذه التي علىٰ ظهري، وأهبة في القرض! فقال: ذاك مال؛ فضع. قال: فوضعتها بين يديه، فحسبها فوجدها قد وجبت فيها الزَّكاة، فأخذ منها الزَّكاة. وهذا إسناد ضعيف أيضًا؛ لأنَّ أبا عمرو بن حماس قال في "**التَّقريب**": مقبول، وأبوه حماس هو ابن عمرو الليثي، قال أبوحاتم: روىٰ عن عمر. كما في "**الجرح**

والتَّعديل" لابنه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وقال الحافظ في "**الإصابة**": ذكر الواقدي أنه ولد في عهد رسول الله ﷺ. ثم ذكر له هذا الأثر.

وقال ابن حزم رحمه الله: أبوعمرو بن حماس وأبوه مجهولان.

قلت: وعبدالله بن أبي سلمة هو الماجشون: ثقة. وعلىٰ هذا: فالأثر بهذه الطريق والتي قبلها يكون حسنًا لغيره، ويزداد قوة بالتي قبلهما، والله أعلم.

وقال ابن حزم رحمه الله: وروينا من طريق أبي قلابة أنَّ عمَّال عمر قالوا: يا أمير المؤمنين، إنَّ التُّجار شكوا شدَّة التَّقويم! فقال عمر: هاه! هاه! خفِّفوا. وقال: أبوقلابة لم يدرك عمر؛ فهو مرسل، والله أعلم.

والخلاصة: أن الأثر ثابت عن عمر رضي الله عنه، والله أعلم. هذا وقد صحَّح أثر عمر هذا وأثر ابن عمر ب الذي سيأتي بعد هذا: الطحاوي، فقال: قد ثبت عن عمر وابن عمر زكاة عروض التِّجارة، ولا مخالف لهما من الصحابة رضوان الله عليهم.

قال ابن قدامة رحمه الله بعد أن ذكر قصة حماس مع عمر: هذه قصة يُشتهر مثلها، ولم تنكر؛ فيكون إجماعًا.

وكذا أيضًا **ابن تيمية** رحمه الله ذكر القصة وقال: واشتهرت القصة بلا منكر؛ فهي إجماع.

وقال الشنقيطي رحمه الله: فقد رأيت ثبوت أخذ الزكاة من عروض التجارة عن عمر، ولم يعلم له مخالف من الصحابة. وهذا النوع يسمىٰ إجماعًا سكوتيًّا، وهو حجة عند أكثر العلماء.

الثاني عشر: أثر ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: ما كان من رقيق أو بز يراد به التِّجارة ففيه الزكاة. أخرجه عبد الرزاق (٤/٩٧) وأبو عبيد (١١٨١). وسنده صحيح.

وعنه رضي الله عنه قال: ليس في شيء من العروض زكاة، إلا للتجارة. أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٤٠٦)، وابن زنجويه (١٦٨٨) والشافعي، كما في "المسند" (٤٤٥). وسنده صحيح.

قال ابن عبد البر رحمه الله بعد أن ذكر هذا الأثر: ما كان ابن عمر ليقول مثل هذا من رأيه؛ لأن مثل هذا لا يدرك بالرأي، والله أعلم. ولولا أن ذلك عنده سنة مسنونة ما قاله. وبالله التوفيق.

الثالث عشر: أثر ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقول: لا بأس بالتربص حتى يبيع، والزكاة واجبة فيه. أخرجه أبو عبيد (١١٨٣) ولم يذكر سنده، وكذا ابن حزم ذكره تعليقًا وصحَّحه فقال: وبخبر صحيح رويناه عن ابن عباس... فذكره ثمَّ قال: ولا دليل فيه على إيجاب الزَّكاة في عروض التِّجارة. وهو خارج على مذهب ابن عباس المشهور عنه في أنه كان يرى الزكاة واجبة في فائدة الذَّهب والفضَّة والماشية حين تستفاد؛ فرأى الزكاة في الثَّمن إذا باعوه.

الرابع عشر: آثار عن بعض التابعين:

١) أثر عمر بن عبد العزيز رحمه الله قال الإمام مالك في "**الموطإ**" (١/ ٢٥٥) عن يحيى بن سعيد، عن زريق بن حيان، وكان زريق على جواز مصر في زمان الوليد وسليمان وعمر بن عبد العزيز، فذكر أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مرَّ بك من المسلمين، فخذ مما ظهر من أموالهم مما يديرون من التِّجارات من كلِّ

أربعين دينارًا دينارًا. فما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرين دينارًا، فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئًا. وهذا سند حسن؛ من أجل زريق، ويقال: رزيق بتقديم الراء. وأخرجه الشافعي كما في المسند (٤٤٦) من طريق مالك به.

قال ابن عبد البر رحمه الله عقب **أثر عمر بن عبد العزيز** رحمه الله هذا: معلوم عند جماعة العلماء أنَّ عمر بن عبد العزيز كان لا ينفذ كتابًا ولا يأمر بأمرٍ ولا يقضي بقضيةٍ إلَّا عن رأي العلماء الجلَّة ومشاورتهم، والصدر عما يجمعون عليه ويذهبون إليه، ويرونه من السنن المأثورة عن النَّبي ﷺ وعن أصحابه المهتدين بهديه المقتدين بسنته. وما كان ليحدث في دين الله ما لم يأذن الله له به، مع دينه وفضله!

وقال الباجي رحمه الله: وهذا كتاب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بذلك إلى عماله وأصحاب جوائزه، وأخذ رزيق به الناس في زمانه. وهذا مما يحدث به في الأمصار ولم ينكر ذلك عليه أحد، ولا يعلم أحد تظلم منه بسببه. والناس متوافرون في ذلك الزمان من بقايا الصحابة وجمهور التابعين ممن لا يحصى كثرةً؛ فثبت أنه إجماع.

٢) أثر الحسن البصري رحمه الله قال: إذا كان البزُّ للتِّجارة فقوِّمه قيمة، ثم أدِّ زكاته. أخرجه ابن زنجويه (١٦٨٩). وسنده صحيح.

وقال أيضًا في رجل اشترى متاعًا فحلَّت فيه الزَّكاة فقال: يزكيه بقيمته يوم حلت. أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٤٠٦). وسنده صحيح.

٣) أثر القاسم بن محمد رحمه الله: فعن أسامة بن زيد الليثي قال: سألت القاسم عن اللؤلؤ: هل فيه زكاة أم لا؟ فقال: ما كان منه يُلبس كالحلي ليس لتجارة فلا

زكاة فيه، وما كان من ذلك للتجارة ففيه الزكاة. أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٣٧٥)، وسنده حسن.

٤) أثر سعيد بن جبير رحمه الله قال: ليس في الجوهر واللؤلؤ وأشباه ذلك زكاة، إلا أن يكون اشتُري للتِّجارة. أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٣٧٥)، وأبوعبيد (١١٢٩)، وعبدالرزاق (٤/٨٥)، وابن زنجويه (١٦٩٥). وسنده صحيح.

٥) أثر ميمون بن مهران رحمه الله قال: إذا حلت عليك الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عرض للبيع فقوِّمه قيمة النقد، وما كان من دين في ملأة فاحسبه ثم اطرح منه ما كان عليك من الدين، ثم زكِّ ما بقي. أخرجه أبوعبيد (١١٢٥). وسنده صحيح.

٦) أثر جابر بن زيد رحمه الله قال: ما كان من رقيق أو بُرٍّ يُراد به التِّجارة ففيه الزكاة، قوِّمه بنحوٍ من ثمنه يوم حلَّتْ فيه الزكاة، ثم أخرج زكاته. أخرجه أبوعبيد (١١٢٤). وسنده حسن.

٧) أثر طاوس بن كيسان رحمه الله قال: كل دين يُرجى أو عرَض أو نقد ففيه الزكاة. قال سفيان: يعني بالعرَض ما كان للتِّجارة. أخرجه عبدالرزاق في "مصنفه" (٤/٩٩)، وابن زنجويه (١٦٩١). وسنده صحيح.

٨) أثر مجاهد بن جبر رحمه الله قال: ليس في الجواهر واللؤلؤ وأشباه ذلك زكاة، إلا أن يكون اشتراه للتِّجارة. أخرجه أبوعبيد (١١٢٨) وسنده ضعيف؛ لأنه من طريق خصيف بن عبدالرحمن وهو ضعيف، لكن قد ثبت عنه القول بزكاة عروض التِّجارة؛ فقد أخرج ابن جرير الطبري رحمه الله في "تفسيره" (٣/٩٧) من طرق عن

شعبة، عن الحكم، عن مجاهد أنه قال في **قوله تعالى:** ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾[البقرة: ٢٦٧]. قال: من التجارة.

٩) أثر إبراهيم النخعي رحمه الله قال: ليس في الجواهر والياقوت زكاة إلا أن يكون لتجارة. أخرجه عبدالرزاق (٤/٨٥)، وأبوعبيد (١١٢٩)، وابن زنجويه (١٦٩٢). وسنده حسن.

الخامس عشر: نقل الإجماع:

قال ابن المنذر رحمه الله: أجمع عامة أهل العلم على أن في العروض التي ملكت للتجارة الزكاة إذا حال عليها الحول.

وقال أبوعبيد رحمه الله: أجمع المسلمون أن الزكاة فرض واجب فيها. وأما القول الآخر فليس من مذاهب أهل العلم عندنا.

وقال البغوي رحمه الله: ذهب عامة أهل العلم إلى أن التِّجارة يجب الزكاة في قيمتها إذا كانت نصابًا عند تمام الحول؛ فيخرج منها ربع العشر. وقال داود: زكاة التجارة غير واجبة. وهو مسبوق بالإجماع.

وقال ابن تيمية رحمه الله: **والأئمة الأربعة وسائر الأمة إلا من شذ متفقون على وجوبها في عروض التجارة**، سواء كان التَّاجر مقيمًا أو مسافرًا، وسواءٌ كان متربصًا وهو الذي يشتري التِّجارة وقت رخصها ويدخرها إلى وقت ارتفاع السعر، أو مديرًا كالتُّجار الذين في الحوانيت، سواءٌ كانت التجارة بزًّا من جديد أو لبيس أو طعامًا من قوت أو فاكهة أو أُدم أو غير ذلك، أو كانت آنية كالفخار ونحوه، أو حيوانًا من رقيق أو خيل أو بغال أو حمير أو غنم معلوفة أو غير ذلك. فالتِّجارات هي

أغلب أموال أهل الأمصار الباطنة، كما أن الحيوانات الماشية هي أغلب الأموال الظاهرة.

قلت: وهكذا نقل الإجماع أيضًا ابن عبدالبر والطحاوي وابن القطان وغيرهم.

وقد اعترض الصنعاني رحمه الله نقل الإجماع، مع أن ظاهر كلامه أنه موافق للجمهور، فقال: كيف الإجماع، وهذا خلاف الظاهرية؟!.

- ويجاب عن هذا الاعتراض بجوابين:

أحدهما: أن بعض أهل العلم لا يعتد بخلاف الظاهرية كما هو معلوم، لكن قد وجد من خالف غير الظاهرية، كما سيأتي، إن شاء الله تعالى.

الثاني: المقصود به إجماع متقدم قبل وجود خلاف الظاهرية؛ ولهذا **قال ابن قدامة** رحمه الله بعد أن ذكر أثر عمر: وهذه قصة يشتهر مثلها ولم تنكر؛ فيكون إجماعًا.

وهكذا **قال ابن تيمية** رحمه الله: واشتهرت القصة بلا منكر؛ فهي إجماع. وهكذا مراسلة عمر بن عبدالعزيز لعُمَّاله وكان أميرًا، ولم يحصل لذلك نكير ولا مخالفة. وقد تقدم كلام ابن عبدالبر والباجي عند الأثر، أي: أثر عمر بن عبدالعزيز.

السادس عشر: القياس:

قال ابن رشد رحمه الله: وأمَّا القياس الذي اعتمده الجمهور: فهو أنَّ العروض المتَّخذة للتِّجارة مال مقصود به التَّنمية؛ فأشبه الأجناس الثَّلاثة التي فيها الزَّكاة باتِّفاق. أعني: الحرث والماشية والذَّهب والفضَّة.

وقال صاحب "البيان" رحمه الله: إنه مال يطلب فيه النَّما؛ فوجبت فيه الزَّكاة كالأثمان والسَّائمة.

السابع عشر: من جهة المعنى والنَّظر:

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: وهو أننا لو نفينا الزَّكاة في عروض التِّجارة لكان أكثر أموال الأغنياء لا زكاة فيها؛ لأنَّ أكثر أموال الأغنياء هي العروض. ولولا أنَّهم يتعاملون بالعروض ما نمت أموالهم، ولو كان ما عندهم إلا الدَّراهم فقط أو الدَّنانير ما نمت الأموال فما تنموا أموال التُّجار غالبًا إلا بعروض التِّجارة، فإذا قلنا: إنَّ هؤلاء الذين عندهم ملايين يبيعون بها ويشترون للتَّكسب لا زكاة عليهم، انتفت الزكاة في أكثر أموال الأغنياء، وهذا يخالف قول الرسول ﷺ: «**أَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ**». أرأيت لو أنَّ إنسانًا عنده أراضٍ وعقارات ومواشٍ وأوانٍ وسيارات ومعدات تبلغ الملايين للتِّجارة وإنسانًا عنده مائتا درهم، فقلنا للأول: لا زكاة عليك، والثاني: عليك زكاة، فهل هذا معقول؟! لا ذاك الأول عنده ملايين الملايين من العقارات ولا يمشي إلا بالسَّيارات الفخمة، وعنده من الخدم والحشم ما لا يحصيهم إلا الله، والمسكين هذا الذي ليس عنده إلا (٢٠٠) درهمٍ قلنا: زكِّ، أخرج منها خمسة دراهم. والأول نقول: سلام عليك، ليس عليك شيء؟! فهذا ليس بمعقول، والشريعة لا شكَّ لا تأتي بأمر يخالف المعقول؛ ولذلك فأنا عندي أن وجوب زكاة العروض من الأمور اليقينية وليست من الأمور الظنية، وإن كان أهل العلم يقولون: إنَّ من أنكر وجوب الزكاة فيها لا يكفر للاختلاف فيها. وهذا صحيح. فلو أن أحدًا قال: أنا لا أرى وجوب زكاة العروض، فلا نقول: أنت كافر، لكن لو قال: أنا لا أرى وجوب الزكاة

في الذَّهب والفضَّة. قلنا: إنك كافر. فالمسائل الخلافية في فروع الزكاة لا نكفر الإنسان المخالف فيها، كما لا نكفر من قال: إنه لا زكاة في الحلي. فالمهم: أن القول الراجح المقطوع به عندي هو: وجوب الزكاة في العروض؛ للأدلة الأثرية التي ذكرناها؛ وللدليل النظري الذي لا يعارض فيه إلا شبه مكابر.

القول الثاني: العروض المعدَّة للتِّجارة لا زكاة فيها. ثبت هذا القول عن عطاء وهو قول داود الظاهري وابن حزم، وهو اختيار الشَّوكاني وصديق حسن خان والألباني وشيخنا الوادعي، ونسب هذا القول إلى الشافعي في القديم. ورد هذا النووي رحمه الله فقال: ونصوص الشافعي رضي الله عنه القديمة والجديدة متظاهرة على وجوب زكاة التجارة، قال أصحابنا: قال الشافعي رضي الله عنه في القديم: اختلف الناس في زكاة التجارة، فقال بعضهم: لا زكاة فيها. وقال: بعضهم فيها الزكاة. وهذا أحب إلينا. هذا نصه؛ فقال القاضي أبوالطيب وآخرون: هذا ترديد قول؛ فمنهم من قال في القديم قولان في وجوبها، ومنهم من لم يثبت هذا القديم. واتفق القاضي أبوالطيب، وكل من حكى هذا القديم على أن الصحيح في القديم أنها تجب كما نص عليه في الجديد، والمشهور للأصحاب الاتفاق على أن مذهب الشافعي رضي الله عنه وجوبها، وليس في هذا المنقول عن القديم إثبات قول بعدم وجوبها، وإنما أخبر عن اختلاف الناس، وبين أن مذهبه الوجوب، بقوله: وهذا أحب إلي، **والصواب:** الجزم بالوجوب، وبه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين والفقهاء بعدهم أجمعين. اهـ.

أما أثر عطاء: فأخرجه عبد الرزاق في "**مصنفه**" (٤/ ٨٤)، وابن أبي شيبة (٢/ ٣٧٥) من طريق ابن جريج قال: قال لي عطاء: ولا صدقة في اللؤلؤ ولا زبرجد

ولا ياقوت ولا فصوص ولا عرض ولا شيء لا يدار. فإن كان شيء من ذلك يدار ففيه الصدقة في ثمنه حين يباع. وسنده صحيح.

- **وأدلة هذا القول كما يأتي:**

الأول: حديث **أبي هريرة** ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ**». أخرجه البخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٩٨٢).

قالوا: فظاهر الحديث العموم وأنَّه لا صدقة على ما ذكر، سواء أعدَّت للتِّجارة أم لم تعد. وأجاب الجمهور عن هذا أن قوله ﷺ: «**عَبْدِهِ وَفَرَسِهِ**» كلمة مضافة إلى الإنسان، أي: خاصًّا به يستعملها وينتفع بها، وهي معفاة عن الصَّدقة بإجماع المسلمين. وسيأتي نقل الإجماع على هذا عند مسألة رقم (٢٢٩).

وقال الزهري رحمه الله رادًّا على هذا الاستدلال: وقال داود: لا زكاة في العروض بوجه كان لتجارة أو غيرها؛ لخبر «**لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ**». ولم يقل: إلا أن ينوي بهما التجارة. وتعقب بأن هذا نقض لأصله في الاحتجاج بالظاهر؛ لأن الله تعالى قال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾[التوبة: ١٠٣]. فعلى أصلهم يؤخذ من كل مال إلا ما خص بسنة أو إجماع فيؤخذ من كل مال، ما عدا الرقيق والخيل؛ ولأنه لا يقيس عليهما ما في معناهما من العروض. وقد أجمع الجمهور على زكاة عروض التجارة، وإن اختلفوا في الإدارة والاحتكار.

الثاني: حديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ**». أخرجه البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩).

الثالث: حديث **أنس** في البخاري (١٤٥٤) وفيه: «**وَفِي صَدَقَةِ الغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةِ شَاةٌ...**» الحديث، وفي آخره: «**فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا**».

فالشاهد من الحديثين: أنَّ النَّبي ﷺ أسقط الزكاة عما دون خمس أواقٍ، وكذا عما دون خمسٍ من الإبل، وكذا عما دون خمس أوسقٍ من الثَّمر أو الحبِّ، وكذا في الحديث الثاني عما دون الأربعين من الغنم. فمن أوجب زكاة عروض التِّجارة فقد أوجب الزكاة في أقل من خمس أواقٍ وفي أقل من خمسٍ من الإبل وفي أقل من خمسة أوسقٍ وفي أقل من الأربعين من الغنم؛ فيكون في ذلك قد خالف قول النَّبي ﷺ فيما نفى، وأنه لا زكاة في أقل مما ذكر في الحديثين، وأوجبها في الأقل.

الرابع: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الخَيْلُ لِثَلَاثَةٍ: لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وِزْرٌ. فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ: فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ، فَأَطَالَ فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيَلِهَا ذَلِكَ مِنَ المَرْجِ أَوِ الرَّوْضَةِ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٍ، وَلَوْ أَنَّهَا قَطَعَتْ طِيَلَهَا فَاسْتَنَّتْ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كَانَتْ أَرْوَاثُهَا وَآثَارُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهَرٍ، فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْقِيَهَا كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِئَاءً، وَنِوَاءً لِأَهْلِ الإِسْلَامِ؛ فَهِيَ وِزْرٌ عَلَى ذَلِكَ.**

وسئل رسول الله ﷺ عن الحمر، فقال: «مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهَا إِلَّا هَذِهِ الآيَةُ الجَامِعَةُ الفَاذَّةُ»: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾[الزلزلة:٧-٨]». أخرجه البخاري (٢٨٦٠)، ومسلم (٩٨٧).

قالوا: فدلَّ عموم هذا الحديث على أنَّها ليس فيها زكاة، سواء عدت للتِّجارة أم لم تعد. وأجيب عن هذا الحديث أنَّه يحمل على عدم وجوب الزكاة في أعيانها. وهذا لا ينافي وجوب الزكاة في قيمتها من الذهب والفضة؛ فإنَّها ليست مقصودة لأعيانها وإنَّما هي مقصودة لقيمتها؛ فكانت قيمتها هي المعتبرة. وبذلك يجمع بين أدلة نفي وجوبها في العروض وإثباتها فيها.

الخامس: نسب ابن حزم هذا القول إلى عائشة وعبدالله بن الزبير ﷺ وعمرو بن دينار، وأنه أحد قولي الشافعي.

أما أثر عائشة ﷺ: فذكر ابن المنذر أنها تقول بقول الجمهور، ولم يذكر لا هو ولا ابن حزم لفظه ولا سنده؛ حتى يعرف قولها وصحَّته.

وأما أثر عبدالله بن الزُّبير: فأخرجه عبد الرزاق في "**مصنفه**" (٤/ ١٠٠) ومن طريقه ابن حزم، عن ابن جريج قال: أخبرني نافع بن الخوزي قال: إني لجالس عند عبدالرحمن بن نافع، إذ جاءه زياد البواب فقال: إنَّ أمير المؤمنين - لابن الزبير - يقول: أرسل بزكاة مالك، قال: هو أرسلك؟ قال: نعم. فما راجعه غيرها حتى قام، فأخرج مائة درهم، قال: فاقرأ عليه السَّلام وقل: إنما الزكاة من النَّاض. قال نافع: فلقيت بعد زيادًا، فقلت: أبلغته ما قال؟ قال: نعم. قلت: فماذا قال؟ قال: صدق. قال ابن جريج: وحدثني عبيد الله بن أبي يزيد نحو ذلك عن زياد.

وعبدالرحمن بن نافع الذي يظهر أنَّه ابن عبد الحارث الخزاعي، قال ابن حبان في الثقات: يروي عن جماعة من الصحابة، روى عنه الناس.

وأما نافع بن الخوزي وعبيد الله بن أبي يزيد وكذا زياد البواب فلم أجد لهم ترجمة، والله أعلم.

وأما أثر عمرو بن دينار فأخرجه عبد الرزاق في **"مصنفه"** (٤/ ١٠١) ومن طريقه ابن حزم عن ابن جريج قال: قال عمرو بن دينار: ما أرىٰ الصدقة إلا في العين. وهذا سند ضعيف؛ لأن ابن جريج مدلس ولم يصرح، وأما ما نسب إلىٰ الشافعي فقد تقدم عند القول الأول نفي النَّووي لذلك.

السادس: احتجوا بأن الزكاة إنما تجب علىٰ كل مال في نفسه. ومعنىٰ ذلك: أن الإبل إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول وجبت الزكاة من الإبل، وهكذا الغنم والبقر والذهب والفضة. وقد أجاب عن هذا أبوعبيد رحمه الله في الأموال فقال: وقد قال بعض من يتكلم في الفقه: إنَّه لا زكاة في أموال التجارة. واحتج بأنَّه إنَّما أوجب الزَّكاة فيها من أوجبها بالتَّقويم، ثم قال: وإنَّما يجب علىٰ كل مال الزَّكاة في نفسه والقيمة سوىٰ المتاع، فأسقط عنه الزَّكاة لهذا المعنىٰ. وهذا عندنا غلط في التَّأويل؛ لأنَّا قد وجدنا السُّنة عن رسول الله ﷺ وأصحابه أنَّه قد يجب الحق في المال، ثم يحول إلىٰ غيره مما يكون إعطاؤه أيسر علىٰ معطيه من الأصل. ومن ذلك: كتاب النَّبي ﷺ إلىٰ معاذ باليمن في الجزية أنَّ علىٰ كل حالم دينارًا، أو عدله من المعافر. فأخذ النَّبي ﷺ العرض مكان العين. ثمَّ كتب إلىٰ أهل نجران: إنَّ عليهم ألفي حلة في كل عام أو عدلها من أواقي. فأخذ العين مكان العرض. وكان عمر يأخذ الإبل من الجزية، وإنَّما أصلها الذهب والورق. وأخذ علي بن أبي طالب الإبر والحبال والمسال من الجزية. وقد روي عن معاذ في الصَّدقة نفسها أنَّه أخذ مكانها العروض، وذلك قوله: ايتوني بخميس أو لبيس آخذه منكم مكان الصَّدقة، فإنَّه

أهون عليكم، وأنفع للمهاجرين بالمدينة. وروي عن ابن مسعود أنَّ امرأته قالت له: إنَّ لي طوقًا فيه عشرون مثقالًا. فقال: أدِّي عنه خمسة دراهم. قال أبو عبيد: فكل هذه الأشياء قد أخذت فيها حقوق من غير المال الذي وجبت فيه تلك الحقوق، فلم يدعهم ذلك إلى إسقاط الزكاة؛ لأنه حق لازم لا يزيله شيء، ولكنهم فدوا ذلك المال بغيره؛ إذ كان أيسر على من يؤخذ منه، فكذلك أموال التِّجارة، إنما كان الأصل فيها أن تؤخذ الزَّكاة منها أنفسها، فكان في ذلك عليهم ضرر من القطع والتبعيض؛ فلذلك ترخَّصوا في القيمة. ولو أن رجلًا وجبت عليه زكاة في تجارة، فقوَّم متاعه، فبلغت زكاته قيمة ثور تام، أو دابةٍ أو مملوكٍ، فأخرجه بعينه، فجعله زكاة ماله، كان عندنا محسنًا مؤدِّيًا للزَّكاة، وإن كان أخف عليه أن يجعل ذلك قيمة من الذهب والورق، كان ذلك له.

السابع: القول بوجوب الزكاة في عروض التجارة مما لا دليل عليه في الكتاب والسنة الصحيحة، مع منافاته لقاعدة البراءة الأصلية التي يؤيدها هنا قوله ﷺ في خطبة حجة الوداع: «**فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ!**». الحديث أخرجه البخاري (٤٤٠٦)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث **أبي بكرة** رضي الله عنه.

وأجاب عن هذا ابن عبدالبر رحمه الله فقال: احتجاج أهل الظاهر في هذه المسألة ببراءة الذمة عجب عجيب؛ لأن ذلك نقض لأصولهم ورد لقولهم، وكسر للمعنى الذي بنوا عليه مذهبهم في القول بظاهر الكتاب والسنة؛ لأن الله عز و جل قال في كتابه: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾[التوبة:١٠٣]، ولم يخص مالا من مال. وظاهر هذا القول يوجب على أصوله أن تؤخذ الزكاة من كل مال إلا ما أجمعت الأمة أنه لا

زكاة فيه من الأموال، ولا إجماع في إسقاط الزكاة عن عروض التجارة، بل القول في إيجاب الزكاة فيها إجماع من الجمهور الذين لا يجوز الغلط عليهم ولا الخروج عن جماعتهم؛ لأنه مستحيل أن يجوز الغلط في التأويل على جميعهم.

الثامن: التِّجارة كانت موجودة على عهد رسول الله ﷺ من أنواع ما يتَّجر به من بزٍّ وغيره. ولم يأت نصٌّ صحيح صريح يوجب على الناس شيئًا من ذلك، وما ورد كحديث سمرة **وأبي ذر** رضي الله عنهما اللذين تقدم ذكرهما عند القول الأول كلاهما لم يثبت، قال ابن حزم رحمه الله بعد ذكره لحديث **سمرة** رضي الله عنه: ثم لو صحَّ لما كانت لهم فيه حجَّة؛ لأنَّه ليس فيه أنَّ تلك الصَّدقة هي الزكاة المفروضة، بل لو أراد عليه السَّلام بها الزَّكاة المفروضة لبين وقتها ومقدارها وكيف تخرج، أمن أعيانها، أم بتقويم، وبماذا تقوَّم. ومن المحال أن يكون عليه السلام يوجب علينا زكاة لا يبين كم هي. ولا كيف تؤخذ!

وأجيب عن هذا وأنَّ الحديثين وإن لم يثبتا، فلهما ما يؤيدهما من عمومات وآثار، وكذا نقل الإجماع وأنَّه قول عامة أهل العلم ولم يخالف في ذلك ممن تقدم إلا عطاء والظاهرية، وأيضًا القياس، وأيضًا من حيث النظر والاعتبار. وقد تقدم كل ذلك. وأما ما يؤخذ منها فهي كغيرها من الأثمان الذَّهب والفضَّة؛ لأن مقصود التَّاجر الوصول إلا زيادة المال من ذهب أو فضَّة أو مايقوم مقامهما كالأوراق النقدية.

التاسع: عمومات الأدلة التي تقدم ذكرها عند القول الأول، وكذا حديث **قيس بن أبي غَرَزَةَ** قال: كنا في عهد رسول الله ﷺ نُسمَّى السَّماسرة. فمر بنا النَّبي ﷺ فسمانا باسم هو أحسن منه، فقال: «**يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ، إِنَّ البَيْعَ يَحْضُرُهُ اللَّغْوُ وَالحَلِفُ؛ فَشُوبُوهُ بِالصَّدَقَةِ**». أخرجه أحمد (٤/ ٦)، وأبوداود (٣٣٢٦). وغيرهما.

وسنده صحيح: تحمل علىٰ زكاة مطلقة غير مقيدة بزمن أو كمية، وإنما بما تطيب نفس صاحبها.

قال ابن حزم رحمه الله بعد ذكره لحديث قيس بن أبي غَرَزَةَ: فهذه صدقة مفروضة غير محدَّدة، لكن ما طابت به أنفسهم. وتكون كفَّارةً لما يشوب البيع مما لا يصح من لغو وحلف.

وقال الشيخ الألباني بعد ذكره لأثر ابن عمر رضي الله عنهما الذي تقدم ذكره عند القول الأول ومع كونه موقوفًا غير مرفوع إلى النَّبي ﷺ، فإنَّه ليس فيه بيان نصاب زكاتها ولا ما يجب إخراجه منها؛ فيمكن حمله علىٰ زكاة مطلقة غير مقيدة بزمن أو كمِّية، وإنَّما بما تطيب به نفس صاحبها؛ فيدخل حينئذ في عموم النُّصوص الآمرة بالإنفاق، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم ﴾[البقرة:٢٥٤]، وقوله جل وعلا: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾[الأنعام: ١٤١]، وكقول النبي ﷺ: «**مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ العِبَادُ فِيهِ، إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلاَنِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا! وَيَقُولُ الآخَرُ: اللهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا!**». رواه الشيخان وغيرهما.

العاشر: قال ابن حزم رحمه الله: وأقوالهم واضطرابهم في هذه المسألة نفسها برهان قاطع علىٰ أنها ليست من عند الله تعالىٰ؛ فإنَّ طائفةً منهم قالت: تزكَّىٰ عروض التجارة من أعيانها. وهو قول المزني. وطائفة قالت: بل نقوِّمها. ثم اختلفوا: فقال أبوحنيفة: نقوِّمها بالأحوط للمساكين. وقال الشافعي: بل بما اشتراها به. فإن كان اشترىٰ عرضًا بعرض قوَّمه بما هو الأغلب من نقد البلد. وقال مالك: من باع عرضًا بعرض أبدًا فلا زكاة عليه إلا حتىٰ يبيع ولو بدرهم، فإذا نضَّ له ولو درهم قوَّم حينئذٍ عروضه وزكَّاها.

فليت شعري ما شأن الدرهم هاهنا؛ إنَّ هذا لعجب!

فكيف إن لم ينضَّ له إلا نصف درهم، أو حبَّة فضَّة، أو فلس، كيف يصنع؟!

وقال أبوحنيفة، والشافعي: يقوِّم ويزكي وإن لم ينض له درهم.

وقال مالك: المدير الذي يبيع ويشتري، يقوِّم كل سنة ويزكِّي، وأما المحتكر فلا زكاة عليه ولو حبس عروضه سنين إلا حتىٰ يبيع، فإذا باع زكَّىٰ حينئذ لسنة واحدة. وهذا عجب جدًّا !

وقال أبوحنيفة، والشافعي: كلاهما سواء، يقوِّمان كل سنة ويزكِّيان...

وقال الشافعي: لا يضيف الربح إلىٰ رأس المال إلا الصيارفة. وهذا عجب جدًّا!

وقال أبوحنيفة ومالك: بل يضيف الربح إلىٰ رأس المال، ولو لم يربحه إلا في تلك الساعة. فكان هذا أيضًا عجبًا!

وأقوالهم في هذه المسألة طريفة جدًّا، لا يدل علىٰ صحة شيء منها قرآن ولا سنَّة صحيحة ولا رواية فاسدة، ولا قول صاحب أصلًا. وأكثر ذلك لا يعرف له قائل قبل من قاله منهم، والله تعالىٰ يقول: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾[النساء:٥٩]. فليت شعري هل رد هؤلاء هذا الاختلاف إلىٰ كلام الله تعالىٰ وكلام رسوله ﷺ؟!. وهل وجدوا في القرآن والسُّنن نصًّا أو دليلًا علىٰ شيء من هذه الأقوال الفاسدة وكلهم يقول: من اشترىٰ سلعة للقنية فنوىٰ بها التِّجارة فلا زكاة فيها، فإن اشتراها للتِّجارة فنوىٰ بها القنية سقطت الزكاة عنها. فاحتاطوا لإسقاط الزكاة التي أوجبوها بجهلهم، وقالوا كلهم: من اشترىٰ ماشية للتِّجارة أو زرع للتِّجارة فإن زكاة التِّجارة تسقط وتلزمه الزكاة المفروضة، وكان في

هذا كفاية لو أنصفوا أنفسهم. ولو كانت زكاة التِّجارة حقًّا من عند الله تعالىٰ ما أسقطتها الزكاة المفروضة، ولكن الحقّ يغلب الباطل! فإن قالوا: لا تجتمع زكاتان في مال واحد. قلنا: فما المانع من ذلك؟! ليت شعري إذا كان الله تعالىٰ قد أوجبها جميعًا أو رسوله ﷺ!

قلت: ويجاب عن قول ابن حزم هذا بأنَّ: ما كلُّ مسألة اختلف فيها يكون ذلك دليلًا علىٰ أنَّها ليست من عند الله تبارك وتعالىٰ؛ فأكثر المسائل فيها خلاف كما هو معلوم في كتب الفقه، وبعضها سبب الخلاف عدم وجود دليل علىٰ تلك المسألة، من ذلك: مسألة توريث الإخوة مع الجد، فالخلاف فيها شديد، وقد اختلف أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم اختلافًا كثيرًا، وقد ذكرتُ في كتابي "**الجامع لأحاديث وآثار الفرائض**" أكثر من عشرين بابًا؛ وذلك لكثرة الخلاف في هذه المسألة، حتىٰ قال **عمر** رضي الله عنه: «ثلاث وددت أنَّ رسول الله ﷺ لم يفارقنا حتىٰ يعهد إلينا عهدًا: الجد، والكلالة، وأبواب من أبواب الرِّبا». أخرجه البخاري (٥٥٨٨) ومسلم (٣٠٣٢).

وهذه حكمة أرادها الله سبحانه وتعالىٰ؛ ليحصل الاجتهاد من العباد حتىٰ يصيب من يصيب، ويخطئ من يخطئ؛ فقد جاء من حديث **عمرو بن العاص** رضي الله عنه: أنه سمع رسول الله ﷺ قال: «**إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**». أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

وابن حزم رحمه الله أُتي من قبل أنَّه لا يرىٰ تعليل الأحكام، جاء في **فتاوى اللجنة الدائمة** (٣١٢/٩): وإنَّما نفىٰ ابن حزم وجوب الزَّكاة في عروض التِّجارة لأنَّه لا يقول بتعليل الأحكام. والقول بعدم تعليل الأحكام، وأنَّها لم تشرع لحكم، قول

باطل، والصَّحيح أنَّها معللة، وأنَّها نزلت لحكم، لكنَّها قد يعلمها العلماء فيبنون عليها، ويتوسعون في الأحكام، وقد لا يعلمها العلماء فيقفون عند النص. وهذا هو مسلك الأئمة الأربعة، والأكثر من أهل العلم.

قلت: وعروض التِّجارة وإن لم يأتِ نص فيها، فقد جاءت النصوص في الذَّهب والفضَّة. والتَّاجر إنما مقصوده بالمتاجرة بهذه العروض هو الحصول على الذَّهب أو الفضَّة، وهكذا في هذا العصر الأوراق النقدية، والأمور إنَّما تعتبر بمقاصدها؛ لقول النبي ﷺ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**». وقد تقدم كلام أهل العلم على هذا بتوسع عند القول الأول، والله أعلم. وبهذا تكون انتهت أدلة القول الثاني.

الخلاصة مما تقدم: أنِّي ذكرت ما يسَّر الله لي ذكره من آيات وأحاديث وآثار وأقوال أهل العلم، وبعد هذا كله فما هو الراجح؟ الذي يظهر لي أن الراجح هو: القول الأول، وهو وجوب الزكاة في عروض التجارة؛ **وذلك لأمور:**

١- **عمومات الأدلة**. وهي وإن كانت غير صريحة، فهي تتأيد بما بعدها.

٢- **أثر عمر وابنه** رضي الله عنهما، وقد ثبتا وظاهرهما وجوب الزكاة في عروض التجارة. ولم يوجد لهما فيما رأيت مخالفٌ من الصَّحابة، وهم أعلم بالشَّرع. وأما الأحاديث فلم تثبت، ولو ثبت حديث صريح في ذلك لما احتجنا وغيرنا إلى تطويل، وذكر كلِّ ما تقدم ذكره.

٣- **لأنه قول عامة أهل العلم** تقدم ذكرهم، وهم جم غفير، وغالب الأسانيد فيما رأيت ثابتة إليهم. وقد ذكرت بعضها كما تقدم، لكن قد يقول قائل: الحق لا يعرف بكثرة الرجال. نقول: نعم، لكن هذا يقال إذا وجد أن قولهم يخالف ظاهر دليل صحيح صريح، وهذا لا يوجد وقد علمت أن متمسك القول الثاني هو عدم ثبوت

دليل عن النَّبي ﷺ والأصل البراءة، وهذا وإن كان متمسكًا قويًّا، لكن عمل بالقول الأول بعض الصحابة، لاسيما عمر ﷺ، وعمر من تعلم من حيث العلم، وأيضًا قال النَّبي ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»، وعمر ﷺ من الخلفاء الراشدين، ولم يثبت عن صحابي خلاف قوله فيما رأيت، والله أعلم.

٤- **من حيث النَّظر**: فالنَّاظر إلى حال التُّجار -لاسيما في هذا العصر - تجد عندهم الأموال الكثيرة، عندهم الملايين، ومع ذلك قلَّ أن تجد عند أحدهم مالًا لاسيما أوراق نقدية يحول عليها الحول، وإنَّما على مدار السِّنين في أخذ وعطاء. فمثل هذا يبعد أن يقال: لا زكاة عليك، والشَّرع يوجبها في أقل من ذلك بأضعاف مضاعفة في الزروع والثِّمار والماشية والذَّهب والفضَّة.

لكن قد يقول قائل: عندنا عمومات تلزمهم بإخراج ما تجود به أنفسهم من الصَّدقات؟!

والجواب: أكثر التُّجار إلَّا من رحم الله تجد عندهم الجشع والهلع والشُّح على الأموال؛ فقد لا يخرج شيئًا، لاسيما إذا عرف أنَّ ما هناك دليلًا يلزمه بإخراج شيء معلوم، وإن أخرج أخرج شيئًا يسيرًا فربَّما يبلغ زكاة ماله -على القول بالزكاة - مليون ريالٍ، فإذا علم أنه لا يجب شيء معلوم وإنَّما بما تجود به نفسه أخرج نحو الألف أو الألفين أو الثلاثة أو الخمسة أو نحو ذلك، ويظن أنه قد جاد بشيء كثير.

وأيضًا حال كثير منهم لا يخرج زكاة ما أوجب الله عليه بنصوص صحيحة صريحة من المواشي والزروع أو الثمار أو الذَّهب أو الفضَّة. وقد تدعوه نفسه إلى

احتيال ما يسقط الزَّكاة عليه؛ وذلك لمحبَّة المال وشدَّة الحرص عليه، فكيف بمن يقال له: لا شيء عليك، وإنما بما تجود به نفسك. والله أعلم.

انظر: "الأموال" لأبي عبيد (٨٠٢)، و"الإشراف" (٨١/٣)، و"تفسير الطبري" (٩٧/٣)، و"الاستذكار" (١٠١/٩)، و"المحلى" (٣٩/٤)، و"شرح السنة" (٣٥٠/٣)، و"الحاوي" (٢٨٢/٣)، و"إكمال المعلم" (٢٤٦/١) (٤٧٢/٣)، و"البداية" (٧٥/٢)، و"المنتقى" للباجي (١٠١/٢)، و"شرح الزرقاني على موطإ مالك" (٣٦٢/٣)، و"البيان" (٣٠٦/٣)، و"المغني" (٣٠/٣)، و"المجموع" (٣/٦)، و"مجموع الفتاوى" (١٥/٢٥، ٤٥)، و"الفتح" (٣٠٧/٣، ٣٣٤)، و"السبل" (٢٦٥/٢، ٢٨٣)، و"السيل الجرار" (٧٦١/٢)، و"الروضة الندية" (٢٧٩/١)، و"أضواء البيان" (٤٠٨/٢)، و"تمام المنة" (٣٦٣)، و"الشرح الممتع" (١٣٨/٦)، و"فتح ذي الجلال والإكرام" (١٦٩/٦)، و"توضيح الأحكام" (٣٦٣/٣).

(٢٢٧) العروض إذا أقامت عند صاحبها سنين ثم بيعت ويسمَّى بالتَّاجر المحتكر

القول الأول: لا فرق بين السِّلع البائرة وغيرها، بل يجب عليه تقويم كل ما عنده من العروض مما أعدَّ للتِّجارة، سواء كانت نافقة وإنما يتربَّص بها ارتفاع الأسعار، فمتى وجد ذلك باع، أو كانت بائرةً وذلك إذا بلغ النِّصاب وحال عليها الحول. وهو قول عامة أهل العلم، ممن يقول بالزكاة في عروض التِّجارة.

حجَّتهم: الأدلة التي تقدم ذكرها في المسألة التي قبل هذه.

القول الثاني: قول مالك وأصحابه، وهو: أنَّ التِّجارة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما يسمُّونه بالمدير: وهو الذي يبيع ويشتري ولا ينتظر وقتًا ولا ينضبط له حول، كأصحاب الحوانيت بالأسواق الذين يتناعون السلع، ويبيعون في كل يوم ما أمكنهم بيعه بما أمكن من قليل الناضِّ وكثيره، ويشترون من جهة، ويبيعون من جهة أخرى. فهذا القسم قولهم فيه كقول الجمهور، وأنَّه يزكي في كل عام.

وقوله: «ناض» النَّضُّ معناه: التَّحول من عروض إلى مال فضَّة أو ذهب أو أوراق نقدية، يقال: نضَّ المال: إذا تحول نقدًا بعد أن كان متاعًا.

القسم الثَّاني: ما يسمُّونه بالمحتكر: وهو الذي يشتري السِّلعة ويتربص بها ارتفاع السِّعر. فمتى وجد ذلك باع، كالذين يشترون أراضي البناء ونحوها، فربَّما يمر عليه في ذلك العام والأعوام ولم يبع السِّلعة، وقد نوى بها التِّجارة، فهذا القسم لا زكاة عليه فيما اشترى من العروض، حتى يبيعها. فإذا باعها بعد أعوام لم يكن عليه أن يزكي إلا لعام واحد، كالذي يقتضيه صاحبه وقد غاب عنه ومكث أعوامًا عند الذي كان عليه، أنَّه لا يزكِّيه إلا لعام واحد.

قال ابن عبد البر رحمه الله: وروي مثل قول مالك في ذلك عن الشعبي وعمرو بن دينار وعبد الكريم بن أبي المخارق.

هذا ونقل بعض أصحاب مالك عن مالك في التَّاجر المدير أنَّه إنْ نضَّ له في عامه ولو درهم واحد فما فوقه، قوَّم عروضه كلها وأخرج الزكاة، وإن لم ينضّ له شيء وإنما باع عامه كله العروض بالعروض، لم يلزمه تقويم، ولم تجب عليه لذلك زكاة.

ونقل بعض أصحاب مالك عنه أنه قال: على المدير أن يقوِّم عروضه في رأس الحول ويخرج زكاة ذلك، نضَّ له في عامه شيء أم لم ينضّ.

قال ابن عبدالبر رحمه الله: هذا هو القياس، ولا أعلم أصلًا يعضد قول من قال: لا يعدل التَّاجر عروضه حتى ينضّ له شيء من الورق أو الذَّهب، أو حتى ينض له نصاب.

وقال أبو عبيد رحمه الله: والذي عندنا في ذلك ما يقول سفيان: وأهل العراق أنَّه ليس بين ما ينضّ وما لا ينضّ فرق. على ذلك تواترت الأحاديث كلها عمن ذكرنا من

الصحابة والتابعين، وإنما أجمعوا على ضم ما في يديه من مال التجارة إلى سائر ماله النقد، فإذا بلغ ذلك ما تجب في مثله الزكاة زكاه، وما علمنا أحدا فرق ما بين الناض وغيره في الزكاة قبل مالك.

قلت: ومعنى مدير المدير هو: الذي يبيع ويشتري، ولا ينتظر وقتًا.

ومعنى: «**محتكر**»: هو الذي يشتري السِّلع ويتربّص بها حتى يرتفع سعرها، فيبيعها، وإن لم يرتفع سعرها لم يبعها، ولو مكثت سنين.

ومعنى: «**نضّ المال**»: أي: تحوّل من عروض إلى مال فضَّة أو ذهب أو أوراق نقدية. وقد تقدم بيان ذلك كله، أعني: معنى (مدير) ومعنى (محتكر) ومعنى (نضَّ).

الصواب هو: قول الجمهور، وأنَّه يجب عليه الزكاة في كل عام وهو اختيار ابن عثيمين واللجنة الدائمة، إلا أن الشيخ ابن عثيمين قال: الأراضي التي كسدت ولم يجد من يشتريها ممكن أن يقال: إنه لا يزكيها إلا سنة واحدة سنة البيع، ولكن الأحوط إذا باعها أن يزكيها لكل ما مضى من السنوات؛ لأن الفرق بينها وبين الدَّين: أن هذه ملك بيده، والدَّين في ذمة فقير خربت؛ لكونه أعسر.

انظر: «الأموال» (٨٣/٢)، و «الإشراف» (٨٢/٣)، و «الاستذكار» (١٠٩/٩)، و «البيان» (٣٠٦/٣)، و «البداية» (١٠٧/٢)، و «المغني» (٣١/٣)، و «المجموع» (٤/٦)، و «الأضواء» (٤٠٨/٢)، و «مجموع فتاوى ابن عثيمين» (٢٠٥/١٨)، و «فتاوى اللجنة الدائمة» (٣٢٧/٩).

(٢٢٨) ما هي عروض التجارة التي يزكّيها؟ وكيف يزكّيها؟

على التّاجر المسلم إذا حلَّ موعد الزَّكاة في تجارته أن يقوم بضمِّ ماله بعضه إلى بعض فيُقَوِّم كل صنف بتحديد سعره بسعر التَّكلفة وقت إخراج الزَّكاة، لا بسعر شرائها. فما بلغت جملة القيمة بعد التَّقويم أخرج منها ربع العشر واحدًا من أربعين، من الألف خمسة وعشرون. ويدخل في العروض التي تقوَّم آخر الحول ما يأتي:

١ - **البضاعة، سواء كانت في المخازن** أو في المعرض أو في الطَّريق التي لم تصل بعد أو عند الموزِّعين، أو غير ذلك.

٢ - **البضائع في المؤسَّسات الصِّناعية** المشتراة؛ لغرض تصنيعها وبيعها.

٣ - **البضائع المشتراة بطريق** السَّلم، أو بطريق الاستصناع.

٤ - **الحلي بجميع أنواعه**، سواء كان من ذهب أو فضة أو لؤلؤ أو مرجان أو غير ذلك، إذا كانت معدةً للتِّجارة.

٥ - **السَّيارات المعدَّة للبيع**، كأن يكون عنده معرض سيارات معدَّة للبيع.

٦ - **الأراضي والعقارات** المشتراة بنية التِّجارة بها.

٧ - **الحيوانات المشتراة بقصد التِّجارة**، سواء كانت مما ورد الزَّكاة في عينها كالإبل والبقر والغنم، أو غيرها مما لم ترد الزكاة في عينها كالبغال والحمير والدَّجاج والحمام وغير ذلك.

٨ - **النُّقود التي يحوزها في يده**، أوكانت مودعة.

٩ - **الديون التي له إذا كانت مرجوَّة الأداء**، أمَّا الدَّين الذي لا يرجى أداؤه، كأن يكون عند رجل معسرٍ أو مماطلٍ أو جاحدٍ، فالصَّحيح أنَّه يزكِّيه إذا قبضه لعام واحد. وسيأتي الكلام على هذا -إن شاء الله- عند مسألة رقم (٤٥٦) .

- **الخلاصة مما تقدم؟**

أنَّ التَّاجر يقوم بحصر كلِّ ما أعدَّه للتِّجارة ممَّا يجوز بيعه مما ذكر وما لم يذكر أو كان عنده بعض ما ذكر. فإذا بلغ النصاب أو كان عنده شيء لا يبلغ النِّصاب، ينتظر حتى يبلغ النِّصاب فإذا بلغ انتظر حولًا كاملًا، فإذا تمَّ الحول والنصاب ما زال متكاملًا أدى زكاته.

فمثلًا: بلغ النصاب في شوال، ينتظر حتى يأتي شوال آخر زكَّاهُ، لكنَّ بعضهم قد اعتاد أنَّه يزكِّي أمواله في رمضان. فهذا إن كان حول المال يأتي في شوَّال أو في ذي القعدة فهذا له أن يقدم الزكاة ويخرجها في رمضان؛ لأن الصَّحيح من أقول أهل العلم أنَّه يجوز تقديم الزكاة قبل حلول أجلها.

وإن كان حول الزَّكاة يأتي عليه في رجب مثلًا وقال: سأؤخرها إلى رمضان. فهذا لا يجوز؛ لأنَّ تأخير الزَّكاة بعد حلول الأجل لا يجوز تأخيرها مع القدرة والتَّمكن من إخراجها في قول عامة أهل العلم. وانظر ما سيأتي عند مسألة رقم (٤٤٥). هذا وننصح التُّجار بالتَّحري والتَّقصي عند جرد ما عندهم من الأموال، كما ننصحهم باحتساب الأجر عند الله سبحانه وتعالى؛ لأن الزكاة عبادة عظيمة؛ فهي ركن من أركان الإسلام؛ على ذلك أدلة من القرآن والسُّنة ونقل الإجماع. وقد تقدم ذكر شيء من ذلك في أول الكتاب.

وأيضًا مدعاة للبركة، قال الله ﷻ: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾[سبأ:٣٩].

وفي البخاري (١٤٤٢) ومسلم (١٠١٠) عن **أبي هريرة** ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ العِبَادُ فِيهِ، إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلاَنِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا! وَيَقُولُ الآخَرُ: اللهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا!»**. وغير ذلك من الأدلة.

قال الشيخ ابن عثيمين ﷺ: عروض التجارة، وهي كل ما أعدَّه للتَّكسب والتِّجارة من عقار وحيوان وطعام وشراب وسيارات وغيرها من جميع أصناف المال، فيُقَوِّمها كل سَنة بما تساوي عند رأس الحول ويخرج رُبْع عُشْر قيمتها، سواء كانت قيمتها بقدر ثمنها الذي اشتراها به أم أقل أم أكثر. ويجب على أهل البقالات والآلات وقطع الغيارات وغيرها أن يحصوها إحصاء دقيقًا شاملًا للصغير والكبير ويخرجوا زكاتها، فإنْ شقَّ عليهم ذلك احتاطوا، وأخرجوا ما يكون به براءة ذممهم.

قلت: وهنا نصيحة للشَّيخ الفوزان، قال حفظه الله وسدده: ويجب على المسلم الاستقصاء والتَّدقيق ومحاسبة نفسه في إخراج زكاة العروض؛ كمحاسبة الشَّريك الشَّحيح لشريكه؛ بأن يحصي جميع ما عنده من عروض التِّجارة بأنواعها، ويقوِّمها تقويمًا عادلًا. فصاحب البقالة – مثلًا – يحصي جميع ما في بقالته من أنواع المعروضات للبيع من المعلَّبات وأصناف البضائع، وصاحب الآليات وقطع الغيار والمكائن والسَّيارات المعروضة للبيع يحصيها ويقوِّمها، وصاحب الأراضي والعمارات المعروضة للبيع يقوِّمها بما تساوي. أما العمارات والبيوت والسيارات المعدة للإيجار؛ فلا زكاة في ذواتها، وإنما تجب الزكاة فيما تحصَّل عليه صاحبها من إجارها إذا حال عليه الحول، والبيوت المعدَّة للسُّكنى والسَّيارات المعدَّة للرُّكوب والحاجة لا زكاة فيها، وكذلك

أثاث المنزل وأثاث الدكان وآلات التاجر؛ كالأذرع، والمكاييل، والموازين، وقوارير العطَّار، كل هذه الأشياء لا زكاة فيها؛ لأنها لا تباع للتِّجارة.

أيها المسلم، أخرج زكاة مالك عن طيب نفس واحتساب، واعتبرها مغنمًا لك في الدنيا والآخرة، ولا تعتبرها مغرما، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ ۚ أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ ۚ سَيُدْخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[التوبة:٩٩].

فكلٌ من الصِّنفين يخرج الزَّكاة؛ ويعامل عند الله على حساب نيَّته وقصده؛ فهؤلاء أخرجوها ونووها مغرمًا يتستَّرون بها عن حكم الإسلام فيهم، وينتظرون أن تدور الدائرة على المسلمين؛ لينتقموا منهم؛ فصار جزاؤهم أنَّ عليهم دائرة السَّوء، وحرموا الثَّواب وخسروا من أموالهم، والمؤمنون يعتبرون الزَّكاة حين يخرجونها قربات لهم؛ فهؤلاء يوفر لهم الأجر، ويخلف عليهم ما أنفقوا بخير منه، ﴿أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ ۚ سَيُدْخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦٓ﴾[التوبة:٩٩]؛ لنيتهم الحسنة ومقصدهم الأسمى.

فاتَّق الله أيها المسلم، واستشعر هذه المعاني، ﴿وَأَقْرِضُوا ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[المزمل:٢٠].

انظر: "المغني" (٣/٣٠)، و "فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/١٦٨)، و "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٨/٤٥٩)، و "مجالس شهر رمضان" (٩٨)، و "الملخص الفقهي" (١/٢٨٣)، و "أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة" (١/٤٠).

(٢٢٩) العروض الّتي لم تعد للتّجارة لا زكاة فيها

الأصول الثابتة لا زكاة فيها، يدخل في هذا ما يأتي:

١- **العبيد والخيول**، ولو كانت مائة أو أكثر، ولو كانت الخيول سائمة، وكذا السَّيارات والحرَّاثات ومضخَّات الماء، وكذا البيت أو البيوت المعدَّة للسَّكن أو الإيجار أو العقارات، وكذا فراش البيت وأوانيه وغير ذلك فهذه لا زكاة فيها؛ لأنَّها لم تعد للتِّجارة.

٢- **المواد والأثاث والأشياء** التي يحتاج إليها التَّاجر للاستعمال دون البيع، كالرفوف التي توضع عليها البضائع والخزائن والأقفاص والموازين والدواليب ونحوها، وكذا الآلات والأدوات التي اشتريت لمصلحة العمل كالمكيِّفات والمراوح، وكذا الآلات والأدوات التي للإنتاج الصِّناعي كآلات الحياكة والخياطة وآلات صناعات الطُّوب، وكذا السَّيارات والشَّاحنات التي لاستعمال الشَّركة في أمورها الخاصَّة، وغير ذلك.

٣- **مواد التَّعبئة والتَّغليف** إن كانت تعطى للمشتري مع السِّلعة فإن المخزون منها لدى التَّاجر يدخل في التقويم، أما إذا كانت لمجرد الحفظ لدى البائع فإنَّها لا تُقَوَّمُ.

٤- **المواد التي تستهلك في إعداد السِّلعة** تقوَّم إن كانت أجزاؤها تبقى في السِّلعة كالأسباغ والملح في الأغذية ونحو ذلك، أما إن كانت لا تبقى بل تستهلك بمجرد استعمالها كالصَّابون ومواد التنظيف، ونحو مواد الوقود التي يستعمل في الصِّناعة أو الطَّبخ، فإن المخزون منها الباقي في آخر العام يقوَّم.

تنبيه: الأشياء التي أعدَّت للإيجار كالحرَّاثات والسَّيارات والمضخَّات والعمائر وغير ذلك، ممَّا أعدَّ للإيجار لا للاتِّجار، فهذا لا زكاة فيها، ولكن الزكاة في غلَّتها إذا بلغت نصابًا وحال عليها الحول، كما سيأتي بيان ذلك، عند مسألة رقم (٤٧٢)، إن شاء الله تعالىٰ.

الدَّليل على ما تقدَّم: حديث أبي هريرة ﷺ في الصَّحيحين قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَيْسَ عَلَىٰ الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ**». ذكر النبي ﷺ خصلتين: العبد والفرس، وأضاف هذين المذكورين إلىٰ مالكه من قوله: «عبده»، «فرسه» إضافة اختصاص وتملُّك؛ فيدخل في معنىٰ هذين كلُّ ما تقدَّم ذكره قياسًا، والله أعلم، وقد نقل الإجماع علىٰ معنىٰ ما تقدَّم غير واحد.

قال ابن عبدالبر رحمه الله: ولم يختلف العلماء أنَّ العروض كلها من العبيد وغير العبيد إذا لم تكن تباع للتِّجارة، أنَّه لا زكاة فيها.

وقال أيضًا: فأجرىٰ العلماء من الصَّحابة والتَّابعين ومن بعدهم من الخالفين سائر العروض كلِّها علىٰ اختلاف أنواعها مجرىٰ الفرس والعبد إذا اقتنىٰ ذلك لغير التِّجارة. وهم فهموا المراد وعلموه؛ فوجب التَّسليم لما أجمعوا عليه

وقال ابن حزم رحمه الله: فمما اتَّفقوا علىٰ أنَّه لا زكاة فيه: كل ما اكتسب للقنية لا للتِّجارة، من جوهر، وياقوت، ووِطَاءٍ، وغطاء، وثياب، وآنية نحاس؛ أو حديد، أو رصاص، أو قزدير، وسلاح، وخشب، ودروع وضياع، وبغال، وصوف، وحرير؛ وغير ذلك، كله لا تحاش شيئًا.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: وقوله ﷺ: «**عَبْدِهِ وَفَرَسِهِ**» كلمة مضافة للإنسان للاختصاص، يعني: الذي جعله خاصًّا، يستعمله وينتفع به؛ فالفرس والعبد والثَّوب والبيت الذي يسكنه، والسَّيارة التي يستعملها ولو للأجرة، كلُّ هذه ليس فيها زكاة؛ لأن الإنسان اتَّخذها لنفسه ولم يتخذها ليتَّجر بها، يشتريها اليوم ويبيعها غدًا.

انظر: "التمهيد" (١٣٥/١٧)، و "المحلى" (١٣/٤)، و "البداية" (٧٥/٢)، و "الشرح الممتع" (١٣٩/٦)، و "أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة" (٤٠/١).

(٢٣٠) العروض المعدَّة للتجارة إذا كسدت ولم يكن عنده مال يزكيه

أجابت اللجنة الدَّائمة عن سؤال قدِّم بنحو ما ذكر في الباب، أنَّه يقوِّم هذه الأرض عند كلِّ حول. فإذا كان عنده من النُّقود ما يكفي لإخراج الزَّكاة في كل سنة أخرجها، وإن لم يكن عنده شيء يزكِّيها به فلا يجب عليه أن يقترض لإخراج الزكاة، وإذا اقترض وأخرجها جاز ذلك، وإذا لم يقترض تبقى الزَّكاة في ذمته ويخرجها عن الأعوام الماضية إذا باع الأرض أو تيسَّر له مال يزكِّيها منه.

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله **سؤال ونصه:**

كيف تُزكى الأراضي التي اشتراها أصحابها وكسدت في أيديهم؛ نظرًا لقلة قيمتها، هم يقدرونها تقديرات عالية، والسوق لا تساوي فيه إلا الشيء القليل؟

فأجاب رحمه الله **بقوله:** الأراضي التي اشتراها أهلها للتِّجارة كما هو الغالب ينتظرون بها الزيادة هذه عروض التِّجارة، وعروض التِّجارة تقوَّم عند حول الزَّكاة بما تساوي، ثم يخرج ربع العشر منها؛ لأن العبرة في قيمتها من الذَّهب والفضَّة،

والذَّهب والفضَّة زكاتها ربع العشر، ولا فرق بين أن تكون قيمة هذه الأراضي تساوي القيمة التي اشتريت بها أو لا.

فإذا قدرنا أن رجلًا اشترىٰ أرضًا بمائة ألف وكانت عند الحول تساوي مائتي ألف، فإنه يجب عليه أن يزكي عن المائتين جميعًا، وإذا كان الأمر بالعكس اشتراها بمائة ألف وكانت عند تمام الحول تساوي خمسين ألفًا، فإنه لا يجب عليه إلا أن يزكي عن خمسين ألفًا؛ لأن العبرة بقيمتها عند وجوب الزكاة.

فإن شك الإنسان لا يدري هل تزيد قيمتها عما اشتراها بها، أو تنقص، أو هي هي، فالأصل عدم الزيادة وعدم النقص، فيقوِّمها بثمنها الذي اشتراها به.

فإذا قدرنا أن هذه الأرض التي اشتراها بمائة ألف تساوي عند تمام الحول إن طلبت مائة وعشرين، وتساوي إن جلبت مائة وثمانية عشر، وهو متردد، نقول: قوِّمها بما اشتريتها به؛ لأن الأصل عدم الزيادة وعدم النقص.

ولكن يشكل علىٰ كثير من الناس اليوم أن عندهم أراضي كسدت في أيديهم ولا تساوي شيئًا، بل إنهم يعرضونها للبيع ولا يجدون من يشتريها، فكيف تزكىٰ هذه الأراضي؟ نقول: إن كان عند الإنسان أموال يمكن أن يزكي منها أدىٰ زكاتها من الأموال التي عنده، وإن لم يكن عنده إلا هذه الأراضي الكاسدة، فإنَّ له أن يأخذ ربع عشرها ويوزعها علىٰ الفقراء إذا كانت في مكان ممكن أن ينتفع بها الفقير ويعمرها، وإلا فليقيد قيمتها وقت وجوب الزَّكاة ليؤدي زكاتها فيما بعد إذا باعها، وتكون هذه الأراضي مثل الدَّين الذي عند شخص فقير لا يستطيع الوفاء، فالزَّكاة لا تجب عليه إلا إذا قبض الدَّين، والصحيح أنه إذا قبض الدَّين من مدين معسر

فإنه يزكيه سنة واحدة فقط، ولو كان قد بقي سنين كثيرة عند الفقير، ويمكن أن يقال في هذه الأراضي التي كسدت ولم يجد من يشتريها: ممكن أن يقال: إنَّه لا يزكيها إلا سنة واحدة سنة البيع، ولكن الأحوط إذا باعها أن يزكِّيها لكل ما مضىٰ من السنوات؛ لأن الفرق بينها وبين الدَّين: أن هذه ملك بيده، والدَّين في ذمة فقير خربت لكونه أعسر.

انظر: "فتاوى اللجنة الدائمة" (٩/٣٢٧)، و "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٨/٢٣٣ و٢٢٥).

(٢٣١) حكم زكاة الذَّهب والفضَّة إذا أعدا للتِّجارة

القول الأول: الحلي المباح من الذَّهب والفضَّة المعد للتِّجارة يقوَّم بما فيه من الصِّنعة والجواهر الكريمة. فإذا بلغت قيمته نصابًا ففيه الزكاة. وهو قول الشافعية والحنابلة.

قال ابن قدامة رحمه الله: فإن كان الحلي للتِّجارة، قوَّمه بما فيه من الجواهر؛ لأنَّ الجواهر لو كانت مفردة وهي للتِّجارة، لقوِّمت وزكِّيت، فكذلك إذا كانت في حلي التِّجارة.

وقال أيضًا: ولنا أن الصِّناعة صارت صفةً للنِّصاب لها قيمة مقصودة؛ فوجب اعتبارها كالجودة في سائر أموال الزَّكاة.

القول الثاني: المصوغات من الذَّهب والفضَّة إن كانت للتِّجارة ليس فيها زكاة إن كانت أقلَّ من نصاب بالوزن، ولو زادت قيمتها عن نصاب بسبب الجودة أو الصِّنعة: وهو قول المالكية، قالوا: لأنَّ الذَّهب والفضَّة جاء الشَّرع بتقديره بالوزن فيعلق به، أي: بالوزن لا بصفته.

الصَّواب هو: القول الأول، وأما القول الثاني فيقال به فيما إذا كان الذَّهب أو الفضَّة ليس معدًّا للتِّجارة.

بقي إذا كان صنعة الذَّهب أو الفضَّة محرَّمة كأن يكون مصوغًا على صورة حيوان أو ثعبان. ويزيد ثمن الذَّهب أو الفضَّة في مقابل هذه الصِّنعة، فأين توضع هذه الزيادة؟!

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: الصَّحيح في مسألة المحرم أنه ينبغي أن يُعْتَبر بقيمته، مثل الحلي المباح، لكن القيمة الزائدة في مقابل صنعة محرمة تجعل في بيت المال. اهـ.

هذا والذَّهب والفضَّة قد جاءت أدلة تدل على وجوب الزَّكاة في عينه. وعلى هذا: فإذا اتفق حول زكاة العين وزكاة التِّجارة وكلاهما يبلغ النِّصاب، ومن المعلوم أنَّه لا تجمع زكاتان بالإجماع، فأيُّهما يقدِّم: زكاة العين أم زكاة التِّجارة؟

الصَّواب: أنَّه يقدِّم زكاة العين؛ لأن أدلتها واضحة صريحة بينة، بخلاف عروض التِّجارة. وسيأتي نظير هذا عند مسألة رقم (٢٥٣) إن شاء الله تعالى.

انظر: "البيان" (٣/٣١٢)، و"المغني" (٣/١٤)، و"المجموع" (٦/١٢)، و"الشرح الممتع" (٦/١٣٦)، و"الموسوعة الفقهية" (٢٣/٢٦٩).

(٢٣٤) متى تصير العروض للتجارة؟

- **لا تصير العروض للتجارة إلا بشرطين:**

أحدهما: أن يملكه بفعله كالبيع والنكاح والخلع، وقبول الهبة والوصية والغنيمة، واكتساب المباحات.

الثاني: أن ينوي عند تملكه أنَّه للتِّجارة. وهذا لا خلاف فيه عند من يقول بالزَّكاة في عروض التِّجارة. وممن صرح بهذا الشَّافعية والحنابلة.

واختلفوا فيما إذا ملكها بغير فعله كالإرث واللقطة بعد الحول ونحوه، أو ملكها بفعله بغير نيَّة التِّجارة ثمَّ نواها للتِّجارة، كأن يشتري أرضًا يريد أن يبني عليها سكنًا، ثم نواها للتِّجارة.

القول الأول: تكون للتِّجارة بمجرد النِّية. وهو قول إسحاق ورواية عن أحمد، واختارها من أصحابه أبو بكر وابن عقيل، وهو قول بعض الشافعية؛ لقول رسول الله ﷺ: **«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»**.

القول الثاني: لا تكون للتِّجارة بمجرد النية حتىٰ يحصل العمل. وهو قول الحنفية والمالكية والشافعية وأبي ثور ورواية عن أحمد عليها أكثر أصحابه، ونقل ابن القطان عن ابن المنذر أنه قال: أجمع الحنفيون والمالكيون والشافعيون وغيرهم علىٰ أنَّ من اشترىٰ سلعًا للقنية ثم نوىٰ بها التِّجارة، أن لا زكاة فيها.

قلت: ومعنىٰ ذلك: أنَّه لا زكاة فيها بمجرد النية، أما إذا نوىٰ التِّجارة وعمل بها واتجر بها، فإنَّ فيها الزَّكاة عندهم.

حجتهم: أنَّ الأصل القنية، والتِّجارة عارض؛ فلم يصر إليها بمجرَّد النِّية، كما لو نوىٰ الحاضر السَّفر لم يثبت له حكم السفر بدون الفعل.

الأقرب هو: القول الأول، وهو اختيار ابن عثيمين واللجنة الدائمة.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: والصحيح: أنَّها تكون للتِّجارة بمجرد النية، حتىٰ لو ملكها بغير فعله أو ملكها بفعله بغير نية التِّجارة ثم نواها، فإنَّها تكون للتِّجارة؛ للحديث الذي أشرنا إليه: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

انظر: "الإشراف" (٨٣/٣)، و"البيان" (٣٠٨/٣)، و"المغني" (٣١/٣)، و"المجموع" (٥/٦)، و"الإقناع" (٦٨٢/٢)، و"فتح ذي الجلال والإكرام" (١٧٢/٦)، و"نيل المآرب" (٣٨٦/٢)، و"فتاوى اللجنة" (٣٣٠/٩، ٣٣٧).

(٢٣٣) إذا كان عنده عرض وتردد في نيته: هل هي للتِّجارة أم للقنية؟

قال الماوردي رحمه الله: قد مضىٰ الكلام فيما اشتراه بالنية وأن يكون محمولًا علىٰ نيته من قنية أو تجارة، فأما ما اشتراه بغير نية كأنَّه اشترىٰ عرضًا بعرض ولم ينوِ شيئًا، فهذا علىٰ أربعة أقسام:

- أحدها: أن يشتري عرضًا بعرض عنده ويعطيه عرضًا عند بائعه للقنية؛ فيكون للقنية، ولا زكاة فيه اعتبارًا بأصله.
- والقسم الثاني: أن يشتري بعرض عنده للتِّجارة عرضًا عند بائعه للتِّجارة فيكون للتِّجارة، وتجري فيه الزَّكاة اعتبارًا بأصله، وإنَّ في إحداث نية التِّجارة في كل عقد مشقة، فكان ظاهر حاله استصحاب التِّجارة ما لم تعتبر النية.
- والقسم الثالث: أن يشتري بعرض عنده للقنية عرضًا عند بائعه للتِّجارة، فيكون للقنية ولا زكاة فيه؛ استدامة لحكم أصله.
- والقسم الرابع: أن يشتري بعرض عنده للتِّجارة عرضًا عند بائعه للقُنية، ففيه وجهان:

أصحهما: أن يكون للتِّجارة؛ فتجري فيه الزَّكاة؛ استدامة لحكم أصله، ما لم يحدث نية تنقل عنه.

والوجه الثاني: أن يكون للقنية ولا زكاة فيه؛ استدامة لحكم العرض في نفسه قبل ابتياعه. وهذا المعنى فاسد بمن اشترى بعرض للقنية عرضًا عند بائعه للتِّجارة، فإن لا يكون للتِّجارة لا يختلف ولا يستدام حكمه قبل ابتياعه اعتبارًا بأصله، فكذلك في هذا الموضع. اهـ

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: رجل عنده أرض واختلفت نيته فيها، لا يدري هل هو يبيعها أو يعمرها أو يؤجرها أو يسكنها، فهل يزكِّي إذا حال الحول؟

فأجاب رحمه الله: نقول: هذه الأرض ليس فيها زكاة؛ أصلًا ما دام ليس عنده عزم أكيد على أنَّها تجارة، فليس فيها زكاة؛ لأنه متردد ومع التردد - لو واحدًا في المائة - فلا زكاة عليه.

انظر: "الحاوي" (٢٩٨/٣)، و "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٥٠/١٨).

(٢٣٤) يشترط لوجوب الزَّكاة في عروض التِّجارة بلوغ النِّصاب وحولان الحول

ذهب عامَّة أهل العلم إلى أنَّ عروض التِّجارة يشترط لوجوب الزَّكاة فيها ما يشترط لزكاة النقود من حولان الحول وبلوغ النِّصاب.

انظر: "المغني" (٣٢/٣)، و "المجموع" (١٣/٦).

(٢٣٥) هل يُشترط في عروض التِّجارة وجود النِّصاب في جميع الحول

القول الأول: المعتبر وجود النِّصاب في كل الحول، كما في النَّقدين. فلو نقصت القيمة في أثناء الحول لم تجب الزَّكاة. ولو كانت قيمة العروض من حين ملكه أقل من نصاب فلا ينعقد الحول عليه حتى تتم قيمته نصابًا. والزيادة معتبرة، سواء كانت بارتفاع الأسعار أو بنماء العرض أو بأن باعها بنصاب أو ملك عرضًا آخر

أو أثمان كمل بها النِّصاب، ابتدأ الحول من حينئذ. وهو قول الحنابلة والثوري وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر وقول للشَّافعية، قالوا: لأنه مال يعتبر له الحول والنِّصاب كسائر الأموال التي يعتبر لها ذلك.

القول الثاني: يعتبر النِّصاب في أوَّل الحول وآخر الحول دون ما بينهما. فإذا كان نصابًا في الطَّرفين وجبت الزَّكاة ولا يضر نقصه بينهما. فلو انعدم الكل بهلاكٍ في أثناء الحول بطل حكم الأول. وهو مذهب الحنفية، وقول ثان للشَّافعية: قالوا: لأنَّه يحتاج إلى أن تُعرف قيمته في كل وقت؛ ليعلم أنَّ قيمته فيه تبلغ نصابًا. وهذا فيه مشقَّة!

القول الثالث: المعتبر وجود النِّصاب في آخر الحول. فلوكانت قيمة العروض في أول الحول أقل من نصاب، ثم بلغت في آخر الحول نصابًا، وجبت فيها الزكاة. وهو مذهب المالكية. والقول الصَّحيح عند الشَّافعية، وهو المنصوص عليه.

حجَّتهم: أنَّه يتعلق بالقيمة و تقويم العرض في كل وقت يشق فاعتبر حال الوجوب، وهو آخر الحول، بخلاف سائر الزَّكوات؛ لأنَّ نصابها من عينها فلا يشق اعتباره

الراجح هو: القول الأول، وهو اختيار اللجنة الدائمة. بقي: إن شقَّ عليه التَّقويم بين كل آونة وأخرى، فله أن يأخذ بالقول الثَّاني أو الثَّالث؛ ويكون بذلك قد تعجَّل زكاة ما لم يتم الحول، وله في ذلك أجر.

قال الشيخ ابن باز رحمه الله: يزكي المسلم كل شيء ملكه من النُّقود أو عروض التِّجارة إذا تمَّ حوله، فالذي ملكه في رمضان يزكِّيه في رمضان، والذي ملكه في

شعبان من راتبه أو غيره من النُّقود أو عروض التِّجارة يزكِّيه في شعبان، والذي ملكه في شوَّال يزكيه في شوَّال، والذي ملكه في ذي الحجَّة يزكِّيه في ذي الحجَّة، وهكذا كل مال من الأموال المذكورة تتم سنته يزكِّيه على رأس الحول. وإذا أحبَّ أن يعجل الزَّكاة قبل تمام الحول لمصلحة شرعية، فلا بأس، وله في ذلك أجر عظيم، أما اللزوم فلا يلزمه الإخراج إلا بعد تمام الحول.

انظر: "المغني" (٣/٣٢)، و"المجموع" (٦/١٣)، و"مجموع فتاوى ابن باز" (١٤/١٤٢)، و"فتاوى اللجنة" (٩/٣١٨)، و"الموسوعة الفقهية" (٢٣/٢٧٢).

(٢٣٦) الحول يحسب بالشهور القمرية لا الشمسية

قال الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة:١٨٩]. والشاهد من الآية سيأتي في كلام شيخ الإسلام رحمه الله.

وعن **ابن عمر** رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«لاَ تَصُومُوا حَتَّىٰ تَرَوُا الهِلاَلَ، وَلاَ تُفْطِرُوا حَتَّىٰ تَرَوْهُ. فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ»**. أخرجه البخاري (١٩٠٦)، ومسلم (١٠٨٠).

الشاهد من الحديث: أن الرسول ﷺ علق دخول الشهر وخروجه برؤية الهلال، ورتب الحكم الشرعي - وهو الصوم هنا - على ذلك.

قال شيخ الإسلام رحمه الله بعد أن ذكر الآية: فأخبر أنَّها مواقيت للناس. وهذا عام في جميع أمورهم، وخص الحج بالذكر، تمييزًا له؛ ولأنَّ الحج تشهده الملائكة وغيرهم؛ ولأنَّه يكون في آخر شهور الحول؛ فيكون علمًا على الحول، كما أنَّ الهلال علم على الشَّهر، ولهذا يسمون الحول حجة، فيقولون له: سبعون حجة، وأقمنا

خمس حجج. فجعل الله الأهلة مواقيت للناس في الأحكام الثابتة بالشرع ابتداءً أو سببًا من العبادة وللأحكام التي تثبت بشروط العبد. فما ثبت من المؤقتات بشرع أو شرط فالهلال ميقات له، وهذا يدخل فيه الصيام والحج ومدة الإيلاء والعدة وصوم الكفارة. وهذه الخمسة في القرآن، قال الله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[البقرة:١٨٥]، وقال تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[البقرة: ١٩٧]، وقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[البقرة:٢٢٦]، وقال تعالى: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾[النساء:٩٢]، وكذلك قوله: ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة:٢]، وكذلك صوم النذر وغيره، وكذلك الشروط من الأعمال المتعلقة بالثمن ودين السلم والزَّكاة والجزية والعقل والخيار والأيمان وأجل الصداق ونجوم الكتابة، والصلح عن القصاص، وسائر ما يؤجل من دين وعقد وغيرهما.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: الشهور تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: **شهور شمسية**.

القسم الثاني: **شهور قمرية**.

والشهور القمرية هي اثنا عشر شهرًا، وهي السنة القمرية هذه. الشهور القمرية هي التي رتب الشرع عليها الأحكام، ولم يرتبها على الشهور الشمسية. فالشريعة ترتب أحكامها على الشهور القمرية، فمثلًا في عدة المرأة الآيسة من الحيض إذا كانت ثلاثة أشهر فإنها تعتد بالأشهر القمرية ولا تعتد بالإجماع بالأشهر الشمسية، وهكذا بالنسبة للمرأة المحتدة في الوفاة أربعة أشهر وعشرًا فإنها تحتد بالأشهر القمرية، ولا تحتد بالأشهر الشمسية، وهكذا صيام شهرين متتابعين في كفارة القتل

وكفارة الظهار وكفارة الجماع في نهار رمضان، فإنها تكون بالأشهر القمرية، ولا تكون بالأشهر الشمسية.

انظر: "مجموع الفتاوى" (١٣٣/٢٥)، و"شرح كتاب الصيام من زاد المستقنع" (١٢/١)، و"الشرح الممتع" (١٨/٦)، و"نوازل الزكاة" (٨٠).

(٢٣٧) إذا كانت عروض التِّجارة أقل من نصاب فنمت فبلغت نصابًا

قال ابن قدامة رحمه الله: وإن اشترىٰ للتِّجارة ما ليس بنصاب، فنما حتىٰ صار نصابًا انعقد عليه الحول من حين صار نصابًا في قول أكثر أهل العلم.

وقال مالك رحمه الله: إذا كانت له خمسة دنانير، فاتَّجر فيها، فحال عليها الحول وقد بلغت ما تجب فيه الزَّكاة، يزكيها. ولنا: أنَّه لم يحل الحول علىٰ نصاب؛ فلم تجب فيه الزَّكاة، كما لو نقص في آخره.

انظر: "الاستذكار" (٤٩/٩)، و"المغني" (٣٨/٣).

(٢٣٨) هل يضمُّ ربح مال التِّجارة في أثناء الحول إلى الأصل ويزكَّى؟

القول الأول: ربح التِّجارة في الحول يضمُّ إلىٰ الأصل إذا كان نصابًا، ويزكَّىٰ الأصل والربح عند آخر الحول. وهو قول مالك وأحمد وإسحاق وأبي يوسف وقول في مذهب الشَّافعية، وهو قول أبي حنيفة، إلا أنَّه قال: يبني حول كل مستفاد حول جنسه، نماء كان أو غيره.

حجَّتهم: أنَّه نماء جار في الحول تابع لأصله في الملك؛ فكان مضمومًا إليه في الحول كنتاج السَّائمة؛ فإن نتاجها لا يشترط له تمام الحول بل يتبع أصله، كذلك أيضًا ربح التِّجارة يتبع أصله، ولا يشترط له تمام الحول.

القول الثاني: روي عن عمر بن عبدالعزيز أنَّه قال: لا يضم الربح إلى رأس المال. وقال أبوعبيد: لا زكاة في الربح حتى يحول عليه الحول، وقد كان الليث يقول نحو هذا. اهـ. وقال الشافعي إن نضَّت الفائدة قبل الحول لم يبن حولها على حول النِّصاب واستأنف بها حولًا؛ لما ورد في ذلك من أنَّه لا زكاة في مالٍ حتى يحول عليه الحول، وإن اشترى سلعةً بنصاب فزادت قيمتها عند رأس الحول فإنَّه يضمُّ الفائدة ويزكي عن الجميع، بخلاف ما إذا باع السِّلعة قبل الحول بأكثر من نصاب، فإنَّه يزكي عند رأس الحول عن النِّصاب، ويستأنف للزيادة حولًا.

وأجاب ابن قدامة رحمه الله عن قول الشافعي هذا فقال: ولنا أنَّه نماء جارٍ في الحول تابع لأصله في الملك فكان مضمومًا إليه في الحول كالنتاج، وكما لو لم ينضَّ؛ ولأنَّه ثمن عرض تجب زكاة بعضه، ويضم إلى ذلك البعض قبل البيع فيضم إليه بعده كبعض النِّصاب؛ ولأنَّه لو بقي عرضًا زكَّى جميع القيمة، فإذا نضَّ كان أولى؛ لأنه يصير متحققًا؛ ولأنَّ هذا الربح كان تابعًا للأصل في الحول كما لو لم ينضَّ فبنضِّه لا يتغير حوله، والحديث فيه مقال وهو مخصوص بالنتاج وبما لم ينضَّ فنقيس عليه. اهـ.

الصَّواب قول الجمهور، وهو اختيار ابن باز وابن عثيمين والبسَّام واللجنة الدائمة، وقد ذكر **ابن قدامة** رحمه الله سبب ضم ربح التِّجارة إلى أصله فقال: لأنَّ الأرباح تكثر وتتكرر في الأيام والساعات، ويعسر ضبطها، وكذلك النِّتاج وقد يوجد ولا يشعر به؛ فالمشقَّة فيه أتم لكثرة تكرره، بخلاف هذه الأسباب المستقلة؛ فإنَّ الميراث والاغتنام والاتهاب ونحو ذلك يندر ولا يتكرر فلا يشقّ ذلك فيه، فإن شقَّ فهو دون المشقَّة في الأرباح والنتاج فيمتنع قياسه عليه، واليسر فيما ذكرنا أكثر؛ لأن الإنسان يتخير بين التأخير والتعجيل، وما ذكروه يتعين عليه التعجيل، ولا

وكفارة الظهار وكفارة الجماع في نهار رمضان، فإنها تكون بالأشهر القمرية، ولا تكون بالأشهر الشمسية.

انظر: "مجموع الفتاوى" (١٣٣/٢٥)، و"شرح كتاب الصيام من زاد المستقنع" (١٢/١)، و"الشرح الممتع" (١٨/٦)، و"نوازل الزكاة" (٨٠).

(٢٣٧) إذا كانت عروض التِّجارة أقل من نصاب فنمت فبلغت نصابًا

قال ابن قدامة رحمه الله: وإن اشترىٰ للتِّجارة ما ليس بنصاب، فنما حتىٰ صار نصابًا انعقد عليه الحول من حين صار نصابًا في قول أكثر أهل العلم.

وقال مالك رحمه الله: إذا كانت له خمسة دنانير، فاتَّجر فيها، فحال عليها الحول وقد بلغت ما تجب فيه الزَّكاة، يزكيها. ولنا: أنَّه لم يحل الحول علىٰ نصاب؛ فلم تجب فيه الزَّكاة، كما لو نقص في آخره.

انظر: "الاستذكار" (٤٩/٩)، و"المغني" (٣٨/٣).

(٢٣٨) هل يضمُّ ربح مال التِّجارة في أثناء الحول إلى الأصل ويزكَّىٰ؟

القول الأول: ربح التِّجارة في الحول يضمُّ إلىٰ الأصل إذا كان نصابًا، ويزكَّىٰ الأصل والربح عند آخر الحول. وهو قول مالك وأحمد وإسحاق وأبي يوسف وقول في مذهب الشَّافعية، وهو قول أبي حنيفة، إلا أنَّه قال: يبني حول كل مستفاد حول جنسه، نماء كان أو غيره.

حجَّتهم: أنَّه نماء جار في الحول تابع لأصله في الملك؛ فكان مضمومًا إليه في الحول كنتاج السَّائمة؛ فإن نتاجها لا يشترط له تمام الحول بل يتبع أصله، كذلك أيضًا ربح التِّجارة يتبع أصله، ولا يشترط له تمام الحول.

القول الثاني: روي عن عمر بن عبدالعزيز أنَّه قال: لا يضم الربح إلى رأس المال. وقال أبوعبيد: لا زكاة في الربح حتى يحول عليه الحول، وقد كان الليث يقول نحو هذا. اهـ. وقال الشافعي إن نضَّت الفائدة قبل الحول لم يبن حولها على حول النِّصاب واستأنف بها حولًا؛ لما ورد في ذلك من أنَّه لا زكاة في مالٍ حتى يحول عليه الحول، وإن اشترى سلعةً بنصاب فزادت قيمتها عند رأس الحول فإنَّه يضمُّ الفائدة ويزكي عن الجميع، بخلاف ما إذا باع السِّلعة قبل الحول بأكثر من نصاب، فإنَّه يزكي عند رأس الحول عن النِّصاب، ويستأنف للزيادة حولًا.

وأجاب ابن قدامة رحمه الله عن قول الشافعي هذا فقال: ولنا أنَّه نماء جارٍ في الحول تابع لأصله في الملك فكان مضمومًا إليه في الحول كالنتاج، وكما لو لم ينضَّ؛ ولأنَّه ثمن عرض تجب زكاة بعضه، ويضم إلى ذلك البعض قبل البيع فيضم إليه بعده كبعض النِّصاب؛ ولأنَّه لو بقي عرضًا زكَّى جميع القيمة، فإذا نضَّ كان أولى؛ لأنه يصير متحققًا؛ ولأنَّ هذا الربح كان تابعًا للأصل في الحول كما لو لم ينضَّ فبنضِّه لا يتغير حوله، والحديث فيه مقال وهو مخصوص بالنتاج وبما لم ينضَّ فنقيس عليه. اهـ.

الصَّواب قول الجمهور، وهو اختيار ابن باز وابن عثيمين والبسَّام واللجنة الدائمة، وقد ذكر **ابن قدامة** رحمه الله سبب ضم ربح التِّجارة إلى أصله فقال: لأنَّ الأرباح تكثر وتتكرر في الأيام والساعات، ويعسر ضبطها، وكذلك النِّتاج وقد يوجد ولا يشعر به؛ فالمشقَّة فيه أتم لكثرة تكرره، بخلاف هذه الأسباب المستقلة؛ فإنَّ الميراث والاغتنام والاتهاب ونحو ذلك يندر ولا يتكرر فلا يشقّ ذلك فيه، فإن شقَّ فهو دون المشقَّة في الأرباح والنتاج فيمتنع قياسه عليه، واليسر فيما ذكرنا أكثر؛ لأن الإنسان يتخير بين التأخير والتعجيل، وما ذكروه يتعين عليه التعجيل، ولا

شك أن التخيير بين شيئين أيسر من تعيين أحدهما؛ لأنه مع التخيير فيختار أيسرهما عليه وأحبَّهما إليه، ومع التعيين يفوته ذلك. وأما ضمُّه إليه في النصاب فلأنَّ النِّصاب معتبر لحصول الغنىٰ، وقد حصل الغنىٰ بالنِّصاب الأول، والحول معتبر لاسيما المال ليحصل أداء الزَّكاة من الربح، ولا يحصل ذلك بمرور الحول علىٰ أصله؛ فوجب أن يعتبر الحول له.

انظر: "الأموال" لأبي عبيد (٧١/٢)، و"البيان" (٣١٦/٣)، و"المغني" (٦٢٨/٢) (٣٧/٣)، و"المجموع" (١٧/٦)، و"مجموع فتاوى ابن باز" (١٩٢/١٤)، و"الشرح الممتع" (١٤٦/٦)، و"فتاوى اللجنة الدائمة" (٣٣٢/٩).

(٢٣٩) زكاة المال المستفاد في أثناء الحول

المال المستفاد في أثناء الحول قد يكون بالشِّراء أو بهبة أو نحو ذلك مما يستفاد. وهو علىٰ أقسام:

القسم الأول: قال ابن المنذر رحمه الله: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم علىٰ أنَّ الرجل إذا استفاد مالًا مما يعتبر له الحول، ولا مال له سواه، وكان نصابًا أو كان له مال من جنسه لا يبلغ نصابًا فبلغ بالمستفاد نصابًا، انعقد عليه حول الزكاة من حينئذ. فإذا تمَّ الحول وجبت عليه الزَّكاة.

القسم الثاني: قال ابن المنذر رحمه الله أيضًا: أجمع أهل العلم أنَّ الرَّجل إذا كان عنده نصاب ويكون المستفاد من نمائه كربح مال التِّجارة ونتاج السَّائمة، يجب ضمُّه إلىٰ ما عنده من أصله؛ فيعتبر حولًا بحوله.

وقال ابن قدامة رحمه الله: وإن كان عنده نصاب وكان المستفاد من نمائه كربح مال التِّجارة ونتاج السَّائمة، فهذا يجب ضمُّه إلىٰ ما عنده من أصله؛ فيعتبر حوله

بحوله. لا نعلم فيه خلافًا؛ لأنَّه تبع له من جنسه فأشبه النَّماء المتصل، وهو زيادة قيمة عروض التِّجارة، ويشمل العبد والجارية.

قلت: هذا القسم فيه خلاف. انظر لذلك: المسألة التي قبل هذه.

القسم الثالث: قال ابن المنذر أيضًا: واختلف أهل العلم في المال المستفاد ويكون من غير جنس ما عند الرَّجل، فهذا له حكم نفسه لا يضمُّ إلى ما عنده في حول ولا نصاب. فإذا بلغ نصابًا وحال عليه الحول زكَّاه، وإلا فلا شيء عليه فيه. وبه قال جمهور العلماء.

قلت: وبنحو هذا قال ابن قدامة وابن عثيمين رحمهما الله تعالى: ونقل ابن قدامة رحمه الله عن ابن عبدالبر أنه قال: على هذا جمهور العلماء والخلاف في ذلك شذوذ، ولم يعرج عليه أحد من العلماء، ولا قال به أحد من أئمة الفتوى. اهـ.

وروي عن ابن مسعود وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم أن الزكاة تجب فيه حين استفاده.

انظر: "الإشراف" (٥٤/٣)، و "المغني" (٦٢٦/٢)، و "المجموع" (٣٣٢/٥)، و "فتح ذي الجلال والإكرام" (١٠٨/٦).

(٢٤٠) الأوراق النَّقدية وكذا عروض التِّجارة إذا لم تبلغ النِّصاب تضمُّ إلى الذَّهب والفضَّة في تكميل النِّصاب

أولاً: إذا كان عند الشَّخص ذهب وفضَّة وأوراق نقديَّة وعروض تجارة، واتفق حول الجميع وبلغ كلُّ واحد مما ذكر نصابًا، فهذا إن شاء قوَّم الجميع وما بلغ التَّقويم أخرج على الجميع ربع العشر، وإن شاء زكى كل واحد مما ذكر على حدة.

ثانيًا: إذا حال الحول على بعض ما ذكر وبعضه لم يحل الحول. مثال ذلك: عنده ذهب وأوراق نقدية حال عليها الحول وعنده فضَّة وعروض تجارة لم يحل عليها الحول، فهذا إن شاء زكى على الذي حال عليه الحول وانتظر لما لم يحل عليه الحول حتى يحول الحول ويزكي، وإن شاء زكى على الذي لم يحل عليه الحول مع الذي حال عليه الحول. ويكون بذلك قد تعجَّل الزَّكاة، وتعجيل الزكاة قبل حولان الحول جائز على الصَّحيح. وقد تقدم الكلام على ذلك عند مسألة رقم (٩٦).

ثالثًا: إذا بلغ بعض ما ذكر النِّصاب وبعضه لم يبلغ. مثال ذلك: عنده ذهب وعروض تجارة كلاهما يبلغ النِّصاب وعنده فضَّة وأوراق نقدية كلاهما لم يبلغ النِّصاب، أو عنده أوراق نقدية وعروض تجارة وفضَّة كلها لم تبلغ النِّصاب، فعليه ضم الجميع لتكميل النصاب، وإن لم تبلغ ضم الجميع إلى الذهب وزكى الجميع.

والخلاصة: أن الأربعة المذكورة إذا بلغ بعضها النِّصاب زكاها والتي لم تبلغ ضم بعضها إلى بعض وكمل النِّصاب وزكى، فإن لم تبلغ ضمَّ الجميع إلى الذي بلغ وزكى. وله أن يضمَّ ما لم يبلغ النصاب إلى الذي بلغ وما لم يحل عليه الحول إلى الذي حال عليه الحول، ويزكي الجميع. وهذا أخصر للوقت وأريح له، والله أعلم.

قال ابن قدامة رحمه الله: فإنَّ عروض التِّجارة تضمُّ إلى كل واحد من الذَّهب والفضَّة، ويكمل به نصابه. لا نعلم فيه اختلافًا.

قال الخطابي رحمه الله: ولا أعلم عامتهم اختلفوا فيه؛ وذلك لأنَّ الزَّكاة إنَّما تجب في قيمتها فتقوَّم بكل واحد منهما فتضمُّ إلى كل واحد منهما. ولو كان له ذهب وفضَّة

وعروض وجب ضمُّ الجميع بعضه إلى بعض في تكميل النِّصاب؛ لأنَّ العرض مضموم إلى كلِّ واحد منهما؛ فيجب ضمُّهما إليه وجمع الثَّلاثة.

وجاء في قرار هيئة كبار العلماء في كلامهم على الأوراق النقدية ما نصه:

ثانيًا: وجوب زكاتها إذا بلغت قيمتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة، أو كانت تكمل النِّصاب مع غيرها من الأثمان والعروض المعدَّة للتِّجارة، إذا كانت مملوكة لأهل وجوبها.

انظر ما تقدم عند مسألة رقم (٢٢٤).

انظر: "المغني" (٤/٣)، و "ابحاث هيئة كبار العلماء" (٥٨/١).

(٢٤١) إذا باع عرض التِّجارة في أثناء الحول واشترى به عرضًا آخر، فهل ينقطع الحول؟

قال ابن قدامة رحمه الله: وإذا اشترى عرضًا للتِّجارة بنصاب من الأثمان أو بما قيمته نصاب من عروض التِّجارة، بنى حول الثاني على الحول الأول لأنَّ مال التِّجارة إنَّما تتعلق الزكاة بقيمته، وقيمته هي الأثمان نفسها... ولأنَّ النَّماء في الغالب في التِّجارة إنَّما يحصل بالتَّقليب. ولو كان ذلك يقطع الحول لكان السَّبب الذي وجبت فيه الزَّكاة لأجله يمنعها؛ لأنَّ الزَّكاة لا تجب إلا في مال نام.

وقال النووي رحمه الله:

إحداها: إذا باع عرض التِّجارة بعرض للتِّجارة لم ينقطع الحول بلا خلاف، لما ذكره المصنف، ولأنَّ هذا شأن التِّجارة.

الثاني: إذا باع العرض بدراهم أو دنانير في أثناء الحول: فإن باعه بقدر قيمته وهي رأس المال بنىٰ حول الثمن علىٰ حول العرض بلا خلاف كما بنىٰ حول العرض علىٰ حول الثمن. وإن باعه بزيادة بأن اشتراه بمائتي درهم فباعه في أثناء الحول بثلاثمائة، ففيه طريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما. أصحُّهما عند الأصحاب وبه قال أكثر أصحابنا المتقدمين أنَّ المسألة علىٰ قولين:

أصحُّهما عند الأصحاب: أنَّه يزكي المائتين لحولها، ويفرد الربح بحول.

والثاني: يزكي الجميع بحول الأصل.

قلت: **والصواب** أنه يزكي الجميع بحول الأصل. وقد تقدم الكلام علىٰ هذا عند مسألة رقم (٢٣٨).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: قوله: «وإن اشترىٰ عرضًا بنصاب من أثمان، أو عروض بنىٰ علىٰ حوله» **الأثمان**: جمع ثمن، وسمِّيت بذلك؛ لأنها ثمن الأشياء، وهي الذَّهب والفضَّة.

فلو اشترىٰ عرضًا بنصاب من أثمان، كرجل عنده مائتا درهم، وفي أثناء الحول اشترىٰ بها عرضًا، فلا يستأنف الحول، بل يبني علىٰ الأول؛ لأن العروض يبنىٰ الحول فيها علىٰ الأول.

مثال آخر: عنده ألف ريال ملكها في رمضان وفي شعبان من السَّنة الثانية اشترىٰ عرضًا، فجاء رمضان فيزكي العروض؛ لأن العروض تبنىٰ علىٰ زكاة الأثمان في الحول.

وكذلك أيضًا لو اشترىٰ عرضًا بنصاب من عروض أي عرضًا بدل عرض.

مثاله: رجل عنده سيَّارة، وفي أثناء الحول أبدلها بسيَّارة أخرىٰ للتِّجارة فيبني علىٰ حول الأولىٰ؛ لأنَّ المقصود القيمة، واختلاف العينين ليس مقصودًا، ولم يشتر السَّيارة الثَّانية ليستعملها، ولكن يريدها للتِّجارة.

انظر: "المغني" (٣/٣٤)، و "المجموع" (٦/١٥)، و "الشرح الممتع" (٦/١٤٦).

(٢٤٢) كم القدر الواجب في زكاة عروض التِّجارة؟ وكيف التَّوصل إلى معرفة ذلك بالحساب؟

زكاة عروض التِّجارة كزكاة الذهب والفضة وهو ربع العشر واحد من أربعين، ومن الألف خمسة وعشرون ولا خلاف بين أهل العلم في ذلك عند من يقول بالزَّكاة في عروض التِّجارة

وأمَّا معرفة ذلك بالحساب، **فقال الشيخ ابن عثيمين** رحمه الله: مقدار زكاة الذَّهب والفضَّة وعروض التِّجارة كلها مقدارها ربع العشر. وكيفية ذلك: أن تقسم الحاصل علىٰ أربعين، فالخارج بالقسمة هو الزكاة.

وقال رحمه الله: يجب ربع العشر، وهو واحد من أربعين، وفائدة معرفتنا بربع العشر، وأنَّه واحد من أربعين أن يسهل استخراج الزَّكاة من النَّقدين، فإذا أردت أن تستخرجها من النَّقدين فاقسم ما عندك علىٰ أربعين، فما خرج فهو الزكاة. فمثلًا أربعون مليونًا زكاتها مليون، وذلك بقسمتها علىٰ أربعين.

انظر: "الشرح الممتع" (٦/٩٦)، و "مجموع فتاواه" (١٨/١٥٤).

(٢٤٣) هل يخرج زكاة عروض التجارة نقدًا أم من أعيانها؟

ذهب عامَّة أهل العلم إلى أنَّه إن أخرج زكاة العروض من قيمتها أي من أحد النَّقدين الذَّهب أو الفضَّة، وكذا ما يقوم مقامهما وهي الأوراق النَّقدية، أجزأ.

فإن أخرج عروضًا عن العروض، فهل يجزئ؟

القول الأول: لا يجزئ. وهو قول الحنابلة، وهو ظاهر كلام المالكية وقول الشَّافعي في الجديد، وهو الصَّحيح عند أصحابه.

حجَّتهم: أنَّ النِّصاب معتبر بالقيمة؛ فكانت الزَّكاة منها كالعين في سائر الأموال.

القول الثاني: هو مخيَّر بين الإخراج من قيمتها وبين الإخراج من عينها. وهو قول أبي حنيفة وأبي عبيد، وقول ثان للشافعي، وهو اختيار ابن تيمية والسعدي.

حجَّتهم: أنَّه مال تجب فيه الزَّكاة فجاز إخراجها من عينه كسائر الأموال.

القول الثالث: يجب الإخراج من نفس العرض ولا تجزئ القيمة. وهو قول ثالث للشافعي، قال النووي: والقول الثاني والثالث للشافعي قديمان ضعيفان.

الصواب هو: القول الأول، لكن إن لم يكن معه نقد فالذي يظهر أنَّه لا بأس أن يعطيها من العروض؛ لأنَّ الزَّكاة مواساة؛ فلا يكلفها من غير ماله، والله أعلم.

وللشيخ ابن عثيمين تفصيل في هذا، قال رحمه الله: يسأل كثير من الناس فيقولون: عندنا عروض كاسدة وليس عندنا سيولة نقد نخرج زكاتها، فهل يجوز أن نؤجلها حتى نبيع؛ لأنَّنا لو عرضناها للبيع ما وجدنا مشتريًا، أم نخرج ربع عشر العروض التي عندنا ونهبها للفقير؟ ولنفرض أنَّ هذا رجل عنده أربعون قطعة أرض، ولو

عرضها للبيع ما اشتريت وليس عنده دراهم، فهل يعطي فقيرًا قطعة من الأرض من هذه الأراضي، عوضًا عن الزَّكاة؟

الجواب: نعم، له أن يخرج زكاة العروض من العروض عند كساده، وهذا هو الواقع في العقارات الآن، فيأتي مثلًا إلى فقير ويقول: هذه أرض وهي زكاة عن مالي فخذها.

وهل يخرج زكاة العروض منها في غير هذه الصورة؟

الجواب: قال بعض العلماء: له أن يخرج زكاة العروض منها؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ﴾[المعارج:٢٤]، ولكن الصحيح أنه لا يجوز؛ لأنَّ الحقيقة أن المال في العروض ليس هو عين المال بالقيمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنَّ صاحب العروض الرائجة الدارجة لا تبقى عنده العروض من أول الحول إلى آخره؛ لأنَّه يبادلها فيبيع هذا ويشتري هذا، ويمكن أن يتبدل عنده في الحول نحو عشرين صنفًا مثلًا. فإذا أخرج من الصنف الذي عنده وقت وجوب الزَّكاة، فهو في الحقيقة لم يخرج عن جميع الأصناف السابقة، لكن إذا أخرج من القيمة فالقيمة هي الأصل، وهي الركيزة.

فالراجح: أنَّه لا يجوز أن يخرج زكاة العروض منها، اللهم إلا رجلًا كان عروض تجارته من جنس واحد كل الحول، كما لو كان قمَّاحًا وهو من يبيع القمح دائمًا، له أن يخرج من العروض؛ لأنَّه من أول الوقت إلى آخره، وهي جنس واحد.

انظر: "الأموال" (٢/٨٥)، و"البيان" (٣/٣٢٤)، و"المغني" (٣/٣١)، و"المجموع" (٦/٢٨)، و"الاختيارات" (١١٧)، و"نيل المآرب" (٢/٣٨٥)، و"فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/١٧٥)، و"الموسوعة الفقهية" (٢٣/٢٧٦).

(٢٤٤) بماذا تقوَّم عروض التجارة: بالذَّهب أم بالفضَّة أم بالأنفع للفقير منهما؟

القول الأول: تقوَّم بما هو أحظُّ للفقراء من الذَّهب أو الفضَّة. فمثلًا: إذا قوَّمها بالذَّهب لا تبلغ نصابًا وبالفضَّة تبلغ نصابًا أو العكس، تعين التَّقويم بما يبلغ نصابًا. وهو قول الحنابلة ورواية عن أبي حنيفة عليها المذهب.

القول الثاني: يقوِّمها بما اشترىٰ به من النَّقدين، وإن اشتراها بعرض قوَّمها بالنَّقد الغالب في البلد. وهو قول الشَّافعية وأبي يوسف من الحنفية، وقال محمد بن الحسن من الحنفية يقوِّمها بالنَّقد الغالب علىٰ كلِّ حال، كما في المغصوب والمستهلك.

القول الثالث: يخيَّر المالك فيما يقوِّم به؛ لأنَّ الثَّمن في تقدير قيم الأشياء بهما سواء. وهي الرواية الثانية لأبي حنيفة.

الأقرب هو: القول الأول، وهو اختيار ابن عثيمين واللجنة الدائمة.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: قال الفقهاء: إنَّما تقوَّم بالأحظ للفقراء من ذهبٍ أو فضَّةٍ. فمثلًا: إذا كانت هذه العروض قيمتها تساوي ما يبلغ النِّصاب في الفضَّة ولا يبلغ النِّصاب في الذَّهب، مثل: أن كانت تساوي مائتي درهم من الفضَّة ولا تساوي إلا عشرة دنانير من الذَّهب فقط، فإن نظرنا إلى الذَّهب قلنا: لا زكاة فيها؛ لأنَّ الذَّهب نصابه عشرون دينارًا، وإن نظرنا إلى الفضَّة قلنا: فيها الزَّكاة.

قال العلماء: فتقوَّم بما هو الأحظ للفقراء، والأحظ هنا أن نقوِّمها بالفضَّة لنوجب فيها الزَّكاة، قالوا: ولأنَّه أحوط للإنسان.

انظر: "الحاوي" (٢٩٣/٣)، و "المغني" (٣٣/٣)، و "المجموع" (٢٥/٦)، و "فتاوى اللجنة الدائمة" (٢٥٤/٩)، و "فتح ذي الجلال والإكرام" (١٧٤/٦)، و "الموسوعة الفقهية" (٢٧٢/٢٣).

(٢٤٥) بماذا تقوّم عروض التجارة: بسعر الشراء أم بسعرها وقت وجوب الزكاة؟

عامَّة أهل العلم أنها تقدَّر بالقيمة التي تساويه وقت استحقاق الزكاة عليها. وهو ثابت عن الحسن البصري رحمه الله؛ حيث قال في رجل اشترىٰ متاعًا فحلت فيه الزكاة فقال: يزكيه بقيمته يوم حلّت وهو ثابت أيضًا عن جابر بن زيد رحمه الله حيث قال: قومه بنحو من ثمنه يوم حلَّت فيه الزكاة، ثم أخرج زكاته. وكلاهما تقدم، أي: أثر الحسن وجابر بن زيد عند مسألة رقم (٢٢٦)، وهو اختيار الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ وابن عثيمين واللجنة الدائمة.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله: الأراضي المساهم فيها تعتبر عروض تجارة، تقدَّر بما تساويه وقت استحقاق الزَّكاة عليها، وهو تمام حول أصلها وتخرج الزَّكاة من قيمتها كل عامٍ، وفي كل حول تقوَّم تقويمًا جديدًا بسعر يومها، ويكفي في معرفة القيمة بغلبة الظَّن.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: المعتبر قيمتها وقت وجوب الزَّكاة، سواء كانت أكثر مما اشتراها به أو أقل أو مثل ما اشتراها به. فإن لم يعلم ما تساويه رجعنا إلى الأصل، وهو ما اشتراها به؛ لأنَّه متيقَّن، وما زاد عنه أو نقص مشكوك فيه، فلو قيل: إنها تقدر بالأكثر قلنا: الأصل عدم الزِّيادة، والنَّقص، قلنا: الأصل عدم النَّقص؛ فيزكي ما اشتراها به.

وقال رحمه الله في موضع آخر: ولا فرق بين أن تكون قيمة هذه الأراضي تساوي القيمة التي اشتريت بها أو لا. فإذا قدَّرنا أنَّ رجلًا اشترىٰ أرضًا بمائة ألف وكانت عند الحول تساوي مائتي ألف، فإنه يجب عليه أن يزكي عن المائتين جميعًا، وإذا كان الأمر بالعكس اشتراها بمائة ألف وكانت عند تمام الحول تساوي خمسين ألفًا، فإنَّه

لا يجب عليه إلا أن يزكي عن خمسين ألفًا؛ لأنَّ العبرة بقيمتها عند وجوب الزَّكاة. فإن شكَّ الإنسان، لا يدري: هل تزيد قيمتها عما اشتراها بها، أو تنقص، أو هي هي؟ فالأصل عدم الزيادة وعدم النقص، فيقوِّمها بثمنها الذي اشتراها به.

فإذا قدرنا أن هذه الأرض التي اشتراها بمائة ألف تساوي عند تمام الحول إن طلبت مائة وعشرين، وتساوي إن جلبت مائة وثمانية عشر، وهو متردد، نقول: قوِّمها بما اشتريتها به؛ لأن الأصل عدم الزيادة وعدم النقص.

انظر: "الأموال" لأبي عبيد (٥٢١)، و"الإشراف" (٨٢/٣)، و"نيل المآرب" (٣٨٦/٢)، و "فتاوى اللجنة الدائمة" (٣١٨/٩)، و "فتح ذي الجلال والإكرام" (١٧١/٦)، و "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (٢٠٥/١٨)، و "الموسوعة الفقهية الكويتية" (٢٧٥/٢٣).

(٢٤٦) إذا قوَّم العرض في آخر الحول ثم زاد ثمن العرض أو نقص

قال النووي رحمه الله: إذا قوَّم العرض في آخر الحول ثم باعه بزيادة على قيمته، فإنْ كان البيع بعد إخراج الزَّكاة فلا شيء عليه في هذه الزيادة عن الحول الأول، ولكنها تضم إلى المال في الحول الثاني، وإن كان البيع قبل إخراج الزكاة فوجهان مشهوران حكاهما المصنف والأصحاب:

أحدهما: يلزمه زكاة الزيادة؛ لأنها حصلت في نفس القيمة التي تعلق بها الوجوب فأشبهت الماشية إذا سمنت بعد الحول قبل إخراج الزَّكاة فإنه تلزمه سمينة بلا خلاف، وأصحهما: عند القاضي أبي الطيب والأصحاب لا تلزمه زكاة الزيادة؛ لأنَّها حدثت بعد الوجوب فلم يلزمه زكاتها كالسخال الحادثة بعد الحول، ويخالف السمن فإنَّه وصف تابع.

قلت: قول القاضي أبي الطيب ومن معه هو **الصَّواب**، وأنَّه لا تلزمه زكاة الزِّيادة، والله أعلم.

قال رحمه الله: ولو نقصت القيمة بعد أن قوَّمها بعد الحول فباعها بنقص عما قوَّمها به نظر إن نقصت نقصًا يسيرًا وهو القدر الذي لا يتغابن الناس به لم تلزمه إلا زكاة ما بيع به؛ لأنَّ هذا قيمته، وإن نقصت نقصًا كثيرًا لا يتغابن الناس به بأن قوَّمها بأربعين دينارًا ثم نقصت فباعها بخمسة وثلاثين لزمه زكاة الأربعين التي قوَّم بها؛ لأنَّ هذا النقص بتفريطه. هكذا فصله أصحابنا وكذا نقله عنهم القاضي أبو الطيب وصاحب "**البيان**".

فرع: إذا حال الحول على العرض فقوَّم فلم يبلغ قيمته نصابًا فلا زكاة في الحال بلا خلاف. فإن زادت قيمته فبلغت بعد ذلك نصابًا، ففيه وجهان مشهوران حكاهما المصنف والأصحاب:

أحدهما: وحكاه القاضي أبو الطيب عن ابن أبي هريرة والماسرجسي: تلزمه الزَّكاة عند تمام النصاب. فخرج عن الماضي ويكون ابتداء الحول الثاني من هذا الوقت، وقد زاد الحول الأول؛ لأنها إذا وجبت في اثني عشر شهرًا ففي أكثر أولى.

والثاني: وهو الأصح عند القاضي أبي الطيب والأصحاب وبه قال أبوإسحاق المروزي: لا تجب الزَّكاة حتى يحول حول ثان من حين حال الحول الأول؛ لأنَّ الحول الأول انقضى ولا زكاة فيه، فوجب أن لا يجب شيء حتى يتم الحول الثاني، ثم إنَّ المصنف وشيخه القاضي ومن تبعهما فرضوا المسألة فيما إذا زاد قيمته فبلغت نصابًا بعد الحول بشهر ونحوه، وقال صاحب البيان: متى زادت بعد الحول الأول وقبل تمام الثاني، ففيه وجهان.

قلت: والصواب أيضًا هو ما قاله القاضي أبوالطيب ومن معه بأنَّ الزَّكاة لا تجب حتىٰ يحول حول ثانٍ، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/٣٢٦)، و "المجموع" (٦/٢٦)، و "الموسوعة الفقهية" (٢٣/٢٧٥)

(٢٤٧) إذا كانت التِّجارات في بلدان شتَّى فبسعر أيِّ بلدٍ يقوّمها؟

صرَّح الحنفية أنَّ عروض التِّجارة يقوِّمها المالك علىٰ أساس سعر البلد الذي فيه المال، وليس الذي فيه المالك أو غيره ممن له بالمال علاقة. ولوكان المال في مفازة، فبسعر أقرب البلاد إليه.

انظر: "فتح القدير" (١/٢١٩)، و "ابحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة" (١/٥٠) و "الموسوعة الفقهية" (٢٣/٢٧٥).

(٢٤٨) التَّاجر يبيع بالجملة وبالتفريق والثَّمن يختلف، فبأيِّهما يقوّم؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: ثم التَّقويم هل يكون باعتبار الجملة أو باعتبار التَّفريق؛ لأنَّ الثَّمن يختلف باعتبار الجملة عن التَّفريق؟

الجواب: إن كان ممَّن يبيع بالجملة فباعتبار الجملة، وإن كان يبيع بالتَّفريق فباعتبار التَّفريق، وإن كان يبيع بهما فيعتبر الأكثر بيعًا.

انظر: "الشرح الممتع" (٦/١٤٤)، و "مجموع فتاواه" (١٨/٢٣٢).

(٢٤٩) من يتولى تقويم عروض التِّجارة؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٦/ ١٤٤): يقوِّمها صاحبها إن كان ذا خبرة بالأثمان، فإن لم يكن ذا خبرة فإنَّه يطلب من يعرف القيمة من ذوي الخبرة ليقوِّمها.

فإن قال قائل: كيف نأمنه إن كان ذا خبرة؟

قلنا: إنَّ هذه عبادة، والإنسان مؤتمن على عبادته، كما لو قال المريض: أنا لا أستطيع أن أستعمل الماء، وأريد أن أتيمَّم. فلا يشترط أن نأتي بطبيب يفحص هذا الرجل، وهل يقدر أو لا يقدر؟

والزَّكاة أيضًا مثلها، فإذا قال الرجل: أنا أعرف قيم الأشياء. وكان ذا خبرة، قلنا: قوِّمها أنت. أما إذا قال: أنا لا أعرف. قلنا له: تأتي بمن يقوِّمها لك.

(٢٥٠) هل يجوز خرص عروض التِّجارة إذا تعذَّر أو شقَّ على التَّاجر إحصاء ما عنده؟

الخرص هو: تقدير الشَّيء على سبيل التَّخمين والتحرِّي، لا على سبيل اليقين.

أما حكم المسألة: فقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: لا يجوز خرصها؛ لأنَّ الخرص لم يرد إلا في الثِّمار، وألحق به بعض العلماء الزروع، وأمَّا الأموال فلا يمكن خرصها؛ لأنَّها أنواع متعدِّدة، لكن على الإنسان أن يتحرى ما استطاع وأن يحتاط لنفسه، فإذا قدر أنَّ البضاعة هذه تبلغ مائة وعشرين فليخرج عن مائة وعشرين؛ إبراء لذمته.

انظر: "النهاية" لابن الأثير مادة (خرص)، و"فتح ذي الجلال والإكرام" (١٤٤/٦)، و "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (٢٣٢/١٨).

(٢٥١) هل في عروض التِّجارة لمن يبيعها بالتَّقسيط زكاة؟

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله كما في "مجموع فتاويه" (١٨/ ١٤٤) بسؤال ونصُّه: فضيلة الشيخ محمد صالح بن عثيمين حفظه الله، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد: أرجو إجابتي عن هذا السؤال الذي سألت عنه عدَّة مشايخ وتعددت إجاباتهم عليه، وأصبحت في حيرة من أمري، وهو كما يلي:

إنني أشتغل في بيع السيارات بالتقسيط، فمثلًا أبيع سيارة بخمسين ألف ريال، كل شهر ألف وخمسمائة ريال حتىٰ نهاية ثمنها، فكيف أزكي ثمن السيارة؟ وهل أزكي الأقساط التي ترد إلي إذا حال عليها الحول أم أقوم بزكاة ثمن السيارة قبل حلول أقساطها؟ حيث إنني لا أملك ثمن السيارة المباعة وإنما يأتي إلي علىٰ أقساط شهرية؟ هل الدين الذي لي علىٰ شخص إلىٰ وقت معلوم فيه زكاة؟ هل وسم الإبل علىٰ وجهها حرام؟ نأمل الرد والإجابة علىٰ العنوان التالي: المدينة المنورة، والله يرعاكم.

بسم الله الرحمن الرحيم، وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته. إذا جاء حول الزَّكاة فأحص ما عندك من النقود وأموال التِّجارة والديون التي عند الناس، وزكها كلها. مثال ذلك: أن يكون عندك مائة ألف ريال نقد، وأموال تجارة تساوي مائة ألف. ولك ديون علىٰ الناس تبلغ مائة ألف، فهذه ثلاثمائة ألف فعليك زكاتها كلها، لكن الديون إن شئت زكيتها كل سنة مع مالك، وإن شئت أخرت زكاتها حتىٰ تقبضها ثم تزكيها لما مضىٰ من السنوات، إلا إذا كان الدين علىٰ معسر لا يستطيع الوفاء، فإنك تزكيه سنة واحدة هي سنة قبضه، ولو كان بعد سنوات كثيرة.

(٢٥٢) عقارات لا يريدها للتِّجارة ولكن إن أعطي ثمنًا كثيرًا باع

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: إذا كان عند إنسان عقارات لا يريد التِّجارة بها، ولكن لو أعطي ثمنًا كثيرًا باعها، فإنَّها لا تكون عروض تجارة؛ لأنَّه لم ينوها للتِّجارة، وكل إنسان إذا أتاه ثمن كثير فيما بيده، فالغالب أنَّه سيبيع ولو بيته، أو سيَّارته، أو ما أشبه ذلك.

وقال رحمه الله: فإن كان عنده سيَّارة يستعملها، ثمَّ بدا له أن يبيعها فلا تكون للتِّجارة؛ لأنَّ بيعه هنا ليس للتِّجارة، ولكن لرغبته عنها، ومثله: لو كان عنده أرض اشتراها للبناء عليها، ثم بدا له أن يبيعها ويشتري سواها، وعرضها للبيع، فإنَّها لا تكون للتِّجارة؛ لأنَّ نيَّة البيع هنا ليست للتكسب بل لرغبته عنها.

فهناك فرق بين شخص يجعلها رأس مال يتَّجر بها، وشخص عدل عن هذا الشَّيء ورغب عنه، وأراد أن يبيعه. فالصُّورة الأولى فيها الزَّكاة على القول الراجح، والثانية لا زكاة فيها.

انظر: "الشرح الممتع" (١٤٢/٦)، و "فتح ذي الجلال والإكرام" (١٧٣/٦)، و "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (٢٣٨/١٨).

(٢٥٣) إذا كان مال التِّجارة نصابًا من السائمة، فأيهما يقدم: زكاة العين أم زكاة التِّجارة؟

إذا كان مال التِّجارة نصابًا من السائمة لم يجمع فيه بين وجوب زكاتي التِّجارة والعين بلا خلاف، واستدلوا بحديث فاطمة بنت الحسين بن علي رضي الله عنهم أن رسول الله ﷺ قال: «**لَا ثِنَاءَ فِي الصَّدَقَةِ**». أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٤٣١)، وأبوعبيد في "الأموال" (٩٥٢). والحديث مرسل كما ترى؛ لأن فاطمة بنت الحسين تابعية والراوي عنها ولدها الحسن بن الحسن، قال الحافظ في التقريب: مقبول، وهذه العبارة كما هو معلوم تصلح في الشواهد. وعلى هذا: فالحديث مرسل ضعيف، والله أعلم.

- هذا واختلفوا في أيهما يجب:

القول الأول: ذهب مالك والشافعي في الجديد وقول عند الحنابلة إلى أنها تجب زكاة العين، دون زكاة التِّجارة.

مثال ذلك: اشترىٰ نصابًا من السَّائمة أربعين من الغنم أو خمسًا من الإبل فحال الحول والسَّوم، ونية التِّجارة موجودان.

فعلىٰ هذا القول: ففي الأربعين من الغنم أو الخمس من الإبل شاة واحدة، ولا تعتبر القيمة. فإن كانت الغنم أقل من الأربعين أو الإبل أقل من الخمس فإنَّها تقوَّم، فإن بلغت نصابًا من الأثمان وجبت فيها الزَّكاة، وإلا فلا.

حجَّة هذا القول: ما جاء في الأحاديث وأنه في خمس من الإبل شاة وفي أربعين من الغنم شاة وفيما سقت السَّماء العشر، قالوا: ولم يفرق بين أن تكون للتِّجارة أو للقنية؛ ولأنَّ زكاة العين مجمع عليها؛ بدليل أن من قال: لا تجب زكاة العين يحكم بكفره. وزكاة التِّجارة مختلف في وجوبها؛ ولهذا لا يكفر من قال: لا تجب.

قال الماوردي رحمه الله: والقول الثاني وهو قوله في الجديد -أي: الشافعي- أن زكاة العين أثبت وحكمها أغلب؛ فتجب زكاة العين دون زكاة التِّجارة لمعنيين:

أحدهما: أنَّها أقوىٰ من زكاة التِّجارة وأوكد؛ لأنَّها وجبت بالنص مع انعقاد الإجماع عليها، وزكاة التِّجارة وجبت بالاجتهاد مع حصول الاختلاف فيها؛ فكان المجمع عليه أولىٰ من المختلف فيه.

والثاني: أن زكاة العين في الرقبة وزكاة التِّجارة في القيمة. فإذا اجتمعا كان ما تعلق بالرقبة أولىٰ بالتقدمة كالعبد المرهون إذا جنىٰ، فهذا الكلام في توجيه القولين إذا استوت الزَّكاتان.

القول الثاني: تجب زكاة التِّجارة. وهو قول الثوري وأبي حنيفة وأحمد والشَّافعي في القديم.

حجَّتهم: أن زكاة التِّجارة أحظ للمساكين؛ لأنها تجب فيما زاد بالحساب؛ ولأنَّ الزائد عن النصاب قد وجد سبب وجوب زكاته فيجب، كما لو لم يبلغ بالسوم نصابًا.

قال ابن قدامة رحمه الله: وإن سبق وقت وجوب زكاة السوم وقت وجوب زكاة التِّجارة، مثل: أن يملك أربعين من الغنم قيمتها دون مائتي درهم، ثم صارت قيمتها في نصف الحول مائتي درهم، فقال القاضي: يتأخر وجوب الزَّكاة حتىٰ يتم حول التِّجارة؛ لأنه أنفع للفقراء، وإلا يفضي التأخير إلىٰ سقوطها؛ لأنَّ الزَّكاة تجب فيها إذا تمَّ حول التِّجارة، ويحتمل أن تجب زكاة العين عند تمام حولها لوجود مقتضيها من غير معارض، فإذا تمَّ حول التِّجارة وجبت زكاة الزائد عن النصاب لوجود مقتضيها؛ لأن هذا مال للتِّجارة وحال الحول عليه وهو نصاب، ولا يمكن إيجاب الزَّكاتين بكمالهما؛ لأنه يفضي إلىٰ إيجاب زكاتين في حول واحد بسبب واحد؛ فلم يجز ذلك لقول النبي ﷺ: **«لَا ثِنَاءَ فِي الصَّدَقَةِ»**. وفارق هذا زكاة التِّجارة وزكاة الفطر فإنَّهما يجتمعان؛ لأنَّهما بسببين؛ فإنَّ زكاة الفطر تجب عن بدن الإنسان المسلم طهرة له، وزكاة التِّجارة تجب عن قيمته شكرًا لنعمة الغنىٰ ومواساة للفقراء.

الراجح هو: القول الأول.

بقي إن وجد نصاب السوم دون نصاب التِّجارة، مثل: أن يملك ثلاثين من البقر قيمتها مائة وخمسون درهمًا، وحال الحول عليها، ففي هذا الحال تجب عليه زكاة العين.

قال ابن قدامة رحمه الله: بغير خلاف؛ لأنه لم يوجد لها معارض فوجبت، كما لو لم تكن للتِّجارة.

انظر: "الحاوي" (٣٠٣/٣)، و "المدونة" (٢٤٥/٢)، و "البيان" (٣٠٩/٣)، و "المغني" (٣٤/٣)، و "المجموع" (٨/٦)، و "نوازل الزكاة" (١١١).

(٢٥٤) إذا كان عنده نصاب سائمة فاشترى بها عروضًا للتجارة، فهل يستأنف الحول؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "**الشرح الممتع**" (٦/ ١٤٧): قوله: (وإن اشتراه بسائمة لم يبن): (اشتراه) أي: العرض بسائمة، مثل: الإبل أو البقر أو الغنم، فإنه لا يبني على حول السَّائمة؛ لاختلافهما في المقاصد والأنصبة وفي الواجب.

مثاله: رجل عنده أربعون شاةً سائمةً ملكها في رمضان، وفي محرَّم اشترى بها عروضًا كسيَّارة أرادها للتِّجارة، فيبتدئ الحول من محرَّم؛ لاختلافهما قصدًا ونصابًا وواجبًا؛ فلا يبني أحد النِّصابين على الآخر من أجل هذا الاختلاف. والعكس كذلك، كما لو كان عنده عروض ملكها في رمضان، ثم اشترى بها سائمة في محرَّم فلا يبني على حول العروض؛ لما ذكرنا في المسألة الأولى.

مثال آخر: عنده دراهم ملكها في رمضان وفي محرَّم اشترى بها سائمةً، فلا يبني على حول الدَّراهم، فإذا جاء المحرَّم من السَّنة الثانية وجبت عليه الزَّكاة؛ وذلك للاختلاف.

(٢٥٥) إذا كانت عنده ماشية للتجارة وقبل حولان الحول قطع نية التجارة

قال ابن قدامة رحمه الله: فإن كانت عنده ماشية للتِّجارة نصف حول فنوى بها الإسامة وقطع نية التِّجارة، انقطع حول التِّجارة واستأنف حولًا كذلك. قال الثوري و أبو ثور وأصحاب الرأي: لأن حول التِّجارة انقطع بنية الاقتناء، وحول السَّوم لا ينبني على حول التِّجارة. والأشبه بالدليل أنها متى كانت سائمة من أول الحول وجبت الزكاة فيها عند تمامه. وهذا يروى نحوه عن إسحاق؛ لأنَّ السَّوم سبب لوجوب الزكاة وجد في جميع الحول خاليًا عن معارض؛ فوجبت به الزَّكاة كما لو لم ينو التِّجارة، أو كما لو كانت السَّائمة لا تبلغ نصابًا بالقيمة.

الصَّواب هو: ما اختاره ابن قدامة وذكره عن إسحاق، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/٨٣)، و"الحاوي" (٣/٢٩٠)، و"المغني" (٣/٣٧)، و"الإنصاف" (٣/١١٢).

(٢٥٦) إذا اشترى شيئًا للتجارة ثم نواها للاقتناء

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٣/ ٣٦): لا يختلف المذهب في أنه إذا نوى بعرض التِّجارة القنية أنه يصير للقنية وتسقط الزَّكاة منه. وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي. وقال مالك في إحدى الروايتين عنه: لا يسقط حكم التِّجارة بمجرد النِّية، كما لو نوى بالسَّائمة العلف. ولنا أن القنية الأصل ويكفي في الردِّ إلى الأصل مجرد النِّية.

قلت: **الصواب** قول الجمهور، وأنَّها تصير للقنية وتسقط الزكاة، والله أعلم.

(٢٥٧) إذا اشترى أرضًا للتجارة فزرعت الأرض وأثمرت

القول الأول: إن اشترى نخلًا أو أرضًا للتِّجارة فزرعت الأرض وأثمرت النَّخل فاتَّفق حولاهما، بأن يكون بدو الصلاح في الثَّمرة واشتداد الحبِّ عند تمام الحول وكانت قيمة الأرض وكذا الثَّمرة كل واحد منهما يبلغ نصابا، فإنَّه يزكي الثَّمرة والحب زكاة العشر، ويزكِّي الأصل زكاة التِّجارة. وهو قول أبي حنيفة وأبي ثور ووجه في مذهب الحنابلة.

حجَّتهم: أنَّه وجد السَّببان: سبب زكاة العشر وزكاة عروض التِّجارة، وسبب أحدهما غير سبب الآخر.

القول الثاني: يزكِّي الجميع زكاة التِّجارة. وهو قول الثَّوري وإسحاق ورواية عن أحمد، قال في الإنصاف: وهذا المذهب.

حجَّتهم: أنَّه مال تجارة؛ فتجب فيه زكاة التِّجارة.

القول الثالث: يزكِّي زكاة العين أي يزكي زكاة العشر. وهو قول مالك والأصح عند الشافعية.

حجَّتهم: أن زكاة العين أحظ للفقراء من حيث إن فيها العشر إذا كان بغير مؤنة، وإذا كانت بمؤنة ففيها نصف العشر، بخلاف التجارة ففيها ربع العشر.

الأقرب هو: القول الثالث؛ لأن أدلة زكاة العين ثابتة وقام على ذلك الإجماع، بخلاف زكاة التِّجارة. بقي: لو أن قائلًا يقول: ينظر في زكاة العين وزكاة التِّجارة فأيهما كان أحظ للفقراء أخذ به، فهو قول وجيه كما تقدم، وأن عروض التِّجارة تقوم بما هو أحظ للفقراء، والله أعلم.

هذا وهذه المسألة فيما إذا اتَّفق حول التِّجارة والعشر وبلوغ النِّصاب فيهما، أما إذا اختلفا في الحول فمذهب الحنابلة أنه يقدَّم الأسبق منهما، والله أعلم.

وإن بلغت إحدى الزَّكاتين نصابًا دون الأخرى، فإنَّه يجب إخراج الزَّكاة مما بلغ نصابًا، سواء كانت زكاة تجارة أو زكاة زروع وثمار؛ لوجود مقتضيها من غير معارض. وانظر ما تقدم عند مسألة رقم (٢٥٣).

انظر: "الإشراف" (٨٤/٣)، و"البيان" (٣٠٩/٣)، و"المغني" (٣٥/٣)، و"المجموع" (١٠/٦)، و"الإنصاف" (١١٣/٣)، و"نوازل الزَّكاة" (١١٥).

(٢٥٨) إذا زرع أرضًا للتِّجارة ببذر للقنية

قال النووي رحمه الله: قال البغوي والأصحاب لو اشترى أرضًا للتِّجارة فزرعها ببذر القنية، وجب العشر في الزَّرع وزكاة التِّجارة في الأرض، بلا خلاف فيهما.

وقال المرداوي رحمه الله: لو زرع بذرًا للقنية في أرض التِّجارة فواجب الزارع العشر وواجب الأرض زكاة القيمة، ولو زرع بذرًا للتِّجارة في أرض القنية فهل يزكِّي الزَّرع زكاة عشر أو قيمة؟ فيه الخلاف في أصل المسألة.

انظر: "المجموع" (١٢/٦)، و "الإنصاف" (١١٥/٣).

(٢٥٩) حكم زكاة الحيوانات المتخذة للاتجار بنتاجها كالألبان والبيض ونحوها

هذه المنتجات الحيوانية تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أن تكون الحيوانات المنتجة مما تجب الزَّكاة في عينها كسائمة بهيمة الأنعام من إبلٍ وبقرٍ وغنمٍ. وقد اختلفوا في حكم الزَّكاة فيها وفي منتجاتها على أقوال ثلاثة:

القول الأول: تزكَّى الحيوانات المنتجة زكاة السَّائمة، وتزكَّى غلتها زكاة التِّجارة.

حجَّة هذا القول: أن الحيوانات المنتجة مما تجب الزَّكاة في عينها؛ لكونها سائمة أنعام، أما نتاجها كالألبان ونحوها فهي مال آخر تجب فيه زكاة التِّجارة؛ فهما مالان تجب في كل منهما زكاة تختلف عن الأخرى؛ لاختلاف سببهما.

القول الثاني: تزكَّى الغلة زكاة النقود، ويكون ذلك عند استفادته أو بعد حولان حول على ذلك.

حجَّة هذا القول: أنَّ هذه الحيوانات مستغلات تجب الزَّكاة في غلتها؛ لأنَّ الغلة مال نام قائم تجب تزكيته، وليس هو عرض تجارة ولا زرعًا وهو آيل إلى أثمان يقبضها صاحبها؛ فتجب تزكيتها زكاة النقود.

القول الثالث: تجب تزكية السوائم مع إنتاجها زكاة التِّجارة.

حجَّة هذا القول: أنَّ الحيوانات ونتاجها مال قصد به التِّجارة؛ فيجب تزكيته زكاة التِّجارة.

والخلاصة مما تقدم: أن الحيوانات من بهيمة الأنعام لا تخلو من حالين:

الأول: أن تكون سائمة: فإن كانت سائمة **فالصواب** هو القول الأول، وأنَّها تزكَّى زكاة السَّائمة إذا بلغت نصابًا وحال عليها الحول؛ لورود الأدلة بذلك، كحديث أنس ﷺ في البخاري (١٤٥٤) وفيه: «**وَفِي صَدَقَةِ الغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ**».

وحديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن **جده** ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**فِي كُلِّ سَائِمَةِ إِبِلٍ فِي أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ**». الحديث أخرجه أبوداود (١٥٧٥) وغيره. وسنده حسن.

وأيضًا الإجماع قائم على زكاة السَّائمة؛ ولأنَّ الاستفادة مما تنتجه لا يلغي وصف السَّوم الموجب للزَّكاة فيها، ولا تعارض به الأدلة الشرعية، ويعتبر إنتاجها من الألبان ونحوها مالًا آخر تجب الزَّكاة فيه إذا اتخذ للتِّجارة، فيزكى ثمنه وأرباحه إذا بلغ النِّصاب وحال عليه الحول.

الثاني: أن تكون هذه الأنعام غير سائمة: وهو الغالب لمن يتخذ هذه الأنعام للألبان ونحوه.

وعلى هذا: **فالصواب** هو: القول الثاني، وأنَّها تزكى غلتها متى بلغ النصاب وحال عليه الحول. وانظر ما سيأتي عند مسألة رقم (٤٧٢).

القسم الثاني: أن تكون الحيوانات المنتجة مما لا تجب الزَّكاة في عينها كالغزلان والوحوش والطيور والدجاج ونحوها. وقد اختلفوا في حكم زكاتها وزكاة غلتها:

القول الأول: وجوب تزكيتها مع غلتها زكاة التِّجارة.

القول الثاني: تجب تزكية الغلة زكاة النقود عند استفادتها أو حسب ما يراه الإمام.

الصواب: أن الزَّكاة لا تجب في أصل الحيوان؛ لأنَّ الزَّكاة لا تجب في عينه، فليس هو نقدًا ولا سائمة ولا زروعًا ولا ثمارًا، وأيضًا ليس هو عرض تجارة يقلب في البيع والشراء، وإنما المقصود من هذا الحيوان هو الغلة. وعلىٰ هذا: فالزَّكاة تكون في غلته، فينظر في الغلة فمتىٰ بلغ نصابًا انتظر حولًا ثم زكىٰ.

ومثال ذلك: رجل عنده مزرعة أو مزارع دواجن، اتخذ هذه الدجاج للغلة وهي البيض، مع إبقاء الأصل وهي الدجاج، فهذا لا زكاة في أصل الدجاج؛ لأنَّه لم يقصد بها البيع والشراء وإنَّما قصده من ورائها الغلة. فعلىٰ هذا: فالزَّكاة تكون في الغلة، فمتىٰ حصل النِّصاب انتظر به حولًا ثم زكَّىٰ، والله أعلم.

وأما إن كان صاحب مزارع الدواجن قاصدًا من وراء ذلك الاتجار بالدجاج نفسها، فإنَّها تزكىٰ زكاة عروض التِّجارة.

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله بسؤال: رجل عنده مشروع مزرعة دواجن، فهل في هذا المشروع زكاة؟

فأجاب رحمه الله بقوله: كل ما كان معدًّا للبيع من هذا المشروع فإن فيه الزَّكاة. أما الآلات والأدوات الباقية التي تستعمل للإنتاج فليس فيها زكاة؛ لأنها ليست

عروض تجارة؛ إذ إنها معدة للاستعمال، وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**لَيْسَ عَلَى الْمُؤْمِنِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ**». رواه البخاري في صحيحه. اهـ.

قلت: الحديث أخرجه البخاري (١٤٦٤) ومسلم (٩٨٢).

انظر: "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (٢١٢/١٨)، و "نوازل الزكاة" (١١٧)، و "أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة" (٨٧٠).

(٢٦٠) إذا اشترى سلعة للتجارة وقبضها ولم يدفع ثمنها، فهل عليه زكاتها؟

الجواب: نعم، يقوِّم السِّلعة التي أعدَّها للتِّجارة فإذا بلغت نصابًا بنفسها أو مع غيرها وحال الحول، وجبت الزَّكاة. وكون السِّلعة دينًا عليه فالصَّحيح أن الدَّين لا يمنع وجوب الزَّكاة، كما سيأتي بيان ذلك -إن شاء الله- عند مسألة رقم (٤٥٧).

(٢٦١) هل للخلطة تأثير في غير المواشي كالتِّجارة ونحوها؟

جاء في حديث **أنس** رضي الله عنه في البخاري (١٤٥٠ و١٤٥١ و١٤٥٤) فيه ذكر مقادير زكاة الإبل والغنم، وفيه: «**لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ**».

- **والخلطة على قسمين:**

الأول: خلطة أعيان: وهي أن يكون المال مشتركًا بين اثنين في الملك يكون إما بالإرث أو بالشِّراء أو بالهدية فتكون عين هذه الغنم أو البقر أو الإبل لرجلين مثلًا، لهذا نصف وللآخر نصف، أو لهذا ثلث ولهذا ثلثان، وهكذا.

الثاني: خلطة أوصاف: وهي أن يتميز مال كل واحد عن الآخر، لكنَّها تشترك في أمور ذكرها أهل العلم، من اتِّحاد المرعى والمسرح والمحلب والمبيت وغير ذلك.

• **أما حكم المسألة والكلام هنا على خلطة الأعيان:**

فالقول الأول: إذا اختلطوا في غير السَّائمة كالذَّهب والفضَّة وعروض التِّجارة والزروع والثِّمار لم تؤثر خلطتهم شيئًا، وكان حكمهم حكم المنفردين، وهو قول جمهور أهل العلم.

وصورة الخلطة في هذه الأشياء: أن يكون لكل واحد منهما صف نخيل أو زرع في حائط واحد، ويكون العامل عليه واحدًا، وكذلك الملقح واللقاط ونحو ذلك، وأن يكون لكل واحد دراهم في صندوق واحد أو أمتعة تجارة في حانوت واحد أو خزانة واحدة وميزان واحد.

حجَّة هذا القول: حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ**». أخرجه البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩). وهذا عام، سواء كان لواحد أو لاثنين.

وحديث **سعد بن أبي وقاص** ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**الخَلِيطَانِ مَا اجْتَمَعَ عَلَى الحَوْضِ وَالرَّاعِي وَالفَحْلِ**». أخرجه الدارقطني (١٠٣/٢)، والبيهقي (١٠٦/٤). وسنده ضعيف؛ لأنه من طريق ابن لهيعة.

قالوا: فدلَّ على أنَّ ما لم يوجد فيه ذلك لا يكون خلطة مؤثِّرة.

قالوا: وحديث أنس ﷺ الذي تقدم ذكره: «**لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ؛ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ. وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ**». إنَّما يكون في الماشية؛ لأنَّ الزَّكاة تقل بجمعها تارة وتكثر أخرى، وسائر الأموال تجب

فيها فيما زاد على النِّصاب بحسابه، فلا أثر لجمعها؛ ولأنَّ الخلطة في الماشية تؤثر في النفع تارة وفي الضرر أخرى، ولو اعتبرناها في غير الماشية أثرت ضررًا محضًا بربِّ المال؛ فلا يجوز اعتبارها.

القول الثاني: الخلطة تؤثِّر في غير الماشية:

وهو رواية عن أحمد والشافعي في الجديد، ووافقاهما الأوزاعي وإسحاق في الحب والثمر، وخالفاهما في الذَّهب والفضَّة.

حجَّتهم: ظاهر قوله ﷺ: «**لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ**» وهذا عامٌّ في الماشية وغيرها.

وأُجيب عن هذا بأنَّه خاص بالماشية؛ لأنَّ الزَّكاة تقل بجمعها تارة وتكثر أخرى، وسائر الأموال تجب فيها فيما زاد على النِّصاب بحسابه؛ فلا أثر لجمعها.

واحتجُّوا أيضًا بأنَّ الخلطة إنما تثبت في الماشية للارتفاق، والارتفاق هنا موجود باتِّحاد الجرين والبيدر والماء والحراث وجذاذ النخل والناطور والحارث والدُّكان والميزان والكيَّال والوزَّان والجمَّال والمتعهد وغير ذلك.

الصواب هو: القول الأول، وهو اختيار ابن عثيمين رحمه الله. والمقصود مما تقدم هو خلطة الأعيان، أما خلطة الأوصاف:

فقال صاحب "البيان" رحمه الله: وهل تصح في خلطة الأوصاف؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا تصح؛ لأنَّ الاختلاط لا يحصل.

والثاني: يصح، وهو الأصح الصحيح؛ لأن ما صح فيه خلطة الأعيان صح فيه خلطة الأوصاف كالمواشي.

وقال ابن قدامة رحمه الله: وأما خلطة الأوصاف فلا مدخل لها في غير الماشية بحال؛ لأنَّ الاختلاط لا يحصل، وخرَّج القاضي وجهًا آخر أنَّها تؤثر؛ لأنَّ المؤونة تخف إذا كان الملقح واحدًا والصعَّاد والناطور والجرين، وكذلك أموال التِّجارة والدكان واحد والمخزن والميزان والبائع؛ فأشبه الماشية. ومذهب الشافعي على نحو مما حكينا من مذهبنا.

انظر: "الإشراف" (١٩/٣)، و "البيان" (٢٢٦/٣)، و "المغني" (٦١٩/٢)، و "المجموع" (٤٢٩/٥)، و "الشرح الممتع" (٦٦/٦).



باب: زكاة الفطر

(٢٦٢) تعريف زكاة الفطر

أصل الفطر: الشق.

يقال: فطر ناب البعير: إذا انشق موضعه للطلوع، ومنه **قوله تعالى**: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١﴾ [الانفطار: ١]، أي: انشقت.

وتفطرت قدماه، أي: تشققتا، ومنه أخذ فطر الصائم لأنه يفتح فاه، فكأن الصائم يشق صومه بالأكل.

وفي **الاصطلاح**: صدقة تجب بالفطر من رمضان.

انظر: "معجم تهذيب اللغة" مادة (فطر)، و"المغني" (٣/ ٥٥)، و"نيل المآرب" (٢/ ٣٨٩)، و"الموسوعة الفقهية" (٢٣/ ٣٣٥).

(٢٦٣) سبب تسميتها بزكاة الفطر

أضيفت هذه الزكاة إلى الفطر؛ لأنها تجب بالفطر من رمضان.

وقال ابن قتيبة رحمه الله: المراد بصدقة الفطر صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة، قال الله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، أي: جبلته التي جبل الناس عليها. **قال الحافظ** رحمه الله: والأول أظهر.

قلت: وهو الصواب، وهو أن الصدقة أضيفت إلى الفطر؛ لأنها تجب بالفطر، يدل على ذلك حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ**». أخرجه البخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٤)، وهذا لفظه.

وقوله في الحديث: «**زَكَاةَ الفِطْرِ**»، هل هي من باب إضافة الشيء إلى سببه، أو هي من باب إضافة الشيء إلى زمنه؟

قال الشيخ **ابن عثيمين** رحمه الله: الظاهر أنها من باب إضافة الشيء إلى زمنه؛ لأنها تجب على الإنسان وإن لم يصم رمضان، وتجب على الصغير مع أنه لا يصوم، إلا أن يقول قائل إنها من باب إضافة الشيء إلى سببه باعتبار الأعم، الأغلب، فهذا له وجه، لكن إذا قلنا: من باب إضافة الشيء إلى وقته، فإننا نبقي الكلام على ظاهره. اهـ.

فائدة: صدقة الفطر يراد بها الصدقة عن البدن، والنفس بخلاف غيرها من الصدقات، فإنها يراد بها عن المال.

انظر: "المغني" (٥٥/٣). و"الفتح" (٣٦٧/٣). و"النيل" (٣٧٧/٥). و"فتح ذي الجلال والإكرام" (١٨٦/٦).

(٢٦٤) الحكمة من مشروعية زكاة الفطر

عن **عبد الله بن عباس** رضي الله عنهما قَالَ: «**فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ**».

أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧)، وسنده حسن.

قوله: « **طُهْرَةً لِلصَّائِمِ** »، أي: تطهيرًا لنفس من صام رمضان من الأدناس المعنوية كالبخل والشح وغيرهما.

قوله: « **مِنَ اللَّغْوِ** »، اللغو: هو الكلام الذي لا يعتد به، قال الراغب: وقد يسمى كل كلام قبيح لغوًا، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ﴾ [القصص: ٥٥].

قوله: « **الرَّفَثِ** »، المقصود بالرفث هنا هو الفحش من الكلام، وأصل الرفث: المقصود به الجماع، قال الأزهري: الرفث كلمة جامعة لكل ما يريده الرجل من أهله.

قوله: « **طُعْمَةً** »، بضم الطاء هو: الطعام الذي يؤكل، يطعمونه المساكين يوم العيد.

قوله: « **مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ** » أي: صلاة العيد.

قوله: « **وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ** »، يعني أنها لم تجزئ عن زكاة الفطر، وإنما تكون صدقة تطوع مطلقة كسائر ما يتصدق به في سائر الأوقات.

هذا الحديث فيه الحكمة من مشروعية زكاة الفطر، وأنها تطهر الصائم مما حصل منه في أثناء صيامه من لغو، وقبح في الكلام، ومما قد يكون اقترفه مع زوجته.

كما أن من حكمتها – أي: زكاة الفطر – أنها مواساة للفقراء والمساكين وإطعام لهم في يوم العيد الذي ينبغي للمسلمين ألا يوجد بينهم من هو في حالة جوع وبؤس، ويشغله عن مشاركة إخوانه المسلمين في فرحهم وعيدهم.

انظر: "معجم تهذيب اللغة"، و"النيل" (٥/ ٣٨٦)، و"فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/ ٢٠٣)، و"التوضيح" (٣/ ٣٨٠).

(٢٦٥) زكاة الفطر لشهر رمضان، كسجدتي السهو للصلاة

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٦/ ١٠٧): روينا عن وكيع بن الجراح رحمه الله قال: زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدتي السهو للصلاة، تجبر نقصان الصوم، كما يجبر السجود نقصان الصلاة.

قلت: يستدل لهذا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ**،...».

الحديث أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وسنده حسن.

(٢٦٦) متى فرضت زكاة الفطر؟

قال الشيخ البسام رحمه الله في "نيل المآرب" (٢/ ٣٨٩): فرضت في السنة التي فرض فيها صيام رمضان، وهي السنة الثانية للهجرة.

(٢٦٧) حكم زكاة الفطر

القول الأول: *زكاة الفطر واجبة على كل مسلم*: وهو قول جمهور أهل العلم، بل نقل الإجماع على هذا.

قال ابن المنذر رحمه الله: أجمع عوام أهل العلم على أن صدقة الفطر فرض.

وقال إسحاق رحمه الله: هو كالإجماع من أهل العلم.

وقال البيهقي رحمه الله: أجمع العلماء على وجوب صدقة الفطر.

حجتهم:

(١). عموم **قوله تعالى**: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ومن جملة هذه الزكاة، زكاة الفطر.

(٢). **وقوله تعالى:** ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [الأعلى: ١٤].

روي عن سعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز أن المقصود بهذه الآية، زكاة الفطر.

وقال الحافظ رحمه الله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤]، ثبت أنها نزلت في زكاة الفطر.

قلت: روي في ذلك حديث لا يثبت أخرجه ابن خزيمة (٢٤٢٠)، من طريق كثير بن عبد الله المزني، عن أبيه، عن **جده**، قال: سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾﴾ [الأعلى: ١٤-١٥]، فقال: «**أنزلت في زكاة الفطر**». وكثير بن عبد الله متروك، وبعضهم كذبه.

(٣). حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما الذي تقدم في المسألة التي قبل هذه، وفيه: «**فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ**...».

(٤). حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما أيضًا بلفظ: «**فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ**...»، وجاء بلفظ: «**أَمَرَ**». أخرجه البخاري (١٥٠٣، ١٥٠٧)، ومسلم(٩٨٤). ومعنى «**فَرَضَ**»: أي: ألزم وأوجب.

القول الثاني: زكاة الفطر سنة مؤكدة، وهو قول أشهب من المالكية وابن اللبان من الشافعية، وداود الظاهري في آخر أمره، ونسب ابن حزم هذا القول **إلى مالك**، وأَوَّلَ أصحاب هذا القول قوله في الحديث: «**فَرَضَ**» بمعنى: قدَّر، على سبيل الندب، قال ابن دقيق العيد، وهو أصله في اللغة، لكن نقل في عرف الشرع إلى الوجوب؛ فالحمل عليه أولى.

القول الثالث: وجوب زكاة الفطر منسوخ: وهو قول إبراهيم بن علية، وأبي بكر بن كيسان الأصم.

حجتهم: حديث قيس بن سعد ﷺ قال: « **أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِصَدَقَةِ الفِطْرِ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الزَّكَاةُ. فَلَمَّا نَزَلَتِ الزَّكَاةُ لَمْ يَأْمُرْنَا، وَلَمْ يَنْهَنَا، وَنَحْنُ نَفْعَلُهَا** » .

أخرجه أحمد (٦/٦)، والنسائي (٢٥٠٧)، وابن ماجه (١٨٢٨)، وسنده صحيح.

وأجاب عن هذا الحديث البيهقي ﷺ **فقال**: وهذا لا يدل على سقوط فرضها؛ لأن نزول فرض لا يوجب سقوط آخر، وقد أجمع أهل العلم على وجوب زكاة الفطر، وإن اختلفوا في تسميتها فرضًا فلا يجوز تركها، وبالله التوفيق.

الصواب: هو القول الأول؛ لما تقدم من الأدلة ، والله أعلم.

- انظر: "الإشراف" (٦١/٣). و"سنن البيهقي" (١٥٩/٤). و"المحلى" (٧٠٤). و"البيان" (٣٥٠/٣). و"المغني" (٥٥/٣). و"المجموع" (٢٣/٦). و"الفتح" (٣٦٨/٣).

(٢٦٨) الذين لم يصوموا يجب عليهم زكاة الفطر

المريض الذي يرجى برؤه، والذي لا يرجى برؤه، والشيخ الكبير، والمسافر إذا أفطروا، والحائض، والنفساء، والصغير، والمجنون، تجب عليهم زكاة الفطر، وإن لم يصوموا.

(٢٦٩) على من تجب زكاة الفطر

عَنِ **ابْنِ عُمَرَ** ﷺ، قَالَ: «**فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى العَبْدِ وَالحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ المُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ**».

أخرجه البخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٤).

قال ابن المنذر رحمه الله: وأجمعوا على أن صدقة الفطر تجب على المرء إذا أمكنه أداؤها عن نفسه، وأولاده، والأطفال الذين لا أموال لهم، واختلفوا في الأطفال الذين لهم أموال.

وقال صاحب البيان رحمه الله : الفطرة تابعة للنفقة، فمن وجبت نفقته على شخص وجبت فطرته عليه، فإن كان له ابن صغير معسر، والأب موسر فنفقة الابن وفطرته على الأب، قال أصحابنا: وهذا إجماع. وإن كان الابن صغيرًا موسرًا فنفقته وفطرته في ماله، وبه قال أبو حنيفة، وأبو يوسف، وقال محمد بن الحسن نفقته في ماله، وفطرته على أبيه.

وقال ابن رشد رحمه الله : فإنهم اتفقوا على أنها تجب على المرء في نفسه، وأنها زكاة بدن لا زكاة مال، وأنها تجب في ولده الصغار عليه إذا لم يكن لهم مال، وكذلك في عبيده إذا لم يكن لهم مال، واختلفوا فيما سوى ذلك .

قلت: ما ذكر من الخلاف سيأتي - إن شاء الله تعالى - تفصيل ذلك في مسائل مستقلة.

- انظر: "الإشراف" (٣/٦١). و"البداية" (٢/١٣٠). و"البيان" (٣/٣٥٢). و"المغني" (٣/٥٥) .

(٢٧٠) هل زكاة الفطر على المرأة من مالها أم من مال زوجها؟

نقل ابن المنذر إجماع أهل العلم على أن على المرأة قبل أن تنكح أن تخرج زكاة الفطر عن نفسها.

واختلفوا فيمن يجب عليه زكاة الفطر عنها بعد أن تنكح:

القول الأول: يجب على المرأة أن تخرج صدقة الفطر من مالها. وهو قول الثوري وأبي حنيفة، واختاره ابن المنذر .

حجتهم: حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما قَالَ: «**فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى العَبْدِ وَالحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ المُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ**».

أخرجه البخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٤).

فظاهر الحديث أن الفطرة تجب على المرأة في مالها، وسواء كان لها زوج أو لا.

القول الثاني: يجب على الزوج إخراج زكاة الفطر عن زوجته، وهو قول مالك والليث، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور.

حجتهم:

(١). حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما الذي تقدم ذكره عندالقول الأول، وقالوا « **عَلَى** » بمعنى «عن» بدليل أن السيد يخرج عن عبده، والأب يخرج عن ولده الصغير، ولأنه تجب عليه النفقة لها.

(٢). واحتجوا أيضًا بحديث **ابْنِ عُمَرَ** رضي الله عنهما، قَالَ: «**أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِصَدَقَةِ الفِطْرِ عَنِ الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ وَالحُرِّ وَالعَبْدِ، مِمَّنْ تَمُونُونَ**».

أخرجه الدارقطني (٢/١٤٠)، والبيهقي (٤/١٦١).

قال البيهقي: «إسناده غير قوي».

وقال الدارقطني: « رَفَعَهُ القَاسِمُ وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ ، وَالصَّوَابُ مَوْقُوفٌ ».

والحديث حسنه **الشيخ الألباني** رحمه الله بشواهده. انظر: "نصب الراية" (٢/٤١٣)، و "التلخيص" (٢/١٤٨)، و "الإرواء" (٨٣٥).

وأجيب عن هذا الحديث - على القول بتحسينه -، أنه يكون فيما إذا كانت المرأة لا مال لها، والله أعلم.

(٣). وحديث **ابن عمر** رضي الله عنهما أيضًا في "البخاري" (١٥١١)، ذكر الحديث وفيه قال نافع: «فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي عَنِ الصَّغِيرِ، وَالكَبِيرِ، حَتَّىٰ إِنْ كَانَ يُعْطِي عَنْ بَنِيَّ».

وأجيب عن هذا بأن فعل **ابن عمر** رضي الله عنهما لا يدل على الوجوب.

الأقرب: هو القول الثاني، على أن القول الأول له وجه، والله أعلم.

- انظر: "الإشراف" (٣/٧١)، و"المحلى" (٧٠٩)، و"المفهم" (٣/٢١)، و"الإجماع" لابن هبيرة (٧١)، و"المجموع" (٦/١٠٧)، و"الفتح" (٣/٣٦٩)، و"الشرح الممتع" (٦/١٥٥).

(٢٧١) هل زكاة الفطر على الصبي من ماله أم من مال وليه؟

إن كان الصبي لا مال له، وله أب موسر، فالفطرة على أبيه في قول عامة أهل العلم، بل نقل الإجماع كما تقدم، قبل مسألة. وأما إن كان الصبي له مال، فاختلفوا:

القول الأول: تجب على الصغير في ماله يخرجها عنه وليه. وهو قول جمهور أهل العلم.

حجتهم: حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما قال: « **فَرَضَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ **زَكَاةَ الفِطْرِ**...» الحديث، وفيه: « **وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ المُسْلِمِينَ**»، والحديث تقدم تخريجه. وظاهر الحديث وجوبها على الصغير في ماله، والمخاطب عنه وليه، أي: هو الذي يخرجها من مال الصبي.

القول الثاني: تجب على الأب مطلقًا، سواء كان للصبي مال أم لم يكن، فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه. وهو قول محمد بن الحسن.

القول الثالث: لا تجب زكاة الفطر إلا على من صام. وهو قول ابن المسيب، والحسن البصري. واستدل لهما بحديث **ابن عباس** رضي الله عنهما قال: « **فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ** ...» الحديث أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وسنده حسن.

وأجيب عن هذا بأن ذكر التطهير خرج على الغالب، كما أنها تجب على من لم يذنب كمتحقق الصلاح.

الصواب: هو القول الأول؛ لظاهر حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما، والله أعلم.

- انظر: "الإشراف" (٣/٦١). و"البيان" (٣/٣٥٢). و"الفتح" (٣/٣٦٩).

(٢٧٢) هل على الرجل إخراج زكاة الفطر عن أبيه،...وأمه وهكذا عن أجداده، وجداته؟

القول الأول: يجب على الابن الموسر وإن سفل زكاة الفطر عن أبويه وإن علو، إذا كانا معسرين. وهو قول الشافعي، وأحمد، وقال مالك لا يجب عليه الإخراج عن أجداده خاصة.

القول الثاني: ليس عليه أن يخرجها عنهم. وهو قول سفيان الثوري، وأبي حنيفة، والظاهرية، وهو اختيار ابن عثيمين.

الصواب في هذه المسألة: أنه إن كان الآباء والأجداد لهم مال فتجب صدقة الفطر عليهم من أموالهم، وإن لم يكن لهم مال، والابن موسر، وجب عليه أن يخرج عن أبيه، وأمه، وهكذا الأجداد، والجدات، والله أعلم؛ **لأدلة، منها:**

(١). حديث عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ**».

أخرجه أبو داود (٣٥٢٨)، وابن ماجه (٢١٣٧)، وسنده صحيح.

(٢). وحديث عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **جَدِّهِ**، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ لِي مَالًا وَوَلَدًا، وَإِنَّ وَالِدِي يَحْتَاجُ مَالِي؟ قَالَ: «**أَنْتَ وَمَالُكَ لِوَالِدِكَ، إِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ؛ فَكُلُوا مِنْ كَسْبِ أَوْلَادِكُمْ**».

أخرجه أبو داود (٣٥٣٠)، وابن ماجه (٢٢٩٢) وسنده حسن.

(٣). وحديث **جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله** رضي الله عنهما، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ لِي مَالًا وَوَلَدًا، وَإِنَّ أَبِي يُرِيدُ أَنْ يَجْتَاحَ مَالِي، فَقَالَ: «**أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ**».

أخرجه ابن ماجه (٢٢٩١)، وسنده صحيح.

- انظر: "الإجماع" لابن هبيرة (٧١)، و"المحلى" (٧٠٩)، و"البيان" (٣/٣٥٣)، و"الشرح الممتع" (٦/١٥٤).

(٢٧٣) هل يجب على الجد إن كان موسرًا زكاة الفطر عن ولد ولده المعسر؟

القول الأول: يجب عليه. وهو قول الشافعي، وأبي ثور.

القول الثاني: لا يجب ذلك عليه. وهو قول أبي حنيفة.

الأقرب: هو القول الأول؛ لأن الجد أب، والله أعلم. وانظر المسألة التي قبل هذه.

- انظر: "الإشراف" (٣/٦٢)، و"البيان" (٣/٣٥٣).

(٢٧٤) هل يجب على الأب إخراج زكاة الفطر عن عياله الكبار إذا كانوا في عياله؟

قال الوزير بن هبيرة رحمه الله : واتفقوا على أنه يجب على الأب إخراج زكاة الفطر عن أولاده الكبار إذا كانوا في عياله، إلا أبا حنيفة فإنه قال: لا يجب عليه ذلك.

قلت: الصحيح أنه يجب على الأب إذا كان الولد لا مال له، وإن كان الولد له مال فزكاة الفطر عليه في ماله، والله أعلم. انظر ما تقدم قبل مسألتين.

- انظر: "الإجماع" لابن هبيرة (٧٢)، و"البيان" (٣/٣٥٣)، و"المجموع" (٦/٦٩).

(٢٧٥) هل يجب على الأب إخراج زكاة الفطر عن ابنه الكبير المعسر؟

إن كان الولد قد استقل عن أبيه ببيت، وأهل وغير ذلك، فهذا الولد إن كان له مال فزكاة الفطر عليه في ماله، ولا إشكال في ذلك، وهكذا من تلزمه نفقتهم.

وإن كان معسرًا - وهو المقصود هنا -، والأب موسر، **فهل يلزم الأب إخراج زكاة الفطر عنه؟**

الذي يظهر أنه لا يلزمه، فإن تبرع وأخرج عنه، فلا بأس وله أجر، والله أعلم.

- انظر: "المحلى" (٤/٢٦١)، و"البيان" (٣/٣٥٣)، و"المجموع" (٦/٦٩).

(٢٧٦) هل تجب الفطرة عن الإخوة، وبنيهم، والأعمام، وبنيهم؟

- **ذهب الشافعية إلى أنه لا تجب عليه نفقتهم، ولا فطرتهم.**

قال النووي رحمه الله : وأما الإخوة وبنوهم، والأعمام وبنوهم، وسائر الأقارب غير الأصول والفروع، فلا تجب نفقتهم ولا فطرتهم. اهـ

• **وذهبت الحنابلة في ظاهر كلامهم إلى أنها تجب.**

قال ابن قدامة رحمه الله في كلامه على ترتيب العصبات: ثم بالجد، ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصبات في الميراث.

وقال صاحب "زاد المستقنع" : «فأقرب في الميراث».

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في شرحه لكلام صاحب **"زاد المستقنع"** ، وهو يحكي المذهب : وقوله: «فأقرب في الميراث» أي: إذا أخرج زكاة الفطر عمن سبق ممن يمونهم وكان عنده زيادة، فإنه يخرجها عن الأقرب إليه في الميراث، فإن تساووا في القرابة كأختين شقيقتين فإنه يقرع بينهما، وإن اختلفوا في الميراث كأخ لأم وأخ شقيق وليس عنده إلا صاع، فإن قلنا: يخرج عنهم على حسب النفقة فإنه يكون للأخ للأم السدس، وللأخ الشقيق الباقي؛ لأنهم هكذا يرثونه لو مات عنهم، ولكن إذا أعطينا الأخ لأم السدس، وأعطينا الأخ الشقيق خمسة أسداس، فإن الزكاة الواجبة سوف تنقص عن الصاع.

ولذلك فإنه يقرع بينهما؛ لأن الزكاة عبادة شرعية، ومقدارها شرعًا صاع، فلو جعلنا لهذا خمسة أسداس لم تتم له، وكذلك إذا جعلنا لهذا سدسًا لم تتم له، والاشتراك هنا اشتراك تزاحم، فيقرع بينهما. اهـ

وقال رحمه الله : قوله: «فأقرب في ميراث» هذا ليس على إطلاقه، بل يقيد بما إذا كان يجب عليه الإنفاق عليه، أما إذا لم يجب عليه الإنفاق عليه، كالعم الذي له أبناء فلا تجب عليه زكاته؛ لأنه لا يرثه.

الأقرب: هو قول الشافعية، والله أعلم لكن إن تبرع بإخراج الزكاة عنهم جاز.

• انظر: "المغني" (٣/٧٤)، و"المجموع" (٦/٦٩)، و"الشرح الممتع" (٦/١٥٩).

(٢٧٧) يلزم الولي إخراج فطرة الصبي، والمجنون، والمحجور عليه لسفه

قال النووي رحمه الله في "**المجموع**" (٦/ ١٠٠): قال أصحابنا يلزم الولي إخراج فطرة الصبي والمجنون والمحجور عليه بسفه من مالهم، وكذا فطرة عبيدهم وجواريهم وأقاربهم الذين يلزمهم نفقتهم، كما يلزمه إخراج زكاة أموالهم وقضاء ديون وجبت عليهم بإتلاف أو غيره.

(٢٧٨) هل تجب زكاة الفطر على أهل البادية؟

القول الأول: صدقة الفطر تجب على جميع المسلمين، وأهل البادية من جملة المسلمين؛ فتجب صدقة الفطر عليهم كغيرهم. وهو قول جمهول أهل العلم.

حجتهم: حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما، قَالَ: «**فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى العَبْدِ وَالحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ المُسْلِمِينَ**». أخرجه البخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٤). فعموم هذا الحديث يشمل أهل البادية .

القول الثاني: لا تجب إلا على الأمصار، والقرى دون البوادي. وهو قول عطاء، والزهري، وربيعة والليث.

الصواب: هو القول الأول، قال ابن المنذر رحمه الله رادًّا على أصحاب **القول الثاني**: شذوا بهذا عن الإجماع، وخالفوا النصوص الصحيحة العامة في كل صغير وكبير، ذكر، وأنثى، حر، وعبد من المسلمين، ونقضوا مذهبهم بزكاة المال؛ فقد وافقوا مع الإجماع على وجوب صدقة المال على أهل البادية.

- انظر: "الإشراف" (٣/٧٦)، و"البيان" (٣/٣٧٢)، و"المغني" (٣/٦٠)، و"المجموع" (٦/١١٠)، و"شرح مسلم" (٩٨٤).

(٢٧٩) إذا تبرع بمؤنة إنسان في شهر رمضان فأكثر، فهل يلزمه فطرته؟

القول الأول: لا يلزمه. وهو قول عامة أهل العلم.

حجتهم: أن من لا تلزمه نفقته لا تلزمه فطرته، كما لو لم يتطوع عليه، وعكسه من يلزمه نفقته.

القول الثاني: تجب الفطرة عليه. وهو قول أحمد وأكثر أصحابه.

واحتجوا بحديث **ابن عمر** ﷺ الذي تقدم، وفيه: « **مِمَّنْ تَمُونُونَ** »، وقد تقدم عند مسألة رقم (٢٧٠)، وأن الشيخ الألباني ﷺ يحسنه.

الصواب هو: القول الأول، وهو اختيار ابن قدامة ﷺ، وقال: وكلام أحمد في هذا محمول على الاستحباب لا على الإيجاب، والحديث محمول على من تلزمه مؤنته، لا على حقيقة المؤنة؛ بدليل أنه تلزمه فطرة الآبق ولو لم يمنه.

● **انظر:** "**الإجماع**" لابن هبيرة (٧١)، و"**البيان**" (٣/٣٥٥)، و "**المغني**" (٣/٧٢)، و "**المجموع**" (٦/١٠٠).

(٢٨٠) الكافر لا تجب عليه زكاة الفطر عن نفسه

تقدم حديث **ابن عمر** ﷺ قبل مسألة، وفيه: « **مِنَ الْمُسْلِمِينَ** »، ونقل الإجماع على هذا، وأنها لا تجب على الكافر.

قال ابن قدامة ﷺ: ولا تجب على كافر حرًّا كان أو عبدًا، ولا نعلم بينهم خلافًا في الحر البالغ.

وقال النووي ﷺ: نقل الماوردي وغيره الإجماع أن الكافر لا فطرة عليه لنفسه.

وقال الحافظ رحمه الله في شرحه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: واستدل بهذه الزيادة على اشتراط الإسلام في وجوب زكاة الفطر. ومقتضاه: أنها لا تجب على الكافر عن نفسه، وهو أمر متفق عليه.

- انظر: "المغني" (٣/٥٦)، و"المجموع" (٦/٦٤)، و"الفتح" (٣/٣٧٠).

(٢٨١) هل تجب زكاة الفطر على المرتد؟

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٦/ ٦٣): وأما المرتد فقال المصنف والأصحاب فطرته كزكاة ماله، وفيها ثلاثة أقوال سبقت في أول كتاب الزكاة، وهي مبنية على بقاء ملكه وزواله، وفيه ثلاثة أقوال:

أحدها: **يزول**؛ فلا تجب زكاة ولا فطرة.

والثاني: **يبقى**؛ فيجبان.

والثالث **وهو الأصح**: أنه موقوف: فإن عاد إلى الإسلام تبينا بقاءه فيجبان، وإلا فلا.

(٢٨٢) إذا قلنا زكاة الفطر تجب على المرأة في مالها، وتبرع الرجل عنها أو عمن يمون من أهل بيته جاز:

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: لكن لو تبرع صاحب البيت أو رب البيت بإخراجها عمن في بيته فهذا جائز؛ لأن ابن عمر رضي الله عنهما كان يفعل ذلك فكان يخرج عمن في بيته.

وقال رحمه الله: لكن لو أخرجها عمن يمونهم وبرضاهم فلا بأس بذلك ولا حرج، كما أنه لو قضى إنسان دينًا عن غيره وهو راضٍ بذلك فلا حرج؛ ولأنه يجوز دفع الزكاة عن الغير.

قلت: ما ذكره الشيخ **ابن عثيمين** رحمه الله عن **ابن عمر** رضي الله عنهما أخرجه البخاري (١٥١١) من طريق نافع عن **ابن عمر** رضي الله عنهما قال: « **فَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَةَ الفِطْرِ - أَوْ قَالَ: رَمَضَانَ - عَلَى الذَّكَرِ، وَالأُنْثَى، وَالحُرِّ، وَالمَمْلُوكِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ. فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما يُعْطِي التَّمْرَ، فَأَعْوَزَ أَهْلُ المَدِينَةِ مِنَ التَّمْرِ، فَأَعْطَى شَعِيرًا ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي عَنِ الصَّغِيرِ، وَالكَبِيرِ، حَتَّى إِنْ كَانَ لَيُعْطِي عَنْ بَنِيَّ**».

- **الشاهد من الحديث:**

قوله: « فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي عَنِ الصَّغِيرِ، وَالكَبِيرِ ...»إلخ.

وقوله: «... حَتَّى إِنْ كَانَ لَيُعْطِي عَنْ بَنِيَّ»، قائل ذلك هو نافع رحمه الله.

- انظر: "الشرح الممتع" (٦/١٥٥)، و "فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/٢٠٢).

(٢٨٣) إذا مات من وجبت عليه الفطرة قبل أدائها أخرجت من تركته

قال ابن قدامة رحمه الله في "**المغني**" (٣/ ٨١): وإن مات من وجبت عليه الفطرة قبل أدائها، أخرجت من تركته، فإن كان عليه دين وله مال يفي بهما، قضيا جميعا، وإن لم يف بهما، قسم بين الدين والصدقة بالحصص. نص عليه أحمد في زكاة المال، أن التركة تقسم بينهما، وكذا هاهنا. فإن كان عليه زكاة مال وصدقة فطر ودين، فزكاة الفطر والمال كالشيء الواحد؛ لاتحاد مصرفهما، فيحاصان الدين، وأصل هذا أن حق الله سبحانه، وحق الآدمي، إذا تعلقا بمحل واحد، فكانا في الذمة، أو كانا في العين، تساويا في الاستيفاء.

(٢٨٤) هل يخرج زكاة الفطر عن الجنين في بطن أمه؟

الجنين هو الحمل في بطن الأم، سمي بذلك لاجتنانه، أي: استتاره، وأصل مادة الجيم والنون تدل على الاستتار والاختفاء، ومنها.

الجن: لأنهم مختفون عن الأنظار.

الجِنَّة: بالكسر وهم: الملائكة؛ لعدم رؤيتنا إياهم.

الجَنَّة: بالفتح وهي: البستان المغطى بالأشجار.

المجن: الذي يستر به عن السلاح.

الجنون: الذي يغطي العقل.

- **أما حكم المسألة** :

فالقول الأول: لا تجب زكاة الفطر على الجنين في بطن أمه. وهو قول جمهور أهل العلم، بل نقل ابن المنذر الإجماع فقال : أجمع كل من يحفظ عنه من علماء أهل الأمصار لا يوجب على الرجل إخراج زكاة الفطر عن الجنين في بطن أمه...، وكان أحمد بن حنبل يستحب ذلك ولا يوجبه.

حجتهم : أن عثمان رضي الله عنه كان يعطي صدقة الفطر عن الحَبَل. أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٤٣٢) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن حميد، عن عثمان رضي الله عنه وسنده منقطع؛ لأن حميدًا هو الطويل لم يدرك عثمان رضي الله عنه، والله أعلم.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في مسائله (٨٠٦) من طريق سليمان التيمي، عن حميد بن بكر، وقتادة أن عثمان رضي الله عنه كان يعطي صدقة الفطر عن الصغير، والكبير، والحمل.

وهذا إسناد منقطع بين قتادة، وعثمان، وبين حميد وعثمان رضي الله عنه، وحميد هذا قرر الشيخ الألباني رحمه الله أنه ابن أبي حميد الطويل. انظر "الإرواء" (٨٤١).

القول الثاني: يجب إخراج زكاة الفطر على الجنين. وهو رواية عن أحمد، وبه قال ابن حزم، لكن قيده بمائة وعشرين يومًا من يوم حمل أمه به.

حجتهم: أنه آدمي تصح الوصية له، وبه، ويرث فيدخل في عموم الأخبار.

الصواب: هو القول الأول، وأنه لا يجب إخراج زكاة الفطر على الجنين، فإن أخرج لا على أنه يجب، ولكن يستحب فلا بأس، والله أعلم، لكن يكون بعد نفخ الروح، وتنفخ الروح بعد مائة وعشرين يومًا؛ لحديث **عبد الله بن مسعود** رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: « **إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ...** ». أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

فهذا الحديث أخذ منه أهل العلم أن السقط قبل مائة وعشرين يومًا لا يغسل، ولا يكفن، ولا يصلى عليه، وبعد مائة وعشرين يومًا يغسل ويكفن ويصلى عليه، ويدفن في مقابر المسلمين، وهكذا هنا زكاة الفطر إذا أخرجه عنه لا على أنه يجب، ولكن يستحب، فلا بأس، والله أعلم.

أما الوجوب كما قال ابن حزم فلا؛ لأن الحمل غير محقق، وأيضًا لا يسمى صغيرًا لغة، ولا عرفًا.

قال ابن قدامة رحمه الله : ولأنه لم يثبت له أحكام الدنيا إلا في الإرث، والوصية بشرط أن يخرج حيًّا، والله أعلم.

انظر: "معجم تهذيب اللغة"، و"النهاية"، مادة (جنّ)، و"الإشراف" (٣/ ٧٢)، و"المغني" (٣/ ٨٠)، و"المجموع" (٦/ ١٠٥)، و"الفتح" (٣/ ٣٦٩)، و"نيل المآرب" (٢/ ٣٩١)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٦١).

(٢٨٥) اليتيم الذي له مال، تجب فطرته في ماله:

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٦/ ١٠٩): وأما اليتيم الذي له مال فتجب فطرته في ماله عندنا، وبه قال الجمهور، منهم: مالك، والأوزاعي، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، وابن المنذر. وقال محمد بن الحسن: لا تجب.

(٢٨٦) اليتيم الطفل الذي لا مال له، هل عليه زكاة فطر؟

القول الأول: عليه زكاة الفطر، يؤديها عنه الوصي.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وأبي ثور، وابن المنذر، حجتهم حديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي تقدم ذكره، وفيه: « **وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ** ».

القول الثاني: لا يجب في مال الصغير صدقة الفطر يتيمًا، وغير يتيم. وهو قول محمد بن الحسن.

الصواب: هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٦٢)، و"المجموع" (٦/ ١٠٩).

(٢٨٧) إذا ألحقت القافة ولدًا برجلين، فعلى من تكون فطرته؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٣/ ٧٨): ولو ألحقت القافة ولدا برجلين أو أكثر، فالحكم في فطرته كالحكم في العبد المشترك. ولو أن شخصا حرا له قريبان فأكثر عليهم نفقته بينهم، كانت فطرته عليهم، كالعبد المشترك، على ما ذكر فيه.

قلت: سيأتي الكلام على العبد المشترك بعد ثلاث مسائل، وأما الولد الملحق برجلين فأكثر، فإن فطرته تكون على من ألحق بهما يشتركان فيها، والله أعلم.

(٢٨٨) المسلم يخرج زكاة الفطر عن عبده المسلم

عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ، قَالَ: «**لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ**». أخرجه البخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٩٨٢).

وفي لفظ لمسلم: «**لَيْسَ فِي العَبْدِ صَدَقَةٌ، إِلَّا صَدَقَةُ الفِطْرِ**».

قال النووي رحمه الله: على السيد فطرة عبده، وسواء كان له كسب أم لا، هذا مذهبنا وبه قال المسلمون كافة، إلا داود الظاهري فقال: لا تجب على السيد بل تجب على العبد، ويلزم السيد تمكينه من الكسب لها. وهذا باطل مردود عليه بالإجماع؛ فقد نقل ابن المنذر وغيره إجماع المسلمين على وجوبها على السيد.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٦٣)، و"البيان" (٣/ ٣٥٥)، و"المجموع" (٦/ ٧٧)، و"الفتح" (٣/ ٣٦٨).

(٢٨٩) يجب على السيد فطرة عبده المدبَّر، والمعلق عتقه بصفة.

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٦/ ٦٩): وأما العبد القِنُّ والمدبَّر والمعلق عتقه بصفة والمستولدة، فتجب فطرتهم على السيد بلا خلاف؛ لحديث ابن عمر: «**حر وعبد**» رواه البخاري، ومسلم.

(٢٩٠) هل على السيد أن يخرج زكاة الفطر عن عبده الغائب، والآبق، والصغير، والمرهون؟

قال ابن حزم رحمه الله : وتجب زكاة الفطر على السيد عن عبده المرهون، والآبق، والغائب، والمغصوب؛ لأنهم رقيقه، ولم يأت نص بتخصيص هؤلاء.

وقال رحمه الله : ويدخل في: الرقيق أمهات الأولاد، والمدبرون، غائبهم وحاضرهم.

وقال ابن قدامة رحمه الله : وتجب فطرة العبد الحاضر والغائب الذي تعلم حياته، والآبق، والصغير والكبير، والمرهون، والمغصوب. قال ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن على المرء زكاة الفطر عن مملوكه الحاضر غير المكاتب، والمغصوب، والآبق، وعبيد التجارة. فأما الغائب، فعليه فطرته إذا علم أنه حي، سواء رجا رجعته أو أيس منها، وسواء كان مطلقا أو محبوسا كالأسير وغيره. قال ابن المنذر: أكثر أهل العلم يرون أن تؤدى زكاة الفطر عن الرقيق، غائبهم وحاضرهم؛ لأنه مالك لهم، فوجبت فطرتهم عليه كالحاضرين. وممن أوجب فطرة الآبق: الشافعي، وأبو ثور، وابن المنذر. وأوجبها الزهري إذا علم مكانه، والأوزاعي إن كان في دار الإسلام، ومالك إن كانت غيبته قريبة. ولم يوجبها عطاء، والثوري، وأصحاب الرأي؛ لأنه لا يلزمه الإنفاق عليه؛ فلا تجب فطرته كالمرأة الناشز. اهـ.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٦٤)، و "المحلى" (٧٠٩، ٧١٤)، و "البيان" (٣/ ٣٥٦)، و "المغني" (٣/ ٧١).

(٢٩١) إذا كان العبد مشتركًا بين اثنين أو أكثر، فكيف تكون زكاة الفطر عليه؟

القول الأول: العبد المشترك بين جماعة تكون زكاة فطرته على مواليه كل على قدر حصته. وهو قول مالك، والشافعي، ومحمد بن مسلمة، وإسحاق، وأبي ثور،

ومحمد بن الحسن، وابن المنذر، وهو اختيار ابن حزم، وهو رواية عن أحمد، والرواية الثانية: يجب على كل واحد منهم صاع.

حجة هذا القول: أن النبي ﷺ أوجب صاعًا على كل واحد كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي تقدم، وهذا عام في المشترك وغيره؛ ولأن نفقته تقسم عليهم على قدر حصصهم، فكذلك فطرته التابعة لها.

القول الثاني: لا تجب الفطرة في العبد المشترك على واحد من ملاكه. وهو قول الحسن، وعكرمة، والثوري، وأبي حنيفة.

حجتهم: أنه ليس عليه لأحد منهم ولاية تامة أشبه المكاتب.

الصواب: هو القول الأول، وأما قياس القول الثاني على المكاتب، فيجاب عنه بأنه لا تلزم سيده مؤنته؛ لأن المكاتب يخرج عن نفسه زكاة الفطر بخلاف العبد الخالص، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٦٧)، و"المحلى" (٧٠٦)، و"البيان" (٣/ ٣٥٨)، و"المغني" (٣/ ٧٧)، و"المجموع" (٦/ ٧١).

(٢٩٢) العبد المرهون على من تكون فطرته؟

القول الأول: زكاة الفطر تكون على الراهن. وهو قول مالك والشافعي، وأبي ثور، وابن المنذر، وابن حزم.

القول الثاني: قال محمد بن الحسن: إذا كان عند الراهن وفاء لذلك الدين، وفضل مئتا درهم، فإن ذلك عليه، فإن لم يكن ذلك عنده فليس عليه صدقة الفطر.

الصواب: هو القول الأول؛ لحديث **أبي هريرة** رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**لَيْسَ فِي العَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الفِطْرِ**». أخرجه مسلم (٩٨٢).

انظر: "الإشراف" (٣/ ٦٨)، و"المحلى" (٧١٤).

(٢٩٣) العبد المبعض على من تكون زكاة فطرته؟

القول الأول: المبعض إذا كان نصفه حرًّا، ونصفه عبدًا، الفطرة تكون عليه وعلى سيده. وهو قول الشافعي، وأحمد، وأبي ثور.

القول الثاني: يجب على السيد نصف فطرته، ولا شيء على المبعض.

القول الثالث: لا تجب على المبعض، ولا على سيده. وهو قول أبي حنيفة .

الصواب هو: القول الأول، وانظر ما تقدم قبل مسألة .

انظر: "الإشراف" (٣/ ٦٧)، و "البيان" (٣/ ٣٥٩)، و "المغني" (٣/ ٧٨).

(٢٩٤) على من تكون زكاة المكاتب؟

القول الأول: المكاتب يخرج زكاة الفطر عن نفسه، ولا يلزم السيد الفطرة عنه. وهو قول أبي سلمة بن عبد الرحمن، والثوري، والشافعي، وأحمد، وأصحاب الرأي.

القول الثاني: تجب على السيد. وهو قول عطاء، ومالك، وأبي ثور.

الصواب هو: القول الأول؛ لأن المكاتب قد انفصل عن سيده بالمكاتبة، والنبي ﷺ « **فَرَضَ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى العَبْدِ وَالحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالأُنْثَى**...» الحديث، وهو من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، سيأتي تخريجه بعد هذه المسألة، فيشمل المكاتب، وأنه يخرج عن نفسه، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٦٤)، و "المغني" (٣/ ٧٦).

(٢٩٥) هل يخرج المسلم زكاة الفطر عن عبيده الكفار؟

القول الأول: المسلم لا يخرج زكاة الفطر عن عبده الكافر. وهو قول جمهور أهل العلم.

حجتهم: حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما قال: «**فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى العَبْدِ وَالحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ المُسْلِمِينَ**». أخرجه البخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٤) الشاهد من الحديث قوله: « **مِنَ المُسْلِمِينَ** »، وهذه اللفظة – أعني: « **مِنَ المُسْلِمِينَ** » – قال بعضهم تفرد بها مالك، والصحيح أنه لم يتفرد بها. انظر لذلك "**الفتح**" (٣/ ٣٦٩).

القول الثاني: المسلم يخرج زكاة الفطر عن عبيده الكفار. وهو قول عطاء، ومجاهد وسعيد بن جبير، والنخعي، والثوري، والحنفية، وإسحاق، وابن حزم.

حجتهم: حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**لَيْسَ عَلَى المُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ**». أخرجه البخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٩٨٢).

وفي لفظ لمسلم: «**لَيْسَ فِي العَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الفِطْرِ**».

الشاهد من الحديث: العموم، وأنه ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر، وقال الطحاوي إن قوله في حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما: « **مِنَ المُسْلِمِينَ** » صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم.

الصواب هو: القول الأول، وأما العموم الذي استدل به أصحاب القول الثاني فيجاب عنه بأنه مخصوص بقوله في حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما: « **مِنَ المُسْلِمِينَ** » فالخاص يقضي على العام.

وأما قول الطحاوي: «إنها صفة للمخرجين» فظاهر الحديث يأباه؛ لأن فيه الصغير والعبد، وليسا ممن يُخرِج بل ممن يُخرَج عنه، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٦٣)، و"المحلى" (٧٠٥)، و"المفهم" (٣/ ٢٠)، و"المغني" (٣/ ٥٦)، و"الفتح" (٣/ ٣٧٠)، و"السبل" (٢/ ٢٨٩).

(٢٩٦) عبيد بيت المال، والموقوفون على جهات عامة، هل فيهم زكاة الفطر؟

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٦/ ٧٦): عبيد بيت المال والموقوفون على مسجد ورباط ومدرسة ونحوها من الجهات العامة لا فطرة فيهم على المذهب، وبه قطع الجمهور. وحكى الرافعي وجها: أنها تجب. وأما الموقوف على إنسان معين أو جماعة معينين فقال الرافعي: المذهب أنه إن قلنا الملك في رقبته للموقوف عليه فعليه فطرته، وإن قلنا لله تعالى فوجهان (الصحيح) لا فطرة (وقيل) لا فطرة مطلقا وبه قطع البغوي. والحاصل للفتوى: أن الأصح لا فطرة. اهـ

(٢٩٧) هل تجب في عبيد التجارة زكاة الفطر؟

القول الأول: يجب على السيد زكاة الفطر عنهم، وزكاة التجارة.

وهو قول مالك، والليث، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وابن المنذر.

حجتهم: ظاهر حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما الذي تقدم قبل مسألة، وفيه: «**العَبْدِ وَالحُرِّ**»، وأيضًا وجد السببان، وكل سبب غير الآخر، وهو أن زكاة الفطر تجب على البدن، وزكاة التجارة تجب على المال.

القول الثاني: ليس على السيد فيهم زكاة الفطر.

وهو قول عطاء بن أبي رباح، والنخعي، والثوري، وأصحاب الرأي.

حجتهم: أنها زكاة، ولا تجب في مال زكاتان، وأجيب عن هذا بأنه وجد السببان وكل سبب غير الآخر كما تقدم.

الصواب هو: القول الأول، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٦٣)، و"المغني" (٣/ ٧٠)، و "المجموع" (٦/ ٧٦).

(٢٩٨) على من تكون فطرة عبيد العبيد؟

قال ابن قدامة رحمه الله : فأما عبيد عبيده؛ فإن قلنا إن العبد لا يملكهم بالتمليك، فالفطرة على السيد؛ لأنهم ملكه. وهذا ظاهر كلام الخرقي، وقول أبي الزناد، ومالك، والشافعي، وأصحاب الرأي، وإن قلنا: يملك بالتمليك، فقد قيل: لا تجب فطرتهم على أحد؛ لأن السيد لا يملكهم، وملك العبد ناقص. والصحيح: وجوب فطرتهم؛ لأن فطرتهم تتبع النفقة، ونفقتهم واجبة فكذلك فطرتهم ولا يعتبر في وجوبها كمال الملك، بدليل وجوبها على المكاتب عن نفسه وعبيده، مع نقص ملكه. اهـ.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٧٠)، و "البيان" (٣/ ٣٥٨)، و"المغني" (٣/ ٧٢).

(٢٩٩) إذا أوصى لرجل برقبة عبد، ولآخر بمنفعته، فعلى من تكون فطرته؟

القول الأول: الفطرة تكون على مالك الرقبة. وهو قول الشافعي وأبي ثور، وأصحاب الرأي.

حجتهم: أن الفطرة تجب بالرقبة لا بالمنفعة، ولهذا تجب على من لا نفع فيه.

القول الثاني: قال عبد الملك بن الماجشون : الزكاة على من جعلت له الخدمة إذا كان ذلك زمنًا طويلًا .

الصواب هو: القول الأول، والله أعلم.

انظر: "الأم للشافعي" (٢/ ٦٩)، و "الإشراف"، و "البيان" (٣/ ٣٧١)، و "المغني" (٣/ ٦٨)، و "المجموع" (٦/ ٧٥).

(٣٠٠) على من تكون فطرة زوجة العبد؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٣/ ٧٢): وأما زوجة العبد فذكر أصحابنا المتأخرون أن فطرتها على نفسها إن كانت حرة، وعلى سيدها إن كانت أمة. وقياس المذهب عندي وجوب فطرتها على سيد العبد؛ لوجوب نفقتها عليه، ألا ترى أنه تجب عليه فطرة خادم امرأته، مع أنه لا يملكها؛ لوجوب نفقتها.اهـ.

(٣٠١) الكافر إذا كان له عبد مسلم، فهل يخرج صدقة الفطر عنه؟

ذهب أحمد، وبعض أصحابه، ووجه في مذهب الشافعية إلى أنه يجب عليه إخراج صدقة الفطر، قالوا: لأن العبد من أهل الطهرة فوجب أن تؤدى عنه الفطرة كما لو كان سيده مسلمًا، وذهب عامة أهل العلم بل نقله ابن المنذر إجماعًا أنه لا يجب.

الصواب: قول الجمهور إلا إذا كان للعبد مال فيؤدي هو عن نفسه، قال أبو ثور: يؤدي العبد عن نفسه إذا كان له مال.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٦٦)، و "المغني" (٣/ ٥٦)، و "المجموع" (٦/ ١٠٧).

(٣٠٢) على من تكون فطرة المطلقة طلاقا رجعيًا؟

قال النووي رحمه الله في "**المجموع**" (٦/ ٧٣): قال أصحابنا: تجب عليه فطرة زوجته الرجعية كنفقتها.

قلت : المطلقة طلاقًا رجعيًّا إذا كانت في العدة فهي زوجة، وتقدم الكلام على فطرة الزوجة عند مسألة رقم (٢٧٠).

(٣٠٣) إذا كانت المرأة ناشزًا، فهل فطرتها على زوجها؟

النشوز لغة: مأخوذ من النشز، وهو الارتفاع، فكأن الناشز ارتفعت عن طاعة زوجها فسميت ناشزًا.

وشرعًا: معصية الزوجة زوجها فيما يجب عليها، ومن ذلك إذا كانت تأبى إذا دعاها إلى فراشه، أو خرجت من منزله بغير إذنه، أو امتنعت من السفر معه، أو تأبى إذا ألزمها بالحجاب الشرعي الإسلامي، وهو : أن تغطي المرأة جميع بدنها من وجه، ورأس، وكفين.

- **أما حكم المسألة:**

فقال ابن قدامة رحمه الله : وإن نشزت المرأة في وقت الوجوب، ففطرتها على نفسها دون زوجها؛ لأن نفقتها لا تلزمه. واختار أبو الخطاب أن عليه فطرتها؛ لأن الزوجية ثابتة عليها فلزمته فطرتها كالمريضة التي لا تحتاج إلى نفقة. والأول: أصح؛ لأن هذه ممن لا تلزمه مؤنته، فلا تلزمه فطرته كالأجنبية، وفارق المريضة؛ لأن عدم الإنفاق عليها لعدم الحاجة، لا لخلل في المقتضى لها، فلا يمنع ذلك من ثبوت تبعها، بخلاف الناشز. اهـ

وقال النووي رحمه الله : فإن كانت ناشزة لم تجب فطرتها بلا خلاف، كما لا تجب نفقتها.

انظر: "**النهاية**" مادة (نشز)، و"**المغني**" (٣/ ٧٠)، و"**المجموع**" (٦/ ٧٢)، و"**الشرح الممتع**" (٦/ ١٦٣)، و"**مسك الختام**" **كتاب النكاح**.

(٣٠٤) إذا كانت البائن حاملاً، فعلى من تكون فطرتها؟

هذه المسألة مبنية على الخلاف المشهور، وهو: هل النفقة تجب للحامل أم للحمل من قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]؟ **وإليك أقوال أهل العلم في هذه المسألة:**

القول الأول: تجب النفقة للحمل. وهو قول مالك، والشافعي في قول، وأحمد في رواية، واختاره ابن تيمية وابن عثيمين، **قالوا:** لأن النفقة تجب بوجوده، وتسقط عند انفصاله، فدل على أنها له، ويرى ابن تيمية أن الصحيح وجوب النفقة للحمل، وللزوجة من أجل الحمل؛ لكونها حاملًا بولد الزوج؛ فهي نفقة عليه لكونه أباه، لا عليها لكونها زوجة.

القول الثاني: يجب عليه أن ينفق عليها نفقة زوجة لأجل الحمل. وهو القول الثاني للشافعي، والرواية الثانية عن أحمد.

قال ابن تيمية رحمه الله: وهذا قول متناقض فإنه إن كان نفقة زوجة فقد وجب؛ لكونها زوجة لا لأجل الولد، وإن كان لأجل الولد فنفقة الولد تجب مع غير الزوجة كما يجب عليه أن ينفق على سريته الحامل إذا أعتقها.

القول الثالث: هذه النفقة نفقة زوجة معتدة ولا فرق بين أن تكون حاملًا، أو حائلًا وليس لكونها حاملًا تأثير. وهو قول أبي حنيفة، ويروى عن عمر، وزيد بن ثابت، وأسامة بن زيد رضي الله عنهم.

الصواب هو: القول الأول، وعلى هذا: فليس على الرجل فطرتها، وإنما تكون عليها من مالها، أو على من تجب عليه نفقتها؛ لأن النفقة إنما هي للحمل لا للمرأة لأنها زوجة، والله أعلم.

انظر: "البيان" (١١/ ٢٣٠)، و"المغني" (٧/ ٦٠٨)، و"المجموع" (٦/ ٧٣)، و"مجموع الفتاوى" (٣٤/ ٧٣)، و"الاختيارات الفقهية" (٢/ ٨٦٩)، و"الشرح الممتع" (١٣/ ٤٧٠).

(٣٠٥) المطلقة طلاقًا بائنًا إذا كانت حائلاً فلا فطرة على الرجل عنها:

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٦/ ٧٣): أما البائن فإن كانت حائلًا فلا فطرة عليه عنها، كما لا نفقة عليه لها، ويلزمها فطرة نفسها.

قلت: قوله: «حائلًا»، أي: غير حامل.

(٣٠٦) الزوجات اللاتي لا يلزم الرجل الفطرة عليهن:

قال ابن قدامة رحمه الله: وكذلك كل امرأة لا يلزمه نفقتها؛ كغير المدخول بها إذا لم تسلم إليه، والصغيرة التي لا يمكن الاستمتاع بها، فإنه لا تلزمه نفقتها ولا فطرتها؛ لأنها ليست ممن يمون.

وقال النووي رحمه الله: ولو كانت الزوجة صغيرة والزوج كبيرًا أو عكسه أو كانا صغيرين فالفطرة تابعة للنفقة، وفيها خلاف مشهور في كتاب النفقات، والأصح وجوب نفقة الكبيرة دون الصغيرة، سواء أكان الزوج صغيرًا وهي صغيرة، أو كانا صغيرين لعدم التمكين.

انظر: "المغني" (٣/ ٧٠)، و"المجموع" (٦/ ٧٢).

(٣٠٧) هل يلزم الولد فطرة زوجة أبيه؟

إذا كان له أب يلزمه نفقته وللأب زوجة، فهل يلزم الابن فطرة الزوجة:

وجهان في مذهب الشافعية:

أحدهما: يجب عليه.

الثاني: لا يجب عليه. قال النووي: وهو المختار.

وقال ابن قدامة رحمه الله : لو زوج الابن أباه وكان ممن تجب عليه نفقته ونفقة امرأته، فعليه فطرتهما، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ٣٥٤)، و "المغني" (٣/ ٧٢)، و "المجموع" (٦/ ٦٩).

(٣٠٨) هل يلزم الأب فطرة زوجة ابنه المعسر؟

قال صاحب البيان رحمه الله : إن كان له ابن تلزمه نفقته، وللابن زوجة لم يلزم الأب فطرة الزوجة كما لا يلزمه نفقتها.

وقال النووي رحمه الله : وأما زوجة الابن المعسر فلا تجب نفقتها، ولا فطرتها على الأب؛ لأنه لا يجب إعفافه وإن وجبت نفقته .

انظر: "البيان" (٣/ ٣٥٤)، و "المجموع" (٦/ ٦٩).

(٣٠٩) المسلم لا يخرج زكاة الفطر عن زوجته الكافرة:

قال الحافظ رحمه الله في "الفتح" (٣/ ٣٦٩): واتفقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة، مع اتفاقهم أن نفقتها تلزمه.

(٣١٠) من هم الذين تصرف لهم زكاة الفطر؟

القول الأول: لا تصرف زكاة الفطر إلا للمساكين، ولا تصرف لباقي الثمانية المذكورة في الآية التي سيأتي ذكرها عند القول الثاني.

وهو قول المالكية، وهو اختيار ابن تيمية، وابن القيم، والشوكاني، والألباني.

حجتهم: حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما قَالَ: «**فَرَضَ رَسُولُ اللهِ زَكَاةَ الفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ**».

أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، **وسنده حسن**.

قال الشيخ الألباني رحمه الله : قوله ﷺ : في حديث **ابن عباس** «...**وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ**»، يفيد حصرها بالمساكين، والآية إنما هي في صدقات الأموال، لا صدقة الفطر.

القول الثاني: مصرف زكاة الفطر مصرف زكاة الأموال، وهو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٦٠﴾ ﴾ التوبة: ٦٠ . وهو قول جمهور أهل العلم.

الأقرب هو: القول الأول، وقولهم: «**لِلْمَسَاكِينِ**»، يدخل فيه الفقير من باب أولى على القول بالتفريق بينهما؛ لأنه أشد حاجة من المسكين، والله أعلم.

قال العمراني رحمه الله : والفقير إذا أطلق اسمه تناول الفقير، والمسكين، وكذلك إذا أطلق اسم المسكين تناول المسكين والفقير، وإذا جمع بينهما كان معنى أحدهما غير معنى الآخر.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٧٥)، و"البيان" (٣/ ٤٠٨)، و"المغني" (٣/ ٧٨)، و"مجموع الفتاوى" (٢٥/ ٧٢)، و"السيل الجرار" (١/ ٨٤٣)، و"تمام المنة" (٣٨٧)، و"تيسير الفقه الجامع للاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية" (١/ ٤١٢).

(٣١١) حكم النية عند إخراج زكاة الفطر

ذهب عامة أهل العلم إلى أنه لا يصح إخراج الزكاة إلا بنية؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [البينة: ٥]؛ ولقول النبي ﷺ : «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»، وخالف الأوزاعي، وقال: لا يفتقر أداؤها إلى نية كالدين.

والصواب: قول الجمهور. **انظر** ما تقدم عند مسألة رقم (٧).

انظر: "البيان" (٣/ ٣٩٩)، و"المغني" (٢/ ٦٣٨).

(٣١٢) كم القدر الذي يخرجه في زكاة الفطر عن كل فرد؟

القول الأول: يجب في صدقة الفطر صاع عن كل إنسان من أي جنس، سواء البر، وغيره، ولا يجزئ أقل من ذلك.

وهو قول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، والحسن البصري وأبي العالية، وجابر بن زيد، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

حجتهم: حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما : «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَىٰ كُلِّ حُرٍّ، أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ مِنَ المُسْلِمِينَ**».

أخرجه البخاري(١٥٠٤)، ومسلم(٩٨٤).

وحديث **أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ** ، قَالَ: «**كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ**».

فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمْرَاءُ، قَالَ: «**أُرَىٰ مُدًّا مِنْ هَذَا يَعْدِلُ مُدَّيْنِ**».

أخرجه البخاري (١٥٠٨)، ومسلم (٩٨٥).

وفي لفظ: قال **أبو سعيد** رضي الله عنه : لَا أُخْرِجُ فِيهَا إِلَّا الَّذِي كُنْتُ أُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ : «**صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ**». أخرجه مسلم (٩٨٥)، رواية (٢١).

قوله: « **السَّمْرَاءُ** »: هي القمح الشامي، تأتي من الشام لونها أسمر، أي بين البياض، والسواد، والقمح هو البر.

قوله: « **أَقِطٍ** »: قال النووي هو: لبن يابس غير منزوع الزبد.

قوله: « **صَاعًا مِنْ طَعَامٍ** »: جاء في البخاري (١٥١٠) أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم فسره، ولفظه: «كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ» ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «وَكَانَ طَعَامَنَا الشَّعِيرُ وَالزَّبِيبُ وَالأَقِطُ وَالتَّمْرُ».

القول الثاني: يجزئ نصف صاع من البر خاصة، وما عداه لا يجزئ إلا صاع. وهو مروي عن أبي بكر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وجابر بن عبد الله، وابن الزبير، وأبي هريرة، ومعاوية، وأسماء رضي الله عنهم، قال ابن المنذر: أثر أبي بكر، وعثمان رضي الله عنهما لم يثبت عنهما .

قال الحافظ رحمه الله : ثم أسند – أي: ابن المنذر- عن عثمان، وعلي، وأبي هريرة، وجابر، وابن عباس، وابن الزبير، وأمه أسماء بنت أبي بكر، بأسانيد صحيحة أنهم رأوا أن في زكاة الفطر نصف صاع من قمح. اهـ.

وهو قول سعيد بن المسيب، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، وعمر بن عبد العزيز، وعروة بن الزبير، وأبي سلمة، وسعيد بن جبير، وأصحاب الرأي، والثوري وهو اختيار ابن تيمية، وابن القيم، والألباني .

حجتهم: أحاديث وردت بذلك وأن مدين من القمح يعدل صاعًا من غيره ذكر الأحاديث ابن القيم، قال رحمه الله : وفيه عن النبي آثار مرسلة، ومسندة يقوي بعضها بعضًا...، ثم ذكرها.

وذكر الشيخ الألباني رحمه الله حديثًا واحدًا منها، وهو عن أسماء رضي الله عنها: «**أنها كانت تخرج على عهد رسول الله ﷺ عن أهلها الحر منهم، والمملوك مدين من حنطة، أو**

صاعًا من تمر بالمد أو بالصاع الذي يقتاتونه». أخرجه الطحاوي، واللفظ له، وابن أبي شيبة، وأحمد **وسنده صحيح على شرط الشيخين**.

وكذا استدلوا بآثار الصحابة وبعضها أسانيدها صحيحة إليهم من ذلك أثر معاوية، وهو في الصحيحين، وقد تقدم عند **القول الأول**:

الصواب هو: القول الأول لحديث أبي سعيد، وابن عمر رضي الله عنهم، والله أعلم.

وهو اختيار ابن المنذر، قال رحمه الله: لا نعلم في القمح خبرًا ثابتًا عن النبي ﷺ يعتمد عليه ولم يكن البر بالمدينة ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه، فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٧٧)، و "البيان" (٣/ ٣٧٢)، و "المغني" (٣/ ٥٧)، و "الزاد" (٢/ ١٩)، و "الإعلام" (٥/ ١٤٨)، و "الفتح" (٣/ ٣٧٤)، و "الاختيارات للبعلي" (١١٨)، و "النيل" (٥/ ٣٨١)، و "تمام المنة" (٣٨٦)، و "الشرح الممتع" (٦/ ١٧٦).

(٣١٣) كم مقدار الصاع والمد؟

أولاً: الصاع ضرب من المكاييل يأخذ أربعة أمداد يذكر ويؤنث، فمن أنث قال: ثلاث أصوع، ومن ذكره قال: أصواع، ويجمع على أصْوُع، وأصواع، وصُوُع، وصيعان، وصعته أصوعه: كلته بالصاع.

ثانيًا: المد، بالضم، وهو ضرب من المكاييل، وهو ربع صاع، ويجمع على أمداد ومدد ومداد، والمدّ مقدر بأن يمد الرجل يديه فيملأ كفيه طعامًا.

ثالثًا: اتفق العلماء على أن الصاع أربعة أمداد بمد النبي ﷺ.

رابعًا: أقوال أهل العلم:

قال صاحب البيان رحمه الله: الصاع: أربعة أمداد، والمد: رطل وثلث بالبغدادي فصار خمسة أرطال وثلث رطل، وبه قال مالك، وأحمد رحمهما الله.

وقال رحمه الله: قال ابن الصباغ: والأصل في الطعام الكيل، وإنما قدره العلماء بالوزن؛ لئلا تختلف المكاييل، ويبطل فيها النقل.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: وأما مقدار الفطرة فهو صاع بصاع النبي ﷺ الذي يبلغ وزنه بالمثاقيل أربعمائة وثمانين مثقالًا من البر الجيد، وبالغرامات كيلوين اثنين وخُمُسَيْ عشر كيلو من البر الجيد، وذلك لأن زنة المثقال أربعة غرامات وربع، فيكون مبلغ أربعمائة وثمانين مثقالًا من ألفي غرام وأبعين غرامًا، فإذا أراد أن يعرف الصاع النبوي فليزن كيلوين وأربعين غرامًا من البر، ويضعها في إناء بقدرها بحيث تملؤه ثم يكيل به.

وقالت اللجنة الدائمة: القدر الواجب في زكاة الفطر عن كل فرد صاع واحد بصاع النبي ﷺ، ومقداره بالكيلو: ثلاثة كيلو تقريبًا.

وقال الشيخ البسام رحمه الله: الصاع النبوي (٣ كيلو غرامات) من الحنطة الرزينة الجيدة.

وقال رحمه الله: الجرام بكسر الجيم وحدة من وحدات الوزن الحديث تساوي جزءًا من ألف جزء من الكيلو جرام.

بقي ما هو الصواب: كلام الشيخ ابن عثيمين، أم كلام اللجنة الدائمة والشيخ البسام؟

الذي يظهر أن كلام الشيخ **ابن عثيمين** رحمه الله أدق، ،أن الصاع يبلغ وزنه كيلوين وأربعين جرامًا، والله أعلم.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : وقد حررته فبلغ كيلوين وأربعين جرامًا من البر الرزين. اهـ.

فيدل هذا اللفظ منه رحمه الله أنه قاله بعد تحرير وتدقيق، والله أعلم.

وانظر: مبحثًا في هذا في **"نوازل الزكاة"** للدكتور عبد الله الغفيلي وفقه الله. فقد خلص بنحو ما قاله **الشيخ ابن عثيمين** رحمه الله.

انظر: "البيان" (٣/ ٣٧٣)، و"لسان العرب" (٧/ ٤٤٢)، و(١٣/ ٥٣)، و"نيل المآرب" (٢/ ٣٦٧)، و"مجالس شهر رمضان" (١٧٢)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٧٦)، و"التوضيح" (٣/ ٣٧٤)، و"فتاوى اللجنة" (٩/ ٣٧١)، و"نوازل الزكاة" (٩٣، ١٠٣).

(٣١٤) ما هو الطعام الذي يخرج منه زكاة الفطر؟

القول الأول: يخرج من غالب قوت البلد. وهو قول مالك والشافعي، وهو اختيار ابن تيمية، وابن القيم، وابن عثيمين.

حجتهم: حديث **أبي سعيد الخدري** قال: «**كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ**» ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «**وَكَانَ طَعَامَنَا الشَّعِيرُ وَالزَّبِيبُ وَالأَقِطُ وَالتَّمْرُ**». أخرجه البخاري (١٥١٠).

الشاهد من الحديث قوله: « **وَكَانَ طَعَامَنَا** ...» إلخ، قالوا نص على هذه الخصال؛ لأنها كانت طعامهم، قالوا: ولم ينص على غيرها إما لقلتها وندرتها كالبر، وإما أنها كانت غير موجودة.

قال شيخ الإسلام ﷺ بعد أن ذكر الأقوال واختار هذا القول: فإن الأصل في الصدقات أنها تجب على سبيل المواساة للفقراء، كما قال تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

وقال ابن القيم ﷺ بعد أن ذكر الأنواع الأربعة المذكورة في حديث أبي سعيد رضي الله عنه الذي تقدم: وهذه كانت غالب أقواتهم بالمدينة، فأما أهل بلد أو محلة قوتهم غير ذلك فإنما عليهم صاع من قوتهم، كمن قوتهم الذرة أو الأرز أو التين أو غير ذلك من الحبوب، فإن كان قوتهم من غير الحبوب كاللبن واللحم والسمك أخرجوا فطرتهم من قوتهم كائنا ما كان، هذا قول جمهور العلماء، وهو الصواب الذي لا يقال بغيره؛ إذ المقصود سد خلة المساكين يوم العيد ومواساتهم من جنس ما يقتاته أهل بلدهم. اهـ.

القول الثاني: لا يجوز ولا يجزئ العدول في زكاة الفطر عن الأصناف المذكورة في حديث أبي سعيد مع القدرة عليها، سواء كان المعدول إليه قوت بلده أو لم يكن. وهو رواية عن أحمد عليها أكثر أصحابه.

حجتهم: حديث **أبي سعيد الخدري** الذي تقدم ذكره عند القول الأول، وجاء عن **أبي سعيد** رضي الله عنه في البخاري (١٥٠٨)، ومسلم (٩٨٥) أنه قال: «**كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ**».

قال الخطابي ﷺ: المراد بالطعام هنا الحنطة، وأنه اسم خاص له.

قلت: وأكثر أهل اللغة أن الحنطة هي البر.

وقال ابن المنذر رحمه الله : ظن بعض أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد: «**صَاعًا مِنْ طَعَامٍ**» حجة لمن قال صاعًا من حنطة، وهذا غلط منه؛ وذلك أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم فسره .

قلت: تقدم حديث **أبي سعيد** رضي الله عنه الذي فيه الإجمال، ثم التفسير عند القول الأول.

القول الثالث: هو مخير. وهو قول أبي حنيفة.

الأقرب: هو القول الأول، والله أعلم. وعلى هذا: فالأفضل أن يخرج زكاة الفطر مما هو أنفع للفقراء من الرز، أو البر، أو الزبيب، أو التمر، أو غير ذلك، والله أعلم.

انظر: "**الإشراف**" (٣/ ٧٨)، و"**البيان**" (٣/ ٣٧٤)، و"**المغني**" (٣/ ٦٢)، و"**المجموع**" (٦/ ١١٢)، و"**مجموع الفتاوى**" (٢٥/ ٦٨)، و"**إعلام الموقعين**" (٣/ ١٦)، و"**الشرح الممتع**" (٦/ ١٨٠).

(٣١٥) ما هو غالب قوت البلد في زماننا الحاضر؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "**الشرح الممتع**" (٦/ ١٨٠): وفي وقتنا الحاضر وجدنا أكثر شيء هو الرز. اهـ.

(٣١٦) هل يجوز إخراج الرُّطب في الفطرة بدلاً عن التمر؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "**الشرح الممتع**" (٦/ ١٧٩): لا يجوز أن يدفع الرطب في الفطرة، بل لا بد أن يكون تمرًا جافًا، والتمر كان يكال على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم فهو من الأصناف المكيلة، لكنه صار عندنا الآن من الأصناف التي توزن، ولذلك فإنه عند الإخراج يجب على الإنسان أن يلاحظ الخفة والثقل. اهـ.

(٣١٧) هل يجوز إخراج زكاة الفطر من الأقط؟

الأقط: بفتح الهمزة، وكسر القاف، وهو لبن يابس غير منزوع الزبد، وقال الأزهري: يتخذ من اللبن المخيض، يطبخ ثم يترك حتى يمصل.

- **أما أقوال أهل العلم:**

فالقول الأول: يجوز. وهو قول جمهور أهل العلم.

حجتهم: حديث **أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه الذي تقدم، وفيه: « **صَاعًا مِنْ أَقِطٍ**».

القول الثاني: لا يجوز ولا يجزئ. وهو قول الحسن البصري، وأبي حنيفة، وقول للشافعي، إلا أن أبا حنيفة أجاز إخراجه بدلًا عن القيمة.

حجتهم: أنه غير مقتات.

القول الثالث: يجزئ مع عدم وجدان غيره. وهو رواية عن أحمد.

القول الرابع: لا يجزئ إذا لم يكن قوتًا فإن كان قوتًا أجزأ. وهو رواية عن أحمد، وهو اختيار **الشيخ ابن عثيمين**، قال رحمه الله: الصحيح أنها لا تجزئ ولهذا ورد عن الإمام أحمد: الأقط لا يجزئ إلا إذا كان قوتًا، وإنما نص عليها في الحديث؛ لأنها كانت طعامًا فيكون ذكرها على سبيل التمثيل لا التعيين؛ لما ثبت في صحيح البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «**كنا نخرجها في عهد رسول الله ﷺ صاعًا من طعام، وكان طعامنا يومئذٍ التمر والزبيب والشعير والأقط**».

فقوله: «**من طعام**» فيه إشارة إلى العلة، وهي: أنها طعام يؤكل ويطعم.

ويرجح هذا ويقويه قول النبي ﷺ: «**أغنوهم عن السؤال في هذا اليوم**». وهذا الحديث وإن كان ضعيفًا، لكن يقويه حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما « **فَرَضَها** -أي: زكاة

الفطر- **طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ** ». وعلى هذا: فإن لم تكن هذه الأشياء من القوت كما كانت في عهد الرسول ﷺ ، فإنها لا تجزئ. اهـ.

الصواب: هو **القول الرابع**، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ٣٧٦)، و"المفهم" (٣/ ٢٢)، و"المغني" (٣/ ٦٠)، و"شرح مسلم" (٩٨٥)، و"المجموع" (٦/ ٩٢)، و"معجم تهذيب اللغة" (١/ ١٧٥)، و"النيل" (٥/ ٣٨٢)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٨١).

(٣١٨) هل يجوز إخراج زكاة الفطر من السلت؟

السلت: قال في "النهاية" : هو ضرب من الشعير أبيض لا قشر له. اهـ.

وجاءت أحاديث فيها ذكر السلت، منها:

(١). حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما وسيأتي تخريجه بعد مسألة ، وأنه من طريق ابن سيرين ولم يسمع منه، وقال أبو حاتم: هو حديث منكر.

(٢). حديث **زيد بن ثابت**. أخرجه الدارقطني (٢/ ١٤٩) وهو من طريق سليمان بن أرقم، وهو متروك.

(٣). حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما أخرجه أبو داود (١٦١٤) **وضعفه الإمام الألباني** رحمه الله في "**سنن أبي داود**" . وهناك أحاديث أخرى فيها ذكر السلت، لم يثبت منها شيء.

- **أما حكم المسألة:**

فقال ابن قدامة رحمه الله : السلت: نوع من الشعير؛ فيجوز إخراجه؛ لدخوله في المنصوص عليه.

قلت: الأحاديث التي فيها ذكر السلت وإن لم تثبت إلا أن السلت هو نوع من الشعير كما تقدم، والشعير منصوص عليه في حديث ابن عمر، وأبي سعيد رضي الله عنهما. فعلىٰ هذا: يجوز إخراجه كما قال ابن قدامة رحمه الله، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٣/ ٦٣).

(٣١٩) هل البُرُّ من الأصناف المذكورة في الحديث؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: هل ذُكر البُرُّ؟ البر لم يذكر، ولم يثبت عن الرسول ﷺ فيه حديث، مع أن الفقهاء رحمهم الله يكادون يجمعون علىٰ أن البر من الأصناف التي جاءت به السُّنة، ولكن الظاهر أنه لم تأتِ به السنة؛ بدليل أن معاوية لما قدم المدينة وقد كثر فيها البُرُّ قال: أرىٰ صاعًا من هذا يعدل صاعين. يعني: من الشعير، قال: فعدل الناس إلىٰ ذلك، وصار الناس في عهد معاوية يخرجون زكاة الفطر من البر نصف صاع، لكن أبا سعيد رضي الله عنه قال: «**فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ - أي: الصاع- كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ، فِي زمن رسول الله ﷺ**» ولأبي داود: «لا أخرج أبدًا إلا صاعًا». فخالف معاوية في اجتهاده، وأبو سعيد أصوب بلا شك؛ لأننا نرىٰ أن الرسول ﷺ قد فرضها صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير، مع أنها مختلفة في الغالب، تختلف في القيمة وفي الرغبة. اهـ

انظر: "الفتح" (٣/ ٣٧٣)، و "فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/ ٢٠٠).

(٣٢٠) هل يجوز إخراج زكاة الفطر من السويق، ومن دقيق البر والشعير؟

السويق: هو الحب المحموس الذي يحمس علىٰ النار ثم يطحن، وبعد ذلك يلت بالماء، ويكون طعامًا شهيًّا.

- **أما حكم المسألة:**

فالقول الأول: يجوز. وهو قول أبي حنيفة، وأحمد وأبي القاسم الأنماطي من الشافعية، وهو اختيار ابن عثيمين.

حجتهم:

(١). حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: « **كُنَّا نُخْرِجُ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ صَاعَ تَمْرٍ، أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ أَقِطٍ، أَوْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ** ». أخرجه أبوداود (١٦١٨) من طريق سفيان ابن عيينة، وقال: زيادة الدقيق وهم من ابن عيينة .

قلت: الحديث في الصحيحين، وقد تقدم، وليس فيه هذه الزيادة.

(٢). عن محمد بن سيرين عن **ابن عباس** رضي الله عنهما قال: «**أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ نُؤَدِّيَ زَكَاةَ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ عَنِ الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ وَالحُرِّ وَالمَمْلُوكِ مَنْ أَدَّىٰ سُلْتًا قُبِلَ مِنْهُ، وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَمَنْ أَدَّىٰ دَقِيقًا قُبِلَ مِنْهُ، وَمَنْ أَدَّىٰ سَوِيقًا قُبِلَ مِنْهُ**». أخرجه ابن خزيمة (٢٤١٥) وهو منقطع؛ ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما، وقال أبو حاتم كما في "العلل" لابنه (٦٢٧): هذا حديث منكر.

القول الثاني: لا يجوز. وهو قول مالك، والشافعي.

حجتهم: حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما قال : «**فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَىٰ العَبْدِ وَالحُرِّ...**» الحديث أخرجه البخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٤).

قالوا: ولأن منافعه نقصت؛ فهو كالخبز.

الصـواب هو: القول الأول؛ لأن الطحن إنما فرق أجزاءه وكفى الفقير مؤنته؛ فأشبه ما لو نزع نوى التمر ثم أخرجه.

قال المرداوي رحمه الله: لكن يشترط أن يكون صاع ذلك بوزن حبة بلا نزاع أعلمه، ونص عليه؛ لأنه لو أخرج الدقيق بالكيل لنقص عن الحب لتفرق الأجزاء بالطحن.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: يكون المعتبر في الدقيق الوزن؛ لأن الحب إذا طحن انتشرت أجزاؤه، فالصاع من الدقيق يكون صاعًا إلا سدسًا تقريبًا من الحب، والصاع من الحب (البر أو الشعير) يكون صاعًا وزيادة من الدقيق؛ لأن الحب في خلقة الله ـ عزّ وجل ـ له منطبق تمامًا، وإن كان فيه فرجات ما بين الحبة والأخرى. اهـ.

انظر: "البيان" (٣/ ٣٧٧)، و"المغني" (٣/ ٦٣)، و"المجموع" (٦/ ٩٤)، و"الفتح" (٣/ ٣٧٣)، و"الإنصاف" (٣/ ١٢٨)، و"النيل" (٥/ ٣٨٣)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٧٩).

(٣٢١) هل يجوز إخراج زكاة الفطر من اللبن والجبن؟

القول الأول: يجوز إخراج اللبن، ويجزئه إخراج الجبن؛ لأنه مثله. وهو قول بعض الشافعية.

وقال ابن تميم، وابن حمدان: ظاهر كلام الإمام أحمد إجزاء اللبن دون الجبن.

وقال القاضي من الحنابلة: إذا عدم الأقط وقلنا: له إخراجه؛ جاز إخراج اللبن.

وقال ابن عقيل الحنبلي في "الفصول": إذا لم يجد الأقط على الرواية التي تقول تجزئ وأخرج عنه اللبن، أجزأ.

وقال الحسن البصري: إن لم يكن بر ولا شعير أخرج صاعًا من لبن.

حجتهم: أن اللبن أكمل من الأقط؛ لأنه يجيء منه الأقط وغيره.

وأجيب عن هذا: بأنه لو كان أكمل من الأقط لجاز إخراجه مع وجوده؛ ولأن الأقط يدخر بخلاف اللبن.

القول الثاني: لا يجزئه. وهو قول بعض الشافعية وبعض الحنابلة، وهو الصواب، والله أعلم.

انظر: «البيان» (٣/ ٣٧٦)، و«المغني» (٣/ ٦١)، و«الإنصاف» (٣/ ١٢٩).

(٣٢٢) هل يجوز إخراج زكاة الفطر من الخبز، والتين، واللحم، والسمك؟

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «النبي ﷺ فرض صدقة الفطر صاعا من تمر، أو صاعا من شعير، أو صاعا من زبيب، أو صاعا من أقط». وهذه كانت غالب أقواتهم بالمدينة، فأما أهل بلد أو محلة قوتهم غير ذلك فإنما عليهم صاع من قوتهم، كمن قوتهم الذرة أو الأرز أو التين أو غير ذلك من الحبوب، فإن كان قوتهم من غير الحبوب كاللبن واللحم والسمك أخرجوا فطرتهم من قوتهم كائنا ما كان، هذا قول جمهور العلماء، وهو الصواب الذي لا يقال بغيره؛ إذ المقصود سد خلة المساكين يوم العيد ومواساتهم من جنس ما يقتاته أهل بلدهم. وعلى هذا: فيجزئ إخراج الدقيق وإن لم يصح فيه الحديث، وأما إخراج الخبز والطعام فإنه وإن كان أنفع للمساكين لقلة المؤنة والكلفة فيه، فقد يكون الحب أنفع لهم لطول بقائه وأنه يتأتى منه ما لا يتأتى من الخبز والطعام، ولا سيما إذا كثر الخبز والطعام عند المسكين فإنه يفسد ولا يمكنه حفظه، وقد يقال: لا اعتبار بهذا، فإن المقصود

إغناؤهم في ذلك اليوم العظيم عن التعرض للسؤال، كما قال النبي ﷺ: «**أغنوهم في هذا اليوم عن المسألة**». اهـ.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: والصحيح في الخبز أنه إذا كان قوتًا، بأن يُيَبَّس وينتفع الناس به، فلا بأس بإخراجه، أما إذا كان رطبًا فلا يصلح أن يقتات، ولكن يرد علينا سؤال، وهو: **هل تجزئ المكرونة في زكاة الفطر؟**

الجواب: من قال إن الخبز يجزئ فالمكرونة عند صاحب هذا الرأي تجزئ أيضًا.

ومن قال: لا يجزئ الخبز؛ لأن الخبز أثرت عليه النار، فإن المكرونة إذا أثرت عليها النار في تصنيعها فإنها لا تجزئ كذلك، ولو أن إلحاق المكرونة بالخبز من كل وجه فيه نظر؛ ولهذا نرى أن إخراج المكرونة يجزئ ما دامت قوتًا للناس ليست كالخبز من كل وجه، وتعتبر بالكيل إذا كانت صغيرة مثل الأرز، أما إذا كانت كبيرة فتعتبر بالوزن.

والصحيح: أن كل ما كان قوتًا من حب وثمر ولحم ونحوها فهو مجزئ، سواء عدم الخمسة، أو لم يعدمها؛ لحديث أبي سعيد رضي الله عنه: «وكان طعامنا يومئذٍ الشعير والتمر والزبيب والأقط». اهـ.

انظر: "**إعلام الموقعين**" (٣/ ١٦)، و"**الشرح الممتع**" (٦/ ١٨٣).

(٣٢٣) هل يجوز إخراج زكاة الفطر من جنسين؟

قال ابن حزم رحمه الله: ولا يجزئ إخراج بعض الصاع شعيرًا، وبعضه تمرًا ولا تجزئ قيمة أصلًا؛ لأن كل ذلك غير ما فرض رسول الله ﷺ.

وقال العمراني رحمه الله : ولا يجوز أن يخرج من جنسين، كما لا يجوز في كفارة اليمين: أن يكسو خمسة، ويطعم خمسة.

وإن كان عبد بين شريكين قوتهما مختلف، ففيه ثلاثة أوجه:

[أحدها] : قال أبو العباس: يخرجان من أدنى القوتين؛ لأنها لا تتبعض.

و [الثاني] : قال أبو إسحاق: يخرج كل واحد منهما نصف صاع من قوته؛ لأنه لا يتبعض ما وجب عليه.

و [الثالث] : من أصحابنا من قال: يعتبر قوت العبد أو قوت البلد الذي هو فيه؛ لأن ذلك يجب طهرة له، فاعتبر حاله. اهـ

قلت: حاصل ما تقدم: أنه لا يجوز أن يخرج عن النفس الواحدة من جنسين ويجوز أن يخرج عن بعض الأنفس من صنف، وعن بعضهن من صنف آخر، وهذا عند الاختيار، أما عند العدم فلا بأس أن يخرج مثل أن لايوجد معه إلا نصف صاع بر ونصف صاع شعير، فنقول في هذا الحال: له أن يخرج ويجزئه، والله أعلم.

انظر: "**المحلى**" (٧٠٨)، و"**البيان**" (٣/ ٣٧٦)، و"**المجموع**" (٦/ ٩٨).

(٣٢٤) لا يجوز أن يخرج زكاة الفطر من المعيب :

قال العمراني رحمه الله : **ولا يجوز إخراج حب مسوِّس؛ لأن السوس قد أكل جوفه، قال الشافعي رحمه الله : فإن أخرج من طعام قديم لم يتغير طعمه إلا أن قيمته أقل من قيمة الحديث، أجزأه؛ لأن القديم ليس بعيب.** اهـ

وقال ابن قدامة رحمه الله : ولا يجوز أن يخرج حبًّا معيبًا كالمسوِّس، والمبلول، ولا قديمًا تغير طعمه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، فإن

كان القديم لم يتغير طعمه، إلا أن الحديث أكثر قيمة منه، جاز إخراجه؛ لعدم العيب فيه، والأفضل إخراج الأجود.

قال أحمد: كان ابن سيرين يحب أن ينقي الطعام، وهو أحب إلي ليكون على الكمال، ويسلم مما يخالطه من غيره فإن كان المخالط له يأخذ حظا من المكيال، وكان كثيرا بحيث يعد عيبا فيه، لم يجزئه، وإن لم يكثر، جاز إخراجه إذا زاد على الصاع قدرا يزيد على ما فيه من غيره، حتى يكون المخرج صاعا كاملا.اهـ.

انظر: "البيان" (٣/ ٣٧٧)، و"المغني" (٣/ ٦٤)، و"المجموع" (٦/ ٩٣)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٨٢).

(٣٢٥) ضابط اليسار الذي يجب فيه إخراج زكاة الفطر:

قال ابن المنذر رحمه الله: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من لا شيء له، فلا فطرة عليه.

قلت: واختلفوا في ضابط اليسار الذي تجب فيه صدقة الفطر.

القول الأول: زكاة الفطر تجب على من ملك فاضلًا عن قوته وقوت من تلزمه نفقته يوم العيد وليلته. وهو قول جمهور أهل العلم.

حجتهم:

(١). حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ، أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ المُسْلِمِينَ**».

أخرجه البخاري(١٥٠٤)، ومسلم(٩٨٤).

(٢). حديث ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: «**فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ**».

أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧)، وسنده حسن.

فظاهر هذا الحديث والذي قبله العموم، وأن زكاة الفطر تجب على الفقير كما تجب على الغني، والله أعلم.

(٣). حديث **ثعلبة بن أبي صغير** عن أبيه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**صَاعٌ مِنْ بُرٍّ، أَوْ قَمْحٍ عَلَى كُلِّ اثْنَيْنِ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، أَمَّا غَنِيُّكُمْ فَيُزَكِّيهِ اللهُ، وَأَمَّا فَقِيرُكُمْ، فَيَرُدُّ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَى**». أخرجه أبو داود (١٦١٩) وسنده ضعيف؛ لأنه من طريق النعمان بن راشد الجزري ضعيف، وضعفه الإمام الألباني في "**سنن أبي داود**".

القول الثاني: لا تجب إلا على من يملك نصابًا من الذهب أو الفضة أو ما قيمته نصاب فاضلًا عن مسكنه وأثاثه الذي لا بد منه. وهو قول أبي حنيفة، قال العبدري ولا يحفظ هذا عن أحد غير أبي حنيفة، احتج له بحديث: «لا صدقة إلا عن ظهر غنى»، وبالقياس على زكاة المال.

وأجيب عن الحديث: بأنه جاء في البخاري (١٤٢٦) من حديث **أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى**»، وهذا اللفظ لا يفيد المطلوب، وهو معارض بحديث **أبي هريرة** ا أيضًا أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ

أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**جُهْدُ الْمُقِلِّ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ**». أخرجه أحمد (٢/٣٥٨)، وأبو داود (١٦٧٧)، وهو في "**الصحيح المسند**" لشيخنا ﷾ (١٣٩١).

وأجيب عن القياس: بأنه قياس مع الفارق؛ إذ وجوب الفطرة متعلق بالأبدان والزكاة بالأموال.

الصواب: هو القول الأول؛ لأن النصوص مطلقة ولم تخص غنيًّا، ولا فقيرًا والله أعلم.

انظر: "**الإشراف**" (٣/ ٧٤)، و"**المغني**" (٣/ ٧٣)، و"**المفهم**" (٣/ ٢٠)، و"**المجموع**" (٦/ ٦٧)، و"**الفتح**" (٣/ ٣٦٩)، و"**النيل**" (٥/ ٣٨٨).

(٣٢٦) هل يجوز أن يخرج في زكاة الفطر أكثر مما هو الواجب عليه؟

قال الشيخ ابن عثيمين ﷾: الصحيح أنه لا يكره ويكون الزائد صدقة، وقد ورد عن الإمام مالك أنه كره ذلك؛ لأن هذه عبادة مقدرة من الشارع، لكن الصحيح أنها عبادة مغلَّبٌ فيها جانب التمول والإطعام فإذا زاد فلا بأس، كما لو وجب عليه أربعون درهمًا وأخرج ستين درهمًا، لكن الزيادة تحتاج إلى نية لكي تكون صدقة. اهـ.

انظر: "**الشرح الممتع**" (٦/ ١٧٨)، و"**فتاوى اللجنة**" (٩/ ٣٧٠).

(٣٢٧) إذا كان لا يستطيع أن يؤدي زكاة الفطر إلا عن بعض من يعول:

إذا لم يكن عنده بعد قوت يومه يوم العيد وليلته إلا ما يؤدي الفطرة عن بعض من يعول، فعليه أن يبدأ بنفسه ثم بمن يعول؛ لحديث **جابر** ﷺ ذكر الحديث وفيه: «**ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ**». أخرجه مسلم (٩٩٧). فإن زكى عن نفسه نظر فيما بقي عنده فإن كان يكفي للكل زكى عن الجميع وإن لم يكف

إلا عن البعض زكى عن البعض يبدأ بالأقرب فالأقرب؛ لحديث **أبي هريرة** رضي الله عنه أيضًا أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**جُهْدُ الْمُقِلِّ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ**». أخرجه أحمد (٢/٣٥٨)، وأبو داود (١٦٧٧)، **وسنده حسن**، واختلف أهل العلم في أيهما يقدم من الأقارب، فقال بعضهم، يقدم:

(١). **الرقيق**؛ لقول رَسُولِ الله ﷺ: «**لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ**». وفي رواية لمسلم: «**إِلَّا صَدَقَةَ الفِطْرِ**»، والحديث تقدم تخريجه عند مسألة رقم (٢٨٨)؛ ولأن نفقته تجب على سيده في اليسار والإعسار. وهذا هو قول ابن عقيل الحنبلي، والشيخ ابن عثيمين.

(٢). **ثم الزوجة** وهو قول الشافعية والحنابلة وهي مقدمة على أمه وأبيه؛ قالوا: لأن نفقتها تجب على سبيل المعاوضة مع اليسار والإعسار، ونفقة الأقارب صلة تجب مع اليسار دون الإعسار.

(٣). **ثم ابنه الصغير**. وهو قول الشافعية والحنابلة؛ لأن نفقته منصوص عليها، قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[البقرة: ٢٣٣]، وأيضًا نفقته مجمع عليها.

(٤). **ثم الأب**. واختلفوا هل يقدم الأب، أم الأم، فالمشهور في مذهب الشافعية أنه يقدم الأب، وذهبت الحنابلة وهو وجه في مذهب الشافعية إلى تقديم الأم؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ: مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي؟ قَالَ: «**أُمُّكَ**» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «**ثُمَّ أُمُّكَ**» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟

قَالَ: «**ثُمَّ أُمَّكَ**» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «**ثُمَّ أَبُوكَ**». أخرجه البخاري (٥٩٧١)، ومسلم (٢٥٤٨)، **والأقرب:** هو قول الشافعية، وأن الأب يقدم على الأم.

قال النووي رحمه الله : فقدموا الأب على الأم، وقالوا في النفقات الأصح تقديم الأم على الأب، فكيف يصح قولهم: يرتبون هنا كالنفقة (فالجواب): أن النفقة تجب لسد الخلة ودفع الحاجة والأم أكثر حاجة وأقل حيلة وأكثر خدمة للولد فوجب تقديمها بالنفقة التي تتضرر بتركها. (وأما) الفطرة فلا تجب لحاجه ولا لدفع ضرر، بل لتطهير المخرج عنه وتشريفه والأب أحق بها؛ فإنه منسوب إليه ويشرف بشرفه. اهـ.

(٥). **ثم الأم** وقد تقدم الكلام عليها في الفقرة التي قبلها.

(٦). **ثم الابن الكبير المعسر**. وقد اختلف أهل العلم في هذا وهو هل يقدم الابن الكبير المعسر أم الوالدان؟ هما وجهان في مذهب الشافعية، ووجهان في مذهب الحنابلة، والأقرب تقديم الوالدين لأن حقهما آكد، والله أعلم.

(٧). **ثم الجد**.

(٨). **ثم الأقرب فالأقرب**.

قال ابن قدامة رحمه الله : ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصبات في الميراث.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : يخرجها عن الأقرب إليه في الميراث، فإن تساووا في القرابة كأختين شقيقتين فإنه يقرع بينهما، وإن اختلفوا في الميراث كأخ لأم وأخ شقيق وليس عنده إلا صاع، فإن قلنا: يخرج عنهم على حسب النفقة فإنه يكون للأخ للأم السدس، وللأخ الشقيق الباقي؛ لأنهم هكذا يرثونه لو مات عنهم، ولكن إذا أعطينا

الأخ لأم السدس، وأعطينا الأخ الشقيق خمسة أسداس فإن الزكاة الواجبة سوف تنقص عن الصاع. ولذلك فإنه يقرع بينهما؛ لأن الزكاة عبادة شرعية، ومقدارها شرعًا صاع، فلو جعلنا لهذا خمسة أسداس لم تتم له، وكذلك إذا جعلنا لهذا سدسًا لم تتم له، والاشتراك هنا اشتراك تزاحم، فيقرع بينهما، بخلاف العبد كما سيأتي. وهذا على القول المرجوح، أما على القول الراجح فلا ترد هذه المسألة. اهـ.

قلت: الشيخ ابن عثيمين رحمه الله يرى أنه لا تجب الفطرة على الرجل على زوجته، ولا على أبيه، ولا على أمه وهكذا من بعدهم الذين تقدم ذكرهم، وإنما تجب عليهم في أموالهم، فإن لم يكن لهم مال فلا شيء عليهم، **والصواب**: خلاف هذا كما تقدم عند مسألة رقم (٢٧٠)، وما بعدها، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ٣٦٢)، و"المغني" (٣/ ٧٤)، و"المجموع" (٦/ ٧٩)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٥٥، ١٥٧).

(٣٢٨) إذا لم يفضل عن قوته، وقوت من تلزمه نفقتهم يوم العيد إلا بعض صاع، فهل يخرجه عن نفسه؟

الصحيح: أنه يخرجه؛ لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

قال النووي رحمه الله: وإن فضل بعض صاع فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما، (أصحهما) عند الأصحاب: يلزمه إخراجه. وهو قول أبي علي ابن **أبي هريرة**؛ لقوله ﷺ: «**وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**». رواه البخاري من رواية أبي هريرة رضي الله عنه واتفق الأصحاب على تصحيح هذا الوجه، ونقله صاحب الحاوي عن نص الشافعي. اهـ.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: إذا كان عاجزًا عن دفع الصاع، فهل يدفع ما قدر عليه منه؟ في هذا خلاف بين أهل العلم رحمهم الله، فمنهم من قال: إذا لم يستطع

دفع الصاع دفع ما قدر عليه؛ لقول الله تعالىٰ: ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦]؛ ولأن بعض الصاع ينتفع به الفقير فكان دفع بعضه له معنىٰ، ومنهم من قال: إن هذه عبادة مقدرة بقدر معين، إذا عجز عن هذا القدر سقطت عنه؛ لأنها إذا لم تتم علىٰ الوصف المطلوب شرعًا فإنها لا تصح، ولكن الصحيح هو القول الأول؛ لعموم قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦]؛ ولأننا نقول: لو عجز عن الوضوء كاملًا لكل أعضائه، توضأ بما يقدر عليه ويصح؛ ولأننا نقول أيضًا لو عجز عن الركوع والسجود صلىٰ الصلاة وأومأ بالركوع بالركوع والسجود فهذه هي القاعدة الشرعية؛ ولأننا نقول: إن دفع البعض فيه منفعة، فإذا جاء الفقير نصف صاع من هذا ونصف صاع من آخر تكامل عنده الصاع. اهـ.

انظر: "المجموع" (٦/ ٦٥)، و"فتح ذي الجلال الإكرام" (٦/ ١٩١).

(٣٢٩) إذا كان معسرًا حال الوجوب ثم أيسر بعد ذلك، فهل تلزمه زكاة الفطر؟

قال العمراني رحمه الله: وإن كان معسرًا حال الوجوب ثم أيسر بعد ذلك، لم يلزمه الإخراج، بل يستحب له، وقال مالك رحمه الله: يلزمه الإخراج إذا أيسر يوم الفطر.

دليلنا: أنه لم يكن موسرًا وقت الوجوب فلم يلزمه إذا أيسر بعد ذلك، كما لو أيسر بعد يوم الفطر. اهـ.

قلت: الصواب أنه لا يلزمه كما هو قول الشافعية، وهو اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ٣٥٢)، و"المجموع" (٦/ ٦٥)، و"فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/ ١٩٤).

(٣٣٠) إذا كان له أشياء يحتاج إليها من بيت ومواش، وغير ذلك، فهل يلزمه بيعها لإخراج زكاة الفطر منها؟

قال ابن قدامة رحمه الله : ومن له دار يحتاج إليها لسكناها، أو إلى أجرها لنفقته، أو ثياب بذلة له، أو لمن تلزمه مؤنته، أو رقيق يحتاج إلى خدمتهم هو أو من يمونه، أو بهائم يحتاجون إلى ركوبها والانتفاع بها في حوائجهم الأصلية أو سائمة يحتاج إلى نمائها كذلك، أو بضاعة يختل ربحها الذي يحتاج إليه بإخراج الفطرة منها، فلا فطرة عليه كذلك؛ لأن هذا مما تتعلق به حاجته الأصلية، فلم يلزمه بيعه، كمؤنة نفسه.

ومن له كتب يحتاج إليها للنظر فيها والحفظ منها، لا يلزمه بيعها. والمرأة إذا كان لها حلي للبس أو لكراء يحتاج إليه، لم يلزمها بيعه في الفطرة. وما فضل من ذلك عن حوائجه الأصلية، وأمكن بيعه وصرفه في الفطرة وجبت الفطرة به؛ لأنه أمكن أداؤها من غير ضرر أصلي، أشبه ما لو ملك من الطعام ما يؤديه فاضلا عن حاجته. اهـ.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : «**وحوائجه الأصلية**» هي ما تدعو الحاجة إلى وجوده في البيت كقدر العشاء، وصحن التمر، والإبريق، وكتب العلم، لكن إذا كان عنده كتاب لا يحتاج إليه إلا في العام مرةً واحدة فليس من الحوائج الأصلية، لأن هناك مكتبات عامة، وكذا إذا كان لهذا الكتاب نسخ أخرىٰ فليس من الحوائج الأصلية؛ لأن ما في البيت إما أن يكون ضرورة أو حاجة أو فضلًا وكمالًا، فالضرورة: ما لا يستغنىٰ عنه.

والحاجة: هي ما احتاج البيت إلى وجوده.

والفضل والكمال هو: ما لا يحتاج البيت إلى وجوده.

فإذا فضل عن حوائجه الأصلية، ومن باب أولىٰ ضروراته هذا الصاع، وجبت عليه زكاة الفطر شرعًا. اهـ.

انظر: "المغني" (٣/ ٧٦)، و"المجموع" (٦/ ٦٦)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٥١).

(٣٣١) إذا أعطي المسكين فطرة، فهل يخرج منها؟

إذا أعطي المسكين فطرة أو عدة فطر بعد طلوع الفجر الثاني يوم العيد، وقبل صلاة العيد وصار عنده ما يزيد علىٰ قوته وقوت من تلزمه نفقتهم يوم العيد وليلته، فإنه يجب عليه إخراج زكاة الفطر، والله أعلم.

وهذا بناءً علىٰ ما رجحناه من أن وقت الوجوب هو طلوع الفجر الثاني يوم العيد، أما علىٰ القول الثاني: الذين يقولون: «تجب زكاة الفطر بغروب الشمس ليلة عيد الفطر» فلا يلزمه، وإنما يلزمه عندهم إذا أعطي فطرة أو عدة فطر قبل غروب الشمس.

وصار عنده ما يفضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقتهم يوم العيد وليلته. انظر الخلاف بعد مسألة.

انظر: "المجموع" (٦/ ١٠٥)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٦٨).

(٣٣٢) إذا كان عليه زكاة فطر وعليه دين مثلها، فهل تسقط الفطرة؟

مثال ذلك: رجل عليه عشرون صاعًا زكاة فطر وعليه دين مثله، فهذه المسألة ذهبت الحنابلة إلى أنه يخرج زكاة الفطر إلا إذا طالب صاحب الدين بدينه، فإنه يعطي صاحب الدين.

قال ابن قدامة رحمه الله: إنما لم يمنع الدين الفطرة؛ لأنها آكد وجوبا بدليل وجوبها علىٰ الفقير، وشمولها لكل مسلم قدر علىٰ إخراجها، ووجوب تحملها عمن وجبت

نفقته على غيره، ولا تتعلق بقدر من المال فجرت مجرى النفقة؛ ولأن زكاة المال تجب بالملك، والدين يؤثر في الملك، فأثر فيها، وهذه تجب على البدن، والدين لا يؤثر فيه، وتسقط الفطرة عند المطالبة بالدين، لوجوب أدائه عند المطالبة، وتأكده بكونه حق آدمي معين لا يسقط بالإعسار. اهـ.

واختار **الشيخ ابن عثيمين** رحمه الله أن الدين لا يمنع زكاة الفطر مطلقًا، سواء طولب به أو لم يطالب به، وهو الصواب، **قال** رحمه الله : **الأقرب** منه هو **القول الأول:** أنه لا يمنعها الدين مطلقًا، سواء طولب به أو لم يطالب به كما قلنا في وجوب زكاة الأموال وأن الدين لا يمنعها إلا أن يكون حالًا قبل وجوبها فإنه يؤدي الدين، وتسقط عنه زكاة الفطر.

انظر: "المغني" (٣/ ٨٠)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٥٣).

(٣٣٣) متى يجب إخراج زكاة الفطر؟

القول الأول: يجب إخراج زكاة الفطر بغروب شمس **آخر يوم** من رمضان ليلة عيد الفطر.

وهو قول الثوري، وأحمد، وإسحاق ورواية عن مالك، والشافعي في الجديد، وهو اختيار ابن عثيمين رحمه الله . فعلى هذا: من تزوج أو ملك عبدًا أو ولد له أو أسلم قبل غروب الشمس فعليه الفطرة، وإن كان بعد الغروب لم تلزمه.

- **حجتهم:**

(١). حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما: قَالَ: «**فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ**». الحديث حسن، وقد تقدم تخريجه عند مسألة رقم (٢٦٤). قالوا: فينبغي أن يجب ذلك على من أدرك جزءًا من الصوم.

(٢). حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ**»، والحديث تقدم تخريجه عند مسألة رقم (٣٢٥)، قالوا: والفطر منه إذا غابت الشمس من آخر يوم منه، وأجاب عن هذا ابن دقيق العيد **فقال** رحمه الله: الاستدلال بهذا ضعيف؛ لأن إضافتها إلى الفطر من رمضان لا يستلزم أنه وقت الوجوب، بل يقتضي إضافة الزكاة إلى الفطر من رمضان فيقال حينئذ بالوجوب؛ لظاهر لفظة: «**فَرَضَ**» ويؤخذ وقت الوجوب من أمر آخرَ.

(٣). **قالوا**: ولأنها تسمى صدقة الفطر فتضاف إليه، والفطر من رمضان يتحقق بغروب الشمس ليلة عيد الفطر فكانت واجبة به؛ لأن الإضافة دليل الاختصاص، والسبب أخص به من غيره.

القول الثاني: تجب بطلوع الفجر يوم العيد. وهو قول أبي حنيفة، والليث، وأبي ثور، والظاهرية، ورواية عن مالك، والشافعي في القديم.

- **حجتهم**:

(١). حديث **ابْنِ عُمَرَ** رضي الله عنهما قَالَ: «**فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى العَبْدِ وَالحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ المُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ**».

أخرجه البخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٤).

الشاهد من الحديث قوله: « **وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ**»، وأجيب عن هذا بأن القَبْليَّة لم تقيد بكونها يوم الفطر.

وجاء الحديث بلفظ «**فَرَضَ زَكَاةَ الفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ**». أخرجه مسلم بالرقم المتقدم.

والشاهد منه: أن الفطر منه يكون يوم الفطر.

(٢). حديث **أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه قال: «**كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ يَوْمَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ**» ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «**وَكَانَ طَعَامَنَا الشَّعِيرُ وَالزَّبِيبُ وَالأَقِطُ وَالتَّمْرُ**». أخرجه البخاري (١٥١٠).

(٣). حديث **ابْنِ عُمَرَ** رضي الله عنهما قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ بِصَدَقَةِ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ حُرًّا وَعَبْدًا، قَالَ: فَكَانَ يُؤْتَى إِلَيْهِمْ بِالزَّبِيبِ فَيَقْبَلُونَهُ، وَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَخْرُجَ قَبْلَ الصَّلاةِ وَقَالَ: «**أَغْنُوهُمْ عَنِ الطَّوَافِ فِي هَذَا اليَوْمِ**». أخرجه ابن عدي (٥٥/٧)، والدارقطني (١٥٢/٢)، والبيهقي (١٧٥/٤)، وسنده ضعيف؛ لأنه من طريق أبي معشر نجيح السندي، وهو ضعيف.

(٤). **قالوا**: ولأنها قربة تتعلق بالعيد فلم يتقدم وجوبها يوم العيد كالأضحية، وأجيب عن هذا بأن الأضحية لا تعلق لها بطلوع الفجر.

الأقرب: هو القول الثاني؛ لحديث **ابن عمر** رضي الله عنهما الذي تقدم، وفيه: « **وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ** »، ولحديث أبي سعيد رضي الله عنه الذي بعده، وفيه: « كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ يَوْمَ الفِطْرِ »، والله أعلم.

قال الحافظ رحمه الله في شرحه لحديث **ابن عمر** رضي الله عنهما: ويقويه قوله في الباب: « وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ ».

انظر: "المحلى" (٧١٨)، و"البيان" (٣/ ٣٦٥)، و"المغني" (٣/ ٦٧)، و"المفهم" (٣/ ١٩)، و"المجموع" (٦/ ١٠٩)، و"الفتح" (٣/ ٣٦٨)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٦٦).

(٣٣٤) ما هو أول وقت يجوز فيه إخراج زكاة الفطر؟

• **أولاً: قال العبدري: اجمعوا** على أن الأفضل أن يخرجها يوم الفطر، قبل صلاة العيد.

قلت: ودليل ذلك حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما، وفيه: « **وَأَمَرَ بِهَا** – أي: زكاة الفطر – **أَنْ تُؤَدَّىٰ قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ** – أي: صلاة العيد – »، والحديث تقدم تخريجه في المسألة التي قبل هذه.

• **ثانيًا: اتفق الأئمة الأربعة:** أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، على أنه يجوز تعجيل زكاة الفطر قبل العيد بيوم أو يومين، **دليلهم:**

(١). ما أخرجه مالك في "**موطئه**" (١/ ٢٨٥)، عَنْ نَافِعٍ، «أَنَّ **عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ** كَانَ يَبْعَثُ بِزَكَاةِ الفِطْرِ إِلَى الَّذِي تُجْمَعُ عِنْدَهُ قَبْلَ الفِطْرِ، بِيَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ». وسنده صحيح.

(٢). ما أخرجه البخاري (١٥١١)، عَنِ **ابْنِ عُمَرَ** رضي الله عنهما، قَالَ: « **فَرَضَ النَّبِيُّ** ﷺ **صَدَقَةَ الفِطْرِ** – أَوْ قَالَ: **رَمَضَانَ**...» ذكر الحديث، وفي آخره: «وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما يُعْطِيهَا الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَا، وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الفِطْرِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ».

قال ابن قدامة رحمه الله: وهذا إشارة إلى جميعهم فيكون إجماعًا؛ ولأن تعجيلها بهذا القدر لا يخل بالمقصود منها، فإن الظاهر أنها تبقى أو بعضها إلى يوم العيد فيستغنى بها عن الطواف والطلب فيه.

قلت: وأجيب عن هذا بأن التقديم بيوم أو يومين إنما كان إلى السعاة لا إلى الفقراء، وهو ظاهر ما أخرجه مالك كما تقدم، والله أعلم.

• **ثالثًا: اختلف الأئمة الأربعة، هل يجوز تقديم زكاة الفطر قبل يومين؟**

ذهب أبو حنيفة إلى أنه يجوز تعجيل زكاة الفطر من أول الحول. حجته: أنها زكاة فأشبهت زكاة المال.

وذهب الشافعي إلى جواز تقديم زكاة الفطر من أول شهر رمضان ولا يجوز إخراجها قبل دخول شهر رمضان. حجته: أن الزكاة تتعلق بسببين الصوم والإفطار في آخر الشهر فإذا وجد أحدهما جاز تقديمها على الآخر، ولا يجوز قبلهما كزكاة المال، كما لو أراد أن يخرج زكاة المال قبل أن يملك النصاب. وأجيب عن هذا بأنها لا تسمى صدقة رمضان، وإنما تسمى صدقة الفطر من رمضان، وذهب مالك، وأحمد إلى أنه يجوز تقديمها بيوم أو يومين، ولا يجوز قبل ذلك.

وذهب داود الظاهري وابن حزم إلى أنه لا يجوز تقديمها قبل فجر يوم العيد؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه: « **وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّىٰ قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ** ».

الأقرب: مما تقدم هو جواز تقديم زكاة الفطر بيوم أو يومين؛ لما تقدم عن ابن عمر رضي الله عنهما، والله أعلم.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : لو أخرج زكاة الفطر يوم سبع وعشرين، وتم الشهر فهل يجزئ، الجواب: لا يجزئ، فهو كمن صلى قبل الوقت ظانًّا أن الوقت قد دخل.

وقال رحمه الله : ويجوز أن يقدم زكاة الفطر قبل العيد بيوم أو يومين فيكون يوم التاسع والعشرين؛ لأنه إذا أخرجها في اليوم الثامن والعشرين فهو على خطر؛ لأنه إذا وفَّى الشهر ثلاثين صارت قبل العيد بثلاثة أيام. وعلى هذا: فهو على خطر فيخرج في اليوم التاسع والعشرين؛ لأن الناس كانوا يعطونها قبل العيد بيوم أو يومين. اهـ.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٧٤)، و"المحلى" (٧١٨)، و"البيان" (٣/ ٣٦٧)، و"المغني" (٣/ ٦٨)، و"المجموع" (٦/ ١٠٩)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٧٠)، و"فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/ ١٩٦).

(٣٣٥) هل يجوز تأخير إخراج زكاة الفطر عمدًا إلى بعد صلاة العيد؟

القول الأول: لا يجوز تأخيرها إلى بعد صلاة العيد. وهو قول الظاهرية، والحسن بن زياد اللؤلؤي، صاحب أبي حنيفة.

القول الثاني: لو أخرها عن صلاة العيد وفعلها في يومه لم يأثم، وكانت أداء، وإن أخرها عن يوم الفطر أثم، ولزمه إخراجها وتكون قضاءً.

وهو مذهب الشافعية، قال النووي: وحكاه العبدري عن مالك، وأبي حنيفة، والليث، وأحمد.

حجتهم: حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما ... ذكر الحديث، وفيه: « **أَغْنُوهُمْ عَنِ الطَّوَافِ فِي هَذَا الْيَوْمِ** »، وهذا الحديث تقدم تخريجه عند مسألة رقم (٣٣٣) وأنه ضعيف؛ لأنه من طريق أبي معشر نجيح السندي، وهو ضعيف، وأيضًا الحديث أصله في الصحيحين، وليست فيه هذه الزيادة.

القول الثالث: يجوز تأخيرها عن يوم الفطر. وهو مروي عن ابن سيرين، والنخعي، وقال أحمد: أرجو أن لا يكون بذلك بأس.

الصواب: هو القول الأول، وأن تأخيرها إلى بعد صلاة العيد عمدًا لا يجوز ولا تجزئ، وهو اختيار ابن عثيمين؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه: « **وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّىٰ قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ** ». والحديث قد تقدم تخريجه عند مسألة رقم (٢٦٩)، وأيضًا حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند أبي داود (١٦٠٩) بسند حسن، وفيه: « **مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ** »،

والحديث تقدم تخريجه بتمامه عند مسألة رقم (٢٦٤). فهذا الحديث نص صريح في أنها لا تجزئ بعد الصلاة، وإنما تكون صدقة من الصدقات، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٧٩)، و"المحلى" (٧١٨)، و"المغني" (٣/ ٦٦)، و"المجموع" (٦/ ١٠٩)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٧١).

(٣٣٦) إذا تأخرت زكاة الفطر لعدم التمكن من إخراجها في وقتها:

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٦/ ١٧٤): إذا أخرها لعذر، بمعنى لو أن الإنسان وكّل إنسانًا في إخراج الزكاة عنه بأن كان مسافرًا مثلًا، فلما رجع من السفر تبين أن وكيله لم يفعل، فهذا يقضيها غير آثم، ولو بعد فوات أيام العيد. وذلك قياسًا على الصلاة؛ لقول النبي ﷺ: «**من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها**».

وكذلك أيضًا لو جاء خبر العيد بغتة ولم يتمكن من إيصالها إلى الفقير إلا بعد صلاة العيد فإنه معذور ويقضيها، ولا يكون آثمًا.

ومن فعل العبادة بعد وقتها الخاص لعذر، فإنها توصف بأنها أداء، إذا فعلها بعد زوال العذر مباشرة، وكذلك لو جاء العيد وهو في البر مثلًا، وليس عنده أحد يؤديها إليه ولم يوكل أحدًا يخرجها عنه، **فهل** تسقط عنه لفوات المحل، كالذي قطعت يده يسقط عنه غسلها، أو نقول: إنها تبقى في ذمته؟

الجواب: الأحوط أن تبقى في ذمته ويخرجها ولو بعد أيام العيد، واحتمال أن تسقط في هذه الحال قوي؛ لأن المحل غير موجود. اهـ.

(٣٣٧) إذا مات للرجل عبيده أو بعض من يمونهم بعد وجوب الفطرة لم تسقط الفطرة

قال ابن قدامة رحمه الله في "**المغني**" (٣/ ٨١): ولو مات عبيده، أو من يمونه، بعد وجوب الفطرة، لم تسقط؛ لأنها دين ثبت في ذمته بسبب عبده، فلم تسقط بموته، كما لو استدان العبد بإذنه دينا وجب في ذمته، ولأن زكاة المال لا تسقط بتلفه، فالفطرة أولى، فإن زكاة المال تتعلق بالعين، في إحدى الروايتين، وزكاة الفطر بخلافه. اهـ.

(٣٣٨) من وجبت فطرته على غيره فأخرجها عن نفسه جاز:

قال ابن قدامة رحمه الله : ومن وجبت فطرته على غيره، كالمرأة والنسيب الفقير، إذا أخرج عن نفسه بإذن من تجب عليه، صح بغير خلاف نعلمه؛ لأنه نائب عنه. وإن أخرج بغير إذنه، ففيه وجهان: أحدهما: يجزئه لأنه أخرج فطرته فأجزأه كالتي وجبت عليه. والثاني: لا يجزئه؛ لأنه أدى ما وجب على غيره بغير إذنه، فلم يصح، كما لو أدى عن غيره. اهـ.

انظر: "المغني" (٣/ ٧٦)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٦٣).

(٣٣٩) الأفضل أن يفرق زكاة الفطر بنفسه:

قال النووي رحمه الله في "**المجموع**" (٦/ ١٠٤): واتفق أصحابنا على أن الأفضل أن يفرق الفطرة بنفسه كما أشار إليه الشافعي بهذا النص، وأنه لو دفعها إلى الإمام أو الساعي أو من تجمع عنده الفطرة للناس وأذن له في إخراجها أجزأه ولكن تفريقه بنفسه أفضل من هذا كله. وممن صرح بهذا الماوردي والمحاملي في التجريد

والبغوي والسرخسي وسائر الأصحاب، قال الماوردي: قال الشافعي: تفريقها بنفسه أحب إلي من أن يطرحها عند من تجمع عنده. قال: فاحتمل ذلك أن يريد به إذا لم يكن الوالي نزها ويحتمل أنه أحب ذلك بكل حال، قال: وهذا أولى، والله أعلم.اهـ.

(٣٤٠) هل يجوز لمن عليه زكاة الفطر أن يوكل غيره في إخراج زكاة الفطر؟

إذا وكل رجلًا ثقة أمينًا معروفًا بذلك جاز له أن يوكله في إخراج زكاة الفطر عنه وباب الوكالة معروف، وأدلتها كثيرة والأولى أن يتولى إخراج زكاة فطرته بنفسه، لكن قد يحتاج إلى التوكيل، مثل: أن يكون في قرية أو في بلد ليس فيها فقراء فيحتاج إلى أن يوكل غيره في إخراج زكاة الفطر عنه.

وللموكِّل أن يعين الفقراء، مثل أن يقول: إذا جاء وقت إخراج زكاة الفطر فأعطِ فلانًا، وفلانًا، وفلانًا.

وله أن يطلق مثل أن يقول: إذا جاء وقت إخراج زكاة الفطر، فأعط من تراه يستحق الزكاة.

(٣٤١) هل له أن يعطي الوكيل من أول رمضان، أو من وسطه؟

الجواب: نعم، يجوز له ذلك، ولكن يشترط على الوكيل ألا يخرجها إلا في وقتها، وهو بعد صلاة الفجر يوم العيد وقبل صلاة العيد، وكذا قبل العيد بيوم أو يومين، كما تقدم بيان ذلك عند مسألة رقم (٣٣٣) ورقم (٣٣٤). ومثل ما تقدم إذا بعث ولي الأمر السعاة ، والجباة لأخذ زكاة الفطر، فعليه أن يعطيهم، ولكن لا

يجوز لولي الأمر أو من ولاه ولي الأمر على إخراج الزكاة أن يخرجها قبل دخول وقتها أو بعد خروج وقتها، والله أعلم.

(٣٤٢) إذا أخرج إنسان الفطرة عن أجنبي، فهل يجزئه؟

قال النووي رحمه الله في "**المجموع**" (٦/ ١٠٠): قال أصحابنا لو أخرج إنسان الفطرة عن أجنبي بغير إذنه لا يجزئه بلا خلاف؛ لأنها عبادة فلا تسقط عن المكلف بغير إذنه، وإن أذن فأخرج عنه أجزأه.

قلت: ما قاله النووي صواب، وأنها لا تجزئه؛ لأنها عبادة تحتاج إلى نية؛ لقول النبي ﷺ « **إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ** ».

(٣٤٣) إذا دفع الفطرة إلى الإمام فضرقها الإمام فعادت إلى إنسان صدقته:

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله : وإن دفعها إلى مستحقها، فأخرجها آخذها إلى دافعها، أو جمعت الصدقة عند الإمام، ففرقها على أهل السهمان، فعادت إلى إنسان صدقته، فاختار القاضي، جواز ذلك.

قال: لأن أحمد قد نص في من له نصاب من الماشية والزرع، أن الصدقة تؤخذ منه، وترد عليه، إذا لم يكن له قدر كفايته. وهو مذهب الشافعي؛ ولأن قبض الإمام أو المستحق أزال ملك المخرج، وعادت إليه بسبب آخر، فجاز كما لو عادت بميراث.

وقال أبو بكر: مذهب أحمد أنه لا يحل له أخذها؛ لأنها طهرة له، فلم يجز له أخذها كشرائها؛ «ولأن **عمر** رضي الله عنه أراد أن يشتري الفرس الذي حمل عليه في سبيل الله. فقال له النبي ﷺ : لا تشترها ولا تعد في صدقتك، فإن العائد في صدقته

كالعائد في قيئه» ، فأما إن اشتراها لم يجز له ذلك؛ للخبر. وإن ورثها فله أخذها؛ لأنها رجعت إليه بغير فعل منه. اهـ.

انظر: "المغني" (٣/ ٧٩)، و"المجموع" (٦/ ١٠٥).

(٣٤٤) هل يجوز للفقير إذا قبض صدقة الفطر أن يبيعها من أجل التحصل على النقود؟

سئلت اللجنة الدائمة كما في "**مجموع فتاواها**" (٩/ ٣٨٠): بسؤال ونصه: ما يقول شيخنا فيمن يأخذ زكاة الفطر ثم يبيعها في حينه؛ مثل أن توزع على الفقراء صاعا من طعام ثم يتم بيعه في نفس الوقت من شخص آخر، وذلك في سبيل الحصول على النقود، وما حكم من وزع زكاة الفطر نقدا؟

فأجابت: إذا كان من أخذها مستحقا جاز له بيعها بعد قبضها؛ لأنها صارت بالقبض من جملة أملاكه، ولا يجوز توزيع زكاة الفطر نقدا على الصحيح فيما نعلم، وهو قول جمهور العلماء.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

(٣٤٥) هل تجزئ القيمة في زكاة الفطر؟

القول الأول: لا تجزئ القيمة. وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد، وابن المنذر.

حجتهم: ما ورد من حديث **ابن عمر، وأبي سعيد** رضي الله عنهم وفيهما تعيين الأصناف، وكذا حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما قَالَ: «**فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ**».

أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧)، وسنده حسن.

والشاهد من الحديث: أن الطعمة تكون بما يطعم ولا تكون بالدراهم التي تقضى بها الحاجات، مما يدل على أن إخراج زكاة الفطر طعامًا، مقصود للشارع. ومما استدلوا به أيضًا أنه لم يعلم عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنه أخرج القيمة بدلًا عن الأصناف المذكورة في الأحاديث.

القول الثاني: يجوز إخراج القيمة. وهو قول أبي حنيفة، والثوري، وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن.

وقال إسحاق، وأبو ثور لا يجوز ذلك إلا عند الضرورة.

حجتهم: أن الواجب في الحقيقة إغناء الفقير؛ لقوله ﷺ: «**أَغْنُوهُمْ عَنِ الطَّوَافِ فِي هَذَا الْيَوْمِ**»، والإغناء يحصل بالقيمة؛ لأنها أقرب إلى دفع الحاجة.

قلت: والحديث تقدم، وأنه ضعيف، وأيضًا قالوا: الأصل في الصدقة المال، قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [التوبة: ١٠٣]، والمال في الأصل ما يملك من الذهب أو الفضة، والمنصوص في الأحاديث إنما هو للتيسير ودفع الحرج، لا لحصر الواجب.

الصواب: هو القول الأول، وأن القيمة لا تجزئ؛ لأن الأموال كانت موجودة على عهد النبي ﷺ فلم يرشدهم إلى ذلك، وإنما أرشدهم إلى ما تقدم ذكره من أنواع الطعام، ومن قال بغير هذا فقد خالف هدي رسول الله ﷺ، وقد قال النبي ﷺ «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ**»، وهو في الصحيحين من حديث **عائشة** رضي الله عنها، وفي لفظ لمسلم: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ**»، وحديث

جابر رضي الله عنه ...، ذكر الحديث، وفيه: «**وَخَيْرُ الْهَدْيِ هُدَىٰ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»، أخرجه مسلم (٨٦٧).

انظر: "الإشراف" (٣/ ٨٠)، و"المغني" (٣/ ٦٥)، و"شرح مسلم" (٦٨٤)، و"المجموع" (٦/ ١١٢)، و"نيل المآرب" (٢/ ٣٩٤)، و"نوازل الزكاة" (٥٢١).

(٣٤٦) إذا ألزم ولي الأمر رعاياه بدفع زكاة الفطر نقودًا، فهل تجزئ؟

يجب على ولي الأمر أن يتقيد بالأدلة، وأن يبعث السعاة لأخذ زكاة الفطر كما ورد في الأدلة، ولا يشق على رعاياه بأن يلزمهم بدفعها نقودًا كما هو معلوم في بعض البلدان، ومنها في البلاد اليمنية.

جاء في "**صحيح مسلم**" (١٨٢٨) من حديث **عائشة** رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**اللهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَاشْقُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ، فَارْفُقْ بِهِ!**»، والأدلة في هذا كثيرة، ولسنا بصدد ذكرها، وإنما بصدد ذكر المسألة.

بقي إذا ألزم ولي الأمر رعاياه بدفعها نقودًا، فننصح الدافع أن يتخلص من ذلك بقدر ما يستطيع إما كليًّا أو جزئيًّا، فإن لم يستطع فإنه يدفعها محتسبًا ذلك عند الله، ثم يجب عليه أن يخرجها كما تقدم ذكره إما من الأصناف المذكورة في الأحاديث، أو من غالب قوت البلد، والله أعلم.

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، كما في "**مجموع فتاواه**" (١٨/ ٢٨١): بسؤال ونصه: في بعض البلاد يلزم الناس بإخراج زكاة الفطر دراهم، فما الحكم؟ جزاكم الله عن المسلمين خير الجزاء؟

فأجاب رحمه الله **بقوله:** الظاهر لي أنه إذا أجبر الإنسان على إخراج زكاة الفطر دراهم فليعطها إياهم ولا يبارز بمعصية ولاة الأمور، لكن فيما بينه وبين الله يخرج ما أمر به النبي ﷺ فيخرج صاعًا من طعام؛ لأن إلزامهم للناس بأن يخرجوا من الدراهم إلزام بما لم يشرعه الله ورسوله ﷺ، وحينئذ يجب عليك أن تقضي ما تعتقد أنه هو الواجب عليك، فتخرجها من الطعام، وأعط ما ألزمت به من الدراهم ولا تبارز ولاة الأمور بالمعصية. اهـ.

(٣٤٧) هل تصرف الفطرة لصنف واحد على القول بأن الفطرة مصرفها مصرف زكاة الأموال؟

القول الأول: لا يجب استيعاب الأصناف الثمانية، بل يجوز الدفع إلى واحد منها، ويعطى جميع الصدقة مع وجود الباقين. وهو قول جمهور أهل العلم.

حجتهم: حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما في قصة معاذ رضي الله عنه، ذكر الحديث، وفيه: «**فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ**». أخرجه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩).

وعلى هذا: فإنما ذكرت الأصناف هنا لبيان المصرف، لا لوجوب استيعابها.

القول الثاني: يجب استيعاب الأصناف الثمانية. وهو قول الشافعي، وجماعة.

فعلى هذا القول: فإن كان الذي يفرق الصدقة هو الإمام قسمها على ثمانية أسهم، منها سهم العامل، وهو أول ما يبدأ به؛ لأنه يأخذه على وجه العوض، وأما غيره فيأخذه على وجه المواساة، وإن كان مفرق الزكاة هو المالك أو وكيله سقط نصيب العامل وصرفت إلى الأصناف السبعة الباقية وإلا فللموجودين منهم.

والصواب: أن زكاة الفطر تصرف للمساكين فقط، كما تقدم بيان ذلك، انظر مسألة رقم (٣١٠).

انظر: "الإستذكار" (٩/ ١٩٦)، و "المغني" (٦/ ٤٤٠)، و "المجموع" (٦/ ١٦٨)، و "تفسير ابن كثير" (٢/ ٣٧٨)، و "مجموع الفتاوى" (٢٥/ ٧١).

(٣٤٨) هل يجوز أن يعطي الواحد ما يلزم الجماعة، والجماعة ما يلزم الواحد؟

إذا كان إنسان عنده عشر فطر فإنه يجوز أن يعطيها لفقير واحد، وإذا كان إنسان عنده فطرة واحدة فيجوز أن يعطيها عشرة فقراء؛ لأن النبي ﷺ قدر المُعْطَى ولم يقدر الآخذ، وهذا هو **الصواب**، وفي بعض ما تقدم خلاف. انظر لذلك المسألة التي قبل هذه، وما تقدم عند مسألة رقم (٣١٠).

انظر: "المغني" (٣/ ٧٩)، و "الشرح الممتع" (٦/ ١٨٤)، و "فتاوى اللجنة" (٩/ ٣٧٧).

(٣٤٩) هل يجوز إعطاء زكاة الفطر لمن تجب عليه نفقتهم كالوالدين والولد؟

قال القرطبي رحمه الله: فأما الوالدان والولد الفقراء فلا تدفع الزكاة إليهم بالإجماع.

قلت: قد أشار ابن تيمية إلى خلاف سيأتي ذكره في المسألة التي بعد هذه، وانظر ما سيأتي عند مسألة رقم (٤١٧).

انظر: "المفهم" (٣/ ٤٦)، و "الفتح" (٣/ ٣٣٠)، و "نيل المآرب" (٢/ ٤٠٨).

(٣٥٠) هل يجوز دفع زكاة الفطر إلى والديه وولده إذا كانوا فقراء وهو عاجز عن نفقتهم؟

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وأما دفعها إلى الوالدين إذا كانوا غارمين، أو مكاتبين ففيها وجهان: والأظهر جواز ذلك، وأما إن كانوا فقراء، وهو عاجز عن نفقتهم،

فالأقوىٰ جواز دفعها إليهم في هذه الحال؛ لأن المقتضىٰ موجود، والمانع مفقود، فوجب العمل بالمقتضىٰ السالم عن المعارض المقاوم.

وانظر مزيدًا لهذا ما سيأتي عند مسألة رقم (٤١٧).

انظر: "الفتاوى" (٢٥/ ٩٠)، و(٩٢)، و "الشرح الممتع" (٦/ ٢٥٠).

(٣٥١) هل يجوز دفع زكاة الفطر إلى الأقربين غير الوالدين والولد؟

القول الأول: يجوز. وهو قول جمهور أهل العلم.

القول الثاني: لا يعطي قرابته من الزكاة شيئا. وهو قول الحسن، وطاوس، ورواية عن مالك.

الراجح: هو القول الأول، ولكن لا يقصد بها المحاباة لقريبه.

قال ابن قدامة رحمه الله: قال أحمد: كان العلماء يقولون في الزكاة: لا تدفع بها مذمة، ولا يحابىٰ بها قريب، ولا يبقي بها مالًا.

وقال رحمه الله: وفي الجملة من لا يجب عليه الإنفاق عليه، فله دفع الزكاة إليه، ويقدم الأحوج فالأحوج، فإن تساووا قدم من هو أقرب إليه، ثم من كان أقرب في الجوار وأكثر دِينًا، وكيف فرقها، بعدما يضعها في الأصناف الذين سماهم الله تعالىٰ، جاز، والله أعلم. وانظر ما سيأتي عند مسألة رقم (٤٢٢).

انظر: "المغني" (٢/ ٦٨٩)، و"المفهم" (٣/ ٣٦)، و"الفتاوى" (٢٥/ ٨٩)، و"الفتح" (٣/ ٣٣٠)، و "النيل" (٤/ ١٧٨).

(٣٥٢) هل يعطى بنو هاشم من صدقة الفطر؟

ذهب جمهور أهل العلم إلى أن الصدقة تحرم على بني هاشم، وهو الصواب. وانظر ما سيأتي عند مسألة رقم (٤٠٣).

(٣٥٣) صدقة الفطر لا تعطى لغني، ولا لقوي مكتسب؟

لا خلاف بين أهل العلم في أن الصدقة الواجبة لا تحل لغني، ولا لقوي مكتسب. وانظر ما سيأتي عند مسألة رقم (٤٠٧)، والتي بعدها.

انظر: "الاستذكار" (٩/ ١٩٩)، و "المغني" (٢/ ٦٦١)، و "إجماعات ابن عبد البر" (٢/ ٧٨٢).

(٣٥٤) هل يعطى المتعاطون للقات، والدخان من زكاة الفطر؟

سئلت اللجنة الدائمة كما في **"مجموع فتاواها"** (٩/ ٣٧٥)، بسؤال، ونصه: الفقراء الذين يتعاطون القات والدخان هل يعطون من زكوات الفطر أم لا؟

فأجابت: لا يكون صنيعهم مانعا من إعطائهم من الزكاة؛ لأنهم بذلك لا يخرجون عن ملة الإسلام، وإنما هم مؤمنون بإيمانهم فسقة بما يتعاطونه من المحرمات، يجب على ولي الأمر منعهم مما يتعاطونه وعقوبتهم على ذلك.

ونسأل الله لنا ولهم الهداية والتوفيق لما يحبه ويرضاه.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم. اهـ.

وأجابت أيضاً عن سؤال آخر كما في ص٣٧٦، فقالت:

تدفع زكاة الفطر لفقراء المسلمين وإن كانوا عصاة معصية لا تخرجهم من الإسلام، والعبرة في فقر من يأخذها حالته الظاهرة، ولو كان في الباطن غنيا،

وينبغي لدافعها أن يتحرى الفقراء الطيبين بقدر الاستطاعة، وإن ظهر أن آخذها غني فيما بعد فلا يضر ذلك دافعها، بل هي مجزئة، والحمد لله.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم. اهـ.

(٣٥٥) هل يجوز دفع زكاة الفطر إلى الكافر؟

القول الأول: لا يجوز. وهو قول جمهور أهل العلم.

القول الثاني: يجوز. وهو قول أبي حنيفة، وروي عن عمرو بن ميمون، وعمرو بن شرحبيل ومرة الهمداني، أنهم كانوا يعطون منها الرهبان.

الصواب هو: القول الأول، وأنه لا يجوز دفع زكاة الفطر إلى غير المسلمين؛ لأن زكاة الفطر فرضت مواساة للفقراء والمساكين، وإطعامًا لهم في يوم العيد الذي ينبغي للمسلمين ألا يوجد بينهم من المسلمين من هو في حالة جوع وبؤس ويشغله عن مشاركة إخوانه المسلمين في فرحهم، وعيدهم، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٧٥)، و"المجموع" (٦/ ١١٠)، و"التوضيح" (٣/ ٣٨٠).

(٣٥٦) هل يجوز نقل زكاة الفطر من البلد الذي وجبت فيه إلى بلد آخر؟

الأصل أن زكاة كل بلد تعود على فقرائها إلا إن احتيج إلى نقلها للحاجة أو المصلحة فلا بأس. وانظر ما سيأتي عند مسألة رقم (٤٥٥).

(٣٥٧) كيف يزكي من كان في بلد، وأهله في بلد آخر؟

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله **بسؤال ونصه:** من كان في مكة وعائلته في الرياض، فهل يخرج زكاة الفطر عنهم في مكة؟

فأجاب رحمه الله: يجوز للإنسان أن يدفع زكاة الفطر عن عائلته إذا لم يكونوا معه في البلاد، فإذا كان هو في مكة وهم في الرياض جاز أن يدفع زكاة الفطر عنهم في مكة، ولكن الأفضل أن يزكي الإنسان زكاة الفطر في المكان الذي أدركه وقت الدفع وهو فيه، فإذا أدرك الإنسان وهو في مكة فيدفعها في مكة، وإذا كان في الرياض يدفعها في الرياض، وإذا كان بعض العائلة في مكة وبعضهم في الرياض، فالذين في الرياض يدفعونها في الرياض، والذين في مكة يدفعونها في مكة؛ لأن زكاة الفطر تتبع البدن.

وسئل رحمه الله **بسؤال ونصه**: هل يجوز للإنسان أن يخرج زكاة الفطر في بلده، علمًا بأنه الآن في مكة، وقد حان وقت إخراجها؟

فأجاب رحمه الله: زكاة الفطر تتبع الإنسان، فإذا جاء وقت الفطر وأنت في بلد فأد زكاة الفطر وأنت في ذلك البلد، فإذا كنت مثلًا من أهل المدينة وجاء العيد وأنت

في مكة فأخرج زكاة الفطر في مكة، وإذا كنت من أهل مكة وجاء العيد وأنت في المدينة فأخرج زكاة الفطر في المدينة، وكذلك لو كنت من أهل مصر مثلًا، أو الشام أو العراق وجاء العيد وأنت في مكة فأخرج الزكاة في مكة، وإذا كنت من أهل مكة وجاء الفطر في مصر، أو الشام، أو العراق فأخرج الزكاة في تلك البلاد.

وقال رحمه الله في **"الشرح الممتع"** : ويخرج فطرة نفسه في البلد الذي هو فيه؛ لأن زكاة الفطر تتعلق بالبدن، والمال زكاته تتعلق به، فالذين يذهبون إلى العمرة في رمضان ويبقون إلى العيد الأفضل أن يؤدوا الزكاة في مكة، وكما أنه الأفضل من

حيث الإخراج فهو الأفضل من حيث المكان؛ لأن مكة أفضل من كل بلد وأيضًا من حيث الأهل؛ لأن الغالب أن الفقراء في مكة أكثر وأحوج.

مثال ذلك: رجل ساكن في مكة، وأمواله التي يتجر بها في المدينة، فنقول له: أخرج زكاة المال في المدينة، وفطرتك في مكة؛ لأن زكاة المال تبع للمال، والفطرة تابعة للبدن. اهـ.

انظر: "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٨/ ٣٢٧)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢١٤).

(٣٥٨) زكاة الفطر يخرجها الشخص في مكانه الذي هو فيه فإن أخرجها عنه أهله في بلده جاز؛

سئلت اللجنة الدائمة بسؤال ونصه:

هل يجوز لي إخراج الزكاة عن أهلي، حيث إني صمت شهر رمضان في المنطقة الشرقية وأهلي بالجنوب؟

فأجابت: زكاة الفطر تخرج في المكان الموجود به الشخص، لكن لو أخرجها عنه وكيله أو وليه في بلد غير البلد الموجود بها الشخص، جاز.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم. اهـ.

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله **بسؤال ونصه:**

هل يزكي المغترب عن أهله زكاة الفطر، علمًا بأنهم يزكون عن أنفسهم؟

فأجاب رحمه الله : زكاة الفطر وهي صاع من طعام، من الرز، أو البر، أو التمر، أو غيرها مما يطعمه الناس يخاطب بها كل إنسان بنفسه، كغيرها من الواجبات؛ لقول

ابن عمر رضي الله عنهما: «**فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر على الحر والعبد، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة**» ، فإذا كان أهل البيت يخرجونها عن أنفسهم فإنه لا يلزم الرجل الذي تغرب عن أهله أن يخرجها عنهم، لكن يخرج عن نفسه فقط في مكان غربته إن كان فيه مستحق للصدقة من المسلمين، وإن لم يكن فيه مستحق للصدقة وكّل أهله في إخراجها عنه ببلده، والله الموفق.

انظر: "فتاوى ابن عثيمين" (١٨/ ٢٦٤)، و"فتاوى اللجنة" (٩/ ٣٨٤).



باب: مصارف الزكاة

مصارف الزكاة هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[التوبة:٦٠].

(٣٥٩) هل هناك فرق بين الفقير والمسكين؟

قال العمراني رحمه الله : الفقير إذا أطلق اسمه تناول الفقير والمسكين، وكذلك إذا أطلق اسم المسكين تناول المسكين والفقير، وإذا جمع بينهما كان معنى أحدهما غير معنى الآخر.

وقال ابن قدامة رحمه الله: الفقراء والمساكين صنفان في الزكاة، وصنف واحد في سائر الأحكام؛ لأن كل واحد من الاسمين ينطلق عليهما، فأما إذا جمع بين الاسمين، وميز بين المسميين تميزًا، وكلاهما يشعر بالحاجة والفاقة وعدم الغنى، إلا أن الفقير أشد حاجة من المسكين من قِبَل أن الله تعالى بدأ به، وإنما يبدأ بالأهم فالأهم.

قلت: هذه المسألة اختلف فيها علماء اللغة، وعلماء الفقه في الفرق بين الفقير والمسكين على تسعة أقوال، ومن أجل الاختصار نذكر ثلاثة منها:

القول الأول: الفقير أسوأ حالًا من المسكين، وأن المسكين الذي له شيء، ولكنه لا يكفيه، والفقير الذي لا شيء له. أو له شيء يسير من مال أو كسب لا يقع موقعًا من كفايته. وهو قول الشافعي، وأحمد، وابن حزم، **احتجوا**: بقوله تعالى: ﴿أَمَّا

﴿ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ﴾[الكهف:٧٩] الآية. فأخبر الله أن لهم سفينة من سفن البحر، وربما ساوت جملة من المال، مع أنه وصفهم أنهم مساكين، واحتجوا أيضًا بما ورد عن النبي ﷺ أنه تعوذ من الفقر. جاء عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ تعوذ من شر فتنة الغنى، ومن شر فتنة الفقر، أخرجه البخاري (٦٣٧٧)، ومسلم (٥٨٩)، وجاء عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم.

القول الثاني: أن الفقير أحسن حالًا من المسكين. وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والفراء، وثعلب، وابن قتيبة. احتجوا بقوله تعالى: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾[البلد:١٦]. وهو المطروح على التراب؛ لشدة جوعه.

وأجاب عن هذا الاستدلال ابن قدامة، فقال رحمه الله: هذه الآية حجة لنا، فإن نعت الله تعالى للمسكين بكونه ذا متربة يدل على أن النعت لا يستحقه بإطلاق اسم المسكنة.

القول الثالث: أن الفقير والمسكين سواء، لا فرق بينهما في المعنى، وإن افترقا في اللفظ. وهو قول ابن القاسم، وأبي يوسف، وسائر أصحاب مالك.

الراجح هو: القول الأول، والله أعلم. قال ابن كثير رحمه الله: وإنما قدم الفقراء هنا على البقية؛ لأنهم أحوج من غيرهم على المشهور؛ لشدة فاقتهم وحاجتهم.

انظر: "المحلى" (٤/٤٧٢)، و"المغني" (٦/٤٢٠)، و"المجموع" (٦/١٧٨)، و"تفسير القرطبي" (٨/١٤٣)، و"البيان" (٣/٤٠٨، ٤١٢)، و"تفسير ابن كثير" (٢/٣٧٨)، و"الفتح" (٣/٣٤٣)، و"الموسوعة الفقهية" (٣٢/١٩٩).

(٣٦٠) لماذا سمي الفقير فقيرًا والمسكين مسكينًا؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : وسمي الفقير فقيرًا؛ لأنه خالي اليد، وأصلها من القفر وهو مطابق للفقر في الاشتقاق الأوسط بموافقة الحروف مع اختلاف الترتيب، وهي الأرض الخالية من السكان.

والمسكين جمعه (مساكين)، **قال الشيخ ابن عثيمين** رحمه الله : وصفوا بهذا الوصف؛ لأن الفقر أسكنهم، أي: أذلهم، وهذا لا يقتضي الخلو، بل يقتضي أن الحاجة أسكنته، والغالب أن الغني يكون له عزة، وحركة، بخلاف المسكين فإنه قد أسكنه الفقر، فأذله، فلا يتكلم، ولا يرئ لنفسه حظًّا.

قلت: قد يستدل لهذا بحديث سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَىٰ رَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ لرَجُلٍ عِنْدَهُ جَالِسٍ: «**مَا رَأْيُكَ فِي هَذَا؟**» فَقَالَ: رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِ النَّاسِ، هَذَا وَالله حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ. قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ الله ﷺ ثُمَّ مَرَّ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: «**مَا رَأْيُكَ فِي هَذَا؟**» فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، هَذَا رَجُلٌ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، هَذَا حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ لاَ يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لاَ يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لاَ يُسْمَعَ لِقَوْلِهِ. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الأَرْضِ مِثْلَ هَذَا!**». أخرجه البخاري (٦٤٤٧)

انظر: "الشرح الممتع" (٦/ ٢٢٠، ٢٢٣).

(٣٦١) الفرق بين الفقير والمسكين من حيث الحاجة

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٦/ ٢٢٠): الإنسان يقدر الكفاية العرفية حسب ما يظهر الآن لا بحسب الواقع؛ لأنه مستقبل والمستقبل عند الله، فإذا جد شيء فلكل حادث حديث.

ويمكن أن يقدر ذلك أيضًا براتب شهري، فإذا كان ما يتقاضاه سنويًّا خمسة آلاف، وهو ينفق في السنة عشرة آلاف، فإنه في هذه الحال مسكين؛ لأنه يجد نصف نفقته، وإذا كان راتبه السنوي أربعة آلاف ومصروفه عشرة آلاف فهو فقير، فإن لم يكن عنده وظيفة أو عمل فهو فقير. اهـ.

(٣٦٢) كم يعطى الفقير من الزكاة؟

- **وجهان في مذهب الشافعية:**

أحدهما: يعطى قوت سنة له ولعياله؛ لأن الزكاة تجب في كل سنة فاعتبر كفايته بها.

الثاني: أنه يعطى ما يخرجه من حَدِّ الفقر إلى الغنى، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام. وهو قول أكثر الشافعية وهو المنصوص عن الشافعي، ثم استدلوا بحديث قبيصة بن مخارق الهلالي رضي الله عنه الذي سيأتي - إن شاء الله - عند مسألة رقم (٣٨٣).

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : الفقير يعطى كفايته إلى نهاية العام؛ لأن الزكاة تجدد كل سنة، ولو قيل إنه يعطى إلى أن يصبح غنيًّا ويزول عنه وصف الفقر لكان قولا قويًّا، وكذلك القول في المسكين.

وقال رحمه الله : نص الإمام أحمد رحمه الله على أن من عنده عقار يتضرر لو باعه ويستغل منه أدنى من كفايته فإنه يعطى كفايته، ولا يلزم ببيعه؛ لأن زكاة الناس لن تدوم له كل سنة.

انظر: "البيان" (٣/ ٤٠٩)، و "الشرح الممتع" (٦/ ٢٢١).

(٣٦٣) إذا كان الرجل ذا عائلة كبيرة فإنه يعطى ما يكفيه

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٦/ ٢٤٦): إذا كان ذا عيال فإنه يأخذ ما يكفيهم، ولو دراهم كثيرة، فلو فرضنا أنه ذو عائلة كبيرة، وأن المعيشة غالية، وأنه يحتاج إلى مائة ألف في السنة، فنعطيه مائة ألف؛ وذلك لأن عائلته لازمة له، فيعطى ما يكفيه ويكفي عياله؛ لأن ذلك من باب سد الحاجة.

(٣٦٤) إذا كان للرجل مال وادعى أنه افتقر:

قال العمراني رحمه الله في "البيان" (٣/ ٤١٠): فإن عرف لرجل مال فادعى أنه افتقر لم يقبل حتى يقيم البينة؛ لأنه قد عرف غناه، وإن لم يعرف له مال وادعى أنه فقير قبل قوله، ولا يكلف إقامة البينة؛ لأن الأصل في الناس الفقر، ثم يرزق الله تعالى.

(٣٦٥) إذا أراد أن يتفرغ لطلب العلم وهو قادر على التكسب، فهل يعطى من الصدقة؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : رجل قادر على التكسب، لكن ليس عنده مال، ويريد أن يتفرغ عن العمل لطلب العلم، فهذا يعطى من الزكاة لنفقته؛ لأن طلب العلم نوع من الجهاد في سبيل الله، هكذا قال الفقهاء هنا، وقالوا: إذا تفرغ قادر على التكسب للعلم فإنه يعطى؛ لأن طلب العلم نوع من الجهاد في سبيل الله. وهذا

يؤيد ما **قاله شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله من جواز أخذ الرهان في العلم أي: تعايا رجلان في مسألة، فقال أحدهما: سنجعل جعلًا للمصيب؛ فإن أصبت أنا أعطني مائة، وإن أصبت أنت أعطيتك مائة.

فالمشهور عند الفقهاء أنه لا يجوز، وأنه لا يجوز السبق إلا في ثلاثة أشياء: الإبل، والخيل، والسهام، ولكن **شيخ الإسلام** رحمه الله **قال**: ويجوز أيضًا في طلب العلم؛ لأن العلم من أنواع الجهاد، وقد جعله الله قسيمًا للجهاد في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة: ١٢٢].

والصحيح: ما **قاله شيخ الإسلام**.

انظر: "الروض المربع" مع حاشية ابن القاسم (٣/ ٣١٠)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢٢٢).

(٣٦٦) العاملون على الصدقة يعطون منها وإن كانوا أغنياء:

دليل ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا﴾... [التوبة: ٦٠] الآية.

قال ابن عبدالبر رحمه الله: أجمع العلماء على أن الصدقة تحل للعامل، وإن كان غنيًّا.

قلت: وكذا نقل الإجماع على هذا غير واحد من أهل العلم.

- **بقي هل هذا الإجماع ثابت؟**

ذكر ابن رشد خلافًا عن ابن القاسم فقال: وروي عن ابن القاسم أنه لا يجوز أخذ الصدقة لغني أصلًا، مجاهدًا كان، أو عاملًا. اهـ.

والعاملون عليها هم: السعاة، والجباة الذين يبعثهم الإمام لتحصيل الزكاة بالتوكيل على ذلك، وقد كان النبي ﷺ يبعث بعض الصحابة لجمع الصدقات، من ذلك حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عُمَرَ رضي الله عنه عَلَى الصَّدَقَةِ. أخرجه مسلم (٩٨٣).

انظر: "التمهيد" (٤/١٠٥)، و"المحلى" (٤/٢٧٣)، و"تفسير القرطبي" (٨/١٥١)، و"البداية" (٢/١٢١)، و"تفسير ابن كثير" (٢/٣٧٩)، و"إجماعات ابن عبدالبر في العبادات" (٢/٧٨٦).

(٣٦٧) العامل سواء كان كاتبًا أو حاسبًا أو خازنًا يُعطى من الصدقة

قال ابن قدامة رحمه الله: ويعطى منها أجر الحاسب والكاتب، والحاشر والخازن، والحافظ والراعي ونحوهم، فكلهم معدودون من العاملين، ويدفع إليهم من حصة العاملين عليها، فأما أجر الوزَّان والكيَّال ليقبض الساعي الزكاة، فعلى رب المال؛ لأنه من مؤنة دفع الزكاة. اهـ. وبنحوه قال النووي رحمه الله.

انظر: "المغني" (٢/٦٥٤)، و"المجموع" (٦/١٦٨).

(٣٦٨) ماذا يشترط في العامل؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٦/٤٢٤): ومن شرط العامل أن يكون بالغًا عاقلًا أمينًا؛ لأن ذلك ضرب من الولاية، والولاية تشترط فيها هذه الخصال؛ ولأن الصبي والمجنون لا قبض لهما، والخائن يذهب بمال الزكاة، ويضيعه على أربابه، ويشترط إسلامه، واختار هذا القاضي، وذكر أبوالخطاب وغيره أنه لا يشترط إسلامه؛ لأنه إجارة على عمل، فجاز أن يتولاه الكافر، كجباية الخراج، وقيل عن أحمد في ذلك روايتان، ولنا أنه يشترط له الأمانة، فاشترط له الإسلام، كالشهادة؛

ولأنه ولاية على المسلمين، فلم يجز أن يتولاها الكافر كسائر الولايات؛ ولأن من ليس من أهل الزكاة لا يجوز أن يتولى العمالة كالحربي؛ ولأن الكافر ليس بأمين.

(٣٦٩) هل يجوز للوالي أن يعطي والد رب المال أو ولده من الزكاة إذا كان عاملاً على الصدقة؟

ذهبت الشافعية إلى أنه إن كان المتولي لتوزيع الصدقة هو الإمام فيجوز له أن يعطي ولد رب المال أو والده من سهم العاملين إذا كان عاملًا من زكاة والده أو ولده.

انظر: "البيان" (٣/ ٤٤٢).

(٣٧٠) يجوز للإمام أن يولي الساعي جباية الصدقة دون تفريقها وجبايتها وتفريقها

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٦/ ٤٢٦): ويجوز للإمام أن يولي الساعي جبايتها دون تفرقتها. ويجوز أن يوليه جبايتها وتفريقها؛ «فإن النبي ﷺ ولى ابن اللتبية فقدم بصدقته على النبي ﷺ فقال: هذا لكم، وهذا أهدي إلي. وقال لقبيصة: أقم يا قبيصة، حتى تأتينا الصدقة؛ فنأمر لك بها. وأمر معاذا أن يأخذ الصدقة من أغنيائهم فيردها في فقرائهم.» ويروى أن زيادا ولى عمران بن حصين الصدقة، فلما جاء قيل له: أين المال؟ قال: أو للمال بعثتني؟! أخذناها كما كنا نأخذها على عهد رسول الله ﷺ، ووضعناها حيث كنا نضعها على عهد رسول الله ﷺ. رواه أبو داود.

وعن **أبي جحيفة** قال: أتانا مصدق النبي ﷺ فأخذ الصدقة من أغنيائنا، فوضعها في فقرائنا، وكنت غلاما يتيما، فأعطاني منها قلوصا. أخرجه الترمذي. اهـ.

قلت: حديث **ابن اللتبية** رضي الله عنه: أخرجه البخاري (٦٦٣٦)، ومسلم (١٨٣٢) من حديث أبي حميد رضي الله عنه.

وحديث **قبيصة بن مخارق** رضي الله عنه: أخرجه مسلم (١٠٤٤).

وحديث **معاذ** رضي الله عنه: أخرجه البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩) رواية (٢٩)، من حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما.

وحديث **عمران بن حصين** رضي الله عنه: هو في "**الصحيح المسند**" **لشيخنا مقبل** رحمه الله (١٠١٨).

وحديث **أبي جحيفة** رضي الله عنه: أخرجه الترمذي (٦٤٩)، وهو حديث ضعيف، ضعفه **الإمام الألباني** رحمه الله في "**سنن الترمذي**".

- **هل للإمام أن يستأجر العامل بأجرٍ معلوم أم يبعثه من غير تسمية؟**

قال ابن قدامة رحمه الله في "**المغني**" (٦/ ٤٢٦): والإمام مخير بين أن يستأجر العامل إجارة صحيحة، بأجر معلوم، إما على مدة معلومة، وإما على عمل معلوم، وبين أن يجعل له جعلا معلوما على عمله، فإذا عمله استحق المشروط، وإن شاء بعثه من غير تسمية ثم أعطاه؛ فإن عمر رضي الله عنه قال: «بعثني النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة، فلما رجعت عمَّلني، ف**قلت**: أعطه من هو أحوج مني...» وذكر الحديث.

قلت: حديث عمر رضي الله عنه أخرجه مسلم (١٠٤٥) رواية (١١٢).

(٣٧١) إذا تلفت الصدقة في يد العامل قبل وصولها إلى أربابها

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٦/ ٤٢٦): فإن تلفت الصدقة في يده قبل وصولها إلى أربابها من غير تفريط، فلا ضمان عليه، ويستحق أجره من بيت المال، وإن لم تتلف أعطي أجر عمله منها، وإن كان أكثر من ثمنها أو أقل.

ثم قسم الباقي على أربابه؛ لأن ذلك من مؤنتها، فجرى مجرى علفها ومداواتها. وإن رأى الإمام أعطاه أجرة من بيت المال، أو يجعل له رزقا في بيت المال، ولا يعطيه منها شيئا، فعل. وإن تولى الإمام أو الوالي من قبله، أخذ الصدقة وقسمتها، لم يستحق منها شيئا؛ لأنه يأخذ رزقه من بيت المال. اهـ.

(٣٧٢) هل للسلطان والقاضي حق في الزكاة

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٦/ ١٦٩): قال أصحابنا ولا حق في الزكاة للسلطان ولا لوالي الإقليم ولا للقاضي، بل رزقهم إذا لم يتطوعوا من بيت المال في خمس الخمس المرصد للمصالح لأن عملهم عام في مصالح جميع المسلمين بخلاف عامل الزكاة. اهـ.

(٣٧٣) هل يجوز أن يكون العامل على الصدقة من آل بيت النبوة؟

ورد حديث في أنه لا يجوز ذلك، فعن **المطلب بن ربيعة بن الحارث**، أنه انطلق هو **والفضل بن عباس** إلى رسول الله ﷺ، فقال أحدهم: يا رسول الله، أنت أبر الناس وأوصل الناس، وقد بلغنا النكاح، فجئنا لتؤمِّرنا على بعض هذه الصدقات، فنؤدي إليك كما يؤدي الناس، ونصيب كما يصيبون ... ذكر الحديث، وفيه قال النبي

ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ؛ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ!». أخرجه مسلم (١٠٧٢).

- **ومع هذا الدليل الواضح في المسألة فقد وقع خلاف:**

قال القرطبي رحمه الله: ومساق الحديث والتعليل يقتضي أنها لا تحل لأحد من آل النبي ﷺ على ما قدمناه، وإن كانوا عاملين عليها، وهو رأي الجمهور، وقد ذهب إلى جوازها لهم إذا كانوا عاملين عليها أبويوسف، والطحاوي، والحديث رد عليهم.

انظر: "المغني" (٦٥٧/٢)، و"شرح مسلم" (١٠٧٢)، و"المفهم" (١٢٨/٣)، و"تفسير ابن كثير" (٣٧٩/٢).

(٣٧٤) هل يجوز أن يكون العامل على الصدقة من موالي بني هاشم؟

موالي بني هاشم هم من أعتقهم هاشمي، **والصحيح:** أن موالي بني هاشم لا يجوز لهم أن يأخذوا من الصدقة، وإن كانوا من العاملين عليها، دليل ذلك: حديث أبي رافع رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعث رجلًا على الصدقة من بني مخزوم، فقال لأبي رافع رضي الله عنه: اصحبني؛ فإنك تصيب منها! قال: حتى آتي النبي ﷺ فأسأله. فأتاه فسأله، فقال: «**مَوْلَى القَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ**». رواه أبوداود (١٦٥٠)، والترمذي (٦٥٧) وسنده صحيح، وهو في "الصحيح المسند" (١٢٢١) لشيخنا مقبل رحمه الله.

انظر: الخلاف في المسألة في "المغني" (٦٥٦/٢)، و"السبل" (٣٦٠/٢).

(٣٧٥) قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ وهل يحتاج إلى هذا بعد ظهور الإسلام؟

القول الأول: هذا الصنف انقطع سهمهم؛ لعز الإسلام وظهوره، فلا يحتاج إلى هذا. وهو قول أبي حنيفة، ومشهور مذهب مالك، وقول للشافعي، وهو مروي عن عمر ﷺ، والحسن، والشعبي.

القول الثاني: هم باقون؛ لأن الإمام ربما احتاج إلى أن يستألف على الإسلام. وهو مذهب الحنابلة، وروي عن الزهري؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾[التوبة:٦٠].

وهذا هو الصواب؛ للآية، ولا يعلم أنها نُسِخَت؛ فتبقى على ظاهرها، بل هذه الآية في سورة برآءة وهي آخر ما نزل من القرآن على رسول الله ﷺ، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٦/٤٢٧)، و"تفسير القرطبي" (٨/١٥٥).

(٣٧٦) أنواع المؤلفة قلوبهم:

إنما سموا مؤلفة لأنهم يتألفون بالعطاء وتستمال قلوبهم بذلك، وهم ضربان مسلمون وكفار.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: والمؤلفة قلوبهم نوعان: كافر ومسلم، فالكافر إما أن يرجى بعطيته منفعة، كإسلامه، أو دفع مضرته إذا لم يندفع إلا بذلك، والمسلم المطاع يرجى بعطيته المنفعة أيضًا، كحسن إسلامه، أو إسلام نظيره، أو جباية المال ممن لا يعطيه إلا لخوف، أو النكاية في العدو، أو كف ضرره عن المسلمين إذا لم ينكف إلا بذلك.

وقال ابن كثير رحمه الله: المؤلفة قلوبهم أقسام: منهم من يعطى ليُسلم، كما أعطى النبي ﷺ صفوان بن أمية من غنائم حنين... وقد كان شهدها مشركًا، ومنهم من يُعْطَى ليحسُن إسلامه، ويثبت قلبه، كما أعطى يوم حنين أيضًا جماعة من صناديد الطلقاء، وأشرافهم... ومنهم من يُعطَى لما يرجى من إسلام نظرائه، ومنهم من يُعطَى ليجبي الصدقات ممن يليه، أو ليدفع عن حَوزة المسلمين الضرر من أطراف البلاد.

انظر: "البيان" (٣/٤١٥)، و"المغني" (٦/٤٢٨)، "تفسير القرطبي" (٨/١٧٨)، و"الفتاوى" (٢٨/٢٩٠)، و"تفسير ابن كثير" (٢/٣٧١)، و"المحلى" (٤/٢٧٣).

(٣٧٧) هل المراد بقوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ العتق أم إعانة المكاتب أم هو أعم؟

- **لا خلاف بين أهل العلم في ثبوت سهم الرقاب، واختلفوا في المقصود بها:**

القول الأول: المقصود بقوله: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ هم المكاتبون. وهو قول الحسن البصري، ومقاتل بن حيان، وعمر بن عبدالعزيز، وسعيد بن جبير، والنخعي، والزهري، والشافعي، والليث، وآخرين.

القول الثاني: المراد بقوله: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ هو شراء الرقيق ليعتق. وهو قول مالك، وأبي عبيد، وأبي ثور، وإسحاق، وإليه مال البخاري، وابن المنذر.

القول الثالث: قال ابن عباس رضي الله عنهما: الرقاب أعم من المكاتبين، فلا بأس أن تعتق الرقبة من الزكاة. وهو قول أحمد، وإسحاق، ورواية عن مالك.

الراجح هو: القول الثالث، وأن الآية تشمل المكاتب، وشراء الرقاب لتعتق، وهو قول ابن حزم، وترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: وفي الرقاب يدخل فيه إعانة المكاتبين، وافتداء الأسرى، وعتق الرقاب، هذا أقوى الأقوال فيها.

انظر: "المحلى" (٤/٢٧٤)، و"المغني" (٦/٤٢٩)، و"المجموع" (٦/١٨٤)، و"تفسير القرطبي" (٨/١٨٢)، و"الفتاوى" (٢٨/٢٧٤)، و"تفسير ابن كثير" (٢/٣٧٩)، و"الفتح" (٣/٣٣٢)، و"أضواء البيان" (٢/٤٢٠).

(٣٧٨) هل تسلم الزكاة إلى يد المكاتب، أم تعطى لسيده؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٦/ ٢٢٩): والمكاتب يجوز أن نعطيه بيده فيوفي سيده، ويجوز أن نعطي سيده قضاء عنه؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠]، و «في» ظرفية ولم يقل: وللرقاب، بخلاف الفقراء والمساكين والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، فإن هؤلاء يعطون تمليكًا بأيديهم؛ لأن استحقاقهم كان باللام واللام للتمليك.

وأما الرقاب فجاء استحقاقهم بـ «في» الدالة على الظرفية، ولا يشترط فيها التمليك، فيجوز أن نذهب إلى السيد ونقول: قد كاتبت عبدك على عشرة آلاف، فهذه عشرة آلاف، وإن لم يعلم العبد.

فائدة: لو أعطينا المكاتب مالًا ليؤدي دين كتابته ثم اغتنى قبل أن يؤدي الكتابة، فإنه يرد المال إلينا. اهـ.

(٣٧٩) هل يجوز للسيد دفع زكاته إلى مكاتبه؟

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله في "**المغني**" (٦/ ٤٣٠): ويجوز للسيد دفع زكاته إلى مكاتبه؛ لأنه قد صار معه في باب المعاملة كالأجنبي حتى يجري بينهما الربا، فصار كالغريم يدفع زكاته إلى غريمه. ويجوز للمكاتب ردها إلى سيده بحكم الوفاء؛ لأنها رجعت إليه بحكم الإيفاء، أشبه إيفاء الغريم دينه بها. قال ابن عقيل ويجوز دفع الزكاة إلى سيد المكاتب وفاء عن الكتابة. وهو الأولى؛ لأنه أعجل لعتقه، وأوصل إلى المقصود الذي كان الدفع من أجله، فإنه إذا أخذه المكاتب قد يدفعه وقد لا يدفعه.

ونقل حنبل أنه قال: قال سفيان: لا تعطي مكاتبا لك من الزكاة. قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: وأنا أرى مثل ذلك.

وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل: أيعطى المكاتب من الزكاة؟ قال: المكاتب بمنزلة العبد، فكيف يعطى؟ ومعناه، والله أعلم، لا يعطي مكاتبه من الزكاة؛ لأنه عبده، وماله يرجع إليه إن عجز، وإن عتق فله ولاؤه، ولا تقبل شهادته لمكاتبه، ولا شهادة مكاتبه له. اهـ.

(٣٨٠) إذا كان عند الإنسان عبد، فهل يعتقه من الزكاة؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "**الشرح الممتع**" (٦/ ٢٣١): إذا كان عند الإنسان عبد فيعتقه من الزكاة فهذا لا يجزئ؛ لأنه هنا بمنزلة إسقاط الدين عن الزكاة، أي: بمنزلة أن يكون للإنسان دين عند شخص فقير، فيسقطه عنه ويحسبه من الزكاة، فهذا لا يجوز. اهـ.

(٣٨١) هل يجوز أن يشتري من زكاته أسيرًا مسلمًا من أيدي المشركين؟

قال ابن قدامة رحمه الله : ويجوز أن يشتري من زكاته أسيرا مسلما من أيدي المشركين؛ لأنه فك رقبة من الأسر، فهو كفك رقبة العبد من الرق، ولأن فيه إعزازا للدين، فهو كصرفه إلى المؤلفة قلوبهم، ولأنه يدفعه إلى الأسير لفك رقبته، فأشبه ما يدفعه إلى الغارم لفك رقبته من الدين. اهـ.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : والأسر تارة يكون بالقتال، وتارة يكون بالاغتصاب، وهو ما يسمى في العرف الاختطاف، فمن اختطف فهو أسير يفك من الزكاة.

لكن المؤلف اشترط أن يكون مسلمًا، فلو أسر معاهد أو ذمي فإنه لا يجوز أن يعطى من الزكاة في فكه؛ لأن حرمته أدنى من حرمة المسلم.

وقوله: «يفك منها الأسير المسلم» .

إذا قال قائل: هذا خلاف ظاهر الآية؛ لأن الرقيق في اللغة العربية اسم للعبد الرقيق كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، فكيف يفك منها الأسير؟

فالجواب: الذين قالوا بجواز ذلك عللوا بما يلي:

أولاً: أن في ذلك دفعًا لحاجته، كدفع حاجة الفقير.

ثانيًا: أنه إذا جاز أن يفك العبد من رق العبودية، ففك بدن الأسير أولى؛ لأنه في محنة أشد من رق العبودية، وهي محنة الأسر، وأنه معرض للقتل؛ لا سيما إن هدد الآسر بقتله إن لم يدفع إليه مالًا.

ومن الذي يعطى المال عند فك الأسير؟

الجواب: نعطيه الآسرين. اهـ.

انظر: "البيان" (٣/ ١٤٤)، و"المغني" (٦/ ٤٣٢)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢٣٠).

(٣٨٢) الغارمون لإصلاح ذات البين يعطون من الزكاة

قال العمراني رحمه الله: الغارمون ضربان: ضرب ادَّانُوا لمصلحة ذات البين، وضرب ادَّانُوا لمصلحة أنفسهم.

فأما الذين ادانوا لمصلحة ذات البين: فضربان:

[الأول]: ضرب تحملوا مالا في دم مقتول بأن يوجد قتيل بين قريتين، فادعى أولياؤه على أهل قرية: أنهم قتلوه، فأنكروا، فخيف إراقة الدماء والشر بينهم بسببه، فجاء رجل، فتحمل ديته لوليه في ذمته، واستدان من غيره، ودفع إليه، فهذا يجوز له أخذ الزكاة من سهم الغارمين مع الغنى أو الفقر.

فأما إذا دفع من ماله: فليس بغارم؛ لأنه لا يسمى بعد القضاء: غارمًا. اهـ.

وقال ابن كثير رحمه الله: وأما الغارمون فهم أقسام: فمنهم من تحمل حمالة، أو ضمن دينًا، فلزمه، فأجحف بماله، أو غرم في أداء دينه، أو في معصية ثم تاب، فهؤلاء يدفع إليهم. اهـ.

وقال ابن قدامة رحمه الله: ومن الغارمين صنف يعطون مع الغنى، وهو غرم لإصلاح ذات البين، وهو أن يقع بين الحيين وأهل القريتين عداوة وضغائن، يتلف فيها نفس أو مال، ويتوقف صلحهم على من يتحمل ذلك، فيسعى إنسان في الإصلاح

بينهم، ويتحمل الدماء التي بينهم والأموال، فيسمى ذلك حمالة، بفتح الحاء، وكانت العرب تعرف ذلك، وكان الرجل منهم يتحمل الحمالة، ثم يخرج في القبائل فيسأل حتى يؤديها، فورد الشرع بإباحة المسألة فيها، وجعل لهم نصيبا من الصدقة. اهـ.

قلت: دليل هذه المسألة: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾[التوبة:٦٠] الآية.

ومن السنة: حديث **قبيصة بن مخارق** رضي الله عنه في "**مسلم**" (١٠٤٤): أن النبي ﷺ قال له: «**إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدِ ثَلَاثَةٍ: رَجُلٍ تَحَمَّلَ حَمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكُ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ - وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ**»، وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند "**مسلم**" أيضًا (١٥٥٦) قال: أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها، فكثر دينه، فقال رسول الله ﷺ: «**تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ**». فتصدق الناس عليه، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه: «**خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ**».

قوله في حديث **قبيصة** رضي الله عنه: «**تحمل حمالة**» وذلك أن يتحمل الإنسان عن غيره دينًا، أو دية، أو يصالح بمال بين طائفتين، فإنها تحل له المسألة، وظاهره وإن كان غنيًّا، فإنه لا يلزمه تسليمه من ماله.

قوله: «**ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله**» أي: أصاب ماله آفة سماوية، أو أرضية، كالبرد والغرق، ونحوه بحيث لم يبق له ما يقوم بعيشه.

قوله: «**ورجل أصابته فاقة**» أي: حاجة وفقر، فهذا تحل له المسألة، لكن بشرط أن يشهد له ثلاثة من أهل بلده، من ذوي العقول، لا من غلب عليه الغباوة، كما في الحديث: «**من ذوي الحجا**» أي: العقول.

انظر: "المحلى" (٤/٢٨٤)، و"البيان" (٣/٤٢١)، و"المغني" (٦/٤٣٣)، و"تفسير القرطبي" (٨/١٨٣)، و"تفسير ابن كثير" (٢/٣٧٩)، و"سبل السلام" (٢/٣٠٦).

(٣٨٣) إذا وفى الغارم لإصلاح ذات البين من ماله، فهل له الرجوع على أهل الزكاة؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٦/ ٢٣٣): إذا وفى من ماله فإنه لا يعطى؛ لأنه إذا وفى من ماله لا يكون غارمًا، فليس عليه دين الآن.

- **ولكن ينبغي التفصيل فيقال: يُعْطَى من الزكاة في حالين:**

١- إذا لم يوف من ماله؛ فهنا ذمته مشغولة، فلا بد أن نفكه.

٢- إذا وفى من ماله بنية الرجوع على أهل الزكاة؛ لأجل ألا نسدَّ باب الإصلاح، وقد قال الله تعالى: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾[النساء: ١١٤]؛ ولأن الحال قد تقتضي الدفع فورًا.

- **وفي حالين لا يعطى فيهما من الزكاة:**

١- إذا دفع من ماله بنية التقرب لله؛ لأنه أخرجه لله فلا يجوز الرجوع فيه.

٢- إذا دفع من ماله ولم يكن بباله الرجوع على أهل الزكاة. اهـ.

(٣٨٤) هل للغارم لنفسه أن يأخذ من الزكاة؟

ذهبت الشافعية إلى أنه إن استدان لطاعة الله، أو مباح فله أن يأخذ مع الفقر. وهل له أن يأخذ مع الغنى؟ قولان في مذهب الشافعية:

أحدهما: وهو **الصحيح**: لا يأخذ؛ لأنه يأخذ ذلك لحاجته، فلم يأخذ مع الغنى.

الثاني: يأخذ مع الغنى؛ لأنه غارم في غير معصية، فأشبه الغارم لذات البين.

والصواب هو ما قرره الشيخ ابن عثيمين، قال رحمه الله: النوع الثاني من أنواع الغارم، الغارم لنفسه؛ أي: لشيء يخصه، فهذا نعطيه مع الفقر، والفقر هنا ليس كالفقر في الصنف الأول، فالفقر هنا العجز عن الوفاء، وإن كان عنده ما يكفيه ويكفي عياله لمدة سنة أو أكثر.

فإذا قدرنا أن شخصًا عليه عشرة آلاف ريال، وراتبه ألفا ريال في الشهر، ومؤنته كل شهر ألفا ريال، فهل ندفع عنه عشرة آلاف ريال؟

الجواب: نعم؛ لأنه الآن فقير بالنسبة للدين فلا نعطيه من الزكاة لفقره؛ لأن راتبه يكفيه، وإنما نعطيه من أجل الدين فهو فقير وعاجز عن الوفاء.

وهل يجوز أن نذهب إلى الدائن، ونعطيه ماله دون علم المدين؟

الجواب: نعم يجوز؛ لأن هذا داخل في قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠]، فهو مجرور بـ «في» و «الغارمين» عطفًا على الرقاب، والمعطوف على ما جر بحرف يقدر له ذلك الحرف فالتقدير وفي الغارمين، و «في» لا تدل على التمليك، فيجوز أن ندفعها لمن يطلبه. اهـ.

انظر: «البيان» (٣/ ٤٢٣)، و «الشرح الممتع» (٦/ ٢٣٤).

(٣٨٥) إذا ادعى الرجل أن عليه دينًا، فهل يدفع له من الصدقة؟

ذهبت الشافعية والحنابلة إلى أنه إن جاء رجل وادعى أنه غارم، فإن كان يدعيه من جهة إصلاح ذات البين فأمره ظاهر، فلا يقبل حتى يقيم البينة، وإن كان لمصلحة نفسه فإن أقام البينة على ذلك أعطي، وإن لم يقم البينة ولكن صدَّقه من له الدين، فهل يعطى؟ وجهان في مذهب الشافعية والحنابلة.

انظر: "البيان" (٣/ ٤٢٥)، و"المغني" (٦/ ٤٣٥).

(٣٨٦) إذا مات رجل وعليه دين، ولا تركة له، فهل يجوز قضاؤه من سهم الغارمين؟

القول الأول: لا يجوز. وهو قول النخعي، وأبي حنيفة، وأحمد ووجه في مذهب الشافعية، قالوا: لأن المزكي يحتاج أن يملِّك المعطى، ولا يمكن ها هنا.

القول الثاني: يجوز. وهو الوجه الثاني عند الشافعية وهو اختيار ابن تيمية؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠]، ولم يفرق بين الحي والميت، ولأنه يجوز التبرع بقضاء دينه فجاز له قضاء دينه من الزكاة كالحي.

الصواب: هو القول الأول، والله أعلم، وهو اختيار **ابن عثيمين**، قال ﷺ: لا يقضى دين الميت من الزكاة للأمور التالية:

أولاً: أن الظاهر من إعطاء الغارم أن يزال عنه ذل الدين؛ لأن الدين ذل كما يقال: «**الدين هم في الليل وذل في النهار**».

ثانيًا: أن النبي ﷺ كان لا يقضي ديون الأموات من الزكاة، فكان يؤتى بالميت، وعليه دين فيسأل ﷺ هل ترك وفاء؟ فإن لم يترك لم يصل عليه، وإن قالوا: له وفاء، صلى عليه .

فلما فتح الله عليه وكثر عنده المال صار يقضي الدين بما فتح الله عليه عن الأموات، ولو كان قضاء الدين عن الميت من الزكاة جائزًا لفعله ﷺ.

ثالثًا: أنه لو فتح هذا الباب لعطل قضاء ديون كثير من الأحياء؛ لأن العادة أن الناس يعطفون على الميت أكثر مما يعطفون على الحي، والأحياء أحق بالوفاء من الأموات.

رابعًا: أن الميت إذا كان قد أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، وإن أراد إتلافها فالله قد أتلفه، ولم ييسر له تسديد الدين.

خامسًا: أن ذمة الميت قد خربت بموته فلا يسمى غارمًا.

سادسًا: أن فتح هذا الباب يفتح باب الطمع والجشع من الورثة، فيمكن أن يجحدوا مال الميت ويقولوا: هذا مدين. اهـ.

انظر: "الإشراف" (٣/٩٣)، "البيان" (٣/ ٤٢٤)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢٣٥).

(٣٨٧) إذ غرم في معصية ثم تاب منها، فهل يعان؟

إذا غرم في معصية مثل أن يشتري خمرًا أو يصرفه في زنا أو قمار، أو غناء أو قتل نفسًا ونحو ذلك، ثم تاب.

هذه المسألة فيها وجهان عند الشافعية، ووجهان عند الحنابلة:

أحدهما: يدفع إليه. **والآخر:** لا يدفع إليه. **والأقرب:** أنه يدفع إليه، وهو اختيار الشيخ ابن عثيمين، وشيخنا مقبل؛ لأن التوبة تجبُّ ما قبلها.

قال ابن قدامة رحمه الله: لأن إبقاء الدين الذي في الذمة ليس من المعصية، بل يجب تفريغها، والإعانة على الواجب قربة لا معصية، فأشبه من أتلف ماله في المعاصي حتى افتقر، فإنه يدفع إليه من سهم الفقراء.

انظر: "البيان" (٤٢٣/٣)، "المغني" (٤٣٣/٦)، و "المجموع" (١٩٣/٦)، و "الشرح الممتع" (٢٣٥/٦).

(٣٨٨) لا يجوز دفع الصدقة إلى غارم كافر

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٦/ ٤٣٣): ولا يدفع إلى غارم كافر؛ لأنه ليس من أهل الزكاة، ولذلك لا يدفع إلى فقيرهم ولا مكاتبهم.

(٣٨٩) قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ «التوبة: ٦٠»، وهل هو خاص بالجهاد، أم يدخل فيه غيره من أعمال البر كبناء المساجد وغيرها

القول الأول: المقصود بقوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠]، هم الغزاة في سبيل الله فقط. وهو قول جمهور أهل العلم، وهو اختيار هيئة كبار العلماء، واللجنة الدائمة، والشيخ ابن عثيمين.

حجتهم: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]، الآية و(إنما) تفيد الحصر وهذا دليل لفظي، وهناك دليل معنوي.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: أما الوجه المعنوي: فلو جعلنا الآية عامة في كل ما يقرب إلى الله عز وجل لحرم من الزكاة من تيقن أنه من أهلها؛ لأن الناس إذا

علموا أن زكاتهم إذا بني بها مسجد أجزأت بادروا إليها لبقاء نفعه إلى يوم القيامة، فالصواب أنها خاصة بالجهاد في سبيل الله.

القول الثاني: قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠]، يدخل فيه الحج، وسيأتي الكلام على هذا في مسألة مستقلة إن شاء الله.

القول الثالث: قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠]، يدخل فيه الجهاد وغيره من أعمال البر من بناء المساجد، وبناء المدارس، وإصلاح الطرقات، والسقايات، والقناطر، وطبع الكتب وتوزيع الأشرطة العلمية، والدعوة إلى الله، وتكفين الموتى.

وهذا القول هو قول بعض المحققين كالفخر الرازي وغيره، وهو اختيار الأكثرية من المجمع الفقهي الإسلامي، جاء في قرارهم ما يلي:

بعد تداول الرأي ومناقشة أدلة الفريقين قرر المجلس بالأكثرية ما يلي:

١. **نظرًا** إلى أن **القول الثاني** قد قال به طائفة من علماء المسلمين، وأن له حظًّا من النظر في بعض الآيات الكريمة، مثل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٢]، ومن الأحاديث الشريفة مثل ما جاء في "**سنن أبي داود**" أن رجلًا جعل ناقة في سبيل الله، فأرادت امرأته الحج، فقال لها النبي ﷺ: «**اركبيها؛ فَإِنَّ الْحَجَّ فِي سَبِيلِ اللهِ**».

٢. **ونظرًا** إلى أن القصد من الجهاد بالسلاح هو إعلاء كلمة الله تعالى، وأن إعلاء كلمة الله تعالى مما يكون بالقتال يكون - أيضًا - بالدعوة إلى الله تعالى ونشر دينه بإعداد الدعاة ودعمهم ومساعدتهم على أداء مهمتهم، فيكون كلا الأمرين جهادًا؛

لما رواه الإمام أحمد والنسائي وصححه الحاكم عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ».

٣. ونظرًا إلى أن الإسلام محارب بالغزو الفكري والعقدي من الملاحدة، واليهود، والنصارى، وسائر أعداء الدين، وأن لهؤلاء من يدعمهم الدعم المادي والمعنوي، فإنه يتعين على المسلمين أن يقابلوهم بمثل السلاح الذي يغزون به الإسلام وبما هو أنكى منه.

٤. ونظرًا إلى أن الحروب في البلاد الإسلامية أصبح لها وزارات خاصة بها ولها بنود مالية في ميزانية كل دولة بخلاف الجهاد بالدعوة، فإنه لا يوجد له في ميزانيات غالب الدول مساعدة ولا عون.

لذلك كله فإن المجلس يقرر – بالأكثرية المطلقة – دخول الدعوة إلى الله تعالى وما يعين عليها ويدعم أعمالها في معنى: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠] في الآية الكريمة.

هذا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. اهـ.

الصواب: هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ٤٢٨)، و"المغني" (٢/ ٦٦٧)، و"تفسير القرطبي" (٨/ ١٥٩)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢٤١)، و"أبحاث هيئة كبار العلماء" (١/ ٦٢)، و"فقه النوازل" (٢/ ٢١٤)، وما بعدها.

(٣٩٠) هل يجوز دفع الزكاة للغازي في سبيل الله وإن كان غنيًا؟

لا خلاف بين أهل العلم في استحقاق الغزاة في سبيل الله، وأنهم يعطون من الزكاة؛ ليشتروا به السلاح وغيره، مما يحتاجون إليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى

سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[البقرة:١٩٠]. وسبيل الله عند الإطلاق هو الغزو، واختلفوا في الغازي في سبيل الله إذا كان غنيًّا:

القول الأول: يجوز دفع الزكاة إلى الغازي في سبيل الله، وإن كان غنيًّا. وهو قول جمهور أهل العلم، دليل هذا القول الآية، وفيها: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[التوبة:٦٠]. وحديث **أبي سعيد** رضي الله عنه مرفوعًا: «**لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِغَازٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِغَارِمٍ، أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ لِرَجُلٍ كَانَ لَهُ جَارٌ مِسْكِينٌ فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمِسْكِينِ فَأَهْدَاهَا الْمِسْكِينُ لِلْغَنِيِّ**». والحديث يصححه الشيخ الألباني في "**الإرواء**" (٣/ ٣٧٧).

القول الثاني: لا يعطى الغازي في سبيل الله من الصدقة إن كان غنيًّا. وهو قول أبي حنيفة، وصاحبيه، وقول لابن القاسم.

الراجح: هو القول الأول، وأنه يعطى الغازي في سبيل الله جميع ما يحتاج إليه في الغزو، من السلاح وغيره، وإن كان غنيًّا؛ لعموم الأدلة.

قال **شيخ الإسلام** رحمه الله: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[التوبة:٦٠]، وهم الغزاة الذين لا يعطون من مال الله ما يكفيهم لغزوهم، فيعطون ما يغزون به، أو تمام ما يغزون به من خيل وسلاح ونفقة، وأجرة.

وقال **الشيخ ابن عثيمين** رحمه الله: وعلى القول الصحيح يجوز أن يشترى بها أسلحة يقاتل بها في سبيل الله، لاسيما وأنه معطوف على مجرور بـ(في) الدالة على الظرفية دون التمليك، بل هي نفسها مجرورة بفي ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[التوبة:٦٠]. وعلى

هذا: فيكون القول الراجح أن قوله: ﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[التوبة:٦٠]. يعم الغزاة، وما يحتاجون إليه من سلاح وغيره.

انظر: "تفسير القرطبي" (٨/١٨٥)، و"الفتاوى" (٢٨/٢٧٤)، و"الفتح" (٣/٣٣٢)، و"تفسير ابن كثير" (٢/٣٨٠)، و"الشرح الممتع" (٦/٢٤٢).

(٣٩١) الغزاة الذين يستحقون هذا السهم هم الذين لا حق لهم في الديوان

قال ابن قدامة رحمه الله : إنما يستحق هذا السهم الغزاة الذين لا حق لهم في الديوان، وإنما يتطوعون بالغزو إذا نشطوا.

وقال العمراني رحمه الله : وسبيل الله عندنا هم المجاهدون الذين يغزون إذا نشطوا دون المرتزقة المرتبين في ديوان السلطان. وبه قال مالك وأبو حنيفة رحمة الله عليهما. اهـ.

قوله: «المرتزقة»، هم أصحاب رواتب شهرية مقدرة، والجنود الذين يحاربون على سبيل الارتزاق، وغالبًا يكونون من الغرباء.

وقوله: «ديوان السلطان»، أي: لهم سجلات لتقييد أسمائهم، وأحوالهم الشخصية، وشأنهم في ذلك كالموظفين العاملين في سلك الدولة.

انظر: "البيان" (٣/ ٤٢٦)، و"المغني" (٦/ ٤٣٦).

(٣٩٢) إذا قال إنه يريد الغزو، فهل يقبل قوله ويعطى من الصدقة؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٦/ ٤٣٦): فإذا تقرر هذا، فمن قال، إنه يريد الغزو. قبل قوله؛ لأنه لا يمكن إقامة البينة على نيته، ويدفع إليه قدر كفايته لمؤنته وشراء السلاح والفرس إن كان فارسا، وحمولته ودرعه ولباسه وسائر ما يحتاج إليه لغزوه، وإن كثر ذلك، ويدفع إليه دفعا مراعى، فإن لم يغز رده؛ لأنه أخذه

كذلك، وإن غزا وعاد، فقد ملك ما أخذه؛ لأننا دفعنا إليه قدر الكفاية، وإنما ضيق على نفسه. وإن مضى إلى الغزو، فرجع من الطريق، أو لم يتم الغزو الذي دفع إليه من أجله، رد ما فضل معه؛ لأن الذي أخذ لأجله لم يفعله كله. اهـ.

(٣٩٣) هل يجوز صرف الزكاة لشراء الأسلحة وغيرها من آلات الحرب؟

وجهان في مذهب الشافعية، والحنابلة، والصحيح من مذهب الشافعية جوازه، والصحيح من مذهب الحنابلة أنه يدفع المال إلى الغازي وهو يتولى الشراء بنفسه، والصواب أنه يجوز كما هو الصحيح من مذهب الشافعية، والله أعلم.

وهو اختيار ابن عثيمين، قال ﷺ : وهل يجوز أن يشترى من الزكاة أسلحة للقتال في سبيل الله؟

على رأي المؤلف: لا يجوز، وإنما تعطى المجاهد.

وعلى القول الصحيح: يجوز أن يشترى بها أسلحة يقاتل بها في سبيل الله، لا سيما وأنه معطوف على مجرور بفي الدالة على الظرفية دون التمليك، بل هي نفسها مجرورة بفي ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠] .

وعلى هذا: فيكون القول الراجح أن قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠] يعم الغزاة وما يحتاجون إليه من سلاح وغيره. اهـ.

انظر: "المغني" (٦/ ٤٣٦)، و "المجموع" (٦/ ٢٠١)، و "الشرح الممتع" (٦/ ٢٤٢).

(٣٩٤) هل الحج من سبيل الله أم المقصود به الجهاد فقط؟

القول الأول: أنه يختص بالغازي، غنيًّا كان أو فقيرًا، وليس الحج من سبيل الله. وهو قول جمهور أهل العلم، وهو قول ابن حزم **قال:** فإن قيل: قد روي عن رسول الله ﷺ أن الحج من سبيل الله، وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما أن يعطى منها في الحج. قلنا: نعم، وكل فعل خير فهو من سبيل الله تعالى، إلا أنه لا خلاف في أنه تعالى لم يرد كل وجه من وجوه البر في قسمة الصدقات؛ فلم يجز أن توضع إلا حيث بَيَّنَ النص، وهو الذي ذكرنا، وبالله تعالى التوفيق.

قلت: وهو قول شيخنا **مقبل** رحمه الله.

القول الثاني: أن الحج من سبيل الله. وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ذكره البخاري معلقًا، وابن عمر رضي الله عنهما ، والسند إليه صحيح. قاله الحافظ، وهو قول أحمد وإسحاق، ورجح هذا القول ابن تيمية والألباني. حجة هذا القول: حديث أبي طليق رضي الله عنه قال: طلبت أم طليق مني جملًا تحج عليه، فقلت: قد جعلته في سبيل الله. فسألت النبي ﷺ، فقال: «**صَدَقَتْ، لَوْ أَعْطَيْتَهَا كَانَ فِي سَبِيلِ اللهِ**». والحديث في "**الصحيح المسند**" لشيخنا رحمه الله (١٢٣٤).

الراجح: هو القول الأول، وهو اختيار ابن قدامة، **قال** رحمه الله: لأن سبيل الله عند الإطلاق إنما ينصرف إلى الجهاد؛ فإن كل ما في القرآن من ذكر: «سبيل الله» إنما أريد به الجهاد، إلا اليسير؛ فيجب أن يحمل ما في هذه الآية على ذلك.

انظر: "المحلى" (٤/٢٧٥)، و "المغني" (٦/٤٣٧)، و "الفتاوى" (٢٨/٢٤٧)، و "الفتح" (٣/٣٣٢)، و "تمام المنة" (٣٨٠).

(٣٩٥) من مصارف الزكاة ابن السبيل وهو المسافر

دليل ذلك الآية، وفيها: ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[التوبة:٦٠]. ولا خلاف بين أهل العلم في استحقاقه، قال ابن كثير رحمه الله: وكذلك ابن السبيل، وهو المسافر المجتاز في بلد ليس معه شيء يستعين به على سفره، فيعطى من الصدقات ما يكفيه إلى بلده، وإن كان له مال.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: وسمي بابن السبيل؛ لأنه ملازم للطريق، والملازم للشيء قد يضاف إليه بوصف البنوة، كما يقولون: ابن الماء، لطير الماء. فعلى هذا: يكون المراد بابن السبيل المسافر الملازم للسفر، والمراد المسافر الذي انقطع به السفر، أي: نَفِدَتْ نفقته؛ فليس معه ما يوصله إلى بلده.

انظر: "المغني" (٦/٤٣٨)، و"ابن كثير" (٢/٣٨٠)، و"الشرح الممتع" (٦/٦٤٤).

(٣٩٦) إذا قال الرجل: إنه ابن السبيل، فهل تقبل دعواه ويعطى من الصدقة؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٦/ ٤٣٩): إذا ادعى الرجل أنه ابن السبيل ولم يعرف ذلك لم يقبل إلا ببينة وإن ادعى الحاجة، ولم يكن عرف له مال في مكانه الذي هو به قبل قوله من غير بينة؛ لأن الأصل عدمه معه وإن عرف له مال في مكانه لم تقبل دعواه للفقر إلا ببينة، كما لو ادعى إنسان المسكنة.

(٣٩٧) ابن السبيل يعطى ما يوصله إلى غاية سفره ثم رجوعه

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٦/ ٢٤٥): قوله: «فيعطى ما يوصله إلى بلده» ظاهره: أنه يعطى ما يوصله إلى غاية سفره، ثم رجوعه، فإذا قدرنا أن رجلًا يريد أن يحج من القصيم عن طريق المدينة وفي المدينة ضاعت نفقته،

فيعطى ما يوصله إلى غاية مقصوده، ثم يرجعه، وليس ما يرجعه فقط؛ لأنه يفوت غرضه إذا قلنا: يرجع. اهـ.

(٣٩٨) هل المنشئ للسفر من بلده يكون ابن سبيل، ويعطى من الصدقة؟

ذهبت الشافعية إلى أن ابن السبيل يقع على منشئ السفر والمجتاز.

وقال أبو حنيفة، ومالك: لا يعطى المنشئ بل يختص بالمجتاز.

الصواب: هو قول أبي حنيفة، ومالك، وهو اختيار ابن عثيمين، قال رحمه الله: المنشئ للسفر من بلده لا يصدق عليه أنه ابن سبيل فلو قال: إني محتاج إلى أن أسافر إلى المدينة، وليس معه فلوس، فإننا لا نعطيه بوصفه ابن سبيل؛ لأنه لا يصدق عليه أنه ابن سبيل، لكن إذا كان سفره إلى المدينة ملحًا كالعلاج مثلًا، وليس معه ما يسافر به فإنه يعطى من جهة أخرى، وهي الفقر. اهـ.

انظر: "المجموع" (٦/ ٢٠٥)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢٤٥).

(٣٩٩) هل يجب استيعاب الأصناف الثمانية أم يجوز إعطاء بعضهم دون بعض؟

القول الأول: لا يجب استيعابها، بل يجوز الدفع إلى واحد منها، ويعطى جميع الصدقة مع وجود الباقين، وهو قول مالك وجماعة من السلف والخلف، منهم: عمر، وحذيفة، **وابن عباس** رضي الله عنه، وأبو العالية، وسعيد بن جبير، وميمون بن مهران.

قال ابن جرير: وهو قول عامة أهل العلم. استدلوا بحديث **ابن عباس** رضي الله عنهما في البخاري (٤٣٤٧)، ومسلم (١٩)، وفيه: «**تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ**». وعلى هذا: فإنما ذكرت الأصناف هنا لبيان المصرف، لا لوجوب استيعابها.

القول الثاني: يجب استيعاب الأصناف الثمانية. وهو قول الشافعي وجماعة. فعلىٰ هذا القول: فإن كان الذي يفرق الزكاة هو الإمام قسمها علىٰ ثمانية أسهم، منها سهم العامل، وهو أول ما يبدأ به؛ لأنه يأخذه علىٰ وجه العوض، وأما غيره فيأخذه علىٰ وجه المواساة، وإن كان مفرق الزكاة هو المالك، أو وكيله سقط نصيب العامل، وصرفت إلىٰ الأصناف السبعة الباقية، وإلا فللموجودين منهم.

الراجح: هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٦/٤٤٠)، و"المجموع" (٦/١٦٨)، و"تفسير ابن كثير" (٢/٣٧٨)، و"الاستذكار" (٩/١٩٦)، و"الشرح الممتع" (٦/٢٤٦).

(٤٠٠) إذا جاز الاقتصار على صنف واحد، فهل يشترط أن يكون الصنف أكثر من ثلاثة؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في **"الشرح الممتع"** (٦/ ٢٤٨): إذا جاز صرفها إلىٰ صنف واحد، فهل يجب أن نعطي من هذا الصنف ثلاثة فأكثر؛ لأن الآية بصفة الجمع، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: ٦٠] الآية، فهل يجب أن نعمم أو يجب أن نقول: هذا بيان للمستحقين، فيصدق بالواحد؟

الجواب: **الثاني**، بدليل حديث **قبيصة** رضي الله عنه **«فنأمر لك بها»**.

- **فصار في المسألة أقوال:**

الأول: أنه يجوز الاقتصار علىٰ واحد من صنف واحد، وهذا أخص ما يكون من الأقوال، وهو الصواب لدلالة القرآن والسنة؛ فيكون ذكر هذا بالواو لبيان المستحقين لا لوجوب تعميمهم.

الثاني: يجوز أن تقتصر على صنف واحد، بشرط أن يكون جماعة.

الثالث: يجب تعميم الأصناف، ولو على واحد.

والرابع: يجب تعميم الأصناف كل صنف، على جماعة، ثلاثة فأكثر. اهـ.

(٤٠١) إذا اجتمع في واحد أسباب تقتضي الأخذ بها من الصدقة:

قال ابن قدامة رحمه الله: وإن اجتمع في واحد أسباب تقتضي الأخذ بها، جاز أن يعطى بها، فالعامل الفقير له أن يأخذ عمالته، فإن لم تغنه فله أن يأخذ ما يتم به غناه، فإن كان غازيا فله أخذ ما يكفيه لغزوه، وإن كان غارما أخذ ما يقضي به غرمه؛ لأن كل واحد من هذه الأسباب يثبت حكمه بانفراده، فوجود غيره لا يمنع ثبوت حكمه، كما لم يمنع وجوده، وقد روي عن أحمد أنه قال: إذا كان له مائتان وعليه مثلها، لا يعطى من الزكاة؛ لأن المغني خمسون درهما.

وهذا يدل على أنه يعتبر في الدفع إلى الغارم أن يكون فقيرا، فإذا أعطي لأجل الغرم وجب صرفه إلى قضاء الدين، وإن أعطي للفقير جاز أن يقضي به دينه. اهـ.

انظر: "البيان" (٣/ ٤٣٠)، و"المغني" (٢/ ٦٥٥)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢٢٥).

(٤٠٢) حكم صدقة الفريضة على بني هاشم

المراد ببني هاشم: آل علي، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل العباس، وآل الحارث، ولم يدخل آل أبي لهب في ذلك؛ لأنه لم يسلم منهم في عصره ﷺ أحد، وقيل: بل أسلم عتبة ومعتب ابنا أبي لهب ثبتا معه ﷺ في خيبر. **أما حكم المسألة:**

فالقول الأول: تحرم الصدقة على بني هاشم. وهو قول جمهور أهل العلم، بل قال ابن قدامة رحمه الله: لا نعلم خلافًا في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة.

القول الثاني: تجوز لهم الصدقة إذا حرموا سهم ذوي القربى. وهو قول لأبي حنيفة، ونقله بعض المالكية عن الأبهري منهم، وهو وجه لبعض الشافعية، وهو اختيار ابن تيمية، وابن عثيمين.

القول الثالث: تحرم عليهم الصدقة إذا كانت من غير بني هاشم، وحلال لهم صدقة بعضهم من بعض. وهو قول أبي يوسف.

الراجح: هو القول الأول؛ لأدلة كثيرة، منها: «**إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ؛ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ**». رواه مسلم وقد تقدم، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: أخذ الحسن تمرة من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فقال رسول الله ﷺ: «**كِخْ! كِخْ! ارْمِ بِهَا، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟!**» أخرجه البخاري (١٤٩١)، ومسلم (١٠٦٩)، وغيرها من الأدلة.

انظر: "المغني" (٦٥٥/٢)، و"المفهم" (١٢٤/٣)، و"شرح مسلم" (١٠٧٢)، و"المجموع" (٢٢٠/٦)، و"الفتح" (٣٥٤/٣)، و"السبل" (٣٠٨/٢)، و"الشرح الممتع" (٢٥٤/٦).

(٤٠٣) هل تحرم الصدقة على بني المطلب؟

قبل الدخول في المسألة نذكر نسبهم، وهو كما يلي: هاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل، هؤلاء أربعة إخوة الجميع بنو عبد مناف. قال الصنعاني: واعلم أن بني المطلب هم أولاد المطلب بن عبد مناف، وجبير بن مطعم من أولاد نوفل بن عبد

مناف، وعثمان من أولاد عبد شمس بن عبد مناف، فبنو المطلب وبنو عبد شمس وبنو نوفل أولاد عم في درجة واحدة.

قلت: وكذلك بنو هاشم. **أما حكم المسألة:**

فالقول الأول: أن بني المطلب يشاركون بني هاشم في سهم ذوي القربى. وهو قول الشافعي ورواية عن أحمد. دليل هذا القول: حديث جبير بن مطعم ﷺ قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ، فقلنا يا رسول الله، أعطيت بني المطلب، وتركتنا ونحن وهم منك بمنزلة واحدة؟! فقال رسول الله ﷺ: «**إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ!**». أخرجه البخاري (٣١٤٠).

القول الثاني: أن بني المطلب لا يشاركون بني هاشم في سهم ذوي القربى. وهو قول جمهور أهل العلم. حجة هذا القول: أن النبي ﷺ أعطاهم على جهة التفضيل لا الاستحقاق.

الراجح: هو القول الأول، وأن بني المطلب يشاركون بني هاشم في سهم ذوي القربى، وكذلك تحرم عليهم الصدقة دون من عداهم، وإن كانوا في النسب سواء؛ وذلك للدليل الذي تقدم، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٦٥٦/٢)، و"المفهم" (١٢٥/٣)، و"الفتح" (٢٤٤/٦)، و"السبل" (٣٠٨/٢)، و"الشرح الممتع" (٢٥٥/٦).

(٤٠٤) ما حكم صدقة النافلة على آل البيت؟

القول الأول: لا تجوز لهم. وهو قول للشافعي، وقول لأحمد.

القول الثاني: تجوز. وهو قول أكثر الحنفية، وهو القول الثاني للشافعي، وأحمد.

القول الثالث: تحرم على رسول الله ﷺ، وتحل لآله. وهو القول الثالث للشافعي.

الراجح: أنه لا تجوز لهم الصدقة سواء كانت نافلة، أو فريضة؛ لعموم الأدلة، ولو لم يكن إلا حديث: «**إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ؛ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ!**»، فمن قال: إنما يعني الفريضة دون النافلة، فعليه البرهان.

انظر: "المغني" (٦٥٨/٢)، و"شرح مسلم" (١٠٧٢)، و"الفتح" (٣٥٤/٣)، و"السبل" (٣٠٧/٢)، و"الشرح الممتع" (٢٥٤/٦)

(٤٠٥) حكم الصدقة على موالي بني هاشم وبني المطلب

القول الأول: أنها تحرم عليهم الصدقة. وهو قول أبي حنيفة، وسائر الكوفيين، وبعض المالكية، وهو الصحيح عند الشافعية، واستدل أهل هذا القول بحديث أبي رافع رضي الله عنه: أن النبي ﷺ بعث رجلًا على الصدقة من بني مخزوم، فقال لأبي رافع رضي الله عنه: اصحبني؛ فإنك تصيب منها. قال: حتى آتي النبي ﷺ، فأسأله. فأتاه فسأله، فقال: «**مَوْلَى القَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ**». وهو صحيح، وقد تقدم.

القول الثاني: تجوز لهم. وهو قول مالك، والوجه الثاني للشافعية. قال ابن قدامة رحمه الله في الكلام على موالي بني هاشم دون موالي المطلب -: وقال أكثر العلماء: يجوز لأنهم ليسوا بقرابة النبي ﷺ، فلم يمنعوا من الصدقة كسائر الناس، ولأنهم لم يعوضوا عنها من الخمس، فإنهم لا يعطون منه، فلم يجز أن يحرموها كسائر الناس.

وبعد أن ذكر ابن قدامة هذا الكلام، اختار القول الأول، واحتج بحديث أبي رافع رضي الله عنه.

الراجح: هو القول الأول: أنها تحرم الصدقة على موالي بني هاشم، وبني المطلب؛ لحديث أبي رافع ﷺ المتقدم، وأما ما ذكره ابن قدامة عن العلماء من التعليل، فمردود؛ لأنه مصادم للنص، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٦٥٦/٢) و "المفهم" (٢١٦/٣)، و "شرح مسلم" (١٠٧٢)، و "سبل السلام" (٣١٠/٢).

(٤٠٦) لا تحل الصدقة لغني

ورد في هذه المسألة عدة أحاديث، منها: حديث **أبي سعيد** ﷺ: «**لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ...**»، وقد تقدم، وحديث رجلين من أصحاب النبي ﷺ أنه قال لهما: «**إِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيٍّ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ**»، وحديث رجل من بني هلال ﷺ مرفوعًا: «**لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ**». وهذان الأخيران في "**الصحيح المسند**" (١٤٩٧) (١٥٠٩).

قال ابن عبدالبر رحمه الله: أجمع العلماء على أن الصدقة المفروضة، وهي الزكاة الواجبة على الأموال لا تحل لغني غير الخمسة المذكورين في هذا الحديث الموصوفين فيه. اهـ. يعني حديث أبي سعيد ﷺ المتقدم. وهكذا نقل الإجماع غيره من أهل العلم.

انظر: "**الاستذكار**" (١٩٩/٩)، و "المغني" (٦٦١/٢).

(٤٠٧) هل تحل الصدقة للقوي المكتسب

القول الأول: لا يعطى من الزكاة من له قوة يقدر بها على الاكتساب. وهو قول الشافعي، وإسحاق، وأبي ثور، وأبي عبيد، وابن المنذر.

حجتهم: حديث عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ: أَنَّهُمَا أَتَيَا النَّبِيَّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَهُوَ يُقَسِّمُ الصَّدَقَةَ، فَسَأَلَاهُ مِنْهَا، فَرَفَعَ فِينَا الْبَصَرَ

وَخَفَضَهُ، فَرَآنَا جَلْدَيْنِ، فَقَالَ: «**إِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيٍّ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ**». أخرجه أبو داود (١٦٣٣)، وسنده صحيح، وهو في "**الصحيح المسند**" **لشيخنا مقبل** رحمه الله (١٥٠٩).

القول الثاني: قال أصحاب الرأي : من لم يملك مائتي درهم فله أن يأخذ من الزكاة، وللمعطي أن يعطي قويًّا مكتسبًا، أو غير قوي ولا مكتسب.

الصواب: هو القول الأول، **قال الشيخ ابن عثيمين** رحمه الله : إذا جاءك سائل يسأل الزكاة، ورأيته جلدًا قويًّا، فهل تعطيه أم لا؟

الجواب: نقول: عظه أولًا، وقل: إن شئت أعطيتك، ولا حظ فيها لغني، ولا قوي مكتسب، كما فعل النبي ﷺ في الرجلين اللذين أتيا إليه يسألانه من الصدقة فرآهما جلدين، وقال: «**إن شئتما أعطيتكما، ولا حظ فيها لغني، ولا لقوي مكتسب**». فإن قال قائل: أحوال الناس اليوم فسدت، فإنك لو وعظته بهذا الكلام لم يتعظ فما الجواب؟

الجواب: أن لنا في رسول الله ﷺ أسوة حسنة فنعظه بما وعظه النبي ﷺ، فإذا أصر ونحن لا نعلم خلاف ما يدعي، فإننا نعطيه، أما إذا أصر على السؤال، ونحن نعلم خلاف ما يدعي فإننا لا نعطيه.

انظر: "**الإشراف**" (٣/ ١٠٠)، و "**الشرح الممتع**" (٦/ ٢٦٥).

(٤٠٨) ما هو حد الغنى الذي لا يجوز معه الأخذ من الزكاة؟

القول الأول: من ملك خمسين درهمًا أو قيمتها من الذهب، أو وجود ما تحصل به الكفاية على الدوام، من كسب أو تجارة أو عقار، أو نحو ذلك، ولو ملك من

العروض أو الحبوب أو السائمة، أو العقارات ما لا تحصل به الكفاية لم يكن غنيًّا، وإن ملك نصابًا. وهو قول الثوري، والنخعي، وابن المبارك، وإسحاق، وهو ظاهر مذهب أحمد، وروي عن ابن مسعود، **وابن عباس** رضي الله عنهما: لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهمًا، أو عدلها، أو قيمتها من الذهب.

حجتهم: حديث **عبدالله بن مسعود** رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ، جَاءَتْ يَوْمَ القِيَامَةِ خُمُوشٌ، أَوْ خُدُوشٌ، أَوْ كُدُوحٌ فِي وَجْهِهِ!»**. فقيل: يا رسول الله، وما الغنى؟ قال: **«خَمْسُونَ دِرْهَمًا، أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ»**. أخرجه أبوداود (١٦٢٦)، وصححه الشيخ الألباني رحمه الله.

القول الثاني: الغنى ما تحصل به الكفاية، فإذا لم يكن محتاجًا حرمت عليه الصدقة، وإن لم يملك شيئًا، وإن كان محتاجًا حلت له الصدقة، وإن ملك نصابا، والأثمان وغيرها في هذا سواء. وهو قول مالك والشافعي، ورواية عن أحمد اختارها بعض أصحابه.

حجتهم: حديث قبيصة بن مخارق رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«يَا قَبِيصَةُ، إِنَّ المَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدِ ثَلَاثَةٍ: رَجُلٍ تَحَمَّلَ حَمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ المَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكُ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاحَتْ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ المَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ -، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ، حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الحِجَا مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ، فَحَلَّتْ لَهُ المَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ، فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ المَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُحْتًا يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا، سُحْتًا!»**. رواه مسلم (٢٤٥١).

القول الثالث: الغنى المانع من أخذ الزكاة هو من ملك نصابًا من الأثمان، أو العروض المعدة للتجارة، أو السائمة أو غيرها. وهو قول أبي حنيفة. حجته قول

النبي ﷺ لمعاذ: «**فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَىٰ فُقَرَائِهِمْ**»، فجعل الأغنياء من تجب عليهم الزكاة. وأجيب عن هذا: بأن الحديث فيه بيان الغنى الموجب للزكاة، وليس فيه حدٌّ وضابط يمنع الأخذ من الزكاة، والله أعلم.

الأقرب: هو القول الأول، والقول الثاني قريب أيضًا؛ فإنهما اتفقا في الحاجة، وإن ملك نصابا، وأنه فقير، وله أن يأخذ، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/١٠٠)، و "المغني" (٣/٦٦١)، و "تفسير القرطبي" (٨/١٤٥).

(٤٠٩) إذا دفع رب المال زكاته إلى من يظنه فقيرًا فبان غنيًا

القول الأول: يجزئه. وهو قول الحسن ، وأبي حنيفة، وأبي عبيد، وقول للشافعي، ورواية عن أحمد.

حجتهم: حديث عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ: أَنَّهُمَا أَتَيَا النَّبِيَّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَهُوَ يُقَسِّمُ الصَّدَقَةَ، فَسَأَلَاهُ مِنْهَا، فَرَفَعَ فِينَا الْبَصَرَ وَخَفَضَهُ، فَرَآنَا جَلْدَيْنِ، فَقَالَ: «**إِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيٍّ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ**». أخرجه أبو داود (١٦٣٣)، وسنده صحيح.

وحديث **أَبِي هُرَيْرَةَ** رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: « **قَالَ رَجُلٌ: لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ، فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصُدِّقَ عَلَىٰ سَارِقٍ! فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ! لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ! فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدَيْ زَانِيَةٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصُدِّقَ اللَّيْلَةَ عَلَىٰ زَانِيَةٍ! فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ! عَلَىٰ زَانِيَةٍ! لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ! فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ، فَوَضَعَهَا فِي يَدَيْ غَنِيٍّ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ:**

تُصُدِّقَ عَلَىٰ غَنِيٍّ! فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ؛ عَلَىٰ سَارِقٍ وَعَلَىٰ زَانِيَةٍ وَعَلَىٰ غَنِيٍّ! فَأُتِيَ فَقِيلَ لَهُ: أَمَّا صَدَقَتُكَ عَلَىٰ سَارِقٍ فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعِفَّ عَنْ سَرِقَتِهِ، وَأَمَّا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْتَعِفَّ عَنْ زِنَاهَا، وَأَمَّا الغَنِيُّ فَلَعَلَّهُ يَعْتَبِرُ فَيُنْفِقُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللهُ».

أخرجه البخاري (١٤٢١)، ومسلم (١٠٢٢).

القول الثاني: لا يجزئه. وهو قول الثوري، والحسن بن صالح، وأبي يوسف، وابن المنذر، وقول للشافعي، ورواية عن أحمد.

حجتهم: أنه دفع الواجب إلى غير مستحقه فلم يخرج من عهدته كما لو دفعها إلى كافر أو ذي قرابة.

الصواب: هو القول الأول، وهو اختيار ابن عثيمين رحمه الله، واللجنة الدائمة.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: مثل: رجل جاء يسأل؛ وعليه علامة الفقر فأعطيته من الزكاة فجاءني شخص فقال: ماذا أعطيته؟ **قلت:** زكاة. قال: هذا أغنى منك. فتجزئ؛ لأنه ليس لنا إلا الظاهر، ومثل ذلك الذين يسألون في المدارس والمساجد ثم نعطيهم بناء على الظاهر.

انظر: "الإشراف" (٣/ ١٠٢)، و"المغني" (٢/ ٦٦٧)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢٦٤)، و"فتاوى اللجنة" (٩/ ٣٧٦).

(٤١٠) إذا دفع الإمام الزكاة إلى من ظاهره الفقر فبان غنيًا

قال العمراني رحمه الله في "البيان" (٣/ ٤٤٥): إذا دفع الإمام الزكاة إلى من ظاهره الفقر، فبان غنيا استرجع منه إن كان باقيًا، وإن كان تالفًا أخذ منه البدل، وصرف إلى فقير.

وإن لم يكن له مال لم يجب على رب المال أن يخرج الزكاة ثانيًا؛ لأن الزكاة قد سقطت عنه بدفعها إلى الإمام، ولا يجب على الإمام ضمان؛ لأنه أمين غير مفرط؛ لأن حال الغنى يخفى من حال الفقر.

(٤١١) إذا دفع الزكاة إلى من يظن أنه أهل لها فبان خلاف ذلك

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله بعد أن ذكر المسألة التي قبل هذه: فأما إن بان الآخذ عبدا، أو كافرا، أو هاشميا، أو قرابة للمعطي ممن لا يجوز الدفع إليه، لم يجزه، رواية واحدة؛ لأنه ليس بمستحق، ولا تخفى حاله غالبا، فلم يجزه الدفع إليه، كديون الآدميين، وفارق من بان غنيا؛ بأن الفقر والغنى مما يعسر الاطلاع عليه والمعرفة بحقيقته، قال الله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، فاكتفى بظهور الفقر، ودعواه بخلاف غيره.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: وذهب بعض أهل العلم: إلى أنه إذا دفعها إلى من يظن أنه أهل بعد التحري، فبان أنه غير أهل فإنها تجزئه؛ حتى في غير مسألة الغني؛ أي: عمومًا؛ لأنه اتقى الله ما استطاع؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والعبرة في العبادات بما في ظن المكلف بخلاف المعاملات فالعبرة بما في نفس الأمر، ويصعب أن نقول له: إن زكاتك لم تقبل. مع أنه اجتهد، والمجتهد إن أخطأ فله أجر، وإن أصاب فله أجران.

وهذا القول أقرب إلى **الصواب**: أنه إذا دفع إلى من يظنه أهلًا مع الاجتهاد والتحري فتبين أنه غير أهل فزكاته مجزئة؛ لأنه لما ثبت أنها مجزئة إذا أعطاها لغني ظنه فقيرًا، فيقاس عليه بقية الأصناف.

انظر: "المغني" (٢/ ٦٦٨)، و "الشرح الممتع" (٦/ ٢٦٥).

(٤١٢) لا يجوز إعطاء الكافر من زكاة الأموال شيئًا

قال ابن المنذر رحمه الله : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الذمي لا يعطى من زكاة الأموال شيئًا.

وقال ابن قدامة رحمه الله: لا نعلم بين أهل العلم خلافًا في أن زكاة الأموال لا تعطى لكافر ولا لمملوك. ثم ذكر إجماع ابن المنذر، ثم قال: لأن النبي ﷺ قال لمعاذ : أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم، وترد في فقرائهم» . فخصهم بصرفها إلى فقرائهم، كما خصهم بوجوبها على أغنيائهم. وأما المملوك فلا يملكها بدفعها إليه، وما يعطاه فهو لسيده، فكأنه دفعها إلى سيده؛ ولأن العبد يجب على سيده نفقته، فهو غني بغناه.

قلت: أما زكاة الفطر ففيها خلاف . انظر ما تقدم عند مسألة رقم (٣٥٥).

انظر: "الإشراف" (٣/ ٩٩)، و"البيان" (٣/ ٤٤١)، و"المغني" (٢/ ٦٥٣)، و"المجموع" (٦/ ٢٢١).

(٤١٣) لا يجوز إعطاء الزكاة لمن تجب عليه نفقتهم كالوالدين والولد

قال القرطبي رحمه الله: فأما الوالدان والولد الفقراء فلا تدفع الزكاة إليهم بالإجماع.

وقال الحافظ رحمه الله: لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالإجماع، نقله ابن المنذر وغيره.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : وعلى هذا: فلا يدفع زكاته إلى جدته لا من قبل أبيه ولا من قبل أمه، ولا إلى بنته ولا بنت ابنه، ولا بنت ابنته؛ لأن كل هؤلاء أصول وفروع، والمؤلف ـ رحمه الله ـ لم يقيد الأصل والفرع.

أي: لم يقل إلى فرعه الوارث، أو أصله الوارث، فيشمل الوارث وغير الوارث؛ لأن الأصل والفرع تجب النفقة لهما بكل حال إذا كانوا فقراء وهو غني، سواء كانوا وارثين أم غير وارثين.

وقال الشيخ البسام رحمه الله: قال الفقهاء: ولا يجوز دفع الزكاة إلى فرعه مهما نزل من البنين والبنات، ولا إلى أصله من قبل أبيه وأمه مهما علوا؛ لأن ملك أحدهما في حكم ملك الآخر، ومن شرط الزكاة زوال الملك؛ ولأن الإجماع قد انعقد على أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى والديه.

قلت: قد أشار ابن تيمية إلى خلاف، وأنه يجوز في بعض الحالات. وانظر المسائل التي بعد هذه.

انظر: "المفهم" (٣/٤٦)، و "الفتح" (٣/٣٣٠)، و "نيل المآرب" (٢/٤٠٨)، و "الشرح الممتع" (٦/٢٥٨).

(٤١٤) هل يجوز دفع الزكاة إلى والديه إذا كانوا غارمين أو مكاتبين؟

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وأما دفعها إلى الوالدين إذا كانوا غارمين، أو مكاتبين ففيها وجهان: والأظهر جواز ذلك.

انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٥/ ٩٠، ٩٢).

(٤١٥) إذا كان على الأب دين، فهل للولد أن يقضي دين أبيه من زكاته؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "**الشرح الممتع**" (٦/ ٢٦٠): لو كان غنيًّا ينفق على أبيه، وأبوه مستغن، إما بنفسه، أو بإنفاق ولده، لكن عليه دين يستطيع الولد أن يؤدي الدين عنه، لكن يقول: أنا أؤدي الدين من زكاتي.

فيجوز؛ لأنه لا يجب على الابن وفاء دين أبيه، اللهم إلا إذا كان هذا الدين بسبب النفقة، أي: أن الأب يحتاج، ويشتري في ذمته فلحقه الدين لشراء مؤونته، ففي هذه الحال نقول: لا تقض دين أبيك من زكاتك؛ لأن هذا يؤدي إلى أن يضيق الإنسان على أبيه، حتى يستدين للنفقة، ثم يقول: أبي عليه دين فأقضي دينه من زكاتي، فيجوز أن يقضي الدين عن أبيه، أو أمه، أو ابنه وابنته، بشرط ألا يكون هذا الدين استدانة لنفقة واجبة على الابن، فإن كان لنفقة واجبة فلا يجوز.

(٤١٦) هل يجوز دفع الزكاة إلى والديه وولده، إذا كانوا فقراء وهو عاجز عن نفقتهم؟

قال ابن تيمية رحمه الله : وأما إن كانوا فقراء، وهو عاجز عن نفقتهم، فالأقوى جواز دفعها إليهم في هذه الحال؛ لأن المقتضى موجود، والمانع مفقود، فوجب العمل بالمقتضى السالم عن المعارض المقاوم.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: **وقال شيخ الإسلام**: يجوز صرف الزكاة إلى الوالدين وإن علوا وإلى الولد وإن سفل، إذا كانوا فقراء، وهو عاجز عن نفقتهم.

ويقال: استحقاق الزكاة مقيد بوصف كالفقر، والمسكنة، والعمالة، فكل من انطبق عليه هذا الوصف فهو من أهل الزكاة.

ومن ادعى خروجه فعليه الدليل، وليس في المسألة دليل، ولهذا فالقول الراجح الصحيح، أنه يجوز أن يدفع الزكاة لأصله وفرعه ما لم يدفع بها واجبًا عليه، فإن وجبت نفقتهم عليه، فلا يجوز أن يدفع لهم الزكاة؛ لأن ذلك يعني أنه أسقط النفقة عن نفسه.

وعلى هذا: فإذا كان له جد وأب كلاهما فقير، لكن الأب يتسع ماله للإنفاق عليه فهو ينفق عليه، فهنا لا يجوز أن يعطي والده الزكاة.

والجد لا يتسع ماله للإنفاق عليه وهو فقير، فيجوز أن يعطيه منها.

مثال آخر: عنده أم وجدة فهو ينفق على الأم، ولكن لا يتسع ماله للإنفاق على الجدة، فيجوز أن يعطيها من الزكاة.

والمذهب: لا يجوز، فتأخذ الزكاة من غيره، وهذا ضعيف جدًّا؛ قال النبي ﷺ: «**الصدقة على ذي القرابة صدقة وصلة**»، وأنا الآن لا أسقط عن نفسي واجبًا حتى يقال: إني حميت نفسي.

مثال آخر: لو كان غنيًا ينفق على أبيه، وأبوه مستغن، إما بنفسه، أو بإنفاق ولده، لكن عليه دين يستطيع الولد أن يؤدي الدين عنه، لكن يقول: أنا أؤدي الدين من زكاتي.

فيجوز؛ لأنه لا يجب على الابن وفاء دين أبيه، اللهم إلا إذا كان هذا الدين بسبب النفقة، أي: أن الأب يحتاج، ويشتري في ذمته فلحقه الدين لشراء مؤونته، ففي هذه الحال نقول: لا تقض دين أبيك من زكاتك؛ لأن هذا يؤدي إلى أن يضيق الإنسان على أبيه، حتى يستدين للنفقة، ثم يقول: أبي عليه دين فأقضي دينه من زكاتي، فيجوز أن يقضي الدين عن أبيه، أو أمه، أو ابنه وابنته، بشرط ألا يكون هذا الدين استدانة لنفقة واجبة على الابن، فإن كان لنفقة واجبة فلا يجوز. اهـ.

وقال رحمه الله: إذا كان الأب فقيرًا، وعند الابن زكاة وهو عاجز عن نفقة أبيه، **فهل** يجوز أن يصرفها لأبيه؟

الجواب: يجوز أن يعطيها لوالده؛ لأنه لا تلزمه نفقته؛ لأن الابن لا يملك شيئًا، وهو هنا لا يسقط واجبًا، والزكاة إما ستذهب إلى الوالد أو إلى غيره، فهل من الأولى عقلًا فضلًا عن الشرع، أن أعطي غريبًا يتمتع بزكاتي ويدفع حاجته وأبي يتضور من الجوع؟

الجواب: لا؛ لأنني لا أستطيع أن أنفق على والدي، ففي هذه الحال تجزئ الزكاة للوالد.اهـ.

انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٥/ ٩٠، ٩٢)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢٥٠، ٢٥٩).

(٤١٧) إذا كان الولد محتاجًا إلى قضاء دين وغيره، فهل له أن يأخذ من زكاة أبيه؟

قال ابن تيمية رحمه الله: إذا كان على الولد دين، ولا وفاء له جاز أن يأخذ من زكاة أبيه في أظهر القولين في مذهب أحمد وغيره، وأما إن كان محتاجًا إلى النفقة، وليس لأبيه ما ينفق عليه ففيه نزاع، والأظهر أنه يجوز له أخذ زكاة أبيه، وأما إن كان مستغنيا بنفقة أبيه، فلا حاجة به إلى زكاته، والله أعلم.

انظر: "الفتاوى" (٢٥/٩٠)، و(٢٥/٩٢)، و"الشرح الممتع" (٦/٢٥٠).

(٤١٨) إذا وضع الرجل مالاً عند أبيه ليحفظه فصرفه الأب، فهل فيه زكاة؟

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله بسؤال ونصه: عندي مبلغ خمسون ألف ريال، وأعطيتها والدي ليحفظها وعندما قلت لوالدي: أخرج الزكاة عني. قال: إني قد صرفتها وسأعطيك بدلًا منها فيما بعد. فهل عليَّ زكاة أم لا؟

فقال في جوابه رحمه الله: والظاهر من السؤال أن والده أنفقها أخرج هذه الدراهم وبقيت في ذمته، فإذا كانت في ذمة الوالد فمن العلماء من يقول: إن الدين الذي على الوالد لا زكاة فيه؛ لأنه لا يمكن الولد مطالبة أبيه بالدين، فهو كالدين الذي على المعسر؛ فلا يجب على الإنسان أن يؤدي زكاة دين كان على أبيه؛ لأنه لو أراد أن يطلبه من أبيه أو يطالبه به لم يتمكن من ذلك شرعًا، قال النبي ﷺ: «**أنت ومالك لأبيك**».

وقال بعض العلماء: إن الدين الذي في ذمة الوالد إذا لم ينوِ الوالد تملك هذه الدراهم فإنه تجب زكاته، والاحتياط أن يخرج زكاة الدين الذي في ذمة أبيه، لاسيما إذا كان أبوه موسرًا وسهلًا لو أراد أن يستوفيه ولده أعطاه إياه بسرعة، فإنه ينبغي أن تجب الزكاة فيه حينئذ، وهذا أحسن وأولى أن يؤدي الزكاة عن الدين الذي في ذمة أبيه. اهـ.

انظر: "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٨/ ٢٧).

(٤١٩) هل يجوز للرجل أن يعطي أمه من الرضاعة من الزكاة؟

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله بسؤال ونصه: **هل** تعطى الأم من الرضاعة والأخت من الرضاعة من الزكاة؟

فأجاب رحمه الله: **نعم**، تعطى الأم من الرضاعة من الزكاة، والأخت من الرضاعة إذا كن مستحقات للزكاة؛ وذلك لأن الأم من الرضاعة والأخت من الرضاعة لا يجب النفقة عليهن، فهن يعطين من الزكاة بشرط أن تثبت فيهما صفة الاستحقاق.

انظر: "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٨/ ٤١٧).

(٤٢٠) هل يجوز للرجل أن يدفع زكاته لبناته المتزوجات الفقراء؟

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: هل يصح إخراج الزكاة للابنة المتزوجة المحتاجة؟

فأجاب رحمه الله: كل من اتصف بوصف يستحق به الزكاة فالأصل جواز دفع الزكاة إليه. وعلىٰ هذا: فإن كان الرجل لا يمكنه أن ينفق علىٰ ابنته وأولادها فيدفع الزكاة إليها، والأفضل والأحوط والأبرأ للذمة أن يدفعها إلىٰ زوجها.

وسئل أيضًا رحمه الله: هل يجوز أن أدفع من زكاة مالي لبناتي المتزوجات علمًا بأنهم فقراء؟

فأجاب رحمه الله: ذكر العلماء أن الإنسان لا يدفع الزكاة إلىٰ ذريته، ولا لآبائه، ولا لأمهاته أي لا أصوله ولا فروعه وهذا إذا كانت تدفع إليه من أجل دفع الحاجة، أما إذا كانت عليهم ديون ليس سبيلها النفقة فيجوز دفعها إليهم؛ لأنه لا يلزمه قضاء ديونهم، ولذلك لا يكون دفع زكاته لهم توفيرًا لماله.

وخلاصة الجواب: أن هذا الرجل الذي عنده بنات متزوجات وأزواجهن فقراء إذا لم يكن عنده مال يتسع للإنفاق عليهن، فلا بأس أن يدفع زكاته إليهم، وليدفع المال إلىٰ الأزواج؛ لأنهم هم المسئولون عن الإنفاق، فلا بأس بذلك علىٰ كل حال. اهـ.

انظر: "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٨/ ٤٢٦-٤٢٧).

(٤٢١) هل يجوز دفع الزكاة الواجبة إلى الأقربين غير الوالدين والولد؟

القول الأول: يجـوز. وهو قول أبي حنيفة، ورواية عن مالك. وهواختيار الشوكاني.

حجتهـم: حديث **سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْمِسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَعَلَى ذِي الرَّحِمِ اثْنَتَانِ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ**». أخرجه الترمذي(٦٥٨)، والنسائي (٢٥٨٢)، **وصححه الشيخ الألباني** رحمه الله في "**سنن الترمذي**"، و "**النسائي**".

القول الثاني: لا يعطي قرابته من الزكاة شيئا. وهو قول الحسن، وطاوس، ورواية عن مالك.

القول الثالث: إن كان الأقارب لا يرث بعضهم من بعض فيجوز. وهو قول الحنابلة.

وإن كان بينهما ميراث كالأخوين اللذين يرث كل واحد منهما الآخر، ففيه روايتان عند أحمد:

- **إحداهما:** يجوز لكل واحد منهما دفع زكاته إلى الآخر.
- **والرواية الثانية:** لا يجوز دفعها إلى الموروث.

حجتهـم: أنه يلزمه مؤنته فيغنيه بزكاته عن مؤنته ويعود نفع زكاته إليه فلم يجز، كدفعها إلى والده أو قضاء دينه بها.

قال ابن قدامة رحمه الله : وفي الجملة: من لا يجب عليه الإنفاق عليه، فله دفع الزكاة إليه، ويقدم الأحوج فالأحوج، فإن شاءوا قدم من هو أقرب إليه، ثم من كان أقرب في الجوار وأكثر دينا.

وكيف فرقها، بعدما يضعها في الأصناف الذين سماهم الله تعالى، جاز. والله أعلم.اهـ.

قلت: وأجابوا عن حديث **سلمان بن عامر** ﷺ الذي تقدم عند القول الأول أنه محمول على صدقة التطوع.

الراجح: هو القول الأول، وأنه يجوز، وسواء كان بين المعطي والمعطى توارث أم لا، كالأخ وابن الأخ، والأخت، والعم، وابن العم، وغيرهم؛ لحديث **سلمان بن عامر** ﷺ الذي تقدم عند القول الأول، فإنه ليس فيه اشتراط كون الصدقة فريضة أو نافلة ولم يفرق بين الوارث وغيره، ولأنه ليس من عمودي نسبه، فأشبه الأجنبي، والله أعلم.

قال الشوكاني رحمه الله في شرحه لحديث **سلمان بن عامر** ﷺ الذي تقدم، وكذا في شرحه لحديث آخر بنحوه عن **أبي أيوب** ﷺ : وقد استدل بالحديثين على جواز صرف الزكاة إلى الأقارب، سواء كانوا ممن تلزم لهم النفقة أم لا؛ لأن الصدقة المذكورة فيهما لم تقيد بصدقة التطوع.

وقال رحمه الله: ثم الأصل عدم المانع، فمن زعم أن القرابة أو وجوب النفقة مانعان فعليه الدليل، ولا دليل.

قلت: ولكن لا يقصد بدفع الزكاة إلى الأقارب المحاباة.

قال ابن قدامة رحمه الله: قال أحمد: كان العلماء يقولون في الزكاة: لا تدفع بها مذمة، ولا يحابى بها قريب، ولا يبقي بها مالًا.

وقال رحمه الله: وفي الجملة: من لا يجب عليه الإنفاق عليه، فله دفع الزكاة إليه، ويقدم الأحوج فالأحوج، فإن تساووا قدم من هو أقرب إليه، ثم من كان أقرب في الجوار وأكثر دِينًا، وكيف فرقها، بعدما يضعها في الأصناف الذين سماهم الله تعالىٰ، جاز، والله أعلم.

قلت: والكلام هنا المقصود به الصدقة الواجبة كما تراها في المسألة، أما صدقة التطوع علىٰ الأقارب، فالأدلة علىٰ جوازها وفضلها كثيرة، منها: حديث أنس رضي الله عنه في ذكر صدقة أبي طلحة بأرض يقال لها بيرحاء، فأمره النبي ﷺ أن يجعلها في الأقربين، فقسمها في أقاربه وبني عمه... الحديث. متفق عليه. وانظر ما سيأتي عند مسألة رقم (٤٣١).

انظر: "المغني" (٦٤٨/٢، ٦٨٩)، و"المفهم" (٣٦/٣)، و"الفتاوى" (٨٩/٢٥)، و"الفتح" (٣٣٠/٣)، و"النيل" (٣٧٣/٥)، و"الشرح الممتع" (٢٤٩/٦).

(٤٢٢) لا يجوز للرجل أن يدفع زكاته لزوجته

قال ابن المنذر رحمه الله: وأجمعوا علىٰ أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة؛ لأن نفقتها عليه، وهي غنية بغناه.

انظر: "الإجماع" (١٥)، و"الفتح" (٣٣٠/٣)، و"نيل المآرب" (٤٠٩/٢).

(٤٢٣) هل يجوز للمرأة أن تدفع زكاتها لزوجها؟

ورد في هذه المسألة حديث، وهو حديث زينب امرأة **عبدالله بن مسعود** رضي الله عنهما أنها انطلقت إلىٰ النبي ﷺ تسأله: أيجزئ عنها أن تنفق علىٰ زوجها، وعلىٰ أيتام في حجرها من الصدقة؟ فقال النبي ﷺ: «**نَعَمْ، لَهَا أَجْرَانِ: أَجْرُ القَرَابَةِ، وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ**». والحديث أخرجه البخاري (١٤٦٦).

واختلفوا في الحديث: هل المقصود بالصدقة الواجبة أم التطوع؟ انظر الخلاف في "**الفتح**". وذكر عن القاضي عياض، والنووي أنهما رجحا أنها صدقة تطوع.

وأما قولها: أيجزئ عني؟ قالوا: أي من الوقاية من النار، كأنها خافت أن صدقتها على زوجها لا يحصل لها المقصود.

- **وأما أقوال أهل العلم في المسألة:**

فالقول الأول: يجوز للمرأة أن تدفع زكاتها لزوجها. وهو قول الشافعي، والثوري، وصاحبي أبي حنيفة، وإحدى الروايتين عن مالك، وحملوا الصدقة في الحديث على الواجبة.

القول الثاني: لا يجوز. وهو قول أبي حنيفة، وهي الرواية الثانية عن مالك، وحملوا الحديث على صدقة التطوع.

الراجح: هو القول الأول أنه يجوز للمرأة دفع زكاتها إلى زوجها إذا كان مستحقًّا. **قال الشوكاني** رحمه الله: والظاهر أنه يجوز للزوجة صرف زكاتها إلى زوجها، أما أولًا: فلعدم المانع من ذلك، ومن قال: (إنه لا يجوز) فعليه الدليل. وأما ثانيًا: فلأن ترك استفصاله ﷺ لها ينزل منزلة العموم، فلما لم يستفصلها عن الصدقة: هل هي تطوع أو واجب؟ فكأنه قال: يجزئ عنك فرضًا كان أو تطوعًا.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: الصواب جواز دفع الزكاة إلى الزوج، إذا كان من أهل الزكاة.

مثال ذلك: امرأة موظفة وعندها مال وزوجها فقير محتاج، إما أنه مدين، أو أنه ينفق على أولاده، أو ما أشبه ذلك، فللزوجة أن تؤدي زكاتها إليه.

وقولنا: «أو أنه ينفق على أولاده» المراد بأولاده من غيرها؛ لأن أولاده منها إذا كان أبوهم فقيرًا، يلزمها أن تنفق عليهم؛ لأنهم أولادها، لكن إذا كان له أولاد من غيرها وهو فقير، فللزوجة أن تعطيه زكاتها. اهـ.

انظر: "المغني" (٦٨٨/٢)، و"المفهم" (٤٦/٣)، و"الفتح" (٣٣٠/٣)، و"النيل" (٣٧١/٥)، و"نيل المآرب" (٤٠٩/٢)، و"الشرح الممتع" (٢٦١/٦).

(٤٢٤) هل يجوز للرجل أن يعطي زوجته من الزكاة لقضاء دينها؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٦/ ٢٦٣):

الراجح: يجوز، بشرط: ألا يسقط به حقًّا واجبًا عليه؛ فإذا أعطاها من زكاته للنفقة لتشتري ثوبًا أو طعامًا، فإن ذلك لا يجزئ، وإن أعطاها لقضاء دين عليها فإن ذلك يجزئ؛ لأن قضاء الدين عن زوجته لا يلزمه.

(٤٢٥) إذا كان لرجل زوجة فقيرة وهو غني، فهل يجوز لغير الزوج أن يعطيها من الزكاة؟

وجهان في مذهب الشافعية: **أحدهما**: يجوز؛ لأنها فقيرة فهي متصفة بصفة من تحل لها الصدقة. **والثاني**: لا يجوز؛ لأن غناها بزوجها الذي تجب عليه نفقتها بمنزلة غناها بمال نفسها.

والذي يظهر أنه لا يجوز؛ لأن زوجها إذا كان غنيًّا فهي غنية بغناه، إلا إذا كان زوجها شحيحًا لا يعطيها من النفقة ما يكفيها، فيجوز، والله أعلم.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : وإذا كانت تحت غني، لكنه من أبخل الناس فتعطى من الزكاة؛ لأنها فقيرة، ولم تستغن بزوجها، فتدخل في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ ...﴾ [التوبة: ٦٠].

فإن قال قائل: لماذا لا تقولون لها: طالبي الزوج وارفعيه إلى المحكمة؟

قلنا: لا نقول لها ذلك؛ لأن هذا يترتب عليه مشاكل، فقد يفضي إلى أن يطلقها، وهذا ضرر عليها، ودفع حاجتها لدفع هذا الضرر لا شك أنه مما جاءت به الشريعة. اهـ.

انظر: "البيان" (٣/ ٤٤٣)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢٥٨).

(٤٢٦) إذا كان الرجل غنيًا وله قريب فقير تلزمه نفقته، فهل للأجنبي أن يعطي الفقير من الزكاة؟

- **وجهان في مذهب الشافعية:**

أحدهما: يجوز؛ لأنه لا مال له، ولا كسب؛ فهو متصف بصفة من تحل له الصدقة.

الثاني: لا يعطى؛ لأن غناه بقريبه الذي تجب عليه نفقته بمنزلة غناه بمال نفسه. وانظر المسألة التي قبل هذه.

انظر: "البيان" (٣/ ٤٤٣).

(٤٢٧) إذا أراد شخص أن يدفع زكاة من ماله عن غيره، فهل يشترط إذن من وجبت عليه؟

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "**فتح ذي الجلال والإكرام**" (٦/ ٩٧): إن أراد شخص أن يخرج زكاة من ماله هو عن غيره من زوجة أو غيرها، **فهل تجزئ؟**

الجواب: أن ذلك يجزئ بشرط أن يأذن من وجبت عليه الزكاة قبل الدفع أو يجيز بعد الدفع على القول الصحيح، أما بدون الإذن قبل الدفع أو الإجازة بعد الدفع فلا تجزئ عنه؛ لأنه لا بد من نية التعبد لله بها ، وإذا لم يكن صاحب المال ناويًا إخراجها فإنه لا تجزئه ولو أخرجها عنه ذلك الشخص من ماله هو. اهـ.



باب صدقة التطوع

(٤٢٨) صدقة التطوع مستحبة في جميع الأوقات

قال الإمام ابن المنذر رحمه الله في "**الإشراف**" (٣/ ١٠٦): صدقة التطوع مستحبة في جميع الأوقات، ويستحب للرجل أن يتصدق بما تيسر ولا يستقله، ولا يمتنع من الصدقة لقلته وحقارته، فإن قليل الخير كثير عند الله، ثبت عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلاَ يَصْعَدُ إِلَى اللهِ إِلَّا الطَّيِّبُ، فَإِنَّ اللهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الجَبَلِ**».

قلت: الحديث أخرجه البخاري (١٤١٠)، ومسلم (١٠١٤).

وقال ابن قدامة رحمه الله في كلامه على صدقة التطوع: وهي مستحبة في جميع الأوقات؛ لقوله تعالى ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥] ، وأمر بالصدقة في آيات كثيرة، وحث عليها ورغب فيها...، ثم ذكر رحمه الله حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه الذي تقدم.

انظر: "**الإشراف**" (٣/ ١٠٦)، و "**المغني**" (٣/ ٨٢).

(٤٢٩) صدقة التطوع شرعت لحكمة؛ لأنها يكمل بها ما نقص من الفريضة

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/ ٢٠٩): وصدقة التطوع من رحمة الله سبحانه وتعالى بعباده؛ لأن الفريضة قد يؤديها ناقصة، والنوافل تكمل بها الفرائض، كما جاء في ذلك حديث مرفوع إلى النبي ﷺ.

ومن فوائد صدقة التطوع: أن بها زيادة الإيمان، فإن الإنسان يزداد إيمانه بصدقته؛ لأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ومن حكمة الله – عز وجل – بعباده أنه ما جعل عليهم فريضة إلا جعل لهم نافلة من نوعها، فكل الفرائض لها نافلة من نوعها، فالصلاة لها نافلة من نوعها، مثل الرواتب، والوتر، وصلاة الليل، والضحى، وما أشبه ذلك؛ والصدقة لها نوافل، فالزكاة واجبة وما عداها تطوع، والصوم كذلك واجب وفيه تطوع، والحج فيه واجب، وفيه تطوع، حتى يكمل الواجب بالتطوع. اهـ.

(٤٣٠) تستحب الصدقة على ذي القرابة

قال الله تعالى: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾﴾ [البلد: ١٥].

وعَنْ **أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ** رضي الله عنه، قال: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَخْلٍ، وَكَانَ أَحَبُّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[آل عمران: ٩٢]، قَامَ **أَبُو طَلْحَةَ** إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[آل عمران: ٩٢]، وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لله، أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ

الله، فَضَعْهَا يَا رَسُولَ الله حَيْثُ أَرَاكَ الله. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**بَخٍ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَىٰ أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ**». فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ الله. فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ.

وعن **سلمان بن عامر** رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ « **الصَّدَقَةُ عَلَىٰ المِسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَهِيَ عَلَىٰ ذِي الرَّحِمِ ثِنْتَانِ: صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ** ». أخرجه الترمذي(٦٥٨)، وابن ماجه(١٨٤٤).

والحديث حسنه العلامة الألباني رحمه الله في "**الإرواء**" (٨٨٣).

قال ابن المنذر رحمه الله: ويستحب الصدقة على ذي القرابة وعلى من اشتدت حاجته.

وقال النووي رحمه الله: أجمعت الأمة على أن الصدقة على الأقارب أفضل من الأجانب، والأحاديث في المسألة كثيرة مشهورة، قال أصحابنا: ولا فرق في استحباب صدقة التطوع على القريب وتقديمه على الأجنبي بين أن يكون القريب ممن يلزمه نفقته أو غيره. قال البغوي: دفعها إلى قريب يلزمه نفقته أفضل من دفعها إلى الأجنبي ... قال أصحابنا: ويستحب تخصيص الأقارب على الأجانب بالزكاة حيث يجوز دفعها إليهم كما قلنا في صدقة التطوع ولا فرق بينهما، وهكذا الكفارات والنذور والوصايا والأوقاف وسائر جهات البر، يستحب تقديم الأقارب فيها حيث يكونون بصفة الاستحقاق.

انظر: "**الإشراف**" (٣/ ١٠٦)، و "**المغني**" (٣/ ٨٢)، و "**المجموع**" (٦/ ٢٣٥).

(٤٣١) يستحب للمتصدق أن يخص بصدقته أهل الفضل والصلاح

قال النووي رحمه الله : يستحب أن يخص بصدقته الصلحاء وأهل الخير وأهل المروءات والحاجات، فلو تصدق على فاسق أو على كافر من يهودي أو نصراني أو مجوسي جاز، وكان فيه أجر في الجملة، قال صاحب البيان: قال الصيمرى: وكذلك الحربي، ودليل المسألة قول الله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨]، ومعلوم أن الأسير حربي، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «قال رجل: لأتصدقن الليلة بصدقة! فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق؛ فأصبحوا يتحدثون: تصدق على سارق! فقال: اللهم لك الحمد! لأتصدقن بصدقة! فخرج فوضعها في يد زانية، فأصبح الناس يتحدثون: تصدق على زانية! فقال: اللهم لك الحمد! لأتصدقن الليلة بصدقة! فخرج بصدقته فوضعها في يد غني، فأصبحوا يتحدثون: تصدق على غني! فقال: اللهم لك الحمد؛ على سارق وعلى زانية وعلى غني! فأتي فقيل له: أما صدقتك على سارق فلعله أن يستعف عن سرقته، وأما الزانية فلعلها تستعف عن زناها، وأما الغني فلعله يعتبر وينفق مما آتاه الله تعالى » رواه البخاري ومسلم. اهـ.

انظر: "البيان" (٣/ ٤٥٢)، و "المجموع" (٦/ ٢٣٧).

(٤٣٢) هل يجوز دفع صدقة التطوع إلى الغني والكافر وقرابة المتصدق؟

قال ابن قدامة رحمه الله : وكل من حرم صدقة الفرض من الأغنياء وقرابة المتصدق والكافر وغيرهم، يجوز دفع صدقة التطوع إليهم، ولهم أخذها، قال الله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الإنسان: ٨]. ولم يكن الأسير

يومئذ إلا كافرا، وعن **أسماء بنت أبي بكر** رضي الله عنهما، قالت: قدمت علىٰ أمي وهي مشركة، فقلت: يا رسول الله ﷺ إن أمي قدمت عليَّ وهي راغبة، أفأصلها؟ قال: «**نعم، صلي أمك**» . وكسا عمر أخا له حلة كان النبي ﷺ أعطاه إياها.

وعن **أبي مسعود** رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «**إذا أنفق المسلم علىٰ أهله، وهو يحتسبها، فهي له صدقة**». متفق عليه. وقال النبي ﷺ **لسعد**: «**إن نفقتك علىٰ أهلك صدقة، وإن ما تأكل امرأتك صدقة**» . متفق عليه. اهـ

وقال النووي رحمه الله : تحل صدقة التطوع للأغنياء بلا خلاف فيجوز دفعها إليهم ويثاب دافعها عليها، ولكن المحتاج أفضل.

قال أصحابنا: ويستحب للغني التنزه عنها ويكره التعرض لأخذها. قال صاحب البيان: ولا يحل للغني أخذ صدقة التطوع مظهرا للفاقة. وهذا الذي قاله صحيح، وعليه حمل الحديث الصحيح: أن رجلا من أهل الصفة مات فوجد له ديناران فقال النبي ﷺ: « **كيتان من نار**» والله أعلم (وأما) إذا سأل الغني صدقة التطوع فقد قطع صاحب الحاوي والسرخسي وغيرهما بتحريمها عليه قال صاحب الحاوي: إذا كان غنيا عن المسألة بمال أو بضيعة فسؤاله حرام، وما يأخذه محرم عليه هذا لفظه. اهـ.

انظر: "المغني" (٢/ ٦٥٩)، و"المجموع" (٦/ ٢٣٦)، و"الموسوعة الفقهية" (٢٦/ ٣٣٣).

(٤٣٣) هل يجوز للمرأة أن تتصدق من مال زوجها؟

اتفق الفقهاء علىٰ أنه يجوز للمرأة أن تتصدق من بيت زوجها للسائل وغيره بما أذن فيه الزوج صريحًا، كما يجوز التصدق من مال الزوج بما لم يأذن فيه ولم ينه عنه إذا

كان يسيرًا، عند جمهور الفقهاء الحنفية، والمالكية، والشافعية، وهو الراجح عند الحنابلة.

حجتهم: حديث **عَائِشَةَ** رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «**إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لاَ يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا**». أخرجه البخاري (١٤٢٥)، ومسلم (١٠٢٤)، ولهم أدلة أخرىٰ والشاهد من الحديث: أنه لم يذكر فيه إذنًا.

والرواية الثانية عند الحنابلة: لا يجوز للمرأة التصدق من مال زوجها ولو كان يسيرًا؛ لحديث **أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ** رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ يَقُولُ: «**لَا تُنْفِقُ امْرَأَةٌ شَيْئًا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا**» ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَلَا الطَّعَامُ، قَالَ: «**ذَاكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا**». أخرجه الترمذي (٦٧٠)، وسنده حسن، وحسنه **الشيخ الألباني** رحمه الله في **"سنن الترمذي"**.

الصواب: أنه يجوز للمرأة التصدق إذا لم ينهها زوجها، وعلمت من حاله الرضا بذلك .

قال ابن قدامة رحمه الله : الإذن العرفي يقوم مقام الإذن الحقيقي، فصار كأنه قال لها: افعلي هذا. فإن منعها ذلك، وقال: لا تتصدقي بشيء، ولا تتبرعي من مالي بقليل، ولا كثير. لم يجز لها ذلك؛ لأن المنع الصريح نفي للإذن العرفي.

وقال النووي رحمه الله : يجوز للمرأة أن تتصدق من بيت زوجها للسائل وغيره بما أذن فيه صريحا وبما لم يأذن فيه ولم ينه عنه إذا علمت رضاه به، وإن لم تعلم رضاه به فهو

حرام. هكذا ذكر المسألة السرخسي وغيره من أصحابنا وغيرهم من العلماء. وهذا الحكم متعين، وعليه تحمل الأحاديث الواردة في ذلك.

انظر: "المغني" (٤/ ٥١٥)، و "المجموع" (٦/ ٢٤٣)، و "الموسوعة الفقهية" (٢٦/ ٣٢٧).

(٤٣٤) هل يجوز أن يتصدق بماله كله

عَنْ **عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ** ﷺ قال: أَمَرَنَا رَسُولُ الله ﷺ يَوْمًا أَنْ نَتَصَدَّقَ، فَوَافَقَ ذَلِكَ مَالًا عِنْدِي، فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا. فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟**» ، قُلْتُ: مِثْلَهُ. قَالَ: وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ الله عَنْهُ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: «**مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟**» قَالَ: أَبْقَيْتُ لَهُمُ اللهَ وَرَسُولَهُ. قُلْتُ: لَا أُسَابِقُكَ إِلَى شَيْءٍ أَبَدًا!. أخرجه أبو داود (١٦٧٨)، وسنده حسن.

قال ابن المنذر رحمه الله: والأولى أن يتصدق من الفاضل عن كفايته وكفاية من يمونه على الدوام.

وقال ابن قدامة رحمه الله : الأولى أن يتصدق من الفاضل عن كفايته، وكفاية من يمونه على الدوام؛ لقول النبي ﷺ: «**خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، وابدأ بمن تعول**» متفق عليه. فإن تصدق بما ينقص عن كفاية من تلزمه مؤنته، ولا كسب له، أثم؛ لقول النبي ﷺ: «**كفى بالمرء إثما أن يضيع من يمون!**»؛ ولأن نفقة من يمونه واجبة، والتطوع نافلة، وتقديم النفل على الفرض غير جائز. فإن كان الرجل وحده أو كان لمن يمون كفايتهم فأراد الصدقة بجميع ماله، وكان ذا مكسب، أو كان واثقا من نفسه، يحسن التوكل والصبر على الفقر، والتعفف عن المسألة،

فحسن؛ لأن النبي ﷺ «سئل عن أفضل الصدقة، فقال: **جهد من مقل إلى فقير في السر**» ، ثم ذكر رحمه الله حديث **عمر** رضي الله عنه الذي تقدم .

وقال النووي رحمه الله : **قال المصنف والأصحاب والعلماء كافة:** يستحب لمن فضل عن كفايته وما يلزمه شيء أن يتصدق؛ لما ذكره المصنف. ودلائله مشهورة في القرآن والسنة والإجماع.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: من تصدق بماله كله في صحة بدنه وعقله حيث لا دين عليه وكان صبورا على الإضاقة ولا عيال له أو له عيال يصبرون أيضا فهو جائز، فإن فقد شيء من هذه الشروط كره. وقال بعضهم: هو مردود وروي عن عمر حيث رد على غيلان الثقفي قسمة ماله. ويمكن أن يحتج له بقصة المدبر الآتي ذكره؛ فإنه صلى الله عليه وسلم باعه وأرسل ثمنه إلى الذي دبره لكونه كان محتاجا وقال آخرون يجوز من الثلث ويرد عليه الثلثان. وهو قول الأوزاعي ومكحول وعن مكحول أيضا يرد ما زاد على النصف، قال الطبري: والصواب عندنا الأول من حيث الجواز، والمختار من حيث الاستحباب: أن يجعل ذلك من الثلث؛ جمعا بين قصة أبي بكر وحديث كعب، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ١٠٦)، و"المغني" (٣/ ٨٣)، و"المجموع" (٦/ ٢٣٣)، و"الفتح" (٣/ ٢٩٥).

(٤٣٥) هل لمن عليه دين أن يتصدق صدقة تطوع؟

اختلفت الشافعية: فذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز صدقة التطوع لمن هو محتاج إلى ما يتصدق به لقضاء دينه. وقال آخرون يكره.

قال النووي رحمه الله في "**المجموع**" (٦/ ٢٣٠): والمختار أنه إن غلب على ظنه حصول الوفاء من جهة أخرى فلا بأس بالصدقة وقد تستحب، وإلا فلا تحل. وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الأصحاب المطلق، **والله أعلم**.

(٤٣٦) إذا كان محتاجًا إلى ما معه لنفقة نفسه أو عياله، فهل يتصدق صدقة تطوع؟

• فيه ثلاثة أوجه للشافعية:

أحدها: لا يستحب ذلك ولا يقال مكروه.

الثاني: يكره ذلك.

الثالث، وهو الأصح: لا يجوز.

قال النووي رحمه الله: وظاهر نص الشافعي رضي الله عنه إشارة إلى الوجه الأول؛ لأنه قال في مختصر المزني: أحب أن يبدأ بنفسه، ثم بمن يعول؛ لأن نفقة من يعول فرض، والفرض أولى به من النفل، ثم بقرابته ثم من شاء. هذا نصه رضي الله عنه.

انظر: "المغني" (٣/ ٨٣)، و"المجموع" (٦/ ٢٢٩).

(٤٣٧) يحرم على المتصدق أن يمنَّ بصدقته

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُواْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦٤﴾ ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًى ۙ لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٢].

و عَنْ **أَبِي ذَرٍّ** رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « **ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْمَنَّانُ الَّذِي لَا يُعْطِي شَيْئًا إِلَّا مَنَّهُ، وَالْمُنَفِّقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلِفِ الْفَاجِرِ، وَالْمُسْبِلُ إِزَارَهُ** ». أخرجه مسلم (١٠٦).

ولا خلاف بين الفقهاء أن المن والأذى في الصدقة حرام، يبطل الثواب.

انظر: "المجموع" (٦/ ٢٤٠)، و "تفسير ابن كثير" (١/ ٣٢٦)، و "الموسوعة الفقهية" (٢٦/ ٣٤٠).

(٤٣٨) يستحب للمتصدق أن يتصدق بأجود ما عنده ويكره له التصدق بالرديء

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٦/ ٢٣٨) : يكره تعمد الصدقة بالردئ، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. ويستحب تعمد أجود ماله وأحبه إليه، قال الله تعالى ﴿ لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران: ٩٢]. **وفي المسألة أحاديث صحيحة.**

* (فرع) قال أصحابنا تكره الصدقة بما فيه شبهة، ويستحب أن يختار أحل ماله وأبعد من الحرام والشبهة؛ لحديث **أبي هريرة** رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «**من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - فإن الله يقبلها بيمينه ثم يربيها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه، حتى يكون مثل الجبل!**». رواه

البخاري ومسلم وهذا لفظ روايته. والفلو: بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو، ويقال بكسر الفاء وإسكان اللام هو: ولد الفرس في صغره. اهـ.

(٤٣٩) هل الأفضل في صدقة التطوع الإسرار أم العلانية

ذهب عامة أهل العلم إلى أن الأفضل في صدقة التطوع أن تكون سرًّا، وإن أعلن بها صحت وأثيب عليها، قال تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾﴾ [البقرة: ٢٧١].

و عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « **سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ**...» الحديث، وفيه: «**وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ**».

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: الأصل في الصدقة أن إخفاءها أفضل؛ لأنه أبعد عن الرياء وأبعد عن إظهار المنة على المُتصدَّق عليه، وأبعد أيضًا عن كسر خاطره أمام الناس هذا من حيث هي صدقة، فإن اقترن بها ما يجعل إعلانها خيرًا من إسرارها صار إعلانها خيرًا؛ لأنه قد يعرض للمفضول ما يجعله أفضل، لكن كيف يكون الإعلان خيرًا من الإسرار ؟

الجواب: يكون الإعلان أفضل في أحوال:

الأول: إذا كان المقصود الإقتداء، أي: أن هذا الرجل تصدق ليراه الناس فيقتدوا به.

الثاني: ربما يكون هذا الرجل الذي تُصدق عليه محتاجًا، ولا تكفي صدقة رجل واحد فتصدق علنًا؛ إظهارًا لحاجة هذا الرجل؛ لأجل أن يعطيه الناس.

إذن: فقد يكون في إظهارها خير إما للمتصدق أو للمتصدق عليه، أما للمتصدق فهو خيرٌ إذا اقتُدِي به وأما للمُتصدَّق عليه، وذلك ليعطيه الناس كما أعطاه هذه الرجل، وإلا فإن الأصل الإخفاء. اهـ.

انظر: "الإشراف" (٣/ ١٠٦)، و "المغني" (٣/ ٨٢)، و "المجموع" (٦/ ٢٣٦)، و "الفتح" (٣/ ٢٨٩)، و "فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/ ٢١٨)، و "الموسوعة الفقهية" (٢٦/ ٣٣٩).

(٤٤٠) هل الأفضل في صدقة الفريضة السّرام العلانية؟

قال النووي رحمه الله: أما الزكاة فيستحب إظهارها باتفاق أصحابنا، وغيرهم من العلماء، كما أن صلاة الفرض يستحب إظهارها في المسجد، والنافلة يندب إخفاؤها.

وقال الحافظ رحمه الله: نقل الطبري وغيره الإجماع على أن الإعلان في صدقة الفرض أفضل من الإخفاء وصدقة التطوع على العكس من ذلك، وخالف يزيد بن أبي حبيب، فقال: إن الآية نزلت في الصدقة على اليهود والنصارى. قال: فالمعنى: إن تؤتوها أهل الكتابين ظاهرة فلكم فضل وإن تؤتوها فقراءكم سرا فهو خير لكم قال وكان يأمر بإخفاء الصدقة مطلقا. ونقل أبو إسحاق الزجاج أن إخفاء الزكاة في زمن النبي ﷺ كان أفضل فأما بعده فإن الظن يساء بمن أخفاها؛ فلهذا كان إظهار الزكاة المفروضة أفضل، قال ابن عطية: ويشبه في زماننا أن يكون الإخفاء بصدقة الفرض أفضل فقد كثر المانع لها، وصار إخراجها عرضة للرياء.

انظر: "المجموع" (٦/ ٢٣٦)، و "الفتح" (٣/ ٢٨٩).



مسائل متفرقة في الزكاة

(٤٤١) هل يستحب الدعاء للمتصدق؟

قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾[التوبة: ١٠٣].

وعن **عَبْدِ الله بْنِ أَبِي أَوْفَىٰ**، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ، إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ، قَالَ: «**اللهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ!**» فَأَتَاهُ أَبِي، أَبُو أَوْفَىٰ بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ: «**اللهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ آلِ أَبِي أَوْفَىٰ!**». أخرجه البخاري (١٤٩٧)، ومسلم (١٠٧٨).

قال النووي رحمه الله في شرحه للحديث: هذا الدعاء وهو الصلاة امتثال لقول الله عز وجل: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾، ومذهبنا المشهور، ومذهب العلماء كافة أن الدعاء لدافع الزكاة سنة مستحبة ليس بواجب، وقال أهل الظاهر: هو واجب. وبه قال بعض أصحابنا، حكاه أبو عبد الله الحناطي – بالحاء المهملة – واعتمدوا الأمر في الآية. قال الجمهور: الأمر في حقنا للندب؛ لأن النبي ﷺ بعث معاذًا وغيره لأخذ الزكاة ولم يأمرهم بالدعاء، وقد يجيب الآخرون بأن وجوب الدعاء كان معلومًا لهم من الآية الكريمة.

قلت: الصواب هو قول الجمهور، والله أعلم، وقوله تعالى في الآية: ﴿سَكَنٌ لَّهُمْ﴾، قال كثيرٌ من المفسرين: أي طمأنينة، وتثبيت، وبركة، وتزكية.

(٤٤٢) هل يقول الساعي اللفظ الوارد في الحديث: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ آلِ فُلَانٍ»؟

اختلف أهل العلم في ذلك فذهب الجمهور إلى كراهة ذلك، وقالوا لا يصلىٰ علىٰ غير الأنبياء إلا تبعًا؛ لأن الصلاة في لسان السلف مخصوصة بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم.

وقال جماعة من العلماء: يجوز ذلك بلا كراهة؛ لظاهر حديث **عبد الله بن أبي أوفىٰ** المتقدم في المسألة التي قبل هذه، وهذا هو الصواب، ولا خلاف بين أهل العلم في أنه لو دعا بدعاء غير الوارد في الحديث أنه يجوز كأن يقول الآخذ لصاحب الصدقة: آجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أنفقت وجعله لك طهورًا، أو غير ذلك من الأدعية، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ٣٩٣)، و"المفهم" (٣/ ١٣١)، و"المغني" (٢/ ٦٤٥)، و"شرح مسلم" (١٠٧٨)، و"الفتح" (٣/ ٣٦٢)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢٠٨).

(٤٤٣) هل يستحب لدافع الصدقة أن يدعو؟

قال ابن قدامة رحمه الله: إذا دفع الزكاة استجب أن يقول: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا، وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا**»، ويحمد الله علىٰ التوفيق لأدائها فقد روىٰ **أبو هريرة** رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا أَعْطَيْتُمُ الزَّكَاةَ فَلَا تَنْسَوْا ثَوَابَهَا، أَنْ تَقُولُوا: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا، وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا!**». أخرجه ابن ماجه.

قلت: حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه أخرجه ابن ماجه (١٧٩٧)، وهو حديث موضوع؛ لأنه من طريق البختري بن عبيد، وهو كذاب. وانظر: "الضعيفة" (١٠٩٦).

وعلىٰ هذا فلا يستحب الدعاء؛ لأن الحديث لم يثبت، ولكن من حيث الجواز يجوز الدعاء، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٢/ ٦٤٥)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢٠٨).

(٤٤٤) هل إخراج الزَّكاة إذا وجبت على الفور أم على التَّراخي؟

القول الأول: تجب الزَّكاة علىٰ الفور؛ فلا يجوز تأخير إخراجها مع القدرة عليه والتَّمكن منه، إذا لم يخش ضررًا. وهو قول جمهور أهل العلم، منهم: مالك والشافعي وأحمد.

حجَّتهم: قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ فهذا أمر، والأمر يقتضي الفور. ولهم أدلة أخرىٰ.

القول الثاني: هي علىٰ التراخي، وله التأخير ما لم يطالب. وهو قول أبي حنيفة؛ لأنَّ الأمر بأدائها مطلق؛ فلا يتعيَّن الزَّمن الأول لأدائها دون غيره.

الصَّواب: قول الجمهور، قال ابن قدامة رحمه الله فأمَّا إذا كانت عليه مضرَّة في تعجيل الإخراج، مثل: من يحول حوله قبل مجيء السَّاعي ويخشىٰ إن أخرجها بنفسه أخذها السَّاعي منه مرةً أخرىٰ، فله تأخيرها. نصَّ عليه أحمد. وكذلك إن خشي في إخراجها ضررًا في نفسه أو مال له سواها، فله تأخيرها؛ لقول النَّبي ﷺ: «**لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ**»؛ ولأنه إذا جاز تأخير دين الآدمي لذلك، فتأخير الزَّكاة أولىٰ.

انظر: "المغني" (٢/ ٦٨٤)، و"المجموع" (٥/ ٣٠٨)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٨٦).

(٤٤٥) هل يشترط في الزكاة التمكن من الأداء؟

قال ابن قدامة رحمه الله : الزكاة تجب بحلول الحول، سواء تمكن من الأداء أو لم يتمكن. وبهذا قال أبو حنيفة، وهو أحد قولي الشافعي. وقال في الآخر: التمكن من الأداء شرط، فيشترط للوجوب ثلاثة أشياء: الحول، والنصاب، والتمكن من الأداء. وهذا قول مالك.

حتى لو أتلف الماشية بعد الحول قبل إمكان الأداء لا زكاة عليه، إذا لم يقصد الفرار من الزكاة؛ لأنها عبادة، فيشترط لوجوبها إمكان أدائها كسائر العبادات. ولنا، قول النبي ﷺ : «**لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول**» . فمفهومه، وجوبها عليه إذا حال الحول. اهـ.

الصواب: هو قول أبي حنيفة، والحنابلة أن الزكاة تجب عليه بحلول الحول، سواء تمكن من الأداء، أو لم يتمكن، وهو اختيار **ابن عثيمين**، **قال** رحمه الله: لا يشترط لوجوب الزكاة أن يتمكن من أدائها؛ ولهذا تجب في الدين مع أنه لا يمكن أن تؤدى منه، وهو في ذمة المدين، وفي المال الضائع إذا وجده، وفي المال المجحود إذا أقر به المنكر، وهكذا، فلا يعتبر في وجوبها إمكان الأداء، بل تجب وإن كان لا يتمكن من أدائها، ولكن لا يجب الإخراج حتى يتمكن من الأداء. اهـ.

قلت: وظاهر كلامهم أنه يضمن، سواء فرط أو لم يفرط، والصحيح: أنه لا يضمن إلا إذا تعدى، أو فرط.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : والصحيح في هذه المسألة أنه إن تعدىٰ أو فرط ضمن، وإن لم يتعد ولم يفرط فلا ضمان؛ لأن الزكاة بعد وجوبها أمانة عنده، والأمين إذا لم يتعد ولم يفرط فلا ضمان عليه.

ولو أن فقيرًا وضع عند شخص دراهم له، ثم تلفت عند المودع بلا تعد ولا تفريط، فلا يلزمه أن يضمن للفقير ماله، فالزكاة من باب أولىٰ، مع أن الفقير لا يملك الزكاة إلا من جهة المزكي، **فكيف** يضمن وهو لم يتعد ولم يفرط؟

فإن تعدىٰ بأن وضع المال في مكان يُقَدَّرُ فيه الهلاك، ضمن ما تلف من المال بعد وجوب الزكاة.

وكذلك لو فرط فأخر إخراجها بلا مسوغ شرعي، وتلف المال؛ فإنه يضمن الزكاة.

أما إذا لم يتعد ولم يفرط وكان مستعدًّا للإخراج وقت الإخراج، ولكن جاءه أمر أهلك ماله، فكيف نضمنه؟!

فالصواب: أنه لا يشترط لوجوبها بقاء المال، إلا أن يتعدىٰ، أو يفرط. اهـ.

انظر: "البيان" (٣/ ١٥٩)، و"المغني" (٢/ ٦٨١)، و"المجموع" (٥/ ٣٤٣)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٤٥).

(٤٤٦) هل يجوز تأخير إخراج الزكاة لحاجة أو مصلحة؟

قال ابن قدامة رحمه الله: فأما إذا كانت عليه مضرة في تعجيل الإخراج، مثل من يحول حوله قبل مجيء الساعي، ويخشىٰ إن أخرجها بنفسه أخذها الساعي منه مرة أخرىٰ، فله تأخيرها. **نص عليه أحمد**. وكذلك إن خشي في إخراجها ضررا في نفسه أو مال له سواها، فله تأخيرها؛ لقول النبي ﷺ: «**لا ضرر ولا ضرار**»؛ ولأنه إذا جاز تأخير قضاء دين الآدمي لذلك، فتأخير الزكاة أولىٰ.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل يجوز أن يؤخرها لمصلحة وليس لضرر؟

الجواب: نعم يجوز، فمثلًا عندنا في رمضان يكثر إخراج الزكاة ويغتني الفقراء أو أكثرهم، لكن في أيام الشتاء التي لا توافق رمضان يكونون أشد حاجة، ويقل من يخرج الزكاة، فهنا يجوز تأخيرها؛ لأن في ذلك مصلحة لمن يستحقها، لكن بشرط أن يفرزها عن ماله، أو أن يكتب وثيقة يقول فيها: إن زكاته تحل في رمضان، ولكنه أخرها إلى الشتاء من أجل مصلحة الفقراء؛ حتى يكون ورثته على علم بذلك، وقد قال النبي ﷺ: «**ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده**»، والزكاة مما يوصى فيه؛ لأنه حق واجب.

وأيضًا يجوز له أن يؤخر الزكاة من أجل أن يتحرى من يستحقها؛ لأن الأمانة ضاعت في وقتنا الحاضر، وحب المال ازداد، فتأخير الزكاة حتى يتحرى من يستحقها جائز؛ لأن في ذلك مصلحة المستحق، والله أعلم بالنيات، فقد يتعلل بعض الناس بهذا، وهو يريد أن ينتفع بماله قبل إخراج زكاته، لكن إذا كان في نيته أن يؤخرها؛ من أجل تحري من يستحق فإن هذا لا بأس به.

والمؤلف رحمه الله لم يذكر جواز تأخير الزكاة لمصلحة المستحق، وإنما ذكرها صاحب الروض، وغيره من العلماء، ويجوز التأخير كذلك، إذا تعذر الإخراج لقوله: «مع إمكانه» ، كما سبق.

- **فصار التأخير يجوز في الحالات الآتية:**

١ ـ عند تعذر الإخراج.

٢ ـ عند حصول الضرر عليه بالإخراج.

٣ـ عند وجود حاجة، أو مصلحة في التأخير. اهـ.

انظر: "المغني" (٢/ ٦٨٤)، و "الشرح الممتع" (٦/ ١٨٩).

(٤٤٧) إذا أخَّر الزكاة عن موعدها ثم زاد ماله

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "**الشرح الممتع**" (٦/ ١٩٠): لو أخر الزكاة عن موعدها ثم زاد ماله؛ فإن المعتبر وقت وجوبها عند تمام الحول.

فلو كانت تجب في رمضان وماله عشرة آلاف، فأخرها إلى ذي الحجة فبلغ ماله عشرين ألفًا، فلا زكاة عليه إلا في العشرة. اهـ

(٤٤٨) لا يجب عليه أن يخرج الزكاة من عين المال الذي وجبت الزكاة فيه

قال ابن حزم رحمه الله في "**المحلى**" (٦٦٤): لا خلاف بين أحد من الأمة - من زمننا إلى زمن رسول الله ﷺ في أن من وجبت عليه زكاة بر أو شعير أو تمر أو فضة أو ذهب أو إبل أو بقر أو غنم فأعطى زكاته الواجبة عليه من غير ذلك الزرع ومن غير ذلك التمر ومن غير ذلك الذهب ومن غير تلك الفضة ومن غير تلك الإبل ومن غير تلك البقر ومن غير تلك الغنم -: فإنه لا يمنع من ذلك، ولا يكره ذلك له، بل سواء أعطى من تلك العين، أو مما عنده من غيرها، أو مما يشتري، أو مما يوهب، أو مما يستقرض.ا.هـ

(٤٤٩) هل تجب الزكاة في عين المال، أو في الذمة؟

القول الأول: تجب في الذمة. وهو قول الشافعي في القديم، ورواية عن أحمد وهو قول ابن حزم.

حجتهم: أنه يجوز إخراج الزكاة من غير عين المال الذي وجبت فيه الزكاة فمثلًا لو وجبت عليه شاة، فإنه يجوز أن يخرج شاة من غير عين المال الذي عنده بأن يشتريها أو يتهبها أو يقترضها ويزكي بها ، وهكذا في الإبل إذا وجبت عليه بنت لبون، أو حقة، وهكذا قوله ﷺ: «**في خمس**» أي: من الإبل شاة، ولا يمكن أخذ الشاة من عينها، فعُلم أنه أراد في ذمة رب المال عن ذلك المال.

القول الثاني: تجب في عين المال. وهو قول الشافعي في الجديد، ورواية عن أحمد .

حجتهم: قوله ﷺ : «**في أربعين شاة، شاة**»، وقوله ﷺ: « **فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا العُشْرُ**»، وغير ذلك من الألفاظ الواردة بحرف (في) وهي للظرفية، وإنما جاز الإخراج من غيرالنصاب رخصة.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، بعد أن ذكر القولين: فالقول الذي مشى عليه المؤلف قول جامع بين المعنيين، وهو أنها تجب في عين المال ولها تعلق بالذمة، فالإنسان في ذمته مطالب بها، وهي واجبة في المال ولولا المال لم تجب الزكاة، فهي واجبة في عين المال.

إلا أنه يستثنى من ذلك مسألة واحدة، وهي العروض، فإن الزكاة لا تجب في عينها، ولكن تجب في قيمتها، ولهذا لو أخرج زكاة العروض منها لم تجزئه، بل يجب أن يخرجها من القيمة.

فصاحب الدكان إذا تم الحول، وقال: عندي سكر، وشاي، وثياب، سأخرج زكاة السكر من السكر، والشاي من الشاي، والثياب من الثياب؛ فإننا نقول له: يجب أن تخرج من القيمة؛ فَقَدِّر الأموال التي عندك، وأخرج ربع عشر قيمتها؛ لأن ذلك أنفع للفقراء؛ ولأن مالك لم يثبت من أول السنة إلى آخرها على هذا فربما تُغَيِّرُ السكر ـ مثلًا ـ بأرز، أو بر، أو بغير ذلك، بخلاف السائمة فإنها تبقى من أول الحول إلى آخره، وتخرج من عينها.

فالصحيح أنه لا يصح إخراج زكاة العروض إلا من القيمة.

وعلى القول بأن الزكاة تجب في عين المال ولها تعلق بالذمة، فإنه يجوز لمن وجبت عليه الزكاة أن يبيع المال، ولكن يضمن الزكاة، ويجوز أن يهبه ولكن يضمن الزكاة؛ لأن هذا التعلق بالمال ليس تعلقًا كاملًا من كل وجه حتى نقول: إن المال الواجب فيه الزكاة كالموهوب، بل لها تعلق بالذمة.

• **مسألة** : ينبني على الخلاف في تعلق الزكاة بالمال أو بالذمة عدة مسائل ذكرها ابن رجب في القواعد، أوضحها: لو كان عند إنسان نصاب واحد حال عليه أكثر من حول، فعلى القول بأنها تجب في الذمة يجب عليه لكل سنة زكاة، وعلى القول بأنها تجب في عين المال، لم يجب عليه إلا زكاة سنة واحدة ـ السنة الأولى ـ لأنه بإخراج الزكاة سينقص النصاب، فإذا كان عند الإنسان أربعون شاة سائمة ومضى عليها الحول ففيها شاة، وبها ينقص النصاب؛ لأن الزكاة واجبة في عين المال، أما إن قلنا: إن الزكاة تجب في الذمة، فإنها تجب في كل سنة شاة.

وقد ذكر ابن رجب فوائد أخرى تنبني على هذا الخلاف من أرادها فليراجعها. اهـ.

انظر: "المحلى" (٦٦٤)، و"البيان" (٣/ ١٦٢)، و"المغني" (٢/ ٦٧٩)، و"المجموع" (٥/ ٣٤٥)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٤٢).

(٤٥٠) إذا دفع الزكاة إلى الإمام العادل أجزأه

هذه المسألة لها أدلة كثيرة؛ فالنبي ﷺ، والخلفاء من بعده رضي الله عنهم كانوا يبعثون السعاة لأخذ الزكاة، فمن ذلك حديث **ابْنِ عَبَّاسٍ** رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى اليَمَنِ: «**إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ، فَإِنْ هُمْ طَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ طَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ طَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ!**». أخرجه البخاري (٤٣٤٧)، ومسلم (١٩). وفي "صحيح مسلم" (٩٨٣) أن النبي ﷺ بعث **عمر** رضي الله عنه على الصدقة، وغيرها من الأحاديث.

قال الحافظ رحمه الله في شرحه لحديث ابن عباس رضي الله عنهما: استدل به على أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها، إما بنفسه، وإما بنائبه.

وقال النووي رحمه الله: **الثالثة**: له صرفها إلى الإمام، والساعي، فإن كان الإمام عادلًا أجزأه الدفع إليه بالإجماع، وإن كان جائرًا أجزأه على المذهب الصحيح المشهور.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: أما ما أخذه ولاة المسلمين من العشر، وزكاة الماشية والتجارة، وغير ذلك، فإنه يسقط ذلك عن صاحبه إذا كان الإمام عادلًا يصرفه في مصارفه الشرعية باتفاق العلماء.

انظر: "المجموع" (٦/١٣٨)، و"مجموع الفتاوى" (٢٥/٨١)، و"الفتح" (٣/٣٦٠).

(٤٥١) هل يجزئ دفع الزكاة إلى السلطان الجائر؟

القول الأول: يجوز دفع الزكاة إلى سلاطين الجور وتجزئ. وهو قول جمهور أهل العلم، واستدلوا بحديث **ابن مسعود** رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ، وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا**». قالوا: يا رسول الله، فما تأمرنا؟! قال: «**تُؤَدُّونَ الحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللهَ الَّذِي لَكُمْ**». والحديث أخرجه البخاري (٣٦٠٣)، ومسلم (١٨٤٣)، وحديث **وائل بن حجر** رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ ورجل يسأله، فقال: أرأيت إن كان علينا أمراء يمنعوننا حقنا، ويسألوننا حقهم؟! فقال: «**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا؛ فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ**». رواه مسلم (١٨٤٦).

القول الثاني: لا يجوز دفع الزكاة إلى الظلمة. **قال ابن قدامة** رحمه الله: قال الثوري احلف لهم، وأكذبهم، ولا تعطهم شيئًا، إذا لم يضعوها مواضعها، وقال: لا تعطهم. وقال عطاء: أعطهم، إذا وضعوها مواضعها، فمفهومه أنه لا يعطيهم إذا لم يكونوا كذلك، وقال الشعبي، وأبوجعفر: إذا رأيت الولاة لا يعدلون، فضعها في أهل الحاجة من أهلها.

الراجح: هو: أن السلطان إذا كان جائرًا، ولا يضع الزكاة في مواضعها، فإن المزكي إن استطاع أن يتخلص من دفعها إليه فعل، وتولى صرف زكاته بنفسه، وإن لم يستطع وأجبره السلطان، و﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ دفعها إليه وأجزأه، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/٩٧)، "المغني" (٢/٦٤٢)، و "الفتاوى" (٢٥/٨١)، و "النيل" (٤/١٥٠).

(٤٥٢) هل الأفضل أن يتولى تقسيم زكاته بنفسه أم يعطيها الإمام العادل؟

القول الأول: يدفعها للإمام العادل، وهو قول الشعبي، ومحمد بن علي، وأبي رزين، والأوزاعي، ورواية عن أحمد. **وقال أبو ثور:** لا يجزئه إذا وضعها مواضعها، ولم يأت بها السلطان. قالوا لأن الإمام أعلم بمصارفها، ودفعها إليه يبرئه ظاهرًا وباطنًا، ودفعها إلى الفقير لا يبرئه باطنًا؛ لاحتمال أن يكون غير مستحق لها، ولأنه يخرج من الخلاف، وتزول عنه التهمة.

القول الثاني: الأفضل أن يفرق زكاة ماله بنفسه، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة، ووجه في مذهب الشافعية، **وقال الحسن، ومكحول، وسعيد بن جبير، وميمون بن مهران:** يضعها رب المال في موضعها. قالوا: لأنه دفع الحق إلى مستحقه الجائز تصرفه، فأجزأه كما لو دفع الدين إلى غريمه.

القول الثالث: لا يفرق الأموال الظاهرة إلا الإمام. وهو قول مالك، وأبي حنيفة، وهو الأصح عند جمهور الشافعية. والأموال الظاهرة هي: الزروع، والمواشي، والثمار، والمعادن، والأموال الباطنة هي: الذهب، والفضة، والركاز، وعروض التجارة، وزكاة الفطر. حجة هذا القول: قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[التوبة:١٠٣]. ولأن أبا بكر طالبهم بالزكاة، وقاتلهم عليها، ووافقه الصحابة على هذا.

وأجيب عن هذا الاستدلال: أن الآية تدل على أن للإمام أخذها، ولا خلاف فيه، ومطالبة أبي بكر ﷺ لهم بها؛ لكونهم لم يؤدوها إلى أهلها، ولو أدوها إلى أهلها لم يقاتلهم عليها.

الراجح: هو القول الأول؛ لأدلة كثيرة: أن النبي ﷺ كان يبعث عماله على الصدقة. وهكذا روي عن بعض الصحابة، ولو كان تفريق زكاته بنفسه أولى لاختار لهم النبي ﷺ ذلك؛ لأنه الأفضل، ولما بعث عماله إليهم، والله أعلم، والكلام هنا على الإمام العادل.

بقي لو قيل بالقول الثالث أيضًا، فهو قول قريب، وهو المعمول به في بعض البلدان، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٩٨)، و "المغني" (٢/ ٦٤١)، و "الإنصاف" (٣/ ١٣٢)، و "الشرح الممتع" (٦/ ٢٠٥).

(٤٥٣) هل يُستحلف أصحاب الأموال على ما أظهروا من الصدقات؟

القول الأول: لا يستحلفون؛ لأنهم مؤتمنون على أموالهم. وهو قول طاوس، والثوري، وأحمد.

القول الثاني: يُستحلفون إذا اتهموا . وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبي ثور.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٩٩)، و "المغني" (٢/ ٧٠٣).

(٤٥٤) هل يجوز نقل الزكاة من البلد الذي فيه المال إلى بلد آخر؟

القول الأول: يستحب ألا تنقل الزكاة من بلدها، فإن خالف ذلك ونقلها أجزأته. وهذا قول أكثر أهل العلم، دليل هذا القول:

١- حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما أن النبي ﷺ بعث معاذًا إلى اليمن، ذكر الحديث، وفيه: **«فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ»**. أخرجه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩).

٢- ما أخرجه أبوداود ﷺ (١٦٢٥) بسند حسن: أن زيادًا أو أحد الأمراء بعث **عمران بن حصين** ﷺ على الصَّدقة. فلما رجع قال لعمران: أين المال؟ قال: وللمال أرسلتني؟! أخذناها من حيث كنا نأخذها على عهد رسول الله ﷺ، ووضعناها حيث كنا نضعها على عهد رسول الله ﷺ! والحديث في "**الصحيح المسند**" لشيخنا ﷺ (١٠١٨).

القول الثاني: لا يجوز نقل الصَّدقة. وهو قول أحمد، والأصح عند الشَّافعية. فلو خالف ونقل لم تجزئ عند الشافعية، إلا إذا عدم المستحقون لها.

قال ابن قدامة ﷺ: **المذهب**: أنه لا يجوز نقل الصَّدقة من بلدها إلى مسافة القصر.

قلت: واستدل أهل هذا القول بحديث ابن عباس ﷺ الذي تقدم ذكره عند القول الأول.

القول الثالث: يجوز النَّقل. وهو قول الليث، وأبي حنيفة، ونقله ابن المنذر عن الشافعي واختاره، وهو قول البخاري حيث بوَّب: باب: أخذ الصَّدقة من الأغنياء وتردُّ في الفقراء حيث كانوا، وذكر بعده حديث ابن عباس في قصة **معاذ** ﷺ.

قال الحافظ ﷺ: قال ابن المنير: اختار البخاري جواز نقل الزَّكاة من بلد المال؛ لعموم قوله: «**فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ**»؛ لأنَّ الضَّمير يعود على المسلمين، فأي فقير منهم ردت فيه الصَّدقة في أي جهة كان، فقد وافق عموم الحديث.

الراجح: هو القول الأول وأن الزكاة لا تنقل من بلدها، وأن الأصل في زكاة كل بلد تعود على فقرائها، إلا إن احتيج إلى نقلها للحاجة، أو للمصلحة فلا بأس.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: وقال بعض العلماء: يجوز نقلها إلى البلد البعيد والقريب للحاجة، أو للمصلحة. فالحاجة مثل: ما لو كان البلد البعيد أهله أشدُّ فقرًا. والمصلحة مثل: أن يكون لصاحب الزكاة أقارب فقراء في بلدٍ بعيد يساوون فقراء بلده في الحاجة، فإن دفعها إلى أقاربه حصلت المصلحة وهي صدقة وصلة رحم، أو يكون مثلًا في بلد بعيد طلاب علم حاجتهم مساوية لحاجة فقراء بلده. وهذا القول هو الصَّحيح، وهو الذي عليه العمل؛ لعموم الدليل: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾[التوبة:٦٠]. أي: للفقراء والمساكين في كل مكان.

وقال رحمه الله: حكم زكاة الفطر حكم زكاة المال بالنسبة للنقل إذا كان هناك حاجة أو مصلحة.

انظر: "المغني" (٢/ ٦٧١)، و"المجموع" (٦/ ٢١٢)، و"الفتاوى" (٢٥/ ٨٥)، و"الفتح" (٣/ ٣٥٧)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢١٠).

(٤٥٥) حكم زكاة الدَّين الذي هو له عند النَّاس

الدَّين على قسمين دين حالٌّ مرجوُّ الأداء، ودين غير مرجو الأداء.

القسم الأول: الحالُّ المرجوُّ الأداء هو: ما كان عند رجلٍ مليء مقرٍّ به باذل له، فهذا القسم فيه أقوال:

القول الأول: يجب على مالكه إخراج الزكاة عنه عند تمام كل حولٍ وإن لم يقبضه. وهو قول **عثمان وابن عمر وجابر** رضي الله عنهم وطاوس والنخعي وجابر بن زيد والحسن وميمون بن مهران والزهري وقتادة وحماد بن أبي سليمان والشافعي وإسحاق وأبي عبيد.

حجَّتهم: أنه قادر على أخذه والتصرف فيه؛ فلزمه إخراج زكاته كالوديعة.

القول الثاني: تجب الزَّكاة فيه، إلا أنَّه لا يلزمه إخراجها حتى يقبضه فيؤدي لما مضى من السِّنين. وهو قول الثوري وأبي ثور وأصحاب الرأي ورواية عن أحمد، وهو مروي عن علي رضي الله عنه.

حجَّتهم: أنَّه دين ثابت في الذمة؛ فلم يلزمه الإخراج قبل قبضه، كما لو كان على معسر.

القول الثالث: تجب الزَّكاة فيه بعد قبضه لسنة واحدة. وهو قول عطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب وعطاء الخراساني وأبي الزناد ومالك.

القول الرابع: لا زكاة في الدَّين حتى يقبضه صاحبه، ويحول عليه الحول من يوم قبضه. وهو قول عكرمة وابن حزم ورواية عن أحمد وهو مروي عن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم.

حجَّتهم: أنه غير نام فلم تجب زكاته كعروض القنية.

الراجح: هو القول الأول، وهو اختيار الشوكاني قال رحمه الله: الدَّين المرجوُّ الذي يتمكَّن صاحبه منه متى شاء، في حكم الموجود عنده إذا كان نصابًا على انفراده أو مع غيره، مما يملكه المزكي من جنسه، وحال عليه الحول.

- **القسم الثاني:** دين غير مرجو الأداء. وهو إذا كان لرجل دين عند معسرٍ أو جاحدٍ أو مماطلٍ به أو نحو ذلك، هذا القسم فيه **أقوال أيضًا:**

القول الأول: يزكِّيه إذا قبضه لعام واحد، وهو قول عمر بن عبدالعزيز والحسن والليث والأوزاعي ومالك.

القول الثاني: يزكِّيه إذا قبضه لما مضىٰ من السنين. وهو قول الثوري وأبي عبيد ورواية عن أحمد.

القول الثالث: لا تجب الزَّكاة فيه، وإنما إذا قبضه استأنف به حولا وزكاه. وهو قول قتادة وإسحاق وأبي ثور وابن حزم ورواية عن أحمد.

الراجح هو: القول الأول، وهو اختيار ابن عثيمين. وذكر ابن تيمية رحمه الله الأقوال الثلاثة وقال: من يوجبها للسنين الماضية، حتىٰ مع العجز عن قبضه، فإنَّ هذا القول باطل.

وقال رحمه الله: وأقرب الأقوال قول من لا يوجب فيه شيئًا بحال حتىٰ يحول عليه الحول، أو يوجب فيه زكاة واحدة عند القبض.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: أما إذا كان علىٰ مماطل أو معسر فلا زكاة عليه ولو بقي عشر سنوات؛ لأنه عاجز عنه، ولكن إذا قبضه يزكيه مرة واحدة في سنة القبض فقط، ولا يلزمه زكاة ما مضىٰ... وهذا هو الراجح لما يلي:

أولاً: أنَّه يشبه الثَّمرة التي يجب إخراج زكاتها عند الحصول عليها...

ثانيًا: أن من شرط وجوب الزَّكاة: القدرة علىٰ الأداء، فمتىٰ قدر علىٰ الأداء زكىٰ.

ثالثًا: أنه قد يكون مضىٰ علىٰ المال أشهر من السَّنة قبل أن يخرجه دينًا.

رابعًا: أن إسقاط الزَّكاة عنه لما مضىٰ، ووجوب إخراجها لسنة القبض فقط، فيه تيسير علىٰ المالك؛ إذ كيف توجب عليه الزكاة مع وجوب إنظار المعسر، وفيه أيضًا تيسير علىٰ المعسر؛ وذلك بإنظاره.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٨٤)، و"المحلى" (٤/ ٢٢١)، و"المغني" (٣/ ٤٦)، و(٥/ ٥٠٦)، و"مجموع الفتاوى" (٢٥/ ٤٧)، و"السيل الجرار" (١/ ٧٦٠)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢٧)، و"نوازل الزكاة" (٢٠٢).

(٤٥٦) إذا كان له نصاب من المال وعليه دين يستغرق ماله أو ينقصه عن النِّصاب

أولًا: اتَّفق الفقهاء علىٰ أنَّ الدَّين لا يمنع وجوب الزَّكاة إذا ثبت الدَّين في ذمة المدين بعد وجوب الزَّكاة.

ثانيًا: اتَّفقوا علىٰ أنَّ الدَّين لا يمنع وجوب الزكاة إذا كان الدَّين لا ينقص النِّصاب، واختلفوا فيما إذا كان عند الإنسان نصاب من الذهب أو من الفضة أو من الحبوب أو الثمار أو من المواشي، ولكن عليه دين يستغرق النصاب أو ينقص النصاب.

القول الأول: الدَّين يمنع وجوب الزَّكاة مطلقًا في الأموال الظاهرة والباطنة، حالًّا كان الدَّين أو مؤجلًا. والأموال الظَّاهرة هي السَّائمة والحبوب والثِّمار والباطنة هي الذَّهب والفضَّة وعروض التِّجارة. وهو قول عطاء والحسن وسليمان بن يسار وميمون بن مهران والنَّخعي والثوري والليث وإسحاق وأبي ثور، وقول الشَّافعي في القديم ورواية عن أحمد. وقد اشترط بعض الشَّافعية والحنابلة حلول الدَّين لمنع الزكاة.

حجتهم:

١- حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما أن النبي ﷺ بعث معاذًا إلى اليمن ذكر الحديث، وفيه: «**أَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتُرَدُّ عَلَىٰ فُقَرَائِهِمْ**». أخرجه البخاري (٤٣٤٧)، ومسلم (١٩).

والمدين محتاج إلى قضاء دينه كحاجة الفقير إلى الزكاة؛ فلم يتحقَّق فيه وصف الغنى الموجب للزَّكاة، فقد قال ﷺ: «**لا صدقة إلا عن ظهر غنى**»، بل يتحقَّق فيه وصف الفقر المجيز لأخذ الزَّكاة.

٢- ما جاء عن **عثمان** رضي الله عنه أنه كان يقول: هذا شهر زكاتكم؛ فمن كان عليه دين فليؤدِّ دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدُّون منه الزَّكاة.

أخرجه مالك في «**الموطأ**» (١/٢٥٣) وسنده صحيح، وأخرجه ابن أبي شيبة (٢/٤١٤) بلفظ: «**هَذَا شَهْرُ زَكَاتِكُمْ، فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيَقْضِهِ، وَزَكُّوا بَقِيَّةَ أَمْوَالِكُمْ**». وسنده صحيح، قالوا: وقول عثمان هذا كان بمحضر من الصحابة فلم ينكروه؛ فدل على اتفاقهم عليه.

وقد أجاب عن أثر عثمان رضي الله عنه هذا، **الشيخ ابن عثيمين** رحمه الله **فقال:**

وأما أثر عثمان رضي الله عنه فإننا نسلم أنه إذا كان على الإنسان دين حال، وقام بالواجب وهو أداؤه فليس عليه زكاة؛ لأنه سيؤدي من ماله، وسبق الدَّين يقتضي أن يقدم في الوفاء على الزَّكاة؛ لأنَّ الزَّكاة لا تجب إلا إذا تمَّ الحول، والدَّين سابق، فكان لسبقه أحق بالتقديم من الزَّكاة.

ونحن نقول لمن اتَّقىٰ الله، وأوفىٰ ما عليه: لا زكاة عليك إلا فيما بقي، أما إذا لم يوفِّ ما عليه، وماطل لينتفع بالمال، فإنه لا يدخل فيما جاء عن عثمان؛ فعليه زكاته.

٣- أنَّ ربَّ الدَّين مطالب بتزكيته. فلو زكَّاه المدين لزم منه تثنية الزكاة في المال الواحد، بأن يزكيه الدائن والمدين، وهو لا يجوز.

وأجاب عن هذا الشيخ ابن عثيمين رحمه الله أيضًا فقال: الجواب: أن المدين قد لا يكون في يده نفس المال الذي أخذه من الدائن؛ فقد يستدين دراهم، ويكون عنده مواشٍ، أو بالعكس، وهذا كثير، ثم علىٰ فرض أن يكون هو نفس المال، فيقال: الجهة منفكة؛ لأن المال الذي بيد المدين ماله، يتصرف فيه كيف يشاء؛ فملكه له ملك تام، والدَّين الذي للدائن في ذمة المدين لا دخل له في هذا المال الذي بيد المدين.

٤- القياس علىٰ الحج. فكما يمنع الدَّين وجوب الحج، فكذا يمنع وجوب الزكاة.

القول الثاني: الدَّين لا يمنع وجوب الزكاة مطلقًا. وهو قول حماد بن أبي سليمان وربيعة وابن أبي ليلىٰ والظاهرية والشافعي في الجديد ورواية عن أحمد.

حجتهم:

١- عموم الأدلة الموجبة للزكاة في المال، كقوله تعالىٰ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾[التوبة:١٠٣]، وقوله ﷺ: **«فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا العُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ»**. أخرجه البخاري (١٤٨٣) من حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما، وحديث **أنس** رضي الله عنه في

كتاب الصدقات الذي كتبه أبوبكر رضي الله عنه، وفيه: «**وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ العُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا**»، وكذلك ذَكَر في سائمة بهيمة الأنعام في كل خمس من الإبل شاة، وفي كل أربعين شاةً شاةٌ.

أخرجه البخاري (١٤٥٤).

٢- **لا دليل من كتاب أو سنَّة** أو إجماع يدل على إسقاط الزكاة عن المال المشغول بالدين.

٣- **نفوذ مالك النِّصاب فيه**، فإذن هو له ولم يخرجه عن ملكه ما عليه من دين فتكون زكاته عليه.

القول الثالث: الدَّين يمنع وجوب الزكاة في الأموال الباطنة دون الظَّاهرة. وهو قول مالك والأوزاعي ورواية عن أحمد.

أما الحنفية فإنهم يوجبون الصدقة فيما أخرجت الأرض، وإن كان على صاحبها دين يحيط بماله، ويسقطون الصَّدقة عن سائر الأموال من الذَّهب والفضَّة والمواشي إذا كان على مالكه دين يحيط بماله.

احتجَّ أصحاب هذا القول بما احتج به أصحاب القول الأول، وأيضًا:

١- أن النبي ﷺ كان يبعث السُّعاة والخراص لأخذ الزكاة من المواشي والحبوب والثمار، ولم يكونوا يسألون أصحابها عن الدين.

٢- أن تعلق أطماع الفقراء بالأموال الظَّاهرة أكثر؛ فتكون الزكاة فيها أوكد.

٣- أن الحرث والماشية ينموان بأنفسهما فكانت النعمة فيها أتم؛ فقوي إيجاب الزكاة شكرًا للنِّعمة فلا يؤثر في سقوطها الدَّين، بخلاف النَّقد.

واستدل الحنفية على استثناء الخارج من الأرض بأن زكاتها حق الأرض فلا تعتبر فيه غنى المالك، ولا يسقط بحق الآدمي وهو الدَّين.

الراجح هو: القول الثاني، وهو اختيار **ابن عثيمين واللجنة الدائمة.**

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: والذي أرجِّحه: أن الزكاة واجبة مطلقًا، ولو كان عليه دين ينقص النِّصاب، إلا دينًا وجب قبل حلول الزكاة؛ فيجب أداؤه ثم يزكِّي ما بقي بعده، وبذلك تبرأ الذِّمة. ونحن إذا قلنا بهذا القول نحثُّ المدينين على الوفاء.

فإذا قلنا لمن عليه: مائة ألف دينًا، ولديه مائة وخمسون ألفًا، والدَّين حال: أدِّ الدين، وإلا أوجبنا عليك الزكاة بمائة الألف، فهنا يقول: أؤدي الدَّين؛ لأنَّ الدَّين لن أؤديه مرتين.

وهذا الذي اخترناه هو اختيار شيخنا عبد العزيز بن باز. والتَّفريق بين الأموال الظَّاهرة والباطنة **اختيار شيخنا عبدالرحمن بن سعدي** رحمه الله.

وهذا الذي رجَّحناه أبرأ للذمة، وأحوط، والحمد لله **«مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ»**، كما يقوله المعصوم عليه الصَّلاة والسَّلام.

وقال رحمه الله: وعلى هذا فالقول الراجح أنه تجب الزكاة في المال، ولو كان صاحبه مدينًا فنقول: زكِّ مالك؛ لأن الزكاة واجبة في المال، ونحن نعطيك من عندنا ما توفي به دينك.

وسئلت اللجنة الدائمة بسؤال، ونصّه: عندي محل بقالة في منزلي، سالم من الإيجار، ولكنِّي أتاجر في بضاعة حوالي سبعين ألف ريال، ولكن ليس عندي رأس المال،

وهذا المبلغ حق النَّاس، ويمر على ذلك المبلغ السبعين ألف ريال العام، فهل عليه زكاة أو صدقة؟ أفيدوني وفقكم الله، وجعلكم عونًا للمسلمين.

فأجابت: إذا كان الواقع كما ذكرت وجبت الزَّكاة في هذا المبلغ كلما حال عليه الحول، وما نشأ عنه من الربح، والدَّين الذي في ذمته للناس لا يمنع الزَّكاة في المال الذي لديه. نسأل الله أن يوفي عنك كل حق!

انظر: "الإشراف" (٣/ ٨٧)، و"المحلى" (٤/ ٢١٩)، و"البيان" (٣/ ١٤٦)، و"المغني" (٣/ ٤١)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢٩)، و"فتح ذي الجلال والإكرام" (٦/٢٧)، و"فتاوى اللجنة الدائمة" (٩/ ٢٤٧ و٣٢٠ و٣٢٢)، و"نوازل الزَّكاة" (٥٩).

(٤٥٧) إذا كان لرجل على معسر دين فأراد أن يجعل دينه عن زكاته

القول الأول: لا يجوز للدائن أن يسقط دينه عن مدينه الفقير المعسر الذي ليس عنده ما يسدِّد به دينه ويحسبه من زكاة ماله. فإنْ فعل ذلك لم يجزئه عن الزَّكاة. وهو قول الحنفية والحنابلة والمالكية ما عدا أشهب، وهو الأصح عند الشَّافعية، وهو اختيار اللجنة الدائمة.

حجَّتهم: أن الزكاة لحق الله تعالى؛ فلا يجوز للإنسان أن يصرفها إلى نفع نفسه أو إحياء ماله، واستيفاء دينه.

القول الثاني: يجوز. وهو قو الحسن وعطاء وأشهب من المالكية، ووجه في مذهب الشَّافعية وابن حزم، واختاره ابن تيمية.

حجَّتهم: أنه لو دفع إليه زكاته ثم أخذها منه عن دينه جاز، فكذا هنا.

الراجح هو: القول الأول، قال أبو عبيد بعد أن ذكر القول الثاني وأنه قول الحسن وعطاء: وهذا مذهب لا أعلم أحدًا يعمل به، ولايذهب إليه من أهل الأثر وأهل الرأي.

وقال أيضًا: هو عندي غير مجزئ عن صاحبه؛ لخلال اجتمعت فيه:

أما إحداها: فإن سنة رسول الله ﷺ في الصَّدقة كانت على خلاف هذا الفعل؛ لأنه إنما كان يأخذها من أعيان المال عن ظهر أيدي الأغنياء، ثم يردها في الفقراء، وكذلك كانت الخلفاء بعده، ولم يأتنا عن أحدٍ منهم أنَّه أذن لأحدٍ في احتساب دين من زكاة، وقد علمنا أن الناس قد كانوا يدانون في دهرهم.

الثانية: أن هذا مال تاو غير موجود، قد خرج من يد صاحبه على معنى القرض والدَّين، ثم هو يريد تحويله بعد التواء إلى غيره بالنية، فهذا ليس بجائز في معاملات الناس بينهم، حتى يقبض ذلك الدَّين، ثم يستأنف الوجه الآخر، فكيف يجوز فيما بين العباد وبين الله عز وجل؟.

والثالثة: أني لا آمن أن يكون إنما أراد أن يقي ماله بهذا الدَّين قد يئس منه؛ فيجعله ردءًا لماله يقيه به، إذا كان منه يائسًا، وليس يقبل الله تبارك وتعالى إلا ما كان له خالصًا.

قلت: قوله رحمه الله (تاوٍ) قال في "النهاية": التوى: الهلاك.

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: هل يجوز إسقاط الدَّين عن المدين، ويكون ذلك من الزَّكاة؟

فأجاب رحمه الله: هذا لا يجوز؛ **لأنَّ الله تعالى قال:** ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[التوبة:١٠٣]، والأخذ لابد أن يكون ببذل من المأخوذ منه، وقال النبي ﷺ: **«أَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ»**. فقال: **«تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ»**.

فلا بد من أخذ ورد، والإسقاط لا يوجد فيه ذلك؛ ولأنَّ الإنسان إذا أسقط الدَّين عن زكاة العين التي في يده، فكأنما أخرج الرديء عن الطيب؛ لأنَّ قيمة الدَّين في النفس ليست كقيمة العين، فإنَّ العين ملكه وفي يده، والدين في ذمة الآخرين، قد يأتي وقد لا يأتي؛ فصار الدين دون العين، وإذا كان دونها فلا يصح أن يخرج زكاة عنها لنقصه، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾[البقرة:٢٦٧].

ومثال ما سألت عنه: لو كان على الإنسان عشرة آلاف ريال زكاة وهو يطلب رجلًا فقيرًا عشرة آلاف ريال، فذهب إلى الرجل الفقير وقال: قد أسقطت عنك عشرة آلاف ريال، وهي زكاتي لهذا العام.

قلنا: هذا لا يصح؛ لأنَّه لا يصح إسقاط الدين وجعله عن زكاة عين لما أشرنا إليه آنفًا، وهذه مسألة يخطئ فيها بعض الناس ويتجاوزها جهلًا منه، وقد **قال شيخ الإسلام** رحمه الله: أنَّه لا يجزئ إسقاط الدَّين عن زكاة العين بلا نزاع.

انظر: "الأموال" (٢/ ٩٣)، و"الإشراف" (٣/ ٩٣)، و"المحلى" (٦٩٨)، و"البيان" (٣/ ٤٢٥)، و"المغني" (٢/ ٦٥٣)، و"المجموع" (٦/ ١٩٦)، و"مجموع الفتاوى" (٢٥/ ٨٤)، و"مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٨/ ٣٧٧)، و"فتاوى اللجنة الدائمة" (٩/ ١٩٥)، و"الموسوعة الفقهية" (٢٣/ ٣٠٠).

(٤٥٨) إن دفع الدائن زكاة ماله إلى مدينه فردّها المدين إليه سدادًا لدينه

إن دفع الدائن زكاة ماله إلى مدينه فردَّها المدين إليه سدادًا لدينه، أو استقرض المدين ما يسدُّ به دينه فدفعه إلى الدائن فرده إليه واحتسبه من الزكاة، فإن لم يكن ذلك حيلةً، أو تواطؤا، أو قصدًا لإحياء ماله، جاز عند الجمهور. وهو قول عند المالكية.

وإن كان على سبيل الحيلة لم يجز عند المالكية والحنابلة، وجاز عند الشَّافعية ما لم يكن ذلك عن شرط واتفاق، بل بمجرد النية من الطرفين. اهـ من " الموسوعة .

وسئل الشيخ ابن باز رحمه الله بسؤال ونصُّه: إذا كان لك دين عند مريض أو فقير معسر، فهل لك أن تسقطه عنه من الزَّكاة؟

فأجاب رحمه الله: لا يجوز ذلك؛ لأنَّ الواجب إنظار المعسر حتى يسهل الله له الوفاء؛ ولأنَّ الزكاة إيتاء وإعطاء كما **قال الله سبحانه:** ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا الزَّكَوٰةَ﴾[البقرة:٤٣]، وإسقاط الدَّين عن المعسر ليس إيتاء ولا إعطاء إنما هو إبراء؛ ولأنَّه يقصد من ذلك وقاية المال لا مواساة الفقير.

لكن يجوز أن تعطيه من الزَّكاة من أجل فقره وحاجته، أو من أجل غرمه، وإذا ردَّ عليك ذلك أو بعضه من الدَّين الذي عليه فلا بأس إذا لم يكن ذلك عن مواطأة بينك وبينه ولا شرط، وإنَّما هو فعل ذلك من نفسه. وفق الله الجميع للفقه في الدِّين، والثبات عليه!

انظر: "البيان" (٣/ ٤٢٥)، و"المغني" (٢/ ٦٥٣)، و"المجموع" (٦/ ١٩٧)، و"مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز" (١٤/ ٢٨٠)، و"الشرح الممتع(٦/ ٢٤٩)، و"الموسوعة الفقهية" (٢٣/ ٣٠٠).

(٤٥٩) إذا أخذ على الرَّجل ماله إما بغصبٍ أو سرقةٍ أو غير ذلك ثمَّ عاد

القول الأول: لا زكاة عليه فيه. فإن رجع إليه ماله استأنف به حولًا من حين رجوعه. وهو قول قتادة وأبي حنيفة والليث وابن حزم والشافعي في القديم، وأحد قولي الثوري ورواية عن أحمد.

حجَّتهم: أنه مال خرج عن يده وتصرفه وصار ممنوعًا منه؛ فلم يلزمه زكاته كمال المكاتب.

القول الثاني: إذا قبضه زكَّاه لحول واحد. وهو قول مالك وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز.

حجَّتهم: أنَّه كان في ابتداء الحول في يده ثم حصل بعد ذلك في يده، فوجب أن لا تسقط الزكاة عن حولٍ واحدٍ.

القول الثالث: إذا قبضه زكَّاه عن كل ما مضىٰ. وهو قول داود الظاهري والرواية الثانية عن سفيان الثوري والشافعي وأحمد.

حجَّتهم: أن ملكه عليه تام فلزمه زكاته، كما لو نسي عند من أودعه، أو كما لو أُسِر أو حُبِس، وحيل بينه وبين ماله.

الصواب هو: القول الأول، والله أعلم.

انظر: "المحلى" (٤/ ٢٠٨)، و"البيان" (٣/ ١٤٣)، و"المغني" (٣/ ٤٨)، و"المجموع" (٥/ ٣١٤).

(٤٦٠) إذا مضت عليه سنون ولم يؤد زكاتها؟

قال النووي رحمه الله: إذا مضت عليه سنون ولم يؤد زكاتها لزمه إخراج الزكاة عن جميعها، سواءٌ علم وجوب الزكاة أم لا، وسواءٌ كان في دار الإسلام أم دار الحرب هذا مذهبنا. قال ابن المنذر: لو غلب أهل البغي على بلد ولم يؤد أهل ذلك البلد الزكاة أعوامًا، ثم ظفر بهم الإمام، أخذ منهم زكاة الماضي في قول مالك، والشافعي، وأبي ثور. قال: وقال أصحاب الرأي: لا زكاة عليهم لما مضى، وقال أصحاب الرأي: لو أسلم قوم في دار الحرب وأقاموا سنين، ثم خرجوا إلى دار الإسلام، لا زكاة عليهم لما مضى، والله أعلم.

الصواب: قول الجمهور والله أعلم.

انظر: "المغني" (٢/ ٦٧٩)، و"المجموع" (٥/ ٣٠٩).

(٤٦١) إذا أخر الزكاة فلم يدفعها إلى الفقير حتى ضاعت

القول الأول: لا تسقط عنه، وهو قول الزهري، والحكم، وحماد، والثوري، وأبي عبيد، والحنابلة، وبه قال الشافعي، إلا أنه قال: إن لم يكن فرط في إخراج الزكاة، وفي حفظ ذلك المخرج رجع إلى ماله، فإن كان فيها بقي زكاة أخرجها، وإلا فلا.

القول الثاني: يزكي ما بقي إلا أن ينقص عن النصاب، فتسقط الزكاة فرط أو لم يفرط، وهو قول أصحاب الرأي.

القول الثالث: يزكي ما بقي بقسطه، وإن بقي عشرة دراهم، وهو قول مالك.

الراجح: هو القول الأول؛ لأنه حق متعيَّن على رب المال تلف قبل وصوله إلى مستحقه، فلم يبرئ منه بذلك، كدين الآدمي، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٥٦)، و"المغني" (٢/ ٦٨٥)، و"المجموع" (٥/ ٣٠٦).

(٤٦٢) إذا مات الرجل بعد وجوب الزكاة عليه

القول الأول: يخرج من ماله، كديون الآدميين، وهو قول عطاء، والحسن، والزهري، وقتادة، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وابن المنذر، وداود.

حجتهم: قوله ﷺ: «**فَدَيْنُ اللهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى**». والحديث في "الصحيحين" من حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما.

القول الثاني: إن أوصى بها أخرجت من ماله كسائر الوصايا، وإن لم يوص لم يلزم الورثة إخراجها، وهو قول ابن سيرين، والشعبي، والنخعي، وحماد بن أبي سليمان، وداود بن أبي هند، وحميد الطويل، وعثمان البتي، والثوري، وعن الليث، والأوزاعي تخرج من ماله قبل الوصايا بحيث لا يتجاوز الثلث، **وقال أبوحنيفة وسائر أهل الرأي:** تسقط بموته، ولا يلزم الورثة إخراجها، وإن أخرجوها فصدقة تطوع إلا أن يوصي بها، فتخرج وتكون من الثلث. احتجوا بأنها عبادة محضة شرطها النية، فسقطت بالموت كالصلاة، وأجيب عن هذا بأنها لا تصح الوصية بالصلاة، ولا تدخلها النيابة بخلاف الزكاة.

الراجح: هو القول الأول. **قال ابن قدامة** رحمه الله: لأنها حق مالي واجب، فلم يسقط بموت من هو عليه كالدين.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٥٧)، و"المغني" (٢/ ٦٨٣)، و"المجموع" (٥/ ٣٠٩).

(٤٦٣) إذا مات المورث في أثناء الحول وانتقل المال إلى الورثة

قال صاحب البيان: وإن مات - أي: المورث في أثناء الحول - فهل يبني وارثه على حول مورِّثه، فيه قولان:

الأول: قال في القديم: يبني عليه؛ لأن من ورث مالًا ورثه بحقوقه، كما تورث الشفعة، والرد بالعيب، والوثيقة بالرهن.

والثاني: قال في الجديد: يستأنف الورثة الحول، وهو الصحيح؛ لأن ملك الميت قد زال، وابتدأ الوارث الملك عليه بموت مورثه، فهو كما لو اشتراه، ويخالف الشفعة والرد بالعيب والوثيقة بالرهن، فإن تلك حقوق للمال والزكاة حق على المال.

الصواب: هو القول الثاني، وهو اختيار ابن عثيمين، واللجنة الدائمة.

قال ابن عثيمين رحمه الله: أما بالنسبة للميت الذي مات قبل أن يتم الحول، فلا زكاة عليه؛ لأنه مات قبل الوجوب، فلا يقضى عنه.

أما بالنسبة للورثة فالذي يبلغ نصيبه نصابًا عليه الزكاة، إذا تم الحول على موت مورثه، والذي ماله قليل لا يبلغ النصاب، وليس عنده ما يكمله به، فإنه لا زكاة عليه.

انظر: "البيان" (٣/ ١٥٤)، و"المجموع" (٥/ ٣٣٠)، و"مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٨/ ٢٢)، و"فتاوى اللجنة الدائمة" (٩/ ١٨٦).

(٤٦٤) هل الدين الذي لا مطالب له من جهة العباد يمنع الزكاة؟

إذا كان الدين لا مطالب به من جهة العباد كدين النذر، والكفارة، والهدي، والاضحية، ونحو ذلك، فقد اختلف الفقهاء في منعه للزكاة على قولين:

القول الأول: أنه يمنع الزكاة، وبه قال بعض المالكية ، والحنابلة، وهو المذهب.

حجتهم: حديث **ابن عباس** في البخاري (١٨٥٢): أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «**نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيَةً؟ اقْضُوا اللهَ فَاللهُ أَحَقُّ بِالوَفَاءِ**».

الشاهد من الحديث: أنه إذا كان دين الآدمي يمنع الزكاة فدين الله من باب أولى، وأجيب عن هذا بأن الصحيح أن دين الآدمي لا يمنع الزكاة.

القول الثاني: أنه لا يمنع الزكاة، وهو قول الحنفية، والمالكية، والشافعية ورواية عند الحنابلة.

حجتهم: عمومات الأدلة من القرآن والسنة التي توجب الزكاة من غير تفريق بين من كان مدينًا أو غير مدين.

الصواب: هو القول الثاني، والله أعلم.

انظر: "أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (٢٢٩).

(٤٦٥) هل يجوز لمخرج الزكاة أن يشتري زكاته ممن صارت إليه؟

القول الأول: يكره للرجل أن يشتري صدقته التي تصدق بها.

وهو مروي عن ابن عمر، وجابر بن عبد الله، وسلمة بن الأكوع رضي الله عنهم، وهو قول طاوس، وعبيد الله بن الحسن، ومالك، وأحمد، واختاره ابن المنذر.

حجتهم: حديث **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه قَالَ: حَمَلْتُ عَلَىٰ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ الله، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «**لاَ تَشْتَرِي، وَلاَ تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ، وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدِرْهَمٍ، فَإِنَّ العَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالعَائِدِ فِي قَيْئِهِ**». أخرجه البخاري (١٤٩٠)، ومسلم (١٦٢٠).

القول الثاني: يجوز وهو قول عكرمة، وربيعة، والأوزاعي.

حجتهم: حديث **أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: « **لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ الله، أَوْ مِسْكِينٍ تُصُدِّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا، فَأَهْدَىٰ مِنْهَا لِغَنِيٍّ** ».

أخرجه أحمد (٣/٥٦)، وأبو داود (١٦٣٥)، وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في "الإرواء" (٨٧٠).

الصواب: هو **القول الأول**، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٢٠)، و"المغني" (٢/ ٦٥١).

(٤٦٦) هل في عين المال الموقوف زكاة؟

- **المال الموقوف له حالتان:**

- **الحالة الأولى:** أن يكون الوقف على جهة خاصة كبني فلان كأن يقف أربعين شاة، أو خمسًا من الإبل، ويحول عليها الحول، فهل تجب فيها الزكاة، قولان:

القول الأول: تجب فيها الزكاة، وهو مذهب مالك، والمنصوص عن أحمد، ووجه للشافعية.

القول الثاني: لا زكاة فيه ، وهو قول أكثر الشافعية ورواية عن أحمد، واختارها بعض أصحابه.

- **الحالة الثانية:** أن يكون موقوفًا على جهة عامة، كالجهاد، والفقراء، والمساكين، فهذا فيه خلاف أيضًا.

القول الأول: لا زكاة فيه، وهو مذهب الشافعي، وأحمد؛ لأنه ليس له مالك معين.

القول الثاني: تجب فيه الزكاة، وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة.

الراجح: هو أنه لا زكاة فيها على الحالين؛ لأنها ليست ملكًا للموقوف عليه، وإنما هي ملك لله تعالى، **قال الشوكاني** رحمه الله : وأما وجوب الزكاة في الوقف، والوصية، وبيت المال فليس على ذلك دليل إلا عمومات لا تنطبق دلالتها على محل النزاع.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٦٢)، و"المجموع" (٥/ ٣١٢)، و"مجموع الفتاوى (٢٣٥/٣١)، و "السيل" (١/ ٧٣٦).

(٤٦٧) هل في غلة المال الموقوف زكاة؟

وصورته أن يوقف رجل أرضًا فتزرع، أو شجرًا فتثمر فيتحصل من حبها، أو ثمرها النصاب وهذه لها حالتان أيضًا:

- **الحالة الأولى: أن يكون الوقف على معينين ففيها خلاف.**

القول الأول: إن وقف أرضًا أو شجرًا على معينين فبلغ عند الواحد منهم النصاب، وجبت الزكاة في الغلة، وهو مذهب مالك، وأحمد، وأبي عبيد، وابن المنذر؛ لأنه يملك الثمرة ملكًا تامًا فيجوز له بيعها ولا يؤثر عدم ملكه للرقبة مع ملك المنفعة كالأرض المستأجرة، وقال بعض الحنابلة: تجب مع غنى الموقوف عليه.

القول الثاني: لا تجب فيها الزكاة وهو قول طاوس ومكحول؛ لأن الأرض ليست مملوكة لهم فلم تجب الزكاة في الخارج منها عليهم كالمساكين.

- **الحالة الثانية: أن تكون على جهة عامة ففيها خلاف أيضًا.**

القول الأول: لا زكاة فيها وهو قول الشافعية، والحنابلة، وأبي عبيد، وابن المنذر.

القول الثاني: تجب فيها الزكاة، وهو قول مالك.

الراجح مما تقدم: أنه إن كانت موقوفة على جهة عامة، فليس في غلتها زكاة، وإن كانت موقوفة على معين فردًا أو جماعة فإن فيه الزكاة، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٣٩)، و"البيان" (٣/ ٢٦٢)، و"المغني" (٥/ ٦٣٩)، و"المجموع" (٥/ ٣١٢).

(٤٦٨) هل على اللقطة زكاة؟

إذا التقط ما تجب الزكاة في مثله، وأقام في يد الملتقط حولًا وعرفه، فإن زكاة العام الأول لا تجب على الملتقط؛ لأنه لم يملكها، بل هي ملك صاحبها وعلى صاحبها متى وجدها يزكيها.

واختلفوا في العام الثاني بعد أن عرفها حولًا، هل يزكيها الملتقط أم لا؟

القول الأول: تجب زكاة اللقطة على الملتقط بعد التعريف فيستقبل بها حولًا بعد التعريف، ثم يزكيها، وهذا مذهب الحنابلة، ووجه في مذهب الشافعية.

حجتهم: أن اللقطة بعد التعريف دخلت في ملك الملتقط فتجب زكاتها عليه إذ الزكاة تجب بالملك وقد حصل.

القول الثاني: لا تجب الزكاة مطلقًا على الملتقط وهذا يفهم من مذهب الحنفية، وهو مذهب المالكية، وقول للشافعية، ورواية عند الحنابلة.

حجتهم: أن من شرط وجوب الزكاة الملك التام ولم يتحقق في الملتقط؛ لأن ملكه للقطة ملك ناقص بدليل أنه ضامن للقطة متى جاء صاحبها يطلبها، والضمان دليل على عدم استقرار ملكه لها ولو كانت كباقي ماله لما ألزم بالضمان.

الأقرب: هو القول الثاني، والله أعلم.

بقي لو يقال إن الملتقط إذا عرفها حولًا ثم تملكها، فإن الزكاة تجب عليه فإذا جاء صاحبها اعطاه، ووجبت الزكاة عليه، والله أعلم.

انظر: "الحاوي" (٣/ ٣١٥)، و"البيان" (٣/ ١٤٥)، و"المغني" (٣/ ٥١)، و"المجموع" (٥/ ٣١٥)، و"الإنصاف" (٣/ ١٩)، و"أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (١٣١).

(٤٦٩) كيف يزكى المال المضارب فيه؟

إذا أعطى ماله مضاربةً لإنسان فربح فزكاة رأس المال على ربِّ المال في قول عامة أهل العلم، وكذا ما حصل له من الربح يزكيه مع أصله؛ لأنَّ ربح التِّجارة حوله حول أصله في قول أكثر أهل العلم، كما تقدم الكلام على هذا عند مسألة (٢٣٨).

وأما العامل فقال ابن قدامة رحمه الله: ليس عليه زكاة في حصَّته حتى يقتسما ويستأنف حولًا من حينئذ. نص عليه أحمد في رواية صالح وابن منصور، فقال: فإذا احتسبا يزكي المضارب إذا حال الحول من حين احتسبه؛ لأنه علم ماله في المال.

انظر: "البيان" (٣/ ٣٢٨)، و"المغني" (٣/ ٣٨)، و"المجموع" (٦/ ٣٠)، و"الإنصاف" (٣/ ١٤)، و"فتاوى اللجنة الدائمة" (٩/ ٣٥٦).

(٤٧٠) هل في المال المرهون زكاة؟

القول الأول: من رهن ماشية أو ذهبًا أو فضة وحال عليها الحول وجب على الراهن الزَّكاة. وهو المعتمد في مذهب الشافعية، وهو قول ابن حزم، قالوا: لأن ملك الراهن عليها تام، وإنما هو ناقص التصرف فيها لحق المرتهن، وذلك لا يمنع وجوب الزكاة، كمال الصبي والمجنون.

القول الثاني: فيه الخلاف الذي تقدم في المال المغصوب. وهو وجه في مذهب الشافعية.

الصواب هو: القول الأول. وعلىٰ هذا : إن كان للراهن مال غير الرهن كلف إخراج الزكاة منه؛ لأن ذلك من مؤن الرهن، ومؤن الرهن علىٰ الراهن فإن لم يكن له مال غير الرهن أخرج الزكاة من الرهن؛ لأنه لم يخرج ما أخرج منه بباطل وعدوان، ويتعلق حق المرتهن بالباقي، والله أعلم.

انظر: "المحلى" (٦٩١)، و"البيان" (٣/ ٢٧٤-٢٧٥)، و"المغني" (٢/ ٦٥٣)، و"المجموع" (٥/ ٣١٦).

(٤٧١) كيف تكون زكاة الأشياء المعدَّة للإيجار كالعمائر والحرَّاثات والسَّيارات وغير ذلك؟

إذا كان الرَّجل عنده أشياء أعدَّها للإيجار طائرات أو سفن أو حرَّاثات أو سيَّارات أو درَّاجات أو عمائر أو مضخَّات أو غير ذلك، ممَّا أعدَّ للإيجار.

أولاً: إذا كان ما ذكر أو غيره مما لم يذكر أعدَّ للتِّجارة، فهذا فيه زكاة عروض التِّجارة. وقد تقدم الكلام علىٰ ذلك.

ثانيًا: كلُّ ما ذكر أو غيره مما لم يذكر إذا أعدَّه الإنسان لمصلحته ومنفعته الخاصَّة، فلا زكاة فيها. وقد تقدَّم الكلام عليه أيضًا.

ثالثًا: كلُّ ما ذكر وغيره مما لم يذكر إذا أعدَّ للإيجار، فهذا تجب الزَّكاة في غلَّته إذا بلغ النِّصاب، وحال عليه الحول. وهو قول عامة أهل العلم: مالك وأبي حنيفة والشافعي ومحمد بن إبراهيم آل الشيخ واللجنة الدائمة وابن عثيمين والفوزان ومجمع الفقه الإسلامي، ومجمع الفقهي الإسلامي.

هذا وذكر ابن القيِّم رحمه الله عن ابن عقيل الحنبلي أنَّه تجب الزَّكاة في حلي المرأة المعد للكراء؛ بناءً منه علىٰ أنَّ المذهب لا يوجب الزَّكاة في حلي المرأة فإذا أعدَّ

للكراء، وجبت الزَّكاة ويخرَّج على هذا أنَّه يجب الزَّكاة في ذات العقار المعد للكراء، وكل سلعة تؤجَّر وتعد للكراء. ذكر هذا ابن القيِّم عن ابن عقيل وارتضاه وأيده.

والصَّواب هو: قول الجمهور. ومثال ذلك على قولهم: رجل عنده حرَّاثة يؤجرها، فهذا ينظر في غلَّتها فمتى بلغت الغلَّة النِّصاب ابتدأ الحول، فإذا جاء آخر الحول ينظر هل ما زال النِّصاب كاملًا، فإن كان كذلك زكى وإن نقص النِّصاب فهذا إن كان معه ذهب أو فضَّة أو عروض تجارة ضمَّ ما حصل له من الغلَّة وكمَّل النِّصاب إن كمل وزكى، وإن لم يكمل لا زكاة عليه. وقد تقدم الكلام على الضم عند مسألة رقم (٢٤٠).

رابعًا: إن كان المؤجِّر عقد الإجار بينه وبين المستأجر مثلًا لمدة سنة، فهل هذا يبدأ الحول من حين العقد أم من حين استلام المال؟ الصَّحيح أنَّه يبدأ الحول من حين عقد الإيجار. وانظر المسألة بعد هذه.

خامسًا: قدر زكاة غلة الإجار هو ربع العشر؛ إلحاقًا له بالنَّقدين.

قال الشَّافعي رحمه الله: والعروض التي لم تشتر للتِّجارة من الأموال ليس فيها زكاة بأنفسها. فمن كانت له دور أو حمَّامات لغلة أو غيرها أو ثياب كثرت أو قلَّت أو رقيق كثر أو قل فلا زكاة فيها، وكذلك لا زكاة في غلَّاتها، حتَّى يحول عليها في يدي مالكها.

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله: الدُّور التي تبنى للتأجير لا زكاة في رقبتها، وإنما الزَّكاة في ريعها إذا بلغ نصابًا، وحال عليه الحول.

وسئلت اللجنة الدائمة بسؤال حاصله: رجل عنده محل تأجير زلٌّ وخيام وعقود كهرباء.

فأجابت: إذا كان جميع ما في محلك للتَّأجير فقط فإنَّ الزَّكاة لا تجب إلا فيما توفر من الأجرة، وحال عليه الحول. ومقدار الزكاة في ذلك اثنان ونصف في المائة. وبالله التوفيق.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: العقار المعدُّ للإجارة، أو المعدُّ للسُّكنى ليس فيه زكاة؛ لقول النَّبي ﷺ: «**لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ**». فهذا العقار الذي أعددته للإجارة قد أعددته لنفسك لتستغلَّه بما يحصل فيه من أجرة، لكن تجب الزَّكاة في أجرته إذا تمَّ عليها الحول من العقد وهي عندك. فإن أنفقتها قبل تمام الحول فلا زكاة فيها؛ لأنَّ الزَّكاة لا تجب في المال حتى يتم عليه الحول. مثال ذلك: أجَّرت هذا البيت بعشرة آلاف ريال، خمسة آلاف على العقد أخذتها وأنفقتها قبل تمام نصف السَّنة، وخمسة آلاف على نصف السَّنة أخذتها وأنفقتها قبل أن تتم السَّنة، فنقول: الآن ليس عليك زكاة في هذه الأجرة؛ لأنَّها لم يتم عليها حول من العقد فتسقط زكاتها، أمَّا لو بقيت عندك حتَّى تمَّ عليها الحول من العقد لا من القبض، فإنَّك تزكِّيها.

وقال الشيخ الفوزان حفظه الله: أمَّا العمارات والبيوت والسَّيارات المعدة للإيجار، فلا زكاة في ذواتها، وإنَّما تجب الزَّكاة فيما تحصَّل عليه صاحبها من إيجارها إذا حال عليه الحول.

وجاء في بيان مجلس الفقه الإسلامي: بعد أن استمع لما أعد من دراسات في موضوع زكاة العقارات والأراضي المأجورة غير الزراعية،

وبعد أن ناقش الموضوع مناقشة وافيةً ومعمَّقةً، تبين منها:

أولاً: أنَّه لم يؤثر نص واضح يوجب الزَّكاة في العقارات والأراضي المأجورة.

ثانيًا: أنَّه لم يؤثر نص كذلك يوجب الزكاة الفورية في غلة العقارات والأراضي المأجورة، غير الزراعية.

• قرر ما يلي:

أولاً: أنَّ الزَّكاة غير واجبة في أصول العقارات والأراضي المأجورة.

ثانيًا: أنَّ الزَّكاة تجب في الغلَّة وهي ربع العشر بعد دوران الحول من يوم القبض، مع اعتبار توافر شروط الزَّكاة، وانتفاء الموانع. والله أعلم.

وجاء في قرار المجمع الفقهي الإسلامي: قد نظر في موضوع زكاة أجور العقار، وبعد المناقشة وتداول الرَّأي قرر بالأكثرية ما يلي:

أولاً: العقار المعد للسكنى هو من أموال القنية؛ فلا تجب فيه الزَّكاة إطلاقًا، لا في رقبته ولا في قدر أجرته.

ثانيًا: العقار المعد للتِّجارة هو من عروض التِّجارة فتجب الزَّكاة في رقبته، وتقدر قيمته عند مضي الحول عليه.

ثالثًا: العقار المعد للإيجار تجب الزَّكاة في أجرته فقط دون رقبته.

رابعًا: نظرًا إلى أنَّ الأجرة تجب في ذمة المستأجر للمؤجِّر من حين عقد الإجارة؛ فيجب إخراج زكاة الأجرة عند انتهاء الحول من حين عقد الإجارة بعد قبضها.

خامسًا: قدر زكاة رقبة العقار إن كان للتِّجارة وقدر زكاة غلته إن كان للإجارة هو ربع العشر؛ إلحاقًا له بالنَّقدين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا. والحمد لله رب العالمين

انظر: "الأم" (٢/ ٥٠)، و"الإشراف" (٣/ ٨٥)، و"بدائع الفوائد" (٢/ ١٥٤)، و"نيل المآرب" (٢/ ٣٨٧)، و"مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٨/ ٢٠٩-٢١١)، و"فتاوى اللجنة الدائمة" (٩/ ٣٤٧)، و"نوازل الزكاة" (١٢٢)، و"الملخص الفقهي" (١/ ٢٨٤)، و"فقه النوازل" (٢/ ١٩٤)، وما بعدها.

(٤٧٢) كيف يزكي من أجر داره عدة سنين وقبض جميع الأجرة؟

مثال ذلك: لو أن رجلًا أجر دارًا أربع سنين، وعجل المستأجر الأجرة فإذا حال الحول، والأجرة في يد المؤجر، فهل يزكي جميع الأجرة، أو يزكي أجرة السنة الأولى فقط، في المسألة أقوال:

القول الأول: تجب زكاة الأجرة المعجلة حال قبضها، ولا يشترط لها مضي الحول، وهذا القول رواية في مذهب الحنابلة اختارها شيخ الإسلام وقال بأنها رويت عن ابن عباس رضي الله عنهما.

القول الثاني: تجب الزكاة فيما استقر عليه ملكه من الأجرة، وهو ما كان مقابل المنفعه التي تم استيفاؤها وهو مذهب الشافعية، وقول عند المالكية، وللشافعية تفصيل راجع ذلك إن شئت.

حجتهم: أن ملكه غير مستقر على ما زاد على أجرة السنة الأولى؛ لأن الدار قد تنهدم فيجب رد الأجرة.

القول الثالث: تجب الزكاة فيما تم ملكه عليه من الأجرة وحال عليه حول بعد تمام ملكه، وهو ما حال عليه الحول عنده بعد استيفاء المنفعة فيه وهو مذهب المالكية.

والفرق بين هذا القول والذي قبله أن القائلين بالقول الثاني يوجبون الزكاة فيما استوفيت منفعته فيبدأ حوله من حين قبض الأجرة، أما أصحاب القول الثالث فيوجبون الزكاة فيما استوفيت منفعته لكن لا يبدأ الحول إلا من استيفاء المنفعة.

مثال ذلك: لو أجر دارًا ثلاث سنين كل سنة بمائة فعجل المستأجر الأجرة فدفع ثلاثمائة حين العقد، فالقائلون بالقول الثاني يقولون: تجب عليه زكاة مائة عن السنة الأولى عند نهاية السنة الأولى، أما القائلون بالقول الثالث فيقولون: تجب عليه زكاة السنة الأولى في نهاية السنة الثانية، وزكاة السنة الثانية بنهاية السنة الثالثة، وزكاة السنة الثالثة بعد مضي حول من نهايتها.

القول الرابع: تجب زكاة جميع الأجرة المعجلة بعد مضي حول من قبضها، وهو مذهب الحنفية، والحنابلة وقول عند المالكية.

حجتهم: أن شرط وجوب الزكاة استقرار الملك، والأجرة الملك فيها مستقر للمؤجر بقبضها فإذا حال عليها حول من ملكها وجبت عليه الزكاة فيها.

الأقرب: هو القول الرابع، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٩٣)، و"المجموع" (٥/ ٥٠٨)، و"المغني" (٣/ ٤٧)، و"أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (٨١).

(٤٧٣) إذا أجَّر داره لمدَّة سنة ولم يستلم الأجرة، فهل يبدأ الحول من حين عقد الإيجار أم من حين استلام المال؟

القول الأول: لا تجب الزَّكاة حتى يحول عليه الحول من حين يقبض المال. وهو قول مالك وأبي حنيفة.

حجَّتهم: الأدلة التي فيها: ولا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول.

القول الثاني: يبدأ الحول من حين عقد الإجارة، فإذا قبض أجرة ما أجَّره في آخر الحول أخرج الزَّكاة.

وهو قول الإمام أحمد، وهو اختيار ابن عثيمين ومجمع الفقهي الإسلامي، قالوا: لأنَّه قد ملكها من أوَّل الحول؛ فصارت كسائر الديون إذا قبضها بعد حول زكَّاها حين يقبضها.

الأقرب والأحوط: هو القول الثاني؛ وذلك أنَّ المال وإن لم يقبضه إلا أنَّه قد وجب في ذمة المستأجر للمؤجر، والله أعلم.

قال ابن قدامة رحمه الله: ولو أجر داره سنتين بأربعين دينارًا ملك الأجرة من حين العقد وعليه زكاة جميعها، إذا حال عليه الحول؛ لأنَّ ملك المكري عليه تام؛ بدليل جواز التَّصرف فيها بأنواع التَّصرفات.

انظر: "الإشراف" (٣/ ٨٥)، و"المغني" (٣/ ٢٩)، و(٤٧)، و"المجموع" (٥/ ٥١٠)، و"مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٨/ ٢٠٩)، و"فقه النوازل" (٢/ ١٩٩).

(٤٧٤) حكم زكاة صداق المرأة غير المقبوض

أولاً: إذا كان الصداق مقبوضًا فهذا فيه الزكاة بلا خلاف، واختلفوا فيما إذا كان الصداق غير مقبوض:

القول الأول: لا تجب الزكاة في الصداق على المرأة حتى تقبضه، سواء كان عينًا أو دينًا. وهو مذهب الحنفية ورواية عند الحنابلة.

حجتهم: أن الصداق قبل القبض غير مستقر، وقابل للسقوط بالفسخ أو أن يتنصف بالطلاق قبل الدخول والزكاة لا تجب إلا فيما تم ملكه،.وبناء على هذا: فلا تجب الزكاة في الصداق لعدم تمام الملك.

القول الثاني: تجب الزكاة في الصداق على المرأة ولو لم تقبضه. وهو مذهب الحنابلة.

حجتهم: أن الصداق دين يستحق قبضه ويجبر المدين على أدائه؛ فوجبت فيه الزكاة كثمن المبيع.

القول الثالث: التفصيل وهو إن كان الصداق معيناً كماشية معينة، أو نخلٍ معينةٍ ونحوه، فتجب الزكاة في ذلك على المرأة ولو لم تقبضه، ويبدأ حول الزكاة من حين العقد، وإن كان الصداق غير معين كدراهم في الذمة أو ماشية من ماشيته ونحوه، فلا تجب الزكاة على المرأة حتى تقبضه، ولا يبدأ حوله إلا بعد القبض، وهذا مذهب المالكية والشافعية.

حجتهم: أن الصداق المعين تجب زكاته على المرأة ولو لم يقبض؛ لأن هذا الصداق قد دخل في ملك الزوجة من حين العقد؛ بدليل أن الضمان عليها ولو لم تقبض الصداق المعين، وإذا تم الملك وجبت الزكاة.

واستدلوا على أن الصداق غير المعين لا تجب زكاته على المرأة إلا بعد القبض بأنها لا تملكه إلا بالقبض بدليل أن الضمان على الزوج فيه، والضمان دليل الملك.

الصواب: هو القول الثالث، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ٢٧١)، و"المغني" (٣/ ٥٢)، و"المجموع" (٥/ ٥٠٨)، و"الإنصاف" (٣/ ١٦)، و"أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة (١١٣).

(٤٧٥) حكم زكاة الدية إذا حال عليها الحول، ولم تقبض:

صورة ذلك: إذا قضي بالدية على العاقلة، سواء كانت الدية إبلًا أو نقودًا، ومضى حول عليها وولي القتيل لم يقبضها، فهل تجب فيها الزكاة؟

اتفق الفقهاء على عدم وجوب الزكاة في الدية غير المقبوضة؛

دليل ذلك: أن من شرط الزكاة الملك، والدية الملك فيها غير مستقر؛ بدليل أن من مات من العاقلة فلا تؤخذ من تركته، كما أن أولياء القتيل ربما يعفون عنها فتسقط، وكما أن الدية لم تتعين فقد تكون من الإبل، وقد تكون من غيرها، والله أعلم.

انظر: "أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (٧٩).

(٤٧٦) إذا اشترى شيئًا مما تجب في مثله الزكاة، ولم يقبضه، فهل زكاته على البائع أم على المشتري؟

القول الأول: لا يجب عل المشتري زكاة المبيع قبل قبضه.

وهو مذهب المالكية، وقول عند الشافعية، وقول لبعض الحنفية.

حجتهم: أن المبيع قبل القبض غير مستقر الملك للمشتري؛ لأنه ربما ينفسخ البيع لعيب في المبيع ونحوه؛ فلا تجب عليه زكاته حتى يقبضه.

ومما يدل على عدم تمام الملك بالنسبة للمشتري: أنه لا يتصرف في المبيع، لا ببيع ولا غيره، إلا بعد القبض.

القول الثاني: يجب على المشتري زكاة المبيع قبل قبضه، أي: ينعقد الحول من حين العقد. وهو مذهب الحنفية، والشافعية، والحنابلة.

حجتهم: أن المبيع تنتقل ملكيته من البائع إلى المشتري بمجرد العقد فتجب زكاته على المشتري.

الأقرب: هو القول الثاني، وهو ظاهر كلام **الشيخ ابن عثيمين، فقد سئل** رحمه الله:

رجل اشترى أرضًا معدة للتجارة بمبلغ من المال، علمًا بأن هذا الرجل لم يستلم الأرض حتى الآن، ولا حتى صكها، فهل عليها زكاة:

فأجاب رحمه الله: نعم عليه الزكاة في هذه الأرض ولو لم يستلم الصك، ما دام البيع قد ثبت ولزم فيزكيها زكاة عروض تجارة، فيقومها حين وجوب الزكاة بما تساوي، ويخرج ربع عشر قيمتها.

انظر: "البيان" (٣/ ١٤٤)، و "المغني" (٣/ ٤٧)، و المجموع" (٥/ ٣١٦، ٥١١)، و "الموسوعة الفقهية (٢٣/ ٢٤١)، و "احكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (١٤٨).

(٤٧٧) إذا رُدَّ المبيع بالعيب، فعلى من تكون زكاته؟

مثال ذلك: باع ما تجب الزكاة في مثله قبل تمام الحول، ثم رد على البائع بعيب بعد تمام الحول، فهل تجب الزكاة عليه، أم ينقطع الحول فلا تجب عليه الزكاة؟

القول الأول: لا ينقطع حكم الحول، وتجب الزكاة على البائع.

وهذا مذهب الحنفية إذا رد المبيع إلى البائع بقضاء، وقول عند المالكية .

حجتهم: أن الرد بالعيب نقض للبيع من أصله فيعود المبيع إلى البائع، وكأنه لم يخرج من ملكه؛ ولذا تجب عليه زكاته.

القول الثاني: ينقطع الحول ويبدأ حولًا جديدًا من حين الرد بالعيب، وهذا مذهب الشافعية، والحنابلة وقول عند المالكية، وهو قول الحنفية إذا رد المبيع بالعيب بغير قضاء.

حجتهم: أن المبيع قد خرج من ملك البائع قبل الرد فلا تجب عليه زكاته، فإذا رد عليه رجع إلى ملكه بعد أن خرج فيبدأ حولًا جديدًا.

الصواب: هو القول الثاني، والله أعلم.

انظر: "احكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (١٥٦).

(٤٧٨) هل زكاة المبيع في مدة الخيار تجب على البائع، أم لا؟

مثال ذلك: باع مالًا زكويًا قبل تمام الحول بشرط الخيار فتم الحول في مدة الخيار، او اصطحبا في مدة خيار المجلس فتم فيها الحول، فهل تجب الزكاة على البائع، أم لا تجب:

القول الأول: تجب الزكاة على البائع مطلقًا. وهذا مذهب المالكية، وقول عند الشافعية، ورواية في مذهب الحنابلة.

القول الثاني: لا تجب على البائع مطلقًا. وهذا قول للشافعية، وهو مذهب الحنابلة.

القول الثالث: الزكاة موقوفة حتى تنتهي مدة الخيار، فإن تم البيع فلا زكاة على البائع، وإن لم يتم فتجب الزكاة على البائع. وهذا قول للشافعية.

الأقرب: هو القول الثالث، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٣/ ٥٤)، "المجموع" (٥/ ٣٢١)، "واحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (١٥٠).

(٤٧٩) إذا أعطِيتَ زكاة، وأنت ممن لا يستحقها فلا تأخذها

سئلت اللجنة الدائمة كما في "**فتاوها**" (٩/ ٤٢٨)، بسؤال ونصه: هل يجوز لي أن آخذ الزكاة سواء كانت من الحبوب أو الدراهم؟ وهل إذا أعطيت إياها بدون طلب آخذها أم لا؟

فأجابت: إذا كان دخلك مما تملك وكسبك من عملك لا يكفيك ومن تعول في حدود ما ينفقه مثلك في المجتمع الذي تعيش فيه، جاز لك أن تأخذ من الزكاة ما يكمل كفايتك، وإلا فلا يجوز لك أن تأخذ شيئا من الزكاة، وإذا أعطيت منها ولديك ما يكفيك وجب عليك عدم قبوله.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

(٤٨٠) هل في المال المحرَّم زكاة؟

- **المال الحرام على أقسام:**

القسم الأول: المحرَّم لذاته؛ لما فيه من ضرر أو خبث كالخمر والخنزير فهذا لا يزكَّى بحال؛ لأنَّه ليس مالًا متقومًا في نظر الشَّرع. ويجب على من هو في يده من المسلمين التخلُّص منه بإتلافه، أو كان في حوزة غير مسلم وأظهره للمسلمين. وهو قول جمهور أهل العلم من المتقدمين ومن المعاصرين.

القسم الثاني: المحرَّم لوصف طارئ كالذَّهب المصنوع على هيئة صنم فهذا يزكي ما فيه من الذَّهب كمادة خام، ويجب عليه إزالة الصُّورة بكسره أو إعادة سبكه. وكذا لو كان الذَّهب مصوغًا على هيئة صلبان تباع للنَّصارى، فهذا مكسب حرام، ويجب عليه تكسيرها، وإعادة سبكها، وعليه الزَّكاة.

وكذلك ما كان مصوغًا على صورة حيوان أو فراشة أو ثعبان فإنَّ الزَّكاة فيه تجب، ويجب عليه طمس تلك الصُّور، أو إعادة سبكها بدون صور.

القسم الثالث: ما كانت اليد عليه غير محقَّقة كأن يكون عنده مال غصبه أو سرقه أو جحده، فهذا لا زكاة عليه؛ لأنَّ الزَّكاة تمليك وغير المالك لا يكون منه تمليك؛ ولأنَّ الزَّكاة تطهر المزكِّي وتطهر المال المزكَّى؛ لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[التوبة:١٠٣]؛ ولقول النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا**». والواجب عليه إعادة هذا المال الحرام إلى أصحابه إن كانوا موجودين معروفين، وهم يقومون بإخراج الزكاة بعد قبض المال ممن هو في يده. وقد تقدم الكلام على من أخذ عليه ماله بغصب أو سرقة، عند مسألة رقم (٤٦٠).

وإن لم يجد أصحابها ينظر ورثتهم فإن لم يجدهم أو جهلهم تصدَّق به بالنِّية عن أصحابها، فإن جاءوا بعد ذلك أخبرهم بما صنع وأنه تصدَّق بذلك المال عنهم، فإن أقروه برأت ذمته، وإلا فهو ضامن، ويجب تسليم أموالهم إليهم وأجر ذلك له، إن شاء الله. وانظر القسم الذي بعد هذا.

القسم الرابع: المال المكتسب من حرام كالفوائد الرِّبوية أو كان يبيع أشياء محرمة، فهذا عليه أن يتخلص بإنفاقه في المشاريع الخيرية العامة غير بناء المساجد. **وقد سئلت اللجنة الدائمة** بسؤال حاصله: رجل له قريب من أقاربه كان له مال دخل عليه من طريق الحرام، أي: دخل عليه عن طريق بيع الحرام، ثم تاب. فكيف يتصرَّف بهذا المال؟

فأجابت: إذا كان المبلغ الذي وجدته مع قريبك تحصَّل عليه من مكاسب خبيثة، أو بيع أشياء محرَّمة، فإنه يتخلَّص منه بإنفاقه في المشاريع الخيريَّة العامَّة غير

بناء المساجد، وعليه التَّوبة النَّصوح من هذا العمل السَّيئ. هذا إذا كان هذا المبلغ ليس حقًّا لأحد، أو كان ثمنا لأعيان مغصوبة مسروقة أو نحو ذلك، فإنه يلزمه مع التَّوبة النَّصوح أن يرده لصاحبه إن وجده، أو ورثته إن كان متوفىٰ، فإن لم يعرف أصحابه فإنَّه يتصدَّق به بالنِّيَّة عن أصحابه، فإن جاء صاحبه يطالب به فإنه يسلمه له، وأجر الصَّدقة له، إن شاء الله.

القسم الخامس: إذا كان له مال مختلط من حلال وحرام، فهذا إن كان يستطيع تمييز الحلال من الحرام، ميَّزه وأخرج الحرام وتخلَّص منه علىٰ ما تقدم في الأقسام. فإن لم يستطع التَّمييز كأن يكون معه معرض أو بقالة يبيع فيها الحلال والحرام، فهذا الأولىٰ في حقه أن يجتهد في تقدير المال الحرام ويتخلَّص منه بجعله في مصالح المسلمين العامَّة، وما بقي إن كان يبلغ أن يكون عليه زكاة، سواء بمفرده أو بضمِّه إلىٰ ما عنده من النُّقود وغيرها زكَّاه وإلا فلا، ويتوب إلىٰ الله ﷻ من بيع المحرم ويندم ويعزم ألَّا يعود، والله أعلم. **ولشيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله كلام نحو هذا سيأتي إن شاء الله عند مسألة رقم (٤٨٤).

القسم السَّادس: المال المشتبه كأن يكون يعتقد حلَّه فتبيَّن خلاف ذلك، أو لفتوىٰ من أفتاه. فهذا المال كسائر أمواله يزكِّيها إن كان عليه زكاة، وليس عليه إخراجه.

قال ابن تيمية رحمه الله في جوابه عن سؤال حاصله: هل العينة جائزة في دين الإسلام؟ وهل يحل له ما ربحه بطريقها؟

فأجاب رحمه الله بجواب طويل، وفيه قال: ومن ذلك ما اكتسبه الرَّجل من الأموال بالمعاملات التي اختلفت فيها الأمَّة كهذه المعاملات المسئول عنها وغيرها، وكان

متأوِّلًا في ذلك ومعتقدًا جوازه لاجتهادٍ أو تقليدٍ أو تشبَّه ببعض أهل العلم أو لأنه أفتاه بذلك بعضهم، ونحو ذلك. فهذه الأموال التي كسبوها وقبضوها ليس عليهم إخراجها وإن تبيَّن لهم بعد ذلك أنهم كانوا مخطئين في ذلك، وأن الذي أفتاهم أخطأ. فإنهم قبضوها بتأويل فليسوا أسوأ حالًا مما اكتسبه الكفار بتأويل باطل؛ فإن الكفار إذا تبايعوا بينهم خمرًا أو خنزيرًا وهم يعتقدون جواز ذلك وتقابضوا من الطَّرفين أو تعاملوا بربا صريح يعتقدون جوازه، وتقابضوا من الطَّرفين ثم أسلموا ثمَّ تحاكموا إلينا: أقررناهم على ما بأيديهم، وجاز لهم بعد الإسلام أن ينتفعوا بذلك. كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٢٧٨]. فأمرهم بترك ما بقي لهم في الذِّمم، ولم يأمرهم بإعادة ما قبضوه.

(٤٨١) أقوال أهل العلم في هذه المسألة مع ما ذكروه من الأدلة:

قال ابن تيمية رحمه الله: والمال الذي لا نعرف مالكه يسقط عنَّا وجوب ردِّه إليه فيصرف في مصالح المسلمين، والصدقة من أعظم مصالح المسلمين، و هذا أصل عام في كلِّ مال جهل مالكه بحيث يتعذر ردُّه إليه، كالمغصوب، والعواري والودائع، تصرف في مصالح المسلمين، على مذهب **مالك** و **أحمد وأبي حنيفة** و غيرهم.

وإذا صرفت على هذا الوجه جاز للفقير أخذها؛ لأنَّ المعطي هنا إنَّما يعطيها نيابة عن صاحبها، بخلاف من تصدق من غلول، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: **«لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ»**.

فهذا الذي يحوز المال ويتصدق به مع إمكان ردِّه إلى صاحبه أو يتصدق صدقة متقرب كما يتصدق بماله، فالله لا يقبل ذلك منه، و أما ذاك فإنَّما يتصدق به صدقة متحرج متأثم؛ فكانت صدقته بمنزلة أداء الدَّين الذي عليه، و أداء الأمانات إلى أصحابها، وبمنزلة إعطاء المال للوكيل المستحق، ليس هو من الصدقة الداخلة في قوله: «**وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ**».

وقال ابن رجب رحمه الله: من تصرفات الغاصب في المال المغصوب أنْ يتصدَّق به عن صاحبه إذا عجز عن ردِّه إليه أو إلى ورثته، فهذا جائزٌ عند أكثر العلماء، منهم: مالكٌ وأبوحنيفة وأحمد وغيرهم.

قال ابنُ عبدالبر رحمه الله: ذهب الزُّهري ومالك والثوري، والأوزاعي، والليث إلى أنَّ الغالَّ إذا تفرَّق أهلُ العسكر ولم يَصِلْ إليهم أنَّه يدفع إلى الإمام خمسه، ويتصدق بالباقي. روي ذلك عن عُبادة بن الصامت ومعاوية، والحسن البصري، وهو يشبه مذهب ابن مسعود وابن عباس؛ لأنَّهما كانا يريان أنْ يتصدَّق بالمال الذي لا يعرف صاحبه، قال: وقد أجمعوا في اللقطة على جواز الصدقة بها بعد التعريف وانقطاع صاحبها، وجعلوه إذا جاء مخيرًا بين الأجر والضمان، وكذلك الغصوب. انتهى

وروي عن مالك بن دينار، قال: سألتُ عطاء بن أبي رباح عمن عنده مالٌ حرام، ولا يعرف أربابه، ويريدُ الخروج منه؟ قال: يتصدق به ولا أقول: إنَّ ذلك يُجزئ عنه. قال مالك: كان هذا القول من عطاء أحبَّ إليَّ من وزنه ذهبًا...

والمشهور عن **الشافعي** رحمه الله في الأموال الحرام: أنَّها تُحفظ، ولا يُتصَدَّقُ بها، حتىٰ يظهر مستحقُّها.

وكان **الفضيلُ بنُ عياض** يرىٰ أنَّ من عنده مالٌ حرامٌ لا يعرف أربابه، أنَّه يُتلفه، ويُلقيه في البحر، ولا يتصدَّق به، وقال: لا يتقرَّب إلىٰ الله إلَّا بالطيب.

والصحيح: الصدقةُ به؛ لأنَّ إتلاف المال وإضاعته منهيٌّ عنه، وإرصاده أبدًا تعريض له للإتلاف، واستيلاء الظلمة عليه، والصدقة به ليست عن مكتسبه حتىٰ يكون تقرُّبًا منه بالخبيث، وإنَّما هي صدقةٌ عن مالكه؛ ليكون نفعُه له في الآخرة حيث يتعذَّرُ عليه الانتفاعُ به في الدنيا.

وسئل **الشيخ ابن باز** رحمه الله: كثير من الناس يتعامل مع البنوك وقد يدخل في هذه المعاملات معاملات محرمة كالرِّبا مثلًا، فهل في هذه الأموال زكاة؟ وكيف تخرج؟

فأجاب رحمه الله: يحرم التعامل بالرِّبا مع البنوك وغيرها، وجميع الفوائد الناتجة عن الرِّبا كلها محرمة، وليست مالًا لصاحبها، بل يجب صرفها في وجوه الخير إذا كان قد قبضها وهو يعلم حكم الله في ذلك، أما إن كان قد قبضها وهو لا يعلم حكم الله في ذلك أو لم يقبضها، فليس له إلا رأس ماله؛ لقول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾[البقرة:٢٧٨-٢٧٩].

أما إن كان قد قبضها قبل أن يعرف حكم الله في ذلك فهي له، ولا يجب عليه إخراجها من ماله؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ

مِن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[البقرة:٢٧٥] وعليه زكاة أمواله التي ليست من أرباح الرِّبا كسائر أمواله التي يجب فيها الزَّكاة، ويدخل في ذلك ما دخل عليه من أرباح الرِّبا قبل العلم، فإنَّها من جملة ماله؛ للآية المذكورة، **والله ولي التوفيق**.

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: فإن قال قائل: عندي مال محرم لكسبه، وأريد أن أتصدق به، فهل ينفعني ذلك؟

فأجاب رحمه الله: إن أنفقه للتقرب إلى الله به لم ينفعه، ولم يسلم من وزر الكسب الخبيث؛ والدليل قوله ﷺ: **«إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا»**؛ وإن أراد بالصدقة به التخلص منه، والبراءة من إثمه نفعه بالسلامة من إثمه، وصار له أجر التوبة منه لا أجر الصدقة.

ولو قال قائل: عندي مال اكتسبته من ربا، فهل يصح أن أبني به مسجدًا، وتصح الصلاة فيه؟

فالجواب: بالنسبة لصحة الصلاة في هذا المسجد هي صحيحة بكل حال؛ وبالنسبة لثواب بناء المسجد: إن قصد التقرب إلى الله بذلك لم يقبل منه، ولم يسلم من إثمه؛ وإن قصد التخلص سلم من الإثم، وأثيب لا ثواب باني المسجد ولكن ثواب التائب.

انظر: "المغني" (٣/ ١٦)، و"مجموع الفتاوى" (٢٩/ ٤٣٩ و٢٦٢)، و" جامع العلوم والحكم" تحت حديث رقم (١٠)، و" تحفة الإخوان" (١/ ١٩٤)، و" فتاوى اللجنة" (٢٢/ ٢٢٦ - ٢٢٨)، و"الشرح الممتع" (٦/ ١٣٥)، و"تفسير ابن عثيمين" (تفسير سورة البقرة) (٥/ ٢٦٠)، و"فقه النوازل" (٢/ ٢٥٠)، و"الموسوعة الفقهية" (٢٣/ ٢٤٨)، و"ابحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة" (١/ ٥٩)، و"نوازل الزكاة" (٢١٢).

(٤٨٢) هل تغني الضَّرائب التي تلزم بها الدَّولة عن الزَّكاة، إذا نوى المزكِّي بها الزكاة؟

أولاً: الضريبة تطلق في الاصطلاح الفقهي على أنواع.

١- **ضريبة الجزية:** ويراد به المال الذي يؤخذ من أهل الذِّمة على وجه الصَّغار كل عام، بدلًا عن قتلهم وإقامتهم بيننا.

٢- **ضريبة الخراج:** ويراد به المال الذي يأخذه المسلمون على رقاب الأرض المفتوحة عنوة من أصحابها.

٣- **ضريبة عشور التِّجارة:** ويراد بها المال الذي يفرضه الإمام على التُّجار غير المسلمين في أموالهم التي ينتقلون بها في بلاد المسلمين.

٤- **ضريبة المكوس:** قال ابن الأثير: المكسُ هو الضَّريبَة التي يأخذُها الماكسُ، وهو العَشَّارُ. وقال في المصباح المنير: ما يأخذه أعوان السُّلطان ونحوه ظلمًا عند البيع والشِّراء.

هذا وليس المقصود هنا بيان هذه الأنواع، وإنَّما المقصود بيان الضَّرائب في الاصطلاح المالي المعاصر. وقد ذكروا لها عدَّة تعريفات، فمنها:

١- **المقدار من المال** الذي تلزم الدَّولة الأشخاص بدفعه من أجل تغطية النفقات العامة لها، دون أن يقابل ذلك نفع معين لكل ممول بعينه

٢- **فريضة إلزامية** وليست عقابية يلزم الأفراد على أساسها بتحويل بعض الموارد الخاصَّة بهم للدَّولة بدون مقابل؛ لتحقيق ما تسعى إليه الدَّولة من أهداف، طبقًا لقواعد محدَّدة.

٣- **المقدار النَّقدي الذي يلزم الأفراد والشَّركات** بدفعه للدَّولة وفق قواعد محدَّدة للمساهمة بتغطية النفقات العامَّة للدَّولة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ونحوها، دون نفع معين لكل ممول بعينه.

ثانيًا: قبل أن ندخل في المسألة التي نريدها، هنا مسألة وهي: إذا لم تقم الزكوات بدفع حاجات الفقراء، فهل للسُّلطان أن يلزم الأغنياء بسداد حاجات الفقراء التي لابدَّ منها.

قال ابن حزم رحمه الله: وفرض على الأغنياء من أهل كلِّ بلد أن يقوموا بفقرائهم.

ويجبرهم السُّلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، ولا في سائر أموال المسلمين، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لابدَّ منه، ومن اللِّباس للشِّتاء والصَّيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنهم من المطر، والصَّيف والشَّمس، وعيون المارة.

وبرهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾[الإسراء:٢٦]، **وقال تعالى:** ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾[النساء:٣٦].

فأوجب تعالى حقَّ المساكين، وابن السَّبيل، وما ملكت اليمين مع حق ذي القربى وافترض الإحسان إلى الأبوين، وذي القربى، والمساكين، والجار، وما ملكت اليمين، والإحسان يقتضي كل ما ذكرنا، ومنعه إساءة بلا شك.

وقال تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ﴾[المدثر:٤٢-٤٤]. فقرن الله تعالى إطعام المسكين بوجوب الصَّلاة.

وقال الشاطبي رحمه الله: إنَّا إذا قررنا إمامًا مطاعًا مفتقرًا إلى تكثير الجنود لسدِّ الثغور وحماية الملك المتسع الأقطار، وخلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم، فللإمام إذا كان عدلًا أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيًا لهم في الحال إلى أن يظهر مال بيت المال، ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلَّات والثمار وغير ذلك؛ كي لا يؤدي تخصيص الناس به إلى إيحاش القلوب، وذلك يقع قليلًا من كثير بحيث لا يجحف بأحد و يحصل المقصود.

وإنما لم ينقل مثل هذا عن الأولين؛ لاتساع مال بيت المال في زمانهم بخلاف زماننا، فإنَّ القضية فيه أحرى، ووجه المصلحة هنا ظاهر، فإنَّه لو لم يفعل الإمام ذلك النظام بطلب شوكة الإمام وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار. اهـ.

ثالثًا: المسألة التي نحن بصددها وهي التي جاءت الأدلة بذمِّها، وسواء جاءت بلفظ الضَّرائب أو بلفظ المكوس؛ لما فيها من الجور؛ ولعدم الحاجة الملحة إليها، ومع ذلك فللعلماء فيها قولان من حيث إجزائها عن الزكاة وعدمه:

القول الأول: يجوز احتساب الضَّريبة من الزَّكاة. وهي رواية عن أحمد مستنبطة من قوله رحمه الله قال في أرض صلح يأخذ السُّلطان منها نصف الغلَّة ليس له ذلك؛ لأنه ظلم. قيل له: فيزكي المال عما بقي في يده؟ قال: يجزئ ما أخذ السُّلطان عن الزكاة. وهي أيضًا رواية عن ابن تيمية

القول الثاني: لا يجوز احتساب الضَّريبة من الزكاة. وهو قول جمهور أهل العلم، وهوقول ابن تيمية في الرواية الثانية عنه، كما في "**مجموع الفتاوى**" وهو اختيار ابن عثيمين واللجنة الدائمة. وهذا القول هو **الصواب**.

دليل ذلك: حديث عقبة بن عامر ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ صَاحِبُ مَكْسٍ»**. يعني: العشار. أخرجه أبوداود (٢٩٣٧) وأحمد (٤/ ١٤٤). وسنده ضعيف؛ لأنه من طريق محمد بن إسحاق مدلس وقد عنعن، لكن يشهد له حديث رويفع بن ثابت ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إِنَّ صَاحِبَ المَكْسِ فِي النَّارِ»**. أخرجه أحمد (٤/ ١٠٩). وفي **سنده ابن لهيعة. فهذا** الحديث يتقوىٰ بما قبله؛ ويكون حسنًا لغيره، والله أعلم.

هذا وقد ذكر بعضهم عدَّة فروقات بين الضَّرائب والزكاة، سيأتي ذكرها – إن شاء الله – في المسألة التي بعد هذه؛ مما يؤكد أن الضَّرائب لا تجزئ عن الزكاة.

قال الهيتمي في "الزَّواجر": واعلم أن بعض فسقة التُّجار يظن أن ما يؤخذ من المكس يحسب عنه إذا نوىٰ به الزكاة. وهذا ظن باطل لا مستند له في مذهب الشَّافعي، لأنَّ الإمام لم ينصب المكَّاسين لقبض الزكاة ممن تجب عليه دون غيره، وإنما نصبهم لأخذ عشور أيِّ مالٍ، وجدوه قلَّ أو كثر، وجبت فيه زكاة أو لا.

وقال رحمه الله **أيضًا**: وقد جعل العلماء المكَّاسين من جملة اللصوص وقطَّاع الطَّريق، بل أشر وأقبح! ولو أخذ منك قطاع الطَّريق مالًا فنويت به الزكاة، فهل ينفع ذلك مطلقًا؟ فكما أن ذاك لا ينفعك فكذا هذا لا ينفعك، ولا يجديك شيئًا؛ فاحذر ذلك!

ولقد شنَّع العلماء علىٰ بعض الجهَّال الزاعمين أن الدَّفع إلى المكَّاسين بنية الزَّكاة يجديهم، وأطالوا في ردِّ هذه المقالة وتسفيهها، وأن قائلها جاهل لا يرجع إليه ولا يعول عليه. فتأمل ذلك واعمل به؛ تغنم إن شاء الله تعالىٰ.

قلت: وعلى هذا: فننصح من أُلزم بالضَّرائب أن يدفعها ويحتسب ذلك عند الله تعالى، ثم بعد ذلك يخرج زكاة أمواله كاملةً موفرةً طيبةً بها نفسه؛ فهي عبادة عظيمة وركن من أركان الإسلام كما هو معلوم.

بقي: لو استطاع أن يتخلص من الضَّرائب إما كليًّا أو جزئيًّا فله ذلك ولو بشيء من المال لمن هو مسئول مكلَّف بجباية ذلك؛ ليخفِّف عنه. وقد سمعت شيخنا **مقبلًا** رحمه الله يفتي بهذا. ولا تكون هذه رشوة في حقِّه؛ لأن الرشوة هي: **إحقاق باطل أو إبطال حق**. وهو لا يريد ذلك وإنما يريد إبطال باطل ألزموه به، لكن بشرط ألا يؤدي هذا التخلُّص إلى محرم إما بكذب أو غيره فإن لم يستطع فعليه أن يحتسب الأجر عند الله ويدعو لولاة المسلمين بالصَّلاح والهداية والتوفيق، ولا يكون ذلك الدَّفع داعيًا لهم إلى التَّشهير بولاة الأمر وإثارة الناس عليهم والدعاء عليهم كما يفعل ذلك جهلة المسلمين؛ أدنى شيء يحصل حصلت المظاهرات والانقلابات! ومعلوم ما في ذلك من المفاسد العظيمة! وأيضًا هذا الفعل ليس من دأب المتمسكين بالكتاب والسنة، وإنما هذا يحصل من جهلة المسلمين هداهم الله، والأدلة ترده.

فعن **وائل بن حجر** رضي الله عنه قال سأل سلمة بن يزيد الجعفي رسول الله ﷺ فقال: يا نبيَّ الله، أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقَّهم ويمنعونا حقَّنا، فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سأله. فقال ﷺ **«اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا؛ فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ!»**. رواه مسلم (١٨٤٦).

وفي البخاري (٣٦٠٣)، ومسلم (١٨٤٣) عن **عبدالله بن مسعود** رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ، وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا!»**. قالوا: يا رسول الله، كيف تأمر من أدرك منا ذلك؟ قال: **«تُؤَدُّونَ الحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللهَ الَّذِي لَكُمْ»**.

وفي البخاري (٧١٣٧)، ومسلم (١٨٣٥) أيضًا عن **أبي هريرة** رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمَنْ يُطِعِ الأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي**».

وقال الفضيل بن عياض رحمه الله: لو كانت لي دعوة مستجابة لم أجعلها إلا في إمام؛ لأنه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد.

وقال الإمام أحمد رحمه الله: لو كانت لي دعوة مستجابة لدعوت بها إلى السُّلطان؛ لأن في صلاحه صلاح البلاد والعباد، وفي فساده فسادهما.

هذا وأنصح ولاة أمر المسلمين وفقهم الله أن يلغوا الضرائب - المكوس - المحرَّمة ولا يلزموا رعاياهم بهذه الضَّرائب المحرَّمة؛ فالظُّلم ظلمات يوم القيـــامة، والله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾[البقرة: ١٨٨].

والنَّبي ﷺ يقول: «**كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ**»، ويقول عليه الصَّلاة والسَّلام: «**لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطِيبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ**»، إلى غير ذلك من الأدلة.

وعلى هذا: فننصح ولاة الأمر أن يكتفوا بالزكاة ويبعثوا السُّعاة والجباة إلى أهل الزَّكاة، فيأتوا بها كما كان النَّبي ﷺ يفعل: يبعثون إلى التُّجار وأهل المواشي وأهل الزروع والثِّمار ويكتفون بذلك، ويجعل الله عز وجل في ذلك البركة؛ فالبركة من الله، ويبعدون أنفسهم عن الظلم. وأيضًا لا يتسببون في بغض رعاياهم لهم، سواء بهذا الأمر أو بغيره؛ ففي "**صحيح مسلم**" من حديث **عائشة** رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله يقول في بيتي هذا «**اللهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَاشْقُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ، فَارْفُقْ بِهِ!**».

وما تقدم ذكره عن **ابن حزم والشاطبي** رحمهما الله في الفقرة الثانية من أن السُّلطان يجبر الأغنياء على سدِّ حاجات الفقراء إن لم تكف الزكاة، فهذا يكون عند الحاجة الشَّديدة الملحة على القول به، ويكون عند عدم قدرة الدَّولة بالقيام بهذا الأمر، والله أعلم.

وما قلناه هنا إنَّما هو استطراد وليس هو موضوع بحثنا، وإنما موضوع بحثنا في هذه المسألة هو: هل تجزئ الضَّريبة عن الزَّكاة أم لا؟ كما تقدَّم التبويب على ذلك.

وفي الختام: أسأل الله ﷻ أن يوفق المسلمين حكامًا ومحكومين للتَّمسُّك بكتابه وسنة نبيه عليه الصَّلاة والسَّلام، ويجعلهم مستسلمين منقادين لذلك؛ إنه على كل شيء قدير! والحمد لله رب العالمين.

انظر: "اعتقاد أهل السنة" (١/ ١٧٦)، و"المحلى" (٧٢٥) و "الاعتصام" (٢/ ١٢١)، و "المجموع" (٥/ ٤٧٩)، و "تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لابن جماعة (١/ ٥٠)، و "الزواجر عن اقتراف الكبائر" (١/ ٣٥١)، و "مجموع الفتاوى" (٢٥/ ٩٣)، و "فتاوى اللجنة الدائمة" (٩/ ٣٣٨)، و "الشرح الممتع" (٦/ ٢١٨)، و "الموسوعة الفقهية" (٢٣/ ٣٠٠)، و "فقه النوازل" (٢/ ٢٥١)، و "أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة" (٢/ ٦٠١)، (٦٣٦)، و "نوازل الزكاة" (٣٢٩).

(٤٨٣) بيان أوجه الاتِّفاق والاختلاف بين الضَّريبة والزَّكاة:

تتفق الزَّكاة مع الضَّرائب المعاصرة في كونها إلزامية تتولى الدَّولة جبايتها والإشراف عليها، وتختلف الضَّرائب المعاصرة عن الزكاة من عدَّة وجوه، منها:

١- **الضَّريبة من وضع البشر**، أما الزكاة ففرضها الله ﷻ.

٢- **الضَّريبة فريضة مالية** تفرضها الدَّولة، بينما الزكاة عبادة مالية.

٣- **الضَّريبة تجبى من قبل الدَّولة فقط** ولا تسمح للناس أن يخرجوها بأنفسهم، بخلاف الزكاة؛ فمنها ما تجبيه الدَّولة ومنها ما يدفعه الأفراد من قبل أنفسهم في المصارف الشَّرعية.

٤- **عقوبة الممتنع من دفع الضَّريبة هي عقوبة دنيوية** فقط من حبس وإجبار على التنفيذ وفرض غرامات مالية، بخلاف الزكاة؛ فعقوبتها لا تختصُّ بالعقوبة الدُّنيوية، بل تتجاوزها إلى العقوبة الأخروية من خلود في النار للممتنع عنها جحودًا، ووعيد شديد للممتنع عنها بخلًا! وهي عقوبات لا يستطيع الإنسان أن يحتال؛ للتخلُّص منها!

٥- **الضَّرائب تخضع في انصبتها ومقاديرها** لاجتهاد البشر من المسئولين في الدَّولة؛ فهي معرضة للتغيير زيادةً ونقصًا، بخلاف الزَّكاة؛ فهي حق مقدَّر من قبل الشَّرع. وليس لأي مخلوق أن يغير أو يبدِّل أو يزيد أو ينقص فيما نصَّ عليه الشَّرع.

٦- **الضَّريبة فريضة مالية قابلة للإثبات والإلغاء**، بخلاف الزكاة؛ فمن صفتها الثَّبات والدوام؛ فلا يجوز إلغاؤها أو استبدال غيرها بها من الفرائض.

٧- **الضَّريبة تؤخذ من عموم المواطنين القاطنين في الدَّولة** على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم، في حين أن الزَّكاة خاصَّة بالمسلمين.

٨- **الضَّريبة تصرف في نفقات الدَّولة العامَّة ومتطلباتها**، بخلاف الزَّكاة؛ فإنها تصرف في مصارفها الثَّمانية المنصوص عليها في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[التوبة:٦٠].

انظر: "ابحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة" (٢/ ٦٣٠)، و "نوازل الزكاة" (٣٣٢).

(٤٨٤) حكم التَّأمين التِّجاري وحكم الزَّكاة فيه:

قال الشيخ البسَّام رحمه الله: التَّأمين التِّجاري: هو عقد يلتزم المُؤَمِّن بمقتضاه أن يدفع إلى المُؤَمَّن له مبلغًا من المال، في حالة وقوع حادث على عين مبينة في العقد مؤمَّن عليها، وذلك نظير قسط دفعه المؤمَّن له للمؤمِّن.

فالتَّأمين عقد من عقود المعاوضات المالية بين عاقدين:

أحدهما: **يسمى المؤمِّن**، وهو (شركة التأمين).

الثاني: **يسمى المؤمَّن له**، وهو الشخص الذي عقد مع الشَّركة عقد التَّأمين.

- **عناصر عقد التَّأمين ثلاثة:**

١- **قسط التَّأمين**: وهو ما يلتزم بتسليمه المؤمَّن له للمؤمِّن، أقساطًا معلومة في أوقات معلومة.

٢- **عوض التَّأمين**: وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمِّن عند وقوع خسارة بدنية أو مالية؛ مقابل ما دفعه المؤمَّن له من أقساط التَّأمين.

٣- **التلف والخسارة** المحتملة الوقوع في العين المؤمَّن عليها.

هذا التَّأمين التِّجاري ذو القسط الثابت هو التأمين السائد الذي تنصرف إليه كلمة التَّأمين عند إطلاقها.

- **ويكون التَّأمين على ما يلي:**

١- **الأشخاص**: إذا وقع للمؤمَّن له خطر على حياته أو تلف عضو من أعضائه أو منفعة من منافع جسمه أو نحو ذلك.

٢- أخطار الممتلكات: وهو ما يصيب ممتلكات الإنسان من ضرر يؤدي إلى تلف الممتلكات، أو تلف بعضها من حريق أو زلازل أو فيضانات أو غير ذلك.

هذا النوع من التَّأمين التِّجاري ذي القسط الثابت، حرمته جميع المجامع الفقهية، وغالب فقهاء العصر، ولم يبحه إلا أفراد قليلون جدًّا، ويطول البحث لو نقلت القرارات الصادرة عن تلك المجامع، ولكني أشير إلى بعض أدلتهم، وتعليلهم في تحريمه، فمنها:

١. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾[المائدة:٩٠]، والتَّأمين من أنواع الميسر.

٢. جاء في "**صحيح مسلم**" من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر. **والتَّأمين من أنواع الغرر.**

٣. إن عقد التَّأمين التِّجاري **ذي القسط الثابت فيه غرر كبير**، مفسد للعقد؛ فهو حرام شرعًا.

٤. عقد التَّأمين التِّجاري من عقود المعاوضات المالية الاحتمالية المشتملة على **الغرر الفاحش.**

٥. عقد التَّأمين **ضرب من ضروب المقامرة**، فيحصل به الغُرْم بلا جناية، كما يحصل به الغُنْم بلا مقابل.

٦. عقد التَّأمين التِّجاري **يشتمل على ربا الفضل**، وربا النسيئة؛ فإنَّ الشَّركة إذا دفعت للمؤمَّن له أو لورثته أكثر مما دفع من النقود، فهو ربا فضل، وإذا دفعت الشَّركة للمؤمَّن له مثل ما دفعه لها يكون ربا نسيئة فقط.

٧. عقد التَّأمين من **الرِّهان المحرَّم**؛ لأنَّ كلًّا منهما فيه جهالة وغرر، ومقامرة، ولم يبح الشرع الرِّهان إلا لما فيه نصرة الإسلام في المسائل الثلاث المعروفة.

٨. عقد التَّأمين التِّجاري **فيه أخذ مال الغير بلا مقابل**؛ فهو من أكل أموال النَّاس بالباطل الذي جاءت به الآية الكريمة.

٩. عقد التَّأمين **فيه إلزام الإنسان بما لا يلزمه شرعًا** من تحمله جناية غيره بلا مباشرة ولا سبب، وإنما كان بمجرد العقد.

١٠. عقد ضمان **على شيء مجهول**، وضمان شيء لم يجب، ولا يئول إلى الوجوب.

فهذه بعض الأدلة، والتعليلات التي ذكرها العلماء، وبهذا فلا يبقى مجال لتحليله، والله أعلم.

قلت: أما حكم الزَّكاة على التأمين التِّجاري.

فإنَّه علم مما تقدم أنَّ التَّأمين التِّجاري مال حرام، وقد تقدم الكلام على حكم زكاة المال الحرام.

وحاصله: أنَّه لا زكاة عليه؛ لفقد شرط ملك المال الحرام بالنسبة لقابضه، وإنَّما عليه التخلّص من هذا المال: إمَّا بإرجاعه إلى أصحابه إن استطاع، أو إلى ورثتهم، فإن لم يستطع فإنَّه يتخلص من هذا المال بصرفه في مصالح المسلمين العامَّة. انظر ما تقدم عند مسألة رقم (٤٨١).

وهنا كلام **لشيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله على المال الحرام حيث قال: وإن عرف أنَّ في ماله حلالًا مملوكًا وحرامًا لا يعرف مالكه، وعرف قدره، فإنَّه يقسم المال على

قدر الحلال والحرام، فيأخذ قدر الحلال، وأما الحرام فيتصدق به عن أصحابه، كما يفعل من عنده أموال مجهولة الملاك من غصوب وعواري وودائع؛ فإنَّ جمهور العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم يقولون: إنَّه يتصدق بها، وهذا هو المأثور في ذلك عن أصحاب رسول الله.

وإن لم يعرف مقدار الحلال والحرام فإنَّه يجعل المال نصفين، يأخذ لنفسه نصفه والنصف الثاني يوصله إلى أصحابه إن عرفهم، وإلا تصدق به.

وما تصدَّق به فإنَّه يُصرف في مصالح المسلمين، فيعطى منه من يستحق الزَّكاة ويقري منه الضيف ويعان فيه الحاج وينفق في الجهاد وفي أبواب البر التي يحبها الله ورسوله، كما يفعل بسائر الأموال المجهولة. وهكذا يفعل من تاب من الحرام وبيده الحرام لا يعرف مالكه.

انظر: "مجموع الفتاوى" (٣٠/ ٣٢٧)، و"نيل المآرب" (٣/ ٢٧)، و"المعاملات المالية المعاصرة" (٢٠٦)، و"نوازل الزَّكاة" (٢٦٥).

(٤٨٥) حكم التأمين التَّعاوني وحكم الزَّكاة فيه:

قال الشيخ البسَّام رحمه الله: هناك تأمين تعاوني مباح، يكون بديلًا من التأمين التجاري المحرم، وهو أن يجتمع عدة أشخاص معرضين لأخطار متشابهة، ويدفع كل واحد منهم اشتراكًا معينًا، وتخصص هذه الاشتراكات لأداء التعويض لمن يصيبه ضرر، وإذا زادت الاشتراكات على ما صرف كان للأعضاء حق استردادها كل بحسب ما دفع، وإن لم تكف طولب الأعضاء باشتراك إضافي لتغطية العجز.

وأعضاء شركة التأمين التعاوني، لا يسعون إلى تحقيق ربح، ولكنهم يسعون إلى تخفيف الخسائر التي تلحق بعض الأعضاء؛ فهم يتعاقدون ليتعاونوا على تحمل مصيبة قد تحل ببعضهم، وتدار الشركة بواسطة أعضائها.

وهذا النوع من التأمين أجازه جميع الذين حرَّموا (التأمين التجاري). وهذه فقرات من تبريرهم جوازه:

١. **التَّأمين التَّعاوني** من عقود التبرع التي يقصد بها التعاون والمساهمة في تحمل الضرر عند نزول الكوارث، فلا يقصدون تجارة ولا ربحًا.

٢. **استثمار أموال صندوق التَّأمين** التَّعاوني يقصد به تحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله هذا التعاون.

٣. **التَّأمين التَّعاوني** وإن كان فيه بعض الغرر إلا أن هذا يغتفر؛ لأنه داخل في عقود التبرعات، فأصحابه لا يسعون إلى الربح، وإنما مقصدهم التعاون على تحمل نوائب الدهر، وبهذا فهو يخالف (التأمين التجاري) في منهجه ومقصده.

لذا فإن فقهاء العصر في مجامع الفقه الإسلامي وأفراد علماء المسلمين أجمعوا على جوازه، وأذنوا بتشكيل (شركة تأمين تعاونية) تكون بديلًا عن (التأمين التجاري المحرم)، وإن تتعدد فروعها، ولا مانع أن تقوم أعمالها وأجهزتها من مال الشَّركة إذا لم يوجد متبرعون بالعمل، والله الموفق.

قلت: أما حكم الزَّكاة على التَّأمين التَّعاوني:

فإنَّه علم مما تقدم أن التأمين التعاوني جائز. ويستدل لذلك بحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ الأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الغَزْوِ، أَوْ قَلَّ**

طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ؛ فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ».

أخرجه البخاري (٢٤٨٦)، ومسلم (٢٥٠٠).

فهذا الحديث يقرب أن يكون قريبًا من التَّأمين التَّعاوني، والله أعلم. وعلىٰ هذا: فالصَّواب أنَّه لا زكاة في أقساط التأمين التعاوني أو دفعاته التأمينية؛ لأنَّه مال عام لا يملك لأحد، فالدافع لا يملك استرداد ما دفع، والمدفوع إليه لا يملك رد ما دُفع إليه؛ لأنَّ المال قد خرج عن ملكهم؛ فليس لهم حق استعادته ولا المطالبة به؛ بناءً علىٰ العقد المتفق عليه بين الطرفين. بقي إن زادت مبالغ التأمين التعاوني بعد تغطيتها للأخطار المؤمَّن ضدها، فإنَّ لهم الحق في استعادة الفائض المالي بين جميع الدافعين إذا حصل الاتفاق بينهم علىٰ ذلك. فإذا حصلت الاستعادة وكان المال المستفاد نصابًا أو يبلغ النِّصاب بضمه إلىٰ غيره وحال عليه الحول زكاه، والله أعلم.

انظر: "نيل المآرب" (٣/ ٢٩)، و "نوازل الزَّكاة" (٢٦٧)، و "المعاملات المالية المعاصرة" (٢١٩).

(٤٨٦) هل في الأموال المتبرع بها ضد الحوادث، والأخطار التي تحل بهم زكاة؟

سئل الشيخ ابن باز رحمه الله كما في "مجموع فتاواه" (١٤/ ٣٧) بسؤال ونصه: إذا كان هناك جماعة يدفع كل منهم جزءا من المال، ويدخرونه لقصد الاستفادة منه، عند وقوع حوادث لبعضهم - لا سمح الله - واحتاجوا إليه في شئونهم العامة، وحال الحول علىٰ هذا المبلغ، فهل عليه زكاة؟

فأجاب رحمه الله : هذه الأموال وأشباهها التي يتبرع بها أهلها للمصالح العامة، وللتعاون على الخير فيما بينهم ليس فيها زكاة؛ لأنها قد أخرجت من أملاكهم ابتغاء وجه الله، ومنافعها مشتركة لغنيهم وفقيرهم، ولعلاج الحوادث التي تنزل بهم، فتعتبر بذلك خارجة عن أملاكهم في حكم الصدقات المجموعة لإنفاقها في سبيلها الذي أخرجت له.

وسئلت اللجنة الدائمة بسؤال ونصه: قبيلة من القبائل كونوا مبلغا من المال، وجعلوا هذا المبلغ خاصا لما يجري على هذه القبيلة من الدم، ومشوا هذا المبلغ للتجارة، والربح الناتج عايد للدم أيضا. فهل يجب بهذا المبلغ زكاة أم لا؟ وإذا لم يتاجر فيه هل عليه زكاة أم لا؟ وهل يحق للقبيلة نفسها أن تدفع فيه زكاة أموالها من النقدين؟

فأجابت: إذا كان الواقع كما ذكر فلا زكاة في المال المذكور؛ لكونه في حكم الوقف، سواء كان مجمدا أو في تجارة تدار، ولايجوز أن تدفع فيه الزكاة، لكونه ليس مخصصا للفقراء، ولا غيرهم من مصارف الزكاة.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

(٤٨٧) حكم زكاة الأسهم

السهم: هو صكٌّ يمثل حصَّة من الحصص المتساوية المقسم إليها رأس المال المطلوب للمساهمة. وهذه المساهمة تخول لصاحبها الحق في الحصول على ما يخصّه من أرباح عند اقتسام الممتلكات، أو تحمل ما يخصه من الخسارة إن كانت.

تعريف آخر: هو صكٌّ يمثل نصيبًا عينيًّا أو نقديًّا في رأس مال الشَّركة، قابل للتداول، يعطي مالكه حقوقًا خاصَّةً. وأما حكم الزَّكاة فيها.

فقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: زكاة الأسهم إن كان يبيع ويشتري فيها، فحكمها حكم عروض التِّجارة، يقوِّمها عند تمام الحول ويزكِّيها، وإن ساهم يريد الرِّبح والتَّنمية فالزَّكاة على النقود. وأما المعدات، وما يتعلق بها فلا زكاة فيها.

وسئل رحمه الله: رجل ساهم في أرض تابعة لمؤسسة عقارية ببنودها وقيمتها، ومضى عليها سنين كثيرة، فكيف يجري زكاتها مع العلم أن مقدار مساهمته ثلاثون ألف ريال؟

فأجاب رحمه الله: هذه المساهمة عروض تجارة فيما يظهر؛ لأنَّ الذين يساهمون في الأراضي يريدون التِّجارة والتكسب؛ ولهذا يجب عليهم أن يزكوها كل سنة بحيث يقومونها بما تساوي، ثم يؤدون الزَّكاة، فإذا كان قد ساهم بثلاثين ألفًا وكان عند تمام الحول تساوي هذه السهام ستين ألفًا، وجب عليه أن يزكي ستين ألفًا، وإذا كانت عند تمام الحول الثلاثين ألفًا لا تساوي إلا عشرة آلاف، لم يجب عليه إلا زكاة عشرة آلاف. وعلى هذا تقاس السنوات التي ذكر السائل أنها قد بقيت، فيخرج لكل سنة مقدار زكاتها، ولكن إذا كانت هذه الأسهم لم تبع حتى الآن فإنَّها إذا بيعت يخرج زكاتها، ولكن لا ينبغي للإنسان أن يتهاون، بل يبيعها بما قدر الله ثم يخرج زكاتها.

وقال الشيخ السدلان رحمه الله:

الاتجاه الأول: القول في الأسهم: يوجب هذا الاتجاه النظر في هذه الأسهم تبعًا لنوع الشَّركة التي أصدرتها: أهي صناعية أم تجارية أم مزيج منهما؟ فإن كانت

الشَّركة المساهمة شركة صناعة محضة، أي: بحيث لا تمارس عملًا تجاريًّا كشركات الصباغة وشركات الفنادق والإعلانات والنقل الجماعي والنقل البحري والبري وشركات الطيران والقطارات، فلا تجب الزَّكاة في أسهمها؛ لأنَّ قيمة هذه الأسهم موضوعة في الآلات والأدوات والمباني وما يلزم الأعمال التي تمارسها، ولكن ما ينتج ربحًا لهذه الأسهم يضم إلى أموال المساهمين، ويزكَّى معها زكاة المال.

وإن كانت الشَّركة المساهمة شركة تجارية محضة، تشتري البضائع وتبيعها بدون إجراء عمليات تحويلية على هذه البضائع، كشركة الاستيراد وشركة التجارة الخارجية وشركات الاستيراد والمواد الخام، فتجب الزَّكاة في أسهم هذه الشَّركات.

وإن كانت شركة صناعية تجارية وهي الشركات التي تستخرج المواد الخام أو تشتريها ثم تجري عليها عمليات تحويلية ثم تتاجر فيها، مثل شركات البترول وشركات الغزل والنسيج وشركة الحديد والصلب والشركات الكيماوية، فتجب أيضًا الزَّكاة في أسهم هذه الشَّركات. وتقدر الأسهم بقيمتها الحالية مع حسب قيمة المباني والآلات والأدوات المملوكة لهذه الشَّركات، فقد تمثل هذه الآلات والمباني ربع رأس المال أو أكثر أو أقل، فيحسب من قيمة السَّهم ما يقابل ذلك، وتجب الزَّكاة في الباقي...

الاتجاه الثاني: لا ينظر إلى الأسهم تبعًا لنوع شركاتها؛ فيفرق بين أسهم في شركة وأسهم في أخرى، بل ينظر إليها كلها نظرة واحدة ويعطيها حكمًا واحدًا، بغض النظر عن الشَّركة التي أصدرتها، فالأسهم والسندات أموال قد اتخذت للشراء والبيع والكسب والاتجار، وقيمتها الحقيقية التي تقدر في الأسواق تختلف في البيع والشِّراء عن قيمتها الاسمية، فهي إذن عروض تجارة؛ فكان من الحق أن تكون وعاءً

للزَّكاة ككل أموال التِّجارة ويلاحظ فيها ما يلاحظ في عروض التِّجارة. ولا فرق هنا بين السهم والسند بل يعاملان معاملة واحدة في إيجاب الزَّكاة، وهذا هو الاتجاه الصَّحيح. وبناءً علىٰ هذا: يؤخذ من هذه الأسهم آخر كل حول (٢.٥٪) اثنان ونصف بالمائة (أي: ربع العشر) من قيمة الأسهم حسب قيمتها في الأسواق، مضافًا إليها الربح، بشرط أن يبلغ الأصل والربح نصابًا. وهذا هو الاتجاه الصحيح والأوفق بالنظر إلىٰ الأفراد من الاتجاه الأول؛ لأنَّ كل مساهم سيعرف مقدار أسهمه ويعرف كل عام أرباحها فيزكِّيها بسهولة، بخلاف ما إذا أرادت دولة مسلمة جمع الزَّكاة من الشَّركات؛ فإنَّ الاتجاه الأول أولىٰ وأرجح، والله أعلم.

- **مما سبق يتضح:**

١- أن كلًّا من السَّهم والسند له قيمة اسمية، وهي قيمته المقدرة عند إصداره، وقيمة سوقية تُحدَّد في سوق الأوراق المالية، وكلٌّ منهما قابل للتعامل والتداول بين الأفراد كسائر السِّلع، وأن بيع الأسهم وشراءها وإصدارها والتعامل بها حلال لا حرج فيه، ما لم يكن عمل الشَّركة التي تكونت من مجموع الأسهم مشتملًا علىٰ محظور، كصناعة الخمر وبيعها والتِّجارة فيها، أو كانت تتعامل بالفوائد الربوية إقراضًا واستقراضًا أو نحو ذلك.

أما السندات فشأنها غير الأسهم؛ لاشتمالها علىٰ الفوائد الربوية المحرمة، ولكنَّها مع ذلك رأس مال مملوك لصاحبه كالأسهم.

٢- أن الاتجاه الأوَّل يجعل مدار وجود الزَّكاة في أسهم الشَّركات كون الشَّركة تمارس عملًا تجاريًّا، سواء أكانت معه صناعة أم لا، وإخراج الزَّكاة من هذه الشَّركات وفق هذا الاتجاه يكون على النحو التالي:

أ - تقدر الأسهم بقيمتها الحالية.

ب- تحسم قيمة المباني والآلات والأدوات المملوكة بهذه الشَّركات ويحسم من قيمة السَّهم ما يقابل ذلك، وتجب الزَّكاة في الباقي، ويمكن معرفة قيمة المباني والآلات والأدوات بالرجوع إلى ميزانية الشَّركة. وهذا الاتجاه مبناه على الرأي المشهور أنَّ المصانع والعمائر الاستغلالية ورؤوس الأموال المغلة غير التجارية على وجه العموم، كالفنادق والسَّيارات والقاطرات والطائرات ونحوها، ليس فيها كلها زكاة، لا في رأس المال ولا الربح معًا كمال التجارة، ولا في الغلة والإيراد كالخارج من الأرض الزراعية إلا إذا بقي منها شيء وحال عليه الحول. وعلى هذا الأساس: أعفي هذا الاتجاه أسهم الشَّركات الصناعية التي لا تمارس أعمالًا تجارية، وأوجب الزَّكاة في أسهم الشَّركات التي تمارس أعمالًا تجارية. والأفضل إذا أخذنا بهذا الاتجاه أن تعامل الشَّركات التِّجارية التي معظم رأس مالها في منقولات يتاجر فيها ولا يبقى عينها، معاملة المحلات التِّجارية إذا كانت ملكًا للأفراد فتؤخذ الزَّكاة من أسهمها على النحو التالي:

أ- أن تقوَّم الأسهم في السوق وتعرف قيمتها.

ب- أن يضاف الربح إلى قيمة الأسهم.

جـ- تؤخذ الزكاة ربع العشر (٢.٥) بعد طرح قيمة الأثاث الثابت من الأسهم كما في عروض التِّجارة؛ فالزَّكاة في عروض التِّجارة في رأس المال المتداول المتحرك.

- **وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي ما يلي:**

أولاً: تجب زكاة الأسهم على أصحابها، وتخرجها إدارة الشَّركة نيابة عنهم إذا نصَّ في نظامها الأساسي على ذلك، أو صدر به قرار من الجمعية العمومية، أو كان قانون الدَّولة يلزم الشَّركات بإخراج الزَّكاة، أو حصل تفويض من صاحب الأسهم لإخراج إدارة الشَّركة زكاة أسهمه.

ثانيًا: تخرج إدارة الشَّركة زكاة الأسهم كما يخرج الشَّخص الطَّبيعي زكاة أمواله. بمعنى: أن تعتبر جميع أموال المساهمين بمثابة أموال شخصٍ واحد وتفرض عليها الزكاة بهذا الاعتبار من حيث نوع المال الذي تجب فيه الزكاة، ومن حيث النِّصاب، ومن حيث المقدار الذي يؤخذ، وغير ذلك مما يراعى في زكاة الشَّخص الطَّبيعي؛ وذلك أخذًا بمبدإ الخلطة عند من عمَّمه من الفقهاء في جميع الأموال. ويطرح نصيب الأسهم التي لا تجب فيها الزَّكاة، ومنها أسهم الخزانة العامَّة، وأسهم الوقف الخيري، وأسهم الجهات الخيرية، وكذلك أسهم غير المسلمين.

ثالثًا: إذا لم تزك الشَّركة أموالها لأي سبب من الأسباب، فالواجب على المساهمين زكاة أسهمهم. فإذا استطاع المساهم أن يعرف من حسابات الشَّركة ما يخص أسهمه من الزكاة، لو زكَّت الشَّركة أموالها على النَّحو المشار إليه، زكى أسهمه على هذا الاعتبار؛ لأنه الأصل في كيفية زكاة الأسهم وإن لم يستطع المساهم معرفة ذلك: فإن كان ساهم في الشركة بقصد الاستفادة من ريع الأسهم السَّنوي، وليس

بقصد التِّجارة فإنه يزكيها زكاة المستغلات، وتمشيًا مع ما قرره مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثانية بالنِّسبة لزكاة العقارات والأراضي المأجورة غير الزراعية؛ فإنَّ صاحب هذه الأسهم لا زكاة عليه في أصل السهم، وإنما تجب الزكاة في الريع، وهي ربع العشر بعد دوران الحول من يوم قبض الريع مع اعتبار توافر شروط الزكاة وانتفاء الموانع. وإن كان المساهم قد اقتنى الأسهم بقصد التِّجارة، زكاها زكاة عروض التِّجارة، فإذا جاء حول زكاته وهي في ملكه، زكى قيمتها السُّوقية وإذا لم يكن لها سوق، زكى قيمتها بتقويم أهل الخبرة، فيخرج ربع العشر ٢٫٥٪ من تلك القيمة ومن الرِّبح، إذا كان للأسهم ربح.

رابعًا: إذا باع المساهم أسهمه في أثناء الحول ضمَّ ثمنها إلى ماله وزكَّاه معه عندما يجيء حول زكاته، أما المشتري فيزكي الأسهم التي اشتراها على النحو السابق، والله أعلم.

انظر: "الشرح الممتع" (١٤٨/٦)، و"مجموع فتاوى ابن عثيمين" (٢٢٦/١٨)، و"أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة" (٥٥/١)، و"فقه النوازل" (٢٠١/٢)، و"الأسهم والسندات واحكامها" (١٨٨)، و"نوازل الزكاة" (١٧٧).

(٤٨٨) حكم زكاة السَّندات

السَّند: هو صكٌّ قابل للتداول يمثِّل قرضًا، يعقد عادة بواسطة الاكتتاب العام، وتصدره الشَّركات أو الحكومة وفروعها، ويعتبر حامل سند الشَّركة دائنًا للشَّركة، ولا يعد شريكًا فيها.

تعريف آخر أيضًا: هو جزء من قرض طويل الأجل، تدفع عليه فائدة ثابتة في ميعاد معين، وترد قيمته للمقرض في ميعاد يتفق عليه.

وعلىٰ هذا: فالسَّندات ذات فوائد ربوية يجب علىٰ المسلم البعد عن هذا الفعل المحرَّم وهو الربا، وأدلة تحريمه من القرآن والسنة معلومة.

وأما حكم المسألة: فذهب عامة الفقهاء من المعاصرين إلىٰ أنَّه يجب عليه زكاة دين السَّند الأصلي.

واختلفوا في حكم زكاة العائد الربوي من السَّند:

القول الأول: تجب الزَّكاة في أصل السَّند فقط، أما الفوائد الربوية فلا زكاة فيها، بل يجب التخلص منها.

حجَّة هذا القول: أن الفوائد الربوية مال محرم خبيث، لا يملكه كاسبه؛ فلا يزكَّىٰ.

القول الثاني: تجب الزَّكاة في كامل قيمة السَّند مع فوائدها، إلا إذا اتخذت للتِّجارة؛ فزكاتها زكاة عروض التِّجارة.

حجَّة هذا القول: أن السَّندات عبارة عن ديون متميزة عن غيرها؛ لكونها نامية؛ فتجب فيها الزَّكاة، والتحريم لا يعطي صاحبها مزية علىٰ غيرها.

وأما كونها تزكَّىٰ زكاة التِّجارة إذا كانت تباع وتشترىٰ، فلكونها سلعة تجارية يقصد منها الاسترباح ببيعها وشرائها.

الصواب هو: القول الأول، وأنه لا زكاة في الفوائد الربوية؛ لأنه مال حرام. وقد تقدم الكلام علىٰ حكم زكاة المال الحرام عند مسألة رقم (٤٨١)، **جاء في فتاوىٰ اللجنة العلمية لمؤتمر الزكاة الأول بالكويت ما يأتي:**

السَّندات ذات الفوائد الربوية وكذلك الودائع الربوية يجب فيها تزكية الأصل زكاة النقود ربع العشر (٢.٥٪) أما الفوائد الربوية المترتبة على الأصل فالحكم الشرعي أنَّها لا تزكَّى وإنما هي مال خبيث، على المسلم ألا ينتفع بها، وسبيلها الإنفاق في وجوه الخير والمصلحة العامة، ما عدا بناء المساجد وطبع المصاحف.

وقال الدكتور أحمد بن محمد الخليل وفقه الله: لا يجوز التعامل بالسندات تأسيسًا ولا بيعًا ولا شراءً، ولا ترهن ولا تصح الحوالة بها ولا المضاربة بها؛ لأنَّها من عقود الربا المحرمة. تكون الزَّكاة على أصل الدَّين فقط في السَّندات، أما الفوائد الربوية فالواجب ردُّها إلى أصحابها.

انظر: "الأسهم والسندات" (١٤)، و"فقه النوازل" (٢/٢٤٥)، و"ابحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة" (١/١٥٧)، و(٢/٢٧٢)، و"الأسهم والسندات وأحكامها" (٣٥٧ و٣٦٧)، و"نوازل الزكاة" (٢١٥).

(٤٨٩) الفرق بين الأسهم والسَّندات:

١ـ **السَّهم** صك يمثل جزءًا من رأس المال، **والسَّند** صكٌّ يمثل جزءًا من قرض، ولا تدخل قيمته في رأس المال.

٢ـ **السَّهم** حامله شريك، **والسَّند** حامله دائن وليس بشريك.

٣ـ **السَّهم** يصدر قبل التأسيس، **والسَّند** يصدر بعد التأسيس؛ لتوسيع الأعمال.

٤ـ **السَّهم** كل شركة مساهمة لها أسهم، **والسَّند** لا يلزم أن يكون للشَّركة المساهمة سندات.

٥ـ **السَّهم** قد يفقد المساهم حصَّته بسبب إفلاس أو ديون الشَّركة، أما صاحب **السَّند** فلا تقع عليه أية أخطار، بل يتأذىٰ فقط بإعسار الشَّركة، ولكن حصَّته مضمونة.

٦ـ **السَّهم** يأخذ المساهم ربحه إذا ربحت الشَّركة وإلا فلا، أما صاحب **السَّند** ففائدته مقررة في الموعد المحدَّد، ربحت الشَّركة أم خسرت.

٧ـ **السَّهم** لا يمكن إصداره بأقل من قيمته الاسمية، أما **السَّند** فيمكن إصداره بأقل من قيمته الاسمية.

٨ـ **السَّهم** أرباحه غير معروف ميعاد دفعها بالضَّبط، أما **السَّند** فتدفع الفائدة في ميعاد محدَّد ومعروف.

٩ـ **السَّهم** لا تسدَّد قيمته إلا عند تصفية الشَّركة، أما **السَّند** فلسداده وقت محدَّد.

هذا ومن هذه الفروق يتبين أن بيع الأسهم وشراءها وإصدارها والتعامل بها حلال لا حرج فيه، ما لم يكن عمل الشَّركة التي تكونت من مجموع الأسهم مشتملًا علىٰ محظور كصناعة الخمر وبيعها والتِّجارة فيها أو كانت تتعامل بالفوائد الربوية إقراضًا واستقراضًا، أو غير ذلك مما يكون فيه محذور شرعي.

أما السَّندات فشأنها غير الأسهم؛ لاشتمالها علىٰ الفوائد الرِّبوية المحرَّمة؛ فيجب علىٰ المسلم البعد عنها، ولكنَّها مع ذلك رأس مال مملوك لصاحبه كالأسهم. وعلىٰ هذا: فيزكي الأصل فقط أما ما حصل له من الفوائد الرِّبوية فيجعلها في مصالح المسلمين العامة، غير بناء المساجد وطبع المصاحف. وانظر ما تقدم عند مسألة رقم (٤٨١).

انظر: "الأسهم والسندات" للسدلان ص(١٥/ ٢١)، و "الأسهم والسندات وأحكامها" (٩٩).

(٤٩٠) هل في مال الدولة العام زكاة؟

قال الشافعي رحمه الله : وإذا جمع الوالي الفيء ذهبًا، أو ورقًا فأدخله بيت المال فحال عليه حول أو كانت ماشية فرعاها في الحمى فحال عليها حول، فلا زكاة فيها؛ لأن مالكيها لا يحصون، ولا يعرفون كلهم بأعيانهم وإذا دفع منه شيئًا إلى رجل استقبل به حولًا.

انظر: "الأم" للشافعي (٢/ ٦٧)، و "أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (٢٧٩).

(٤٩١) هل في أموال الدولة المستثمرة زكاة؟

الدولة قد تستثمر الأموال لتدر عليها أرباحًا مثل إنشاء المصانع، والشركات الاستثمارية، وغير ذلك، وقد اختلف أهل العلم في الزكاة في هذا:

القول الأول: تجب الزكاة في أموال الدولة المستثمرة. وهذا القول اختيار محمد بن الحسن الشيباني من الحنفية، وهو من توصيات المؤتمر العلمي العالمي.

الثاني: للزكاة التابع لديوان الزكاة في السودان.

حجتهم: بأن مصرف أموال الدولة المستثمرة غير مصرف الزكاة؛ ولذلك تجب الزكاة في هذه الأموال.

القول الثاني: أن الزكاة لا تجب في أموال الدولة المستثمرة. وهو رأي أكثر العلماء المجتمعين في الندوة الثالثة عشرة من ندوات بيت الزكاة الكويتي.

حجتهم: أن أموال الدولة غير المستثمرة لا زكاة فيها، وهذا مثلها؛ إذ لا فرق بينهما.

الصواب: هو القول الثاني، وهو ترجيح صاحب كتاب "أحكام الزكاة، ومسائلها المعاصرة" ، حيث قال وفقه الله : الراجح القول الثاني القائل بعدم وجوب الزكاة في أموال الدولة المستثمرة؛ وذلك لعدد من المرجحات، ومنها:

١. أن هذا القول يعتمد على انتفاء شرط وجوب الزكاة وهو الملك التام، وهذا الشرط محل اتفاق المذاهب الأربعة.

٢. أن هذا القول هو قول الأكثرية من العلماء المعاصرين؛ مما يجعل الأخذ به أقوى من الأخذ بالقول الآخر الذي هو رأي الأقلية.

٣. أن التفريق بين أموال الدولة غير المستثمرة المتفق على عدم وجوب الزكاة فيها وأموال الدولة المستثمرة، تفريق بين متماثلين وقد سبق الرد على هذا التفريق، فإلحاق حكم أموال الدولة المستثمرة بأموال الدولة غير المستثمرة أولى من التفريق بينهما.

٤. ضعف أدلة القول الآخر، وإمكان الرد عليها. اهـ.

انظر: "أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (٢٧٩)، وما بعدها.

(٤٩٢) إذا استثمرت الأموال المتبرع بها على جهات عامة ، فهل فيها زكاة؟

سئلت اللجنة الدائمة كما في **"فتاواها"** (٩/ ٢٩٢) بسؤال، وهذا نصه:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه، وبعد:

فقد اطلعت **اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء** على الاستفتاء المقدم لسماحة الرئيس العام من مدير عام مؤسسة الزكاة والدخل، المقيد بإدارة البحوث برقم ١١٠ في: ٢٥/ ١/ ١٤٠٢هـ ، ونصه:

أود أن أعرض على سماحتكم أن مؤسسة الملك فيصل الخيرية المنشأة بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم أ/ ١٣٤، وتاريخ: ١٩/ ٥/ ٩٦هـ تقوم بتلقي التبرعات والهبات وتستثمرها بنفسها أو عن طريق المؤسسات التابعة أو المشاركة مع شركات أخرى، وتحقق من جراء ذلك أرباحًا.

لذلك رغبت استفتاء سماحتكم في مدى خضوع أموال المؤسسة وفروعها، وكذلك المؤسسات الخيرية المشابهة لهذه المؤسسة للزكاة الشرعية المناط بالمصلحة استيفاؤها.

فأجابت بما يلي:

بناء على ما ذكر من أن أموال المؤسسة المذكورة ليست ملكًا لأحد، بل هي أموال خيرية معدة للإنفاق في أوجه البر العامة من الدعوة إلى الإسلام وإنشاء المساجد وإنفاق على الفقراء؛ فإنَّ اللجنة الدائمة تفتي بأنَّه لا زكاة فيها، ولا في ما شابهها من الأموال التي لا تملك لأحد، ومعدة للإنفاق في وجوه البر العامة؛ لكونها والحال ما ذكر في حكم الوقف.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

(٤٩٣) هل على المحجور زكاة في ماله؟

صورة ذلك لو حجر على رجل ماله لمصلحة غيره من الغرماء وعنده مال تجب الزكاة في مثله وحال عليه الحول، وهو في الحجر، فهل تجب عليه زكاة هذا المال أم لا تجب؟

القول الأول: تجب الزكاة على المحجور عليه لكن لا يؤديها حتى ينتهي الحجر. وهذا مذهب الشافعية.

حجتهم: القياس على المغصوب فكما أنه تجب الزكاة في المال المغصوب، وهو قد حيل بينه وبين ماله، فكذلك مال المحجور عليه.

القول الثاني: تجب الزكاة في السائمة من مال المحجور عليه دون غيرها من الأموال. وهذا قول للشافعية، ورواية عند الحنابلة.

حجتهم: أن السائمة يحصل نماؤها بنفسها من غير تصرف من المحجور عليه، فتجب فيها الزكاة.

القول الثالث: لا تجب الزكاة في مال المحجور عليه لفلس. وهو مذهب الحنابلة، وهو قول للشافعية إن عين لكل غريم شيء من مال المحجور عليه.

حجتهم: أن شرط وجوب الزكاة الملك التام، والمحجور عليه ممنوع من التصرف في ماله، والتصرف أحد أركان الملك التام، فلا يكون الملك التام إلا به، فلذا لا تجب الزكاة في مال المحجور عليه.

الصواب: هو القول الثالث، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣/ ١٤٨)، و "المجموع" (٥/ ٣١٧)، و "أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (١٦٢).

(٤٩٤) هل في مال المأسور، والمسجون زكاة؟

القول الأول: لا تجب الزكاة على الأسير والمسجون ونحوهما. وهو قول لبعض المالكية.

حجتهم: أن الأسير ممنوع من التصرف في ماله؛ فهو مغلوب على عدم التنمية.

القول الثاني: يجب على الأسير أن يزكي لسنة واحدة إذا زال المانع، وهو الأسر. وهو قول لبعض المالكية.

حجتهم: القياس على زكاة المال الضائع عن صاحبه، فإنه يزكيه إذا رجع إليه لسنة واحدة بجامع أن كلًّا من مال الأسير، والمال الضائع لا يقدر على تنميته.

القول الثالث: تجب الزكاة على الأسير. وهو مذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة.

حجتهم: أن الأسير اجتمعت فيه شروط الزكاة فوجبت عليه فهو مسلم عنده نصاب من المال يملكه ملكًا تامًّا، فوجبت عليه الزكاة.

الصواب: هو القول الثالث، والله أعلم.

قال ابن قدامة رحمه الله : لأن تصرفه في ماله نافذ يصح بيعه، وهبته وتوكيله فيه.

انظر: "البيان" (٣/ ١٤٤)، و"المغني" (٣/ ٥٠)، و"المجموع" (٥/ ٣١٥)، و"أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة" (١٤٦).

(٤٩٥) هل في الأموال المتبرع بها على جهات عامة زكاة؟

سئل الشيخ ابن باز رحمه الله كما في "مجموع فتاواه" (١٤/ ٣٧): لدينا في جامعة الملك سعود صندوق للطلبة، وهو عبارة عن جهاز مالي يتم تمويله من الجامعة، وباقتطاع جزء يسير من مكافآت الطلاب، ويتم من خلال هذا الصندوق إعانة الطلاب المحتاجين. فهل على المبالغ الموجودة في الصندوق زكاة؟

فأجاب رحمه الله : ليس في مال الصندوق المذكور وأشباهه زكاة؛ لأنه مال لا مالك له، بل هو معد لوجوه الخير كسائر الأموال الموقوفة في أعمال الخير.

(٤٩٦) هل في المال المتبرع به لبناء مسجد إذا حال عليه الحول زكاة؟

سئل الشيخ ابن باز رحمه الله كما في **"مجموع فتاواه"** (١٤/ ٣٧)، بسؤال ونصه: لدي مبلغ من المال من أهل الخير لبناء مسجد، وبقي عندي أكثر من سنة، فهل عليه زكاة أم لا؟

فأجاب رحمه الله : ليس عليه زكاة مطلقا؛ لأن أهله قد أنفقوه في سبيل الله، وعليك المبادرة بالتنفيذ. والله الموفق.

(٤٩٧) رجل نذر مالاً لبناء مسجد، فهل في هذا المال زكاة؟

سئلت اللجنة الدائمة كما في **"فتاواها"** (٩/ ٣٠٢)، بسؤال ونصه: يوجد لدي مبلغ من المال وقد نذرت به لإقامة مسجد وأتحرى الموافقة، وقد حال عليه الحول، هل تجب على هذا المبلغ زكاة أم لا؟ أفيدونا جزاكم الله خيرا.

فأجابت: إذا كان الأمر كما ذكر فإنها لا تجب الزكاة في المبلغ؛ لأن المال قد تعين بالنذر صدقة لبناء المسجد.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

(٤٩٨) إذا نذر أن يتصدق بمائتي درهم في ذمته، فحال الحول على مائتين، وهي في يده:

قال العمراني في "البيان" (٣/ ١٤٨): فمن أصحابنا من قال فيه قولان في الدين، هل يمنع وجوب الزكاة. ومنهم من قال: تجب الزكاة فيها قولًا واحدًا. وهو الأصح؛ لأن الحق فيه لله تعالى وهو يقبل المسامحة بخلاف دين الآدمي؛ فإنه مبني على التشديد.

قلت: ومسألة الدين، انظر ما تقدم عند مسألة رقم (٤٥٧).

(٤٩٩) إذا كان له مال ونذر التصدق به وحال عليه الحول، فهل فيه زكاة؟

إذا كان بيده مائتا درهم، فقال لله علي أن أتصدق بها، وحال الحول وهي في يده، فهل تجب فيها الزكاة؟ اختلف الشافعية فمنهم من قال: فيه القولان في الدين، هل يمنع وجوب الزكاة؟ ومنهم من قال: لا تجب عليه الزكاة فيها قولًا واحدًا، قال العمراني رحمه الله صاحب "**البيان**" : وهو الأصح؛ لتعلق النذر بعينها.

قلت: وما صححه العمراني هو الصواب، وأنه لا زكاة فيها، والله أعلم، ومسألة الدين قد تقدمت برقم (٤٥٧).

انظر: "البيان" (٣/ ١٤٨).

(٥٠٠) هل يجوز دفع الزكاة إلى أهل البدع؟

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: هل يجوز دفع الزكاة لأهل البدع؟

فأجاب رحمه الله: **البدع تنقسم إلى قسمين:**

القسم الأول: بدع مكفرة يخرج بها الإنسان من الإسلام، فهذه لا يجوز أن تدفع الزكاة لمن كان متصفًا بها، مثل من يعتقد أن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يجيب دعاء من دعاه، أو يستغيث بالنبي ﷺ، أو يعتقد بأن الله بذاته في كل مكان، أو ينفي علو الله عز وجل على خلقه، وما أشبه ذلك من البدع.

القسم الثاني: البدع التي دون ذلك، والتي لا توصل صاحبها إلى الكفر، فإن صاحبها من المسلمين، ويجوز أن يعطى من الزكاة إذا كان من الأصناف الذين ذكرهم الله في كتابه.

انظر: "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١٨/ ٤٣١-٤٣٢).

المحتويات

مقدمة في الزكاة ١

(١) تعريف الزكـاة ٦

(٢) الزكاة ركن من أركان الإسلام وفرض من فروضه ٦

(٣) هل الصدقة، والعشر، والزكاة بمعنى واحد؟ ٧

(٤) لماذا سميت الصدقة صدقة؟ ٧

(٥) الزكاة كانت مفروضة على الأمم السابقة: ٨

(٦) متى أول وقت فرضت الزكاة؟ ٨

(٧) لا يجزئ إخراج الزكاة إلا بنية: ١٠

(٨) هل يشترط تعيين النية إذا أخرج الزكاة عن أموال متعددة؟ ١٠

(٩) يجب على ولي اليتيم، والمجنون النية عنهما عند إخراج الزكاة: ١١

(١٠) تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة ١١

(١١) الترغيب في الصدقة وتبشير المنفق بالخلف ١٢

(١٢) مانع الزكاة لا يكفر إلا إذا جحدها ١٣

(١٣) إذا لم يستطع الإمام أخذ الزكاة إلا بالقتال؟ ١٦

(١٤) إذا منع الزكاة بخلاً بها مع اعترافه بوجوبها: ١٧

(١٥) إذا أخذت الزكاة من البخيل فهل تبرأ بها ذمته؟ ١٩

(١٦) تجب الزكاة على كل مسلم حر بالغ عاقل ١٩
(١٧) هل تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون؟ ١٩
(١٨) المال المنسوب إلى الجنين بالإرث أو غيره إذا انفصل حيًّا؟ ٢١
(١٩) لا زكاة على أهل الكتاب ولا المجوس ٢٢
(٢٠) هل على الكافر زكاة ؟ ٢٢
(٢١) هل في مال المرتد زكاة ؟ ٢٣
(٢٢) هل على العبد في ماله زكاة؟ ٢٤
(٢٣) هل على المكاتب في ماله الزكاة؟ ٢٥
(٢٤) ما هي الأشياء التي تجب فيها الزكاة؟ ٢٦

باب الزكاة في بهيمة الأنعام ٢٨

(٢٥) لماذا سميت (بهيمة) ؟ ٢٨
(٢٦) بهيمة الأنعام تتخذ على أربعة أقسام: ٢٨
(٢٧) يبدأ بالإبل قبل غيرها من بهيمة الأنعام : ٢٩
(٢٨) حكم زكاة الإبل وتفاصيلها ٣٠
(٢٩) إذا زادت الإبل على العشرين والمائة واحدة فكم فيها؟ ٣٤
(٣٠) إذا زادت الإبل على العشرين والمائة جزء من واحدة فكم فيها؟ ٣٥
(٣١) أصناف الإبل تضم بعضها إلى بعض وتخرج الزكاة ٣٦
(٣٢) إذا كانت الإبل أقل من خمس وعشرين، فهل يتعين إخراج الغنم أم يجزئه إخراج بعير؟ ٣٦
(٣٣) إذا كانت إبله مهازيل، وفيها ابنة مخاض سمينة، فهل يلزمه إخراجها؟ ٣٧

(٣٤) إذا وجبت عليه سنٌّ وليست عنده ٣٧
(٣٥) هل يجوز الصعود والنزول بدرجتين وبثلاث؟ ٣٩
(٣٦) هل يجوز له أن يجمع بين الشاة، والدراهم في الجبران بأن يدفع شاة وعشرة دراهم؟ ٣٩
(٣٧) لمن يكون الاختيار في الصعود والنزول والشياه والدراهم؟ ٤٠
(٣٨) إذا وجد السنَّ الواجبة، فهل له أن يعدل إلى غيرها مع الجبران؟ ٤١
(٣٩) يخرج من ماشيته من جنسها على صفتها: ٤١
(٤٠) هل له أن يخرج أنزل من بنت مخاض مع الجبران؟ ٤٢
(٤١) هل يدخل الجبران في غير الإبل؟ ٤٢
(٤٢) إذا وجبت عليه بنت مخاض وليست عنده ٤٢
(٤٣) إذا بلغت الإبل حدًّا يخرج فرضه بحسابين: ٤٣
(٤٤) إذا تطوع المزكي فأخرج سنا أعلى من السن الواجب عليه جاز. ٤٣
(٤٥) إذا كان له خمس من الإبل حال عليها حولان ولم يؤد زكاتها: ٤٤
(٤٦) إذا كان له عشر من الإبل حال عليها حولان ولم يؤد زكاتها: ٤٤
(٤٧) إذا كان له خمس وعشرون من الإبل حال عليها أحوال ولم يؤد زكاتها: ٤٥
(٤٨) إذا كان له أربعون شاة مضت عليها أعوامًا لم يؤد زكاتها ٤٥
(٤٩) تجب الزكاة في البقر ٤٥
(٥٠) نصاب البقر وما ورد فيها من الأدلة ٤٦
(٥١) إذا زادت البقر على أربعين ماذا فيها؟ ٤٧
(٥٢) حكم الجواميس حكم غيرها من البقر ٤٨

(٥٣) إذا بلغت البقر حدًّا يخرج فرضه بحسابين: ٤٨
(٥٤) هل في بقر الوحش زكاة ؟ ٤٨
(٥٥) هل في الإبل والبقر العوامل صدقة؟ ٤٩
(٥٦) إذا ملك خرفانا أو عجولا أو فصلانا سنة كاملة ٥١
(٥٧) إذا وجب عليه تبيع فأعطى ما هو أعلى منه جاز: ٥١
(٥٨) تجب الزكاة في الغنم إذا بلغت النصاب ٥١
(٥٩) المعز والضأن يجمعان فإذا بلغا النصاب وجبت الزكاة..... ٥٣
(٦٠) إذا كان للرجل ماشية في بلدان شتى ٥٤
(٦١) الإبل والبقر والغنم لا يضم بعضها إلى بعض في تكميل النصاب ٥٥
(٦٢) ما هي السن التي تجزئ إخراجها في الزكاة من الغنم؟ ٥٥
(٦٣) هل تجزئ السخال أو الجدي في الزكاة؟ ٥٧
(٦٤) الشاة المخرجة في الإبل تكون كحال الإبل في الجودة والرداءة ٥٧
(٦٥) الشاة المخرجة في الإبل يشترط أن تكون صحيحة ولو كانت الإبل مراضًا ... ٥٧
(٦٦) هل يجزئ إخراج الذكر في الزكاة؟ ٥٨
(٦٧) لا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا أن يشاء المتصدق ٥٩
(٦٨) ما هو ضابط العيب الذي يمنع الإجزاء في الزكاة؟ ٦٢
(٦٩) متى أخذ الساعي الفرض من مال أحدهما، رجع المأخوذ عليه على صاحبه
بقدر قيمة حصته: ٦٢
(٧٠) إذا لزمه شاة أو شياه وليس عنده، فهل يلزمه أن يشتري؟ ٦٢
(٧١) يستحب وسم ماشية الصدقة:..... ٦٣

(٧٢) في أي موضع توسم ماشية الصدقة؟ ٦٣
(٧٣) ماذا يكتب على ميسم ماشية الصدقة؟ ٦٤
(٧٤) الحكمة من وسم ماشية الصدقة : ٦٤
(٧٥) هل يجوز إخراج القيمة في شيء من الزكوات؟ ٦٤
(٧٦) هل يجوز إخراج القيمة للضرورة أو المصلحة؟ ٦٦
(٧٧) هل يجوز للساعي بيع الصدقة؟ ٦٧
(٧٨) هل على السخال المستفادة في أثناء الحول زكاة؟ ٦٧
(٧٩) حكم زكاة الأوقاص في بهيمة الأنعام ٧٠
(٨٠) كم أكثر ما يتصور من الأوقاص في الإبل، والبقر، والغنم؟ ٧١
(٨١) هل يشترط في بهيمة الأنعام أن تكون سائمة؟ ٧٢
(٨٢) إذا كان للرجل مزرعة يرعى مواشيه فيها فهل تكون سائمة؟ ٧٣
(٨٣) هل تجب الزكاة فيما تولد بين سائمة ومعلوفة؟ ٧٣
(٨٤) هل الخلطة في المواشي لها تأثير؟ وهل لها مقدار معين؟ ٧٣
(٨٥) ما هي الخلطة التي يكون فيها مال الجماعة كمال الرجل الواحد؟ ٧٤
(٨٦) هل تشترط النية في الخلطة؟ ٧٦
(٨٧) هل يشترط في الخلطة أن تكون في جميع الحول؟ ٧٧
(٨٨) إذا كان بعض مال الرجل مختلطًا وبعضه منفردًا ٧٧
(٨٩) إذا اختلط اثنان في ماشية، وأحدهما يريد بنصيبه التجارة، والآخر يريد الدر والنسل؟ ٧٨
(٩٠) إذا استأجر أجيرًا يرعى له بشاة معينة من النصاب ٧٩

(٩١) هل يشترط أن يكون الخليطان من أهل الزكاة؟ ٧٩
(٩٢) هل تؤثر الخلطة في غير المواشي؟ ٧٩
(٩٣) هل يشترط في الذهب والفضة والماشية وجود النصاب في جميع الحول؟ ٨١
(٩٤) الأنواع التي تجب فيها الزكاة، وما يشترط له الحول، وما لا يشترط: ٨٢
(٩٥) لا يجوز تقديم الزكاة قبل ملك النصاب ٨٣
(٩٦) هل يجوز تقديم الزكاة قبل الحول؟ ٨٣
(٩٧) إذا عجل الرجل زكاة ماله ثم مات، فهل للوارث أن يحتسبها من زكاة حوله؟ ٨٦
(٩٨) إذا ملك نصابًا من الصغار، فمتى ينعقد عليه حول الزكاة؟ ٨٦
(٩٩) إذا أبدل شيئا من الحوليات بجنسه في أثناء الحول فهل ينقطع الحول؟ ٨٧
(١٠٠) إذا أبدل شيئا بغير جنسه، فهل ينقطع الحول؟ ٨٨
(١٠١) إذا باع ماشية بماشية قبل الحول فرارًا من الزكاة: ٨٨
(١٠٢) زكاة الذهب والفضة والماشية تتكرر في كل سنة ٨٩
(١٠٣) هل في غير بهيمة الأنعام من الماشية كالبغال والحمير زكاة؟ ٨٩
(١٠٤) هل في الخيل والرقيق زكاة؟ ٩٠
(١٠٥) هل في الوحشي من بهيمة الأنعام زكاة؟ ٩١
(١٠٦) هل تجب الزكاة في المتولد بين الوحشي والأهلي؟ ٩١

باب: زكاة الزروع والثمار ٩٣

(١٠٧) حكم زكاة الزروع والثمار ٩٣
(١٠٨) تجب الزكاة في البر والشعير والتمر والزبيب ٩٤
(١٠٩) هل تجب الزكاة في غير الأصناف الأربعة المتقدمة في المسألة التي قبل هذه؟ ... ٩٦

(١١٠) يستحب لمن زرع شيئًا وأراد حصاده أن يتصدق يوم الحصاد ١٠٠
(١١١) حكم الجذاذ والحصاد ليلاً ١٠١
(١١٢) لا يشترط حولان الحول في زكاة الزروع والثمار وإنما يجب عند الحصاد ١٠٢
(١١٣) كم نصاب الزروع والثمار؟ ١٠٢
(١١٤) الوسق ستون صاعًا ١٠٣
(١١٥) ما زاد على خمسة أوسق فبحسابه لا وقص فيها ١٠٤
(١١٦) متى تعتبر الخمسة الأوسق؟ ١٠٤
(١١٧) هل المعتبر في النصاب الكيل أم الوزن؟ ١٠٥
(١١٨) أيُّ بلد يعتبر الكيل كيلها وكذا الوزن؟ ١٠٥
(١١٩) الفرق بين الكيل والوزن ١٠٥
(١٢٠) أصناف البر، وأصناف الشعير، وأصناف التمر، وأصناف الزبيب، يضم بعضها إلى بعض ١٠٦
(١٢١) لا يضم التمر إلى الزبيب ولا البر والشعير إليهما في تكميل النصاب ١٠٦
(١٢٢) هل يضم البر إلى الشعير وكذا سائر الحبوب في تكميل النصاب؟ ١٠٧
(١٢٣) هل في الزيتون زكاة؟ ١٠٨
(١٢٤) هل تجب الزكاة في الورس؟ ١٠٩
(١٢٥) هل تضم غلة العام الواحد بعضها إلى بعض؟ ١١٠
(١٢٦) إن كان عند إنسان بساتين في أماكن متعددة، فهل يضم بعضها إلى بعض؟ . ١١١
(١٢٧) إذا كان ما يجب فيه الزكاة نوعًا واحدًا أو أنواعًا متعددة، فكيف يخرج؟ ١١١
(١٢٨) هل يجب في الزرع شيء غير الزكاة؟ ١١١

(١٢٩) كم زكاة الزروع والثمار فيما إذا سقي بمؤنة أو بغيرها أو بهما؟ ١١٢
(١٣٠) إذا كان لرجل حائطان سقى أحدهما بمؤنة، والآخر بغير مؤنة: ١١٤
(١٣١) ماهو الضابط لإسقاط نصف الزكاة؟ ١١٥
(١٣٢) كيفية إخراج الزكاة ومقدارها؟ ١١٥
(١٣٣) المكيال الذي يكال به لرب المال، والمساكين يكون كيلاً واحدًا ١١٥
(١٣٤) على من تكون مؤنة تجفيف التمر وحصاد الحب وتصفيته؟ ١١٦
(١٣٥) إذا باع الإنسان ثمر نخله، أو زرعه، فهل يخرج الزكاة من قيمتها؟ ١١٦
(١٣٦) إذا ادخر الزروع والثمار حولا أو حولين فهل يزكيها مرة ثانية؟ ١١٧
(١٣٧) هل على ما يكتسبه اللقاط، وكذا الحصاد بحصاده زكاة؟ ١١٨
(١٣٨) متى يبدأ وقت وجوب الزكاة في الحب والثمر؟ ١١٩
(١٣٩) متى ينعقد وجوب إخراج الزكاة؟ ١٢١
(١٤٠) إذا تلف النصاب قبل التمكن من الأداء ١٢١
(١٤١) إذا باع الثمرة أو وهبها بعد بدو الصلاح، فعلى من الزكاة؟ ١٢٢
(١٤٢) إذا باع الثمرة مع الأصل بعد وجوب الزكاة، ولم يشترطها المشتري: ١٢٣
(١٤٣) إذا باع الثمرة مع الأصل قبل وجوب الزكاة، فعلى من تكون الزكاة؟ ١٢٣
(١٤٤) إذا باع الثمرة مع الأصل، واشترطها المشتري: ١٢٤
(١٤٥) إذا باع المسلم للذمي ثمرة قبل بدو الصلاح، فهل فيها زكاة؟ ١٢٤
(١٤٦) إذا قطع رب المال الثمرة قبل بدو الصلاح، فهل تجب عليه الزكاة؟ ١٢٤
(١٤٧) إذا استأجر أرضًا فزرعها، فهل الزكاة على المستأجر أم على مالك الأرض؟ ... ١٢٥

(١٤٨) على من تجب الزكاة في المساقاة والمزارعة، على المالك، أم على العامل، أم عليهما؟ ١٢٦
(١٤٩) إذا احتال لإسقاط الزكاة، فهل تسقط؟ ١٢٧
(١٥٠) إذا أصابت الثمار آفة سماوية: ١٢٧
(١٥١) إذا ادعى صاحب المال سرقة الثمار: ١٢٨
(١٥٢) إذا ادعى صاحب المال تلف الثمرة أو الحب بغير تفريط، قُبل قوله وكذا في قدرها من غير يمين: ١٢٨
(١٥٣) إذا فتحت أرض عنوة ووقفت على المسلمين، فهل يجتمع في هذه الأرض الخراج والزكاة؟ ١٢٩
(١٥٤) إذا أجر أرضًا خراجية فالزكاة فيها على المستأجر، والخراج على المالك: ١٣٠
(١٥٥) إخراج زكاة الثمار له حالتان ١٣٠
(١٥٦) ما حكم الخرص؟ ١٣١
(١٥٧) معنى الخرص: ١٣٣
(١٥٨) ما هو الذي يخرص؟ ١٣٤
(١٥٩) كيفية الخرص: ١٣٤
(١٦٠) هل يكفي خارص واحد؟ ١٣٦
(١٦١) هل يجوز أن يكون الخارص امرأة؟ ١٣٦
(١٦٢) هل على الخارص أن يترك لصاحب النخل شيئًا لمأكله وحاجته؟ ١٣٦
(١٦٣) هل يخرص العنب كما يخرص النخل؟ ١٣٧
(١٦٤) لا يجوز للمالك أن يتصرف في الثمار قبل الخرص: ١٣٨

(١٦٥) إذا ادعى تلف الثمرة بعد الخرص: ١٣٨
(١٦٦) إذا ادعى صاحب المال غلط الخارص، فهل يقبل قوله؟ ١٣٩
(١٦٧) إذا حصل الخرص وحصلت زيادة في الثمرة على ما خرص: ١٣٩
باب زكاة العسل ١٤١
(١٦٨) هل في العسل زكاة؟ ١٤١
(١٦٩) كم نصاب العسل عند من قال بوجوب الزكاة فيه؟ ١٤٤
باب الزكاة في المعدن والركاز ١٤٦
(١٧٠) في بعض روايات مسلم: «العجماء جرحها جبار». ١٤٧
(١٧١) أنواع المعدن ١٤٨
(١٧٢) ما هو المعدن الذي يتعلق به وجوب الزكاة؟ ١٤٩
(١٧٣) كم نصاب المعادن؟ ١٥٠
(١٧٤) هل يشترط في زكاة المعدن حَوَلان الحول؟ ١٥١
(١٧٥) كم المقدار الذي يخرج في زكاة المعدن؟ ١٥١
(١٧٦) المعدن من الذهب والفضة لا يجوز إخراج زكاته إلا بعد تصفيته ١٥٢
(١٧٧) هل يضم المعدن بعضه إلى بعض ويزكى؟ ١٥٢
(١٧٨) إذا وجد رجلان معدنًا، فكيف يزكيان؟ ١٥٢
(١٧٩) إذا اشترى أرضًا فظهر فيها معدن، فلمن يكون هذا المعدن؟ ١٥٢
(١٨٠) يجوز بيع تراب المعدن والصاغة بغير جنسة: ١٥٣
(١٨١) هل في البترول زكاة؟ ١٥٣
(١٨٢) هل في المستخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان والعنبر ونحوه زكاة؟ ١٥٣

(١٨٣) ما هو الركاز؟ ١٥٤
(١٨٤) كيف يعرف الركاز أنه من دفين الجاهلية ١٥٥
(١٨٥) دفين أهل الإسلام لقطة، وكيف يعرف أنه من دفين أهل الإسلام؟ ١٥٥
(١٨٦) إذا وُجد ركازٌ لا علامة تدل عليه: ١٥٦
(١٨٧) مواضع الركاز وهو على أقسام ١٥٦
(١٨٨) إذا وجد الركاز فماذا يجب فيه؟ ١٥٩
(١٨٩) أين يصرف خمس الركاز؟ ١٥٩
(١٩٠) هل يشترط في الركاز حولان الحول؟ ١٦٠
(١٩١) هل يشترط في الركاز أن يكون نصابا؟ ١٦١
(١٩٢) إذا وجد الركاز صبي أو امرأة أو مجنون أو ذمي ونحو ذلك؟ ١٦١
(١٩٣) هل يجوز لواجد الركاز تفرقة الخمس بنفسه؟ ١٦٢
(١٩٤) الركاز يخالف الزكاة في أمور: ١٦٣

باب زكاة الذهب والفضة ١٦٤

(١٩٥) تجب الزكاة في الذهب والفضة إذا بلغا النصاب ١٦٤
(١٩٦) ما هو الكنز في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ﴾؟ ... ١٦٥
(١٩٧) نصاب الذهب ١٦٦
(١٩٨) نصاب الفضة مائتا درهم ١٦٨
(١٩٩) إذا نقصت الدراهم عن مائتي درهم نقصًا يسيرًا، فهل تجب الزكاة فيها؟ ١٦٩
(٢٠٠) كانت الدراهم في صدر الإسلام صنفين، وكانت متفاوتة بالوزن فجمعا في الإسلام ١٧٠

(٢٠١) إذا كانت بعض الدراهم جيدة وبعضها رديئه، فمن أيهما يخرج؟ ١٧١
(٢٠٢) هل الاعتبار في نصاب الذهب والفضة بالوزن أم بالعدد؟ ١٧١
(٢٠٣) نصاب الذهب والفضة بالجرامات ونسبة الدرهم من الدينار..... ١٧٢
(٢٠٤) هل في المغشوش من الذهب والفضة زكاة؟ ١٧٣
(٢٠٥) هل تضم الدراهم بعضها إلى بعض إذا كانت بعضها جيدة، وبعضها رديئة؟ ١٧٥
(٢٠٦) إذا كان عنده ذهب ملطخ بفضة، أو فضة ملطخة بذهب:..... ١٧٥
(٢٠٧) هل يضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب؟ ١٧٥
(٢٠٨) زكاة الذهب والفضة ربع العشر ١٧٧
(٢٠٩) إذا كان الذهب أقل من عشرين دينارًا ولم تبلغ قيمته مائتي درهم فلا زكاة فيه ١٧٧
(٢١٠) لا زكاة في غير الذهب والفضة من الجواهر وغيرها إن كانت للقنية لا للتجارة ١٧٧
(٢١١) الآنية المتخذة من الذهب والفضة تجب فيها الزكاة..... ١٧٨
(٢١٢) إذا كان في الذهب والفضة جواهر ولآلئ مرصعة؛ فلا زكاة إلا في الذهب والفضة دون ما عداهما؟ ١٧٩
(٢١٣) إذا موه سقف بيته بالذهب، أو الفضة حرم ذلك ووجب فيه الزكاة:..... ١٧٩
(٢١٤) هل تجب الزكاة في حلي النساء من الذهب والفضة المعد للاستعمال؟..... ١٧٩
(٢١٥) إذا وجب على المرأة زكاة حليها، وليس عندها دراهم تزكي: ١٨٢
(٢١٦) إذا أخرج الرجل عن زوجته زكاة ذهبها جاز ١٨٢
(٢١٧) الحلي يزكى كل سنة بسعره عند تمام الحول ١٨٣
(٢١٨) هل يجوز للخنثى المشكل أن يلبس حلي الرجال، أو حلي النساء؟ ١٨٤

(٢١٩) هل في الذهب والفضة أوقاص؟ ١٨٤
(٢٢٠) هل يجوز إخراج زكاة أحد النقدين الذهب والفضة عن الآخر؟..... ١٨٥
(٢٢١) هل يجوز إخراج زكاة الذهب والفضة عملة ورقية؟ ١٨٦
(٢٢٢) هل في الأوراق النقدية زكاة؟..... ١٨٦
(٢٢٣) كم نصاب الأوراق النقدية؟ ١٩٠
(٢٢٤) الأوراق النقدية إذا لم تبلغ النصاب وكان عنده ذهب وفضة كمِّل النصاب بهما١٩١
باب زكاة عروض التجارة..... ١٩٣
(٢٢٥) تعريف عروض التِّجارة..... ١٩٣
(٢٢٦) هل في عروض التِّجارة زكاة؟ ١٩٤
(٢٢٧) العروض إذا أقامت عند صاحبها سنين ثم بيعت ويسمَّى بالتَّاجر المحتكر ٢٢١
(٢٢٨) ما هي عروض التِّجارة التي يزكِّيها؟ و كيف يزكِّيها؟ ٢٢٤
(٢٢٩) العروض الَّتي لم تعد للتِّجارة لا زكاة فيها ٢٢٨
(٢٣٠) العروض المعدَّة للتِّجارة إذا كسدت ولم يكن عنده مال يزكيه ٢٣٠
(٢٣١) حكم زكاة الذَّهب والفضَّة إذا أعدا للتِّجارة ٢٣٢
(٢٣٢) متى تصير العروض للتِّجارة؟ ٢٣٣
(٢٣٣) إذا كان عنده عرض وتردد في نيته: هل هي للتِّجارة أم للقنية؟..... ٢٣٥
(٢٣٤) يشترط لوجوب الزَّكاة في عروض التِّجارة بلوغ النِّصاب وحولان الحول... ٢٣٦
(٢٣٥) هل يُشترط في عروض التِّجارة وجود النِّصاب في جميع الحول ٢٣٦
(٢٣٦) الحول يحسب بالشهور القمرية لا الشمسية ٢٣٨
(٢٣٧) إذا كانت عروض التِّجارة أقل من نصاب فنمت فبلغت نصابًا..... ٢٤٠

(٢٣٨) هل يضمُّ ربح مال التِّجارة في أثناء الحول إلى الأصل ويزكَّى؟ ٢٤٠
(٢٣٩) زكاة المال المستفاد في أثناء الحول ٢٤٢
(٢٤٠) الأوراق النَّقدية وكذا عروض التِّجارة إذا لم تبلغ النِّصاب تضمُّ إلى الذَّهب والفضَّة في تكميل النِّصاب ٢٤٣
(٢٤١) إذا باع عرض التِّجارة في أثناء الحول واشترى به عرضًا آخر، فهل ينقطع الحول؟ ٢٤٥
(٢٤٢) كم القدر الواجب في زكاة عروض التِّجارة؟ وكيف التَّوصل إلى معرفة ذلك بالحساب؟ ٢٤٧
(٢٤٣) هل يخرج زكاة عروض التِّجارة نقدًا أم من أعيانها؟ ٢٤٨
(٢٤٤) بماذا تقوَّم عروض التِّجارة: بالذَّهب أم بالفضَّة أم بالأنفع للفقير منهما؟ ٢٥٠
(٢٤٥) بماذا تقوَّم عروض التِّجارة: بسعر الشِّراء أم بسعرها وقت وجوب الزَّكاة؟ .. ٢٥١
(٢٤٦) إذا قوَّم العرض في آخر الحول ثم زاد ثمن العرض أو نقص ٢٥٢
(٢٤٧) إذا كانت التِّجارات في بلدان شتَّى فبسعر أيِّ بلدٍ يقوِّمها؟ ٢٥٤
(٢٤٨) التَّاجر يبيع بالجملة وبالتفريق والثَّمن يختلف، فبأيِّهما يقوِّم؟ ٢٥٤
(٢٤٩) من يتولى تقويم عروض التِّجارة؟ ٢٥٤
(٢٥٠) هل يجوز خرص عروض التِّجارة إذا تعذَّر أو شقَّ على التَّاجر إحصاء ما عنده؟ ٢٥٥
(٢٥١) هل في عروض التِّجارة لمن يبيعها بالتَّقسيط زكاة؟ ٢٥٥
(٢٥٢) عقارات لا يريدها للتِّجارة ولكن إن أعطي ثمنًا كثيرًا باع ٢٥٦
(٢٥٣) إذا كان مال التِّجارة نصابًا من السائمة، فأيهما يقدم: زكاة العين أم زكاة التِّجارة؟ ٢٥٧

(٢٥٤) إذا كان عنده نصاب سائمة فاشترى بها عروضًا للتِّجارة، فهل يستأنف الحول؟ ٢٦٠
(٢٥٥) إذا كانت عنده ماشية للتِّجارة وقبل حولان الحول قطع نية التِّجارة..... ٢٦٠
(٢٥٦) إذا اشترى شيئًا للتِّجارة ثم نواها للاقتناء ٢٦١
(٢٥٧) إذا اشترى أرضًا للتِّجارة فزرعت الأرض وأثمرت ٢٦١
(٢٥٨) إذا زرع أرضًا للتِّجارة ببذر للقنية ٢٦٢
(٢٥٩) حكم زكاة الحيوانات المتخذة للاتِّجار بنتاجها كالألبان والبيض ونحوها..... ٢٦٣
(٢٦٠) إذا اشترى سلعةً للتِّجارة وقبضها ولم يدفع ثمنها، فهل عليه زكاتها؟..... ٢٦٦
(٢٦١) هل للخلطة تأثير في غير المواشي كالتِّجارة ونحوها؟ ٢٦٦

باب: زكاة الفطر ٢٧٠

(٢٦٢) تعريف زكاة الفطر ٢٧٠
(٢٦٣) سبب تسميتها بزكاة الفطر ٢٧٠
(٢٦٤) الحكمة من مشروعية زكاة الفطر ٢٧١
(٢٦٥) زكاة الفطر لشهر رمضان، كسجدتي السهو للصلاة ٢٧٣
(٢٦٦) متى فرضت زكاة الفطـــر؟ ٢٧٣
(٢٦٧) حكم زكـــاة الفطـــر ٢٧٣
(٢٦٨) الذين لم يصوموا يجب عليهم زكاة الفطر ٢٧٥
(٢٦٩) على من تجب زكاة الفطر ٢٧٥
(٢٧٠) هل زكاة الفطر على المرأة من مالها أم من مال زوجها؟ ٢٧٦
(٢٧١) هل زكاة الفطر على الصبي من ماله أم من مال وليه؟ ٢٧٨

(٢٧٢) هل على الرجل إخراج زكاة الفطر عن أبيه،...وأمه وهكذا عن أجداده، وجداته؟ ٢٧٩
(٢٧٣) هل يجب على الجد إن كان موسرًا زكاة الفطر عن ولد ولده المعسر؟ ٢٨٠
(٢٧٤) هل يجب على الأب إخراج زكاة الفطر عن عياله الكبار إذا كانوا في عياله؟. ٢٨١
(٢٧٥) هل يجب على الأب إخراج زكاة الفطر عن ابنه الكبير المعسر؟..... ٢٨١
(٢٧٦) هل تجب الفطرة عن الإخوة، وبنيهم، والأعمام، وبنيهم؟ ٢٨١
(٢٧٧) يلزم الولي إخراج فطرة الصبي، والمجنون، والمحجور عليه لسفه ٢٨٣
(٢٧٨) هل تجب زكاة الفطر على أهل البادية؟ ٢٨٣
(٢٧٩) إذا تبرع بمؤنة إنسانٍ في شهر رمضان فأكثر، فهل يلزمه فطرته؟ ٢٨٤
(٢٨٠) الكافر لا تجب عليه زكاة الفطر عن نفسه ٢٨٤
(٢٨١) هل تجب زكاة الفطر على المرتد؟..... ٢٨٥
(٢٨٢) إذا قلنا زكاة الفطر تجب على المرأة في مالها، وتبرع الرجل عنها أو عمن يمون من أهل بيته جاز: ٢٨٥
(٢٨٣) إذا مات من وجبت عليه الفطرة قبل أدائها أخرجت من تركته ٢٨٦
(٢٨٤) هل يخرج زكاة الفطر عن الجنين في بطن أمه؟ ٢٨٧
(٢٨٥) اليتيم الذي له مال، تجب فطرته في ماله:..... ٢٨٩
(٢٨٦) اليتيم الطفل الذي لا مال له، هل عليه زكاة فطر؟ ٢٨٩
(٢٨٧) إذا ألحقت القافة ولدًا برجلين، فعلى من تكون فطرته؟..... ٢٩٠
(٢٨٨) المسلم يخرج زكاة الفطر عن عبده المسلم ٢٩٠
(٢٨٩) يجب على السيد فطرة عبده المدبَّر، والمعلق عتقه بصفة..... ٢٩٠

(٢٩٠) هل على السيد أن يخرج زكاة الفطر عن عبده الغائب، والآبق، والصغير، والمرهون؟ ٢٩١
(٢٩١) إذا كان العبد مشتركًا بين اثنين أو أكثر، فكيف تكون زكاة الفطر عليه؟ ... ٢٩١
(٢٩٢) العبد المرهون على من تكون فطرته؟ ٢٩٢
(٢٩٣) العبد المبعض على من تكون زكاة فطرته؟ ٢٩٣
(٢٩٤) على من تكون زكاة المكاتب؟ ٢٩٣
(٢٩٥) هل يخرج المسلم زكاة الفطر عن عبيده الكفار؟ ٢٩٤
(٢٩٦) عبيد بيت المال، والموقوفون على جهات عامة، هل فيهم زكاة الفطر؟ ٢٩٥
(٢٩٧) هل تجب في عبيد التجارة زكاة الفطر؟ ٢٩٥
(٢٩٨) على من تكون فطرة عبيد العبيد؟ ٢٩٦
(٢٩٩) إذا أوصى لرجل برقبة عبد، ولآخر بمنفعته، فعلى من تكون فطرته؟ ٢٩٦
(٣٠٠) على من تكون فطرة زوجة العبد؟ ٢٩٧
(٣٠١) الكافر إذا كان له عبد مسلم، فهل يخرج صدقة الفطر عنه؟ ٢٩٧
(٣٠٢) على من تكون فطرة المطلقة طلاقًا رجعيًّا؟ ٢٩٨
(٣٠٣) إذا كانت المرأة ناشزًا، فهل فطرتها على زوجها؟ ٢٩٨
(٣٠٤) إذا كانت البائن حاملاً، فعلى من تكون فطرتها؟ ٢٩٩
(٣٠٥) المطلقة طلاقًا بائنًا إذا كانت حائلاً فلا فطرة على الرجل عنها: ٣٠٠
(٣٠٦) الزوجات اللاتي لا يلزم الرجل الفطرة عليهن: ٣٠٠
(٣٠٧) هل يلزم الولد فطرة زوجة أبيه؟ ٣٠٠
(٣٠٨) هل يلزم الأب فطرة زوجة ابنه المعسر؟ ٣٠١

(٣٠٩) المسلم لا يخرج زكاة الفطر عن زوجته الكافرة: ٣٠١
(٣١٠) من هم الذين تصرف لهم زكاة الفطر؟ ٣٠١
(٣١١) حكم النية عند إخراج زكاة الفطر ٣٠٢
(٣١٢) كم القدر الذي يخرجه في زكاة الفطر عن كل فرد؟ ٣٠٣
(٣١٣) كم مقدار الصاع والمد؟ ٣٠٥
(٣١٤) ما هو الطعام الذي يخرج منه زكاة الفطر؟ ٣٠٧
(٣١٥) ما هو غالب قوت البلد في زماننا الحاضر؟ ٣٠٩
(٣١٦) هل يجوز إخراج الرُّطب في الفطرة بدلاً عن التمر؟ ٣٠٩
(٣١٧) هل يجوز إخراج زكاة الفطر من الأقط؟ ٣١٠
(٣١٨) هل يجوز إخراج زكاة الفطر من السلت؟ ٣١١
(٣١٩) هل البُرُّ من الأصناف المذكورة في الحديث؟ ٣١٢
(٣٢٠) هل يجوز إخراج زكاة الفطر من السويق، ومن دقيق البر والشعير؟ ٣١٢
(٣٢١) هل يجوز إخراج زكاة الفطر من اللبن والجبن؟ ٣١٤
(٣٢٢) هل يجوز إخراج زكاة الفطر من الخبز، والتين، واللحم، والسمك؟ ٣١٥
(٣٢٣) هل يجوز إخراج زكاة الفطر من جنسين؟ ٣١٦
(٣٢٤) لا يجوز أن يخرج زكاة الفطر من المعيب: ٣١٧
(٣٢٥) ضابط اليسار الذي يجب فيه إخراج زكاة الفطر: ٣١٨
(٣٢٦) هل يجوز أن يخرج في زكاة الفطر أكثر مما هو الواجب عليه؟ ٣٢٠
(٣٢٧) إذا كان لا يستطيع أن يؤدي زكاة الفطر إلا عن بعض من يعول: ٣٢٠

(٣٢٨) إذا لم يفضل عن قوته، وقوت من تلزمه نفقتهم يوم العيد إلا بعض صاع، فهل يخرجه عن نفسه؟ ٣٢٣
(٣٢٩) إذا كان معسرًا حال الوجوب ثم أيسر بعد ذلك، فهل تلزمه زكاة الفطر؟ ٣٢٤
(٣٣٠) إذا كان له أشياء يحتاج إليها من بيت ومواشٍ، وغير ذلك، فهل يلزمه بيعها لإخراج زكاة الفطر منها؟ ٣٢٥
(٣٣١) إذا أعطي المسكين فطرة، فهل يخرج منها؟ ٣٢٦
(٣٣٢) إذا كان عليه زكاة فطر وعليه دين مثلها، فهل تسقط الفطرة؟ ٣٢٦
(٣٣٣) متى يجب إخراج زكاة الفطر؟ ٣٢٧
(٣٣٤) ما هو أول وقت يجوز فيه إخراج زكاة الفطر؟ ٣٣٠
(٣٣٥) هل يجوز تأخير إخراج زكاة الفطر عمدًا إلى بعد صلاة العيد؟ ٣٣٢
(٣٣٦) إذا تأخرت زكاة الفطر لعدم التمكن من إخراجها في وقتها: ٣٣٣
(٣٣٧) إذا مات للرجل عبيده أو بعض من يمونهم بعد وجوب الفطرة لم تسقط الفطرة. ٣٣٤
(٣٣٨) من وجبت فطرته على غيره فأخرجها عن نفسه جاز: ٣٣٤
(٣٣٩) الأفضل أن يفرق زكاة الفطر بنفسه: ٣٣٤
(٣٤٠) هل يجوز لمن عليه زكاة الفطر أن يوكل غيره في إخراج زكاة الفطر؟ ٣٣٥
(٣٤١) هل له أن يعطي الوكيل من أول رمضان، أو من وسطه؟ ٣٣٥
(٣٤٢) إذا أخرج إنسان الفطرة عن أجنبي، فهل يجزئه؟ ٣٣٦
(٣٤٣) إذا دفع الفطرة إلى الإمام ففرقها الإمام فعادت إلى إنسان صدقته: ٣٣٦
(٣٤٤) هل يجوز للفقير إذا قبض صدقة الفطر أن يبيعها من أجل التحصل على النقود؟ ٣٣٧
(٣٤٥) هل تجزئ القيمة في زكاة الفطر؟ ٣٣٧

(٣٤٦) إذا ألزم ولي الأمر رعاياه بدفع زكاة الفطر نقودًا، فهل تجزئ؟ ٣٣٩
(٣٤٧) هل تصرف الفطرة لصنف واحد على القول بأن الفطرة مصرفها مصرف زكاة الأموال؟ ٣٤٠
(٣٤٨) هل يجوز أن يعطي الواحد ما يلزم الجماعة، والجماعة ما يلزم الواحد؟ ٣٤١
(٣٤٩) هل يجوز إعطاء زكاة الفطر لمن تجب عليه نفقتهم كالوالدين والولد؟ ٣٤١
(٣٥٠) هل يجوز دفع زكاة الفطر إلى والديه وولده إذا كانوا فقراء وهو عاجز عن نفقتهم ؟ ٣٤١
(٣٥١) هل يجوز دفع زكاة الفطر إلى الأقربين غير الوالدين والولد؟ ٣٤٢
(٣٥٢) هلى يعطى بنو هاشم من صدقة الفطر؟ ٣٤٣
(٣٥٣) صدقة الفطر لا تعطى لغني، ولا لقوي مكتسب؟ ٣٤٣
(٣٥٤) هل يعطى المتعاطون للقات، والدخان من زكاة الفطر؟ ٣٤٣
(٣٥٥) هل يجوز دفع زكاة الفطر إلى الكافر؟ ٣٤٤
(٣٥٦) هل يجوز نقل زكاة الفطر من البلد الذي وجبت فيه إلى بلد آخر؟ ٣٤٤
(٣٥٧) كيف يزكي من كان في بلد، وأهله في بلد آخر؟ ٣٤٤
(٣٥٨) زكاة الفطر يخرجها الشخص في مكانه الذي هو فيه فإن أخرجها عنه أهله في بلده جاز: ٣٤٦

باب: مصارف الزكاة ٣٤٨

(٣٥٩) هل هناك فرق بين الفقير والمسكين؟ ٣٤٨
(٣٦٠) لماذا سمي الفقير فقيرًا والمسكين مسكينًا؟ ٣٥٠
(٣٦١) الفرق بين الفقير والمسكين من حيث الحاجة ٣٥١

(٣٦٢) كم يعطى الفقير من الزكاة؟ ٣٥١
(٣٦٣) إذا كان الرجل ذا عائلة كبيرة فإنه يعطى ما يكفيه ٣٥٢
(٣٦٤) إذا كان للرجل مال وادعى أنه افتقر: ٣٥٢
(٣٦٥) إذا أراد أن يتفرغ لطلب العلم وهو قادر على التكسب، فهل يعطى من الصدقة؟ ٣٥٢
(٣٦٦) العاملون على الصدقة يعطون منها وإن كانوا أغنياء: ٣٥٣
(٣٦٧) العامل سواء كان كاتبًا أو حاسبًا أو خازنًا يُعْطَى من الصدقة ٣٥٤
(٣٦٨) ماذا يشترط في العامل؟ ٣٥٤
(٣٦٩) هل يجوز للوالي أن يعطي والد رب المال أو ولده من الزكاة إذا كان عاملاً على الصدقة؟ ٣٥٥
(٣٧٠) يجوز للإمام أن يولي الساعي جباية الصدقة دون تفريقها وجبايتها وتفريقها ٣٥٥
(٣٧١) إذا تلفت الصدقة في يد العامل قبل وصولها إلى أربابها ٣٥٧
(٣٧٢) هل للسلطان والقاضي حق في الزكاة ٣٥٧
(٣٧٣) هل يجوز أن يكون العامل على الصدقة من آل بيت النبوة؟ ٣٥٧
(٣٧٤) هل يجوز أن يكون العامل على الصدقة من موالي بني هاشم؟ ٣٥٨
(٣٧٥) قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ وهل يحتاج إلى هذا بعد ظهور الإسلام؟ ... ٣٥٩
(٣٧٦) أنواع المؤلفة قلوبهم: ٣٥٩
(٣٧٧) هل المراد بقوله تعالى: ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾ العتق أم إعانة المكاتب أم هو أعم؟ .. ٣٦٠
(٣٧٨) هل تسلم الزكاة إلى يد المكاتب، أم تعطى لسيده؟ ٣٦١
(٣٧٩) هل يجوز للسيد دفع زكاته إلى مكاتبه؟ ٣٦٢

(٣٨٠) إذا كان عند الإنسان عبد، فهل يعتقه من الزكاة؟ ٣٦٢
(٣٨١) هل يجوز أن يشتري من زكاته أسيرًا مسلمًا من أيدي المشركين؟ ٣٦٣
(٣٨٢) الغارمون لإصلاح ذات البين يعطون من الزكاة ٣٦٤
(٣٨٣) إذا وفى الغارم لإصلاح ذات البين من ماله، فهل له الرجوع على أهل الزكاة؟ ٣٦٦
(٣٨٤) هل للغارم لنفسه أن يأخذ من الزكاة؟ ٣٦٧
(٣٨٥) إذا ادعى الرجل أن عليه دينًا، فهل يدفع له من الصدقة؟ ٣٦٨
(٣٨٦) إذا مات رجل وعليه دين، ولا تركة له، فهل يجوز قضاؤه من سهم الغارمين؟ ٣٦٨
(٣٨٧) إذ غرم في معصية ثم تاب منها، فهل يعان؟ ٣٦٩
(٣٨٨) لا يجوز دفع الصدقة إلى غارم كافر ٣٧٠
(٣٨٩) قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠] ، وهل هو خاص بالجهاد، أم يدخل فيه غيره من أعمال البر كبناء المساجد وغيرها ٣٧٠
(٣٩٠) هل يجوز دفع الزكاة للغازي في سبيل الله وإن كان غنيًّا؟ ٣٧٢
(٣٩١) الغزاة الذين يستحقون هذا السهم هم الذين لا حق لهم في الديوان ٣٧٤
(٣٩٢) إذا قال إنه يريد الغزو، فهل يقبل قوله ويعطى من الصدقة؟ ٣٧٤
(٣٩٣) هل يجوز صرف الزكاة لشراء الأسلحة وغيرها من آلات الحرب؟ ٣٧٥
(٣٩٤) هل الحج من سبيل الله أم المقصود به الجهاد فقط؟ ٣٧٦
(٣٩٥) من مصارف الزكاة ابن السبيل وهو المسافر ٣٧٧
(٣٩٦) إذا قال الرجل: إنه ابن السبيل، فهل تقبل دعواه ويعطى من الصدقة؟ ٣٧٧
(٣٩٧) ابن السبيل يعطى ما يوصله إلى غاية سفره ثم رجوعه ٣٧٧
(٣٩٨) هل المنشئ للسفر من بلده يكون ابن سبيل، ويعطى من الصدقة؟ ٣٧٨

(٣٩٩) هل يجب استيعاب الأصناف الثمانية أم يجوز إعطاء بعضهم دون بعض؟ .. ٣٧٨
(٤٠٠) إذا جاز الاقتصار على صنف واحد، فهل يشترط أن يكون الصنف أكثر من ثلاثة؟ ٣٧٩
(٤٠١) إذا اجتمع في واحد أسباب تقتضي الأخذ بها من الصدقة: ٣٨٠
(٤٠٢) حكم صدقة الفريضة على بني هاشم ٣٨٠
(٤٠٣) هل تحرم الصدقة على بني المطلب ؟ ٣٨١
(٤٠٤) ما حكم صدقة النافلة على آل البيت؟ ٣٨٢
(٤٠٥) حكم الصدقة على موالي بني هاشم وبني المطلب ٣٨٣
(٤٠٦) لا تحل الصدقة لغني ٣٨٤
(٤٠٧) هل تحل الصدقة للقوي المكتسب ٣٨٤
(٤٠٨) ما هو حد الغنى الذي لا يجوز معه الأخذ من الزكاة؟ ٣٨٥
(٤٠٩) إذا دفع رب المال زكاته إلى من يظنه فقيرًا فبان غنيًّا ٣٨٧
(٤١٠) إذا دفع الإمام الزكاة إلى من ظاهره الفقر فبان غنيًا ٣٨٨
(٤١١) إذا دفع الزكاة إلى من يظن أنه أهل لها فبان خلاف ذلك ٣٨٩
(٤١٢) لا يجوز إعطاءالكافر من زكاة الأموال شيئًا ٣٩٠
(٤١٣) لا يجوز إعطاء الزكاة لمن تجب عليه نفقتهم كالوالدين والولد ٣٩٠
(٤١٤) هل يجوز دفع الزكاة إلى والديه إذا كانوا غارمين أو مكاتبين؟ ٣٩١
(٤١٥) إذا كان على الأب دين ، فهل للولد أن يقضي دين أبيه من زكاته؟ ٣٩١
(٤١٦) هل يجوز دفع الزكاة إلى والديه وولده، إذا كانوا فقراء وهو عاجز عن نفقتهم؟ ٣٩٢

(٤١٧) إذا كان الولد محتاجًا إلى قضاء دين وغيره، فهل له أن يأخذ من زكاة أبيه؟ . ٣٩٤
(٤١٨) إذا وضع الرجل مالاً عند أبيه ليحفظه فصرفه الأب، فهل فيه زكاة؟ ٣٩٤
(٤١٩) هل يجوز للرجل أن يعطي أمه من الرضاعة من الزكاة؟ ٣٩٥
(٤٢٠) هل يجوز للرجل أن يدفع زكاته لبناته المتزوجات الفقراء؟ ٣٩٦
(٤٢١) هل يجوز دفع الزكاة الواجبة إلى الأقربين غير الوالدين والولد؟ ٣٩٧
(٤٢٢) لا يجوز للرجل أن يدفع زكاته لزوجته ٣٩٩
(٤٢٣) هل يجوز للمرأة أن تدفع زكاتها لزوجها؟ ٣٩٩
(٤٢٤) هل يجوز للرجل أن يعطي زوجته من الزكاة لقضاء دينها؟ ٤٠١
(٤٢٥) إذا كان لرجل زوجة فقيرة وهو غني، فهل يجوز لغير الزوج أن يعطيها من الزكاة؟ ٤٠١
(٤٢٦) إذا كان الرجل غنيًّا وله قريب فقير تلزمه نفقته، فهل للأجنبي أن يعطي الفقير من الزكاة؟ ٤٠٢
(٤٢٧) إذا أراد شخص أن يدفع زكاة من ماله عن غيره، فهل يشترط إذن من وجبت عليه؟ ٤٠٣
باب صدقة التطوع ٤٠٤
(٤٢٨) صدقة التطوع مستحبة في جميع الأوقات ٤٠٤
(٤٢٩) صدقة التطوع شرعت لحكمة؛ لأنها يكمل بها ما نقص من الفريضة ٤٠٥
(٤٣٠) تستحب الصدقة على ذي القرابة ٤٠٥
(٤٣١) يستحب للمتصدق أن يخص بصدقته أهل الفضل والصلاح ٤٠٧
(٤٣٢) هل يجوز دفع صدقة التطوع إلى الغني والكافر وقرابة المتصدق؟ ٤٠٧

(٤٣٣) هل يجوز للمرأة أن تتصدق من مال زوجها؟ ٤٠٨
(٤٣٤) هل يجوز أن يتصدق بماله كله ٤١٠
(٤٣٥) هل لمن عليه دين أن يتصدق صدقة تطوع؟ ٤١١
(٤٣٦) إذا كان محتاجًا إلى ما معه لنفقة نفسه أو عياله، فهل يتصدق صدقة تطوع؟ ٤١٢
(٤٣٧) يحرم على المتصدق أن يمنَّ بصدقته ٤١٢
(٤٣٨) يستحب للمتصدق أن يتصدق بأجود ما عنده ويكره له التصدق بالرديء ٤١٣
(٤٣٩) هل الأفضل في صدقة التطوع الإسرار أم العلانية ٤١٤
(٤٤٠) هل الأفضل في صدقة الفريضة السِّر أم العلانية؟ ٤١٥
مسائل متفرقة في الزكاة ٤١٦
(٤٤١) هل يستحب الدعاء للمتصدق؟ ٤١٦
(٤٤٢) هل يقول الساعي اللفظ الوارد في الحديث: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ آلِ فُلَانٍ»؟ .. ٤١٧
(٤٤٣) هل يستحب لدافع الصدقة أن يدعو؟ ٤١٧
(٤٤٤) هل إخراج الزَّكاة إذا وجبت على الفور أم على التَّراخي؟ ٤١٨
(٤٤٥) هل يشترط في الزكاة التمكن من الأداء؟ ٤١٩
(٤٤٦) هل يجوز تأخير إخراج الزكاة لحاجة أو مصلحة؟ ٤٢٠
(٤٤٧) إذا أخَّر الزكاة عن موعدها ثم زاد ماله ٤٢٢
(٤٤٨) لا يجب عليه أن يخرج الزكاة من عين المال الذي وجبت الزكاة فيه ٤٢٢
(٤٤٩) هل تجب الزكاة في عين المال، أو في الذمة؟ ٤٢٣
(٤٥٠) إذا دفع الزكاة إلى الإمام العادل أجزأه ٤٢٥
(٤٥١) هل يجزئ دفع الزكاة إلى السلطان الجائر؟ ٤٢٦

(٤٥٢) هل الأفضل أن يتولى تقسيم زكاته بنفسه أم يعطيها الإمام العادل؟ ٤٢٧
(٤٥٣) هل يُستحلف أصحاب الأموال على ما أظهروا من الصدقات؟ ٤٢٨
(٤٥٤) هل يجوز نقل الزكاة من البلد الذي فيه المال إلى بلد آخر؟ ٤٢٨
(٤٥٥) حكم زكاة الدَّين الذي هو له عند النَّاس ٤٣٠
(٤٥٦) إذا كان له نصاب من المال وعليه دين يستغرق ماله أو ينقصه عن النِّصاب . ٤٣٣
(٤٥٧) إذا كان لرجلٍ على معسرٍ دين فأراد أن يجعل دينه عن زكاته ٤٣٨
(٤٥٨) إن دفع الدائن زكاة ماله إلى مدينه فردَّها المدين إليه سدادًا لدينه ٤٤١
(٤٥٩) إذا أُخذ على الرَّجل ماله إما بغصبٍ أو سرقةٍ أو غير ذلك ثمَّ عاد ٤٤٢
(٤٦٠) إذا مضت عليه سنون ولم يؤد زكاتها؟ ٤٤٣
(٤٦١) إذا أخر الزكاة فلم يدفعها إلى الفقير حتى ضاعت ٤٤٣
(٤٦٢) إذا مات الرجل بعد وجوب الزكاة عليه ٤٤٤
(٤٦٣) إذا مات المورث في أثناء الحول وانتقل المال إلى الورثة ٤٤٥
(٤٦٤) هل الدين الذي لا مطالب له من جهة العباد يمنع الزكاة؟ ٤٤٦
(٤٦٥) هل يجوز لمخرج الزكاة أن يشتري زكاته ممن صارت إليه؟ ٤٤٧
(٤٦٦) هل في عين المال الموقوف زكاة؟ ٤٤٨
(٤٦٧) هل في غلة المال الموقوف زكاة؟ ٤٤٩
(٤٦٨) هل على اللقطة زكاة؟ ٤٥٠
(٤٦٩) كيف يزكَّى المال المضارب فيه؟ ٤٥١
(٤٧٠) هل في المال المرهون زكاة؟ ٤٥١
(٤٧١) كيف تكون زكاة الأشياء المعدَّة للإيجار كالعمائر والحرَّاثات والسَّيارات وغير ذلك؟ ٤٥٢

(٤٧٢) كيف يزكي من أجر داره عدة سنين وقبض جميع الأجرة؟ ٤٥٦
(٤٧٣) إذا أجَّر داره لمدَّة سنة ولم يستلم الأجرة، فهل يبدأ الحول من حين عقد الإيجار أم من حين استلام المال؟ ٤٥٧
(٤٧٤) حكم زكاة صداق المرأة غير المقبوض ٤٥٨
(٤٧٥) حكم زكاة الدية إذا حال عليها الحول، ولم تقبض: ٤٦٠
(٤٧٦) إذا اشترى شيئًا مما تجب في مثله الزكاة، ولم يقبضه، فهل زكاته على البائع أم على المشتري؟ ٤٦٠
(٤٧٧) إذا رُدَّ المبيع بالعيب، فعلى من تكون زكاته؟ ٤٦١
(٤٧٨) هل زكاة المبيع في مدة الخيار تجب على البائع، أم لا؟ ٤٦٢
(٤٧٩) إذا أُعْطِيتَ زكاة، وأنت ممن لا يستحقها فلا تأخذها ٤٦٣
(٤٨٠) هل في المال المحرَّم زكاة؟ ٤٦٣
(٤٨١) أقوال أهل العلم في هذه المسألة مع ما ذكروه من الأدلة: ٤٦٦
(٤٨٢) هل تغني الضَّرائب التي تلزم بها الدَّولة عن الزَّكاة، إذا نوى المزكِّي بها الزكاة؟ .. ٤٧٠
(٤٨٣) بيان أوجه الاتِّفاق والاختلاف بين الضَّريبة والزَّكاة: ٤٧٦
(٤٨٤) حكم التَّأمين التِّجاري وحكم الزَّكاة فيه: ٤٧٨
(٤٨٥) حكم التأمين التَّعاوني وحكم الزَّكاة فيه: ٤٨١
(٤٨٦) هل في الأموال المتبرع بها ضد الحوادث، والأخطار التي تحل بهم زكاة؟ ٤٨٣
(٤٨٧) حكم زكاة الأسهم ٤٨٤
(٤٨٨) حكم زكاة السَّندات ٤٩٠
(٤٨٩) الفرق بين الأسهم والسَّندات: ٤٩٢

(٤٩٠) هل في مال الدولة العام زكاة؟ ٤٩٤
(٤٩١) هل في أموال الدولة المستثمرة زكاة؟ ٤٩٤
(٤٩٢) إذا استثمرت الأموال المتبرع بها على جهات عامة، فهل فيها زكاة؟ ٤٩٥
(٤٩٣) هل على المحجور زكاة في ماله؟ ٤٩٦
(٤٩٤) هل في مال المأسور، والمسجون زكاة؟ ٤٩٧
(٤٩٥) هل في الأموال المتبرع بها على جهات عامة زكاة؟ ٤٩٨
(٤٩٦) هل في المال المتبرع به لبناء مسجد إذا حال عليه الحول زكاة؟ ٤٩٩
(٤٩٧) رجل نذر مالاً لبناء مسجد، فهل في هذا المال زكاة؟ ٤٩٩
(٤٩٨) إذا نذر أن يتصدق بمائتي درهم في ذمته، فحال الحول على مائتين، وهي في يده:... ٤٩٩
(٤٩٩) إذا كان له مال ونذر التصدق به وحال عليه الحول، فهل فيه زكاة؟ ٥٠٠
(٥٠٠) هل يجوز دفع الزكاة إلى أهل البدع؟ ٥٠٠
المحتويات ٥٠١